

في شرح المرشد المعين بطريق الصوفية

للشيخ المربي الكبير المحقق الشهير أبي العباس

سيدي أحمد بن مصطفى العلاوي المستغانمي

قدس الله روحه

(1869-1934)

الطبعة الثانية

المطبعة العلاوية بمستغانم



وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

إليكم أيها الأحبة والإخوة المؤمنون نهدي كتاب (**المنح القدوسية**) لصاحبه الشيخ أحمد بن مصطفى العلاوي المستغانمي والذي هو منحة ربانية ورشحة قدسية أفاضها على قلبه حيث كان وقتها يتلقى تربيته الروحية من أستاذه الروحي الشيخ سيدي محمد ابن الحبيب البوزيدي المستغانمي المشهور بـ (سيدي حمو الشيخ) وهو لا يزال في عنفوان شبابه وزهرة عمره تلك التربية ذات المنهج الصوفي المأخوذ من تعاليم الكتاب والسنة المطهرة فكانت بحق ممارسة فعلية ورياضة روحية استنتج من خلالها هذا الكتاب الذي نقدمه للطبعة الرابعة والذي إن دل على شيء فإنما يدل على غزارة علمه وثقابة فكره وسلامة منهجه في التربية والسلوك.

هذا الأستاذ العظيم الذي جاد علينا به الدهر والذي حق للأمة الاسلامية والعربية أن تفتخر به، والذي ما فتىء يعمل بكل ما في وسعهِ لما فيه سعادة الدارين للأمة جمعاء.

لقد قام - رضي اللّه عنه - بأعمال جليلة تركت بصماتها على صفحات التاريخ أسداها في حين كانت فيه الأمة في مسيس الحاجة إلى من يأخذ بيدها سواء من الناحية الدينية او الإجتماعية.

وإننا إن قدمنا هذا الكتاب للطبع مرة أخرى فإننا نريد به أن يكون منهجا لتربية الفرد المسلم في نفسه ومحيطه عملا منا مع كل الراغبين في بناء صرح الأمة الإسلامية لسد الفراغ الروحي الذي أصبح يهددها في وقت دبت فيه عقارب خصومها للحط من قيمة تعاليمها الإسلامية الروحية قصد زرع الشك وبث البلبلة مريدين بذلك وضع هذه التعاليم في قفص الإتهام حتى يخلو لهم الوقت لنشر سمومهم الفتاكة التي أشعلت نار الفتنة بين المسلمين ولكن هيهات هيهات أن يصلوا إلى ما يصبون إليه فإن في الأمة رجالا وهبوا أنفسهم للدفاع عن هذه التعاليم بكل ما أتاهم من الحكمة والرسالة لقوله – عليه الصلاة والسلام – : **(لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم إلا يوم الدين).**

ومن الله العون والتوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله



مقدمة الطبعة الرابعة من كتاب المنح القدوسية

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللّهم يا من جعلت العلم طريقا إلى معرفتك والوصول إلى بهاء جمالك وفتحت بصائر ذوي العرفان على شهود عجائب أسرارك بما أفضته عليهم من شوارق أنوارك، فعرفوك بالوحدانية المطلقة في الذات والأفعال والصفات، وجحدك من لم يشاهد غير الكائنات والمصنوعات، إذ جعلوها دليلا على وجودك وعظيم قدرتك، فلم يفقهوا آياتك **(هو الأول والآخر والظاهر والباطن) (وكان اللّه بكل شيء محيطا)**.

فسبحانه من شدة ظهوره استتر عن الأبصار، فلم يزغ بصر العارفين عن شهوده في ملكوت السموات والأرض، وفي أنفسهم ليكونوا من الموقنين.

والصلاة والسلام على سر الأسرار ومنبع العرفان سيدنا ومولانا محمد خليل الرحمان، وإمام السالكين إلى حضرة الإحسان، وعلى آله وصحابته الأخيار الوارثين للأسرار النبوة وحقائق الإيمان، الموصوفين في قوله - عليه الصلاة والسلام - **(هم الذين نظروا لباطن الدنيا حيث نظر الناس لظاهرها)**، فصلوات وسلامه عليه وعلى القائمين بحقائق شريعته الذين التزموا بآداب العبودية في الأقوال والأفعال والأحوال، فلم يشغلهم عن زخرف الدنيا ولا نعيم الآخرة.

أ) الشيخ العلاوي ومكانته في النهضة الإسلامية الحديثة:

يحتل الشيخ أحمد بن مصطفى بن عليوة المستغانمي (1871 - 1934) مكانة بارزة بين علماء المسلمين في مجال النهضة الإسلامية، فقد أوقف حياته ونضاله الفكري بأسلوبه وطريقته الخاصة على محاربة الأوهام والخرافات، منددا بالبدع التي علقت بالدين وابتدعها جهلة المسلمين وأدعياء التصوف، فأعاد للدين جلاله وصفاءه وللتصوف الإسلامي حقيقته وجوهره.

والشيخ العلاوي كان يدرك تماما مثلما أدرك أستاذه سيدي (محمد البوزيدي)[1] من قبل أن الطهر لا يكتمل إذا لم يشتمل على الطهارة من الأفكار الزائفة فضلا عن الطهارة عن الأمراض النفسية[2].

ويحدد الشيخ - رضي اللّه عنه - حقيقة التصوف هو (أن يرقى المرىء بروحه إلى ما فوق مستوى ذاته)[3] تلك الحقيقة التي تكفل بشرحها كتابه القيم (المنح القدوسية) ويعني بذلك الوصول بالمريد إلى قاعدة الكمال البشري أو ما يعبر عنه الصوفية باللإنسان الكامل.

ب) سبب تأليف الكتاب:

قال الشيخ العلاوي: (بعدما استنتجت ثمرة الذكر التي هي المعرفة باللّه على طريق المشاهدة، ظهر لي تقصيري فيما كنت عليه من جهة معلوماتي في فن التوحيد، وذقت حينئذ ما

كان يشير إليه الأستاذ سيدي (محمد البوزيدي) وبعدما أمرني بحضور الدروس وجدت نفسي على غير ما كنت عليه من الفهم، وصرت أتلقف تلك المسألة قبل أن يتم الشيخ تصويرها، ثم استنتج فهمًا زائدًا على ما يعطيه ظاهر القول، حتى كنت إذا قرأ القارىء شيئا من كتاب تسبق مشاعري إلى حل معانيه بأغرب كيفية في زمن التلاوة، ولما تمكن ذلك مني وتحكم الطبيعيات أخذت في كتابة ما يمليه الضمير في كتاب ، فأخرجه في صيغة غير مألوفة، وهذا هو الذي حملني على البدء في شرح (المرشد المعين) بطريق الإشارة، تحاشيا مني أن أقع فيما هو أبلغ عبارة)[4].

ج) طبعات المنح:

ظهرت الطبعة الأولى من كتاب المنح القدوسية في حياة المؤلف، وطبع بمطبعة التقدم بتونس سنة **1329 هـ 1911** م وكان الشيخ موجودا بنفسه في تونس، إلا أن ظروفه الإجتماعية حالت دون اشرافه على طبع الكتاب وتصحيح مسوداته بالإضافة إلى الوسائل البسيطة التي كان يملكها صاحب المطبعة (البشير الفورتي) فطبع الكتاب تحت هذه الظروف التي نتج عنها بعض الأخطاء وضعف وسائل الطبع.

وطبع ثانية في القاهرة بعناية الشيخ محمد بن الهاشمي التلمساني سنة **1940** م وحاول تدارك الأخطاء التي وقعت في طبعة تونس، ولكنه لم يشر في المقدمة إذا كان قد اعتمد على نسخة أخرى، لأن الأصل المخطوط مفقود على ما يظهر،

واللّه تعالى نسأل أن نتفادى كل ذلك في هذه الطبعة إنه الموافق للصواب.

د) مكانة الكتاب بين مؤلفات الشيخ:

ألف الشيخ العلاوي في علم القوم تآليف كثيرة قيمة، منها هذا الكتاب المسمى **بالمنح القدوسية في شرح المرشد المعين بطريق الصوفية** وهو شرح عجيب أتى فيه بالغريب من النكت وبين فيه أفهام القوم[5].

ولَعَلَّ أكثرها أهمية وأغزرها مادة وأبعدها عمقا وشمولية كتابان: أولهما كتاب المنح الذي بين أيدينا بعد أن أصبح من النادر المفقود، وثانيهما كتاب **(المواد الغيثية الناشئة عن الحكم الغوثية)**، شرح فيه الأستاذ حكم الغوث الرباني والقطب الصمداني سيدي (أبي مدين شعيب)[6] ويعكس الكتابان بحق ثقافة الأستاذ، ومدى تمكنه في علم القوم وتبحره في الغوص عن دقائقه والكشف عن غوامضه، يعينه في ذلك مدد رباني ليس للعبد فيه كثير اكتساب.

هـ) منهج الكتاب وموضوعاته:

إنطلاقا من نصوص (المنح) نفسها يمكن استخلاص المنهج الذي التزمه المؤلف في أقسام منظومة ابن عاشر[7] الثلاثة والتي جعلها:

فِي عَقْدِ الأَشْعَرِي وَفِقْهِ مَالِكْ * وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكْ

وفسر جميع نصوص الرسالة بطريق الإشارة، خلاف ما يفهمه علماء الكلام وفقهاء المذاهب الذين وقفوا عند اللفظ، وأما الصوفية كما قال الأستاذ رحمه : قد أجمع أهل اللّه على أن الفهم عن على قدر مقام العبد عند اللّه، ولم يختلفوا في أن الكلمة الواحدة الدالة على معنى مخصوص، قد يفهم منها العبد معاني كثيرة لا تحصى وغرائب لا تستقصى[8]. ومثل هذا العلم لا يتعاطاه علماء الرسوم ولا فقهاء الأحكام، إنما هو عطاء رباني ومنحة إلهية يهبها لمن يشاء من عباده المخلصين **(ذلك فضل اللّه يؤتيه من يشاء واللّه ذو الفضل العظيم)**.

ويتحدث الكتاب عن المعرفة الإلهية من منطلقات ثلاث:

1 ـ الجانب السلوكي العملي والمعبر عنه بمقامات الترقي بالنسبة للمريدين.

2 ـ صفات الشيخ المرشد العارف باللّه الجامع بين أحكام الشريعة وحقائق الطريقة.

3 ـ الحقيقة المطلقة أو المعرفة باللّه التي ينشدها السالكون على نعت المشاهدة والإيقان.

وتنقسم الرسالة لكل من المستويات الثلاثة لِلدِّين التي تندرج في كلمة الإخلاص (لا إله إلا اللّه) وهي:

الإسلام: أي علم الشريعة وأحكامها.

الإيمان: أي علم أصول الدين.

الإحسان: أي علم التصوف أو باطن الشريعة وحقيقتها.

ولابُدَّ في هذا المقام من صحبة طبيب يعلمك كيفية المحو، لكي تمحو ما سوى في الجملة، ثم ينهض بك إلى حضرة الصحو، فحينئذ تعيش مع اللّه، وتموت مع اللّه، وتحشر مع اللّه، وكل ذلك بذكرك ومعرفتك لا إله إلا اللّه.[9] تلك هي بعض المضامين التي يحتوي عليها كتاب (المنح) وهي كما ترى من الأهمية بمكان، لا يستغني عنها الباحث المستنير، فضلا عن طلاب المعرفة الذين يلتمسون طريقهم إلى السلام الروحي والكشف الشهودي.

إلى كل هؤلاء وأولئك نقدم الكتاب الذي لا يقدر بثمن إن هو إلا مورد للضامئين وبستان للآكلين: **(أكلها دائم وظلها، تلك عقبى الذين اتقوا وعقبى الكافرين النار) (واللّه يهدي لنوره من يشاء).**

بقلم: الأستاذ يحي طاهر برقة



هوامش المقدمة

1) الشيخ العارف بالله سيدي محمد بن الحبيب البوزيدي الشريف الحسني ولد بمستغانم سنة 1824 وتوفي يوم: 27 - 10 - 1909 م ودفن بزاويته بحي تجديت بمستغانم رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

2) كتاب الشيخ أحمد العلاوي: للدكتور مارتان لينهز ترجمة محمد اسماعيل الموافي بيروت 1973.

3) من حديث الشيخ العلاوي للدكتور مارسيل كاري (مارتان لينجز) ص 35.

4) الروضة السنية: للشيخ عدة بن تونس، أنظر سيرة الشيخ بقلمه ص 9 - 27.

5) الروضة السنية: ص 106.

6) أبو مدين شعيب الصوفي المشهور توفي 584 هـ 1197 م ودفن بتلمسان.

7) ابن عاشر الاندلسي فقيه صوفي توفي 1631 م ودفن بفاس بالمغرب الاقصى.

8) الروضة السنية ص 10 - 12 - 13 - 27 على التوالي.

9) أنظر كتاب المنح القدوسية.



بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن ظهر في بطونه وبطن في ظهوره، حتى خفي من شدة الظهور عن بصائر عباده لعظمة نوره، واضمحل الكل في حال الشهود حيث تجلى بجبل طوره، فتعرف من أجل هذا الظهور لأوليائه فعرفوه، وتقرب من حيث هذا التجلي فشاهدوه ووصفوه، واحتجب عمن سواهم بحسب ما اقتضته حكمته الباهرة فجحدوه، مع أنه أقرب اليهم من أنفسهم وما وجدوه. تطور في أطوار شتى لتظهر عظمته، وتجلى في كل زمان بقدر ما تحمله عقول أهله، رفقا منه بهم لنشر رحمته؛ ومع هذا فالعالم بأسره **(ما قدروا اللّه حق قدره)** والأرض جميعا بقبضته.

نحمده على ما أولانا من معارفه الغيبية، ونشكره جل مولانا على ما منحنا من لطائفه القلبية، وأقامنا في مشاهدة نور أحديته، فانكشف لنا ما كان في الأخبية. وحبانا بمزيد التفضل والامتنان بمرتبة التربية.

ونشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، شهادة عبد مخلص أرشده مولاه لطريق الكمال، فأقر لربه بالربوبية، وأسقط النظر معه في جميع الأحوال، واعترف له بالوحدانية المطلقة في الذات والصفات والأفعال، ونزهه عن الأنداد والأشباه والنظائر والأمثال.

ونشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمدا روح العالم ومظهر الذات، ونقطة الوجود وسر الكائنات. -صلى اللّه عليه وسلم-

وعلى آله وأصحابه الأعيان الهداة، صلاة وسلاما يكونان لنا حصنا حصينا وحرزا منيعا من البلايا والآفات، يتعاقبان ويتجددان بتجدد الأيام والأوقات.

{وبعد}: فيقول العبد الفاني الْمُولَّهْ (أحمد بن مصطفى بن عليوة) إنه لما مَنَّ اللّه عَلَيَّ بورود منهله المعين، أرشدني إلى طريق مرشده المُعين، وأنقذني من ربقة طريده المَريد اللعين، ووفقني لفتح مغلقات هذا النظم العجيب، المحتوي ظاهرا على أركان الدين وباطنا على مسلك من مسالك الإشارة غريب، فوجدته قد أقبل على ظاهره جم غفير من أهل الظاهر، وتوقفوا في التفحص عن باطنه أهل الباطن غيرة منهم على إفشاء السرائر، فبقيت نفوس بعض من ينتمي لهذا المشرب طامحة للبحث عن إشارته، متشوفة لما يلوح من معاني ألفاظ عباراته، فحملتني الغبطة في هذا الفن، وكثرة الاشتياق على الإقدام من غير سلاح وارتكاب المشاق، وتطفلت فيه حيث وجدت للتطفل وجها مباحا، وتشبهت بالكرام حيث ألفيت التشبه بهم فلاحا.

وما زلت حتى قادني الشوق نحوه * يسايرني في كل ركب له ذكر

على أنني لست من أهل هذا الميدان، ولا من فرسان هذا الشأن. لكن اعتمدت في الدخول لهذا المدخل البعيد، قول ناظم المتن ـ طيب اللّه ثراه ـ (أبياته للأمي) وحينما تفيد، يستفيد الانسان، فيجب عليه أن يفيد، اذ لا يحل لنا أن نكتم ما أنزل من الهدىٰ على العبيد. وإن كان هذا العلم دقيق، والخوض فيه لا أظن أحد عليه يطيق، فما لا يدرك كله لا يترك كله عند أهل التحقيق.

وقد قدمت على المقصود بالذات مقدمتين جليلتين مفيدتين: الأولى في شرف علم القوم على غيره من العلوم المتعارفة. الثانية في فهم القوم من اللفظ الواحد معاني مختلفة. ملتمسا للقبول مِمَّن يقف على ذلك، طالبا من اللّه تيسير ما صعب على غيرنا في مهامه تلك المسالك. فإن ظهر لكم يا معشر الإخوان قصر باعي في التعبير، وبلوغ نهايتي في التقصير، فذاك هو المناسب لي، لأن المقام خطير، والتعبير في هذا الموطن بقدر التنوير. وبعدما أخرجته من مبيضته ورتبته على هيئته، ظهر لي أن أسميه بـ **(المنح القدوسية؛ في شرح المرشد المعين بطريق الصوفية)** وأسأل الكريم أن يلهمنا لمنهجه القويم وطريقه المستقيم، وأن يقيل عثراتنا في مظان الزلات، ويشغلنا بعيوبنا في سائر الأوقات. إنه المتفضل بجميع الخيرات.



المقدمة الأولى في شرف علم القوم على غيره

اعلم أن هذا العلم هو أفضل العلوم، وأزكى الفهوم، ولا ينكره إلا من كان من بركته محروم. لكون العلوم من حيث هي قد يقع الاستغناء عنها في وقت ما بخلاف هذا العلم فانه لا يستغنى عنه في سائر الأوقات حتما. ولا يقول بالاستغناء عنه إلاجهول حرم لذة الوصول، ومن جهل شيئا عاداه، ولله در عز الدين الإربلي حيث قال رحمه الله:

كمل حقيقتك التي لم تكمل * والجسمَ دعه في الحضيض الأسفل
أتكمل الفاني وتترك باقيا * هملا وأنت بأمره لم تحفل
الجسم للنفس النفيسة آلة * ما لم تحصله بها لم يحصل
يفنى وتبقى بعده في غبطة * محمودة أو شقوة لا تنجلي
أعطيت جسمك خادما فخدمته * ونسيت عهدك في الزمان الأول
ملكت رقك مَعْ كمالك ناقصا * أتملك المفضول رق الأفضل

وكثيرا ما كان يلهج الغزالي ببيتي أبي الفتح البستى رحمهما الله وهما:

يا خادم الجسم كم تسعى لخدمته * وتطلب الربح مما فيه خسران
عليك بالنفس فاستكمل سعادتها * فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان

قال ابن بنت الملق – رحمه الله –:

من ذاق طعم شراب القوم يدريه * ومن دراه غدا بالروح يشريه

فلاح لنا من هذا المرقوم. أن هذا العلم أشرف العلوم. وشرفه بشرف المعلوم. وقدره بقدر متعلقه، وهو متعلق بذات

القيوم. تاللّه لقد حاز الشرف الذي ليس فوقه مزيد، وباقي العلوم بالنسبة إليه كلها مماليك له وعبيد كما قيل:

أيها المغتدي لتطلب علما * كل علم عبد لعلم الكلام
تطلب الفقه كي تصحح حكمًا * ثم أغفلت منزل الأحكام

مع أن الممدوح في هذين البيتين يصح أن يكون عبدًا لعلم القوم الذي هو موضوع هذا الكتاب، لكون علم القوم مأخوذاً عن عيان. وعند غيرهم مأخوذ من دليل وبرهان. فما بعد البيان بيان. وليس الخبر كالعيان.

(قال): حكيم الصوفية (شتان بين من يستدل به وبين من يستدل عليه) وكل علم يقع الجدال والمنازعة بين أهله، والمخالفة والتباين بين أربابه، إلا هذا العلم الشريف فإنه منزه عن المشاققة والتحريف. قال سيدي عمر بن الفارض:

وكم بين حذاق الجدال تنازع * وما بين عشاق الحبيب تنازع

قلت: وسبب ذلك عدم الاجتهاد في علم القوم، بخلاف علم الفروع فإنه يؤخذ عن دليل وبرهان، ومنه ما يؤخذ من نقل، وأما علم القوم فإنه مأخوذ من كشف وعيان لا غير، فلهذا لم يقع فيه تباين ولا تخالف، وهو باطن القرآن، وظاهر القرآن منزه عن التغيير فأحرى بباطنه قال تعالى: **(إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)** فوكل عز وجل بظاهره أرباب الظواهر، ووكل بباطنه أرباب البصائر، فصار أهل البصائر يتفكهون في ظاهر القرآن وباطنه كتفكه أحدنا في بستانه (قال) عليه السلام (**القرآن بستان العارفين**) وقال (ابن عربي الحاتمي) – قدس سره –: (أعطيت مفاتيح القرآن العظيم)

وليس هو أول من أعطي مفاتيحه ولا هو آخرهم، وإنما كل من كان له نصيب من علم القوم كان له نصيب من فهم القرآن العظيم، ومن لم يكن له نصيب من هذا العلم فلا نصيب له من باطن القرآن، وإنما حظه ظاهر اللفظ. ذكر عن الإمام (علي بن أبي طالب) – كرم اللّه وجهه – ما معناه (لو شئت لوقرت أربعين وقْرًا من تفسير الفاتحة ..) وكل ذلك مما أعطي من تلويح الإشارة ودقائق العبارة في علم الباطن، وله أن يستخرج أكثر من ذلك، لأن لفظ الأقل محتو على معنى الكل لما في الخبر: (إن كل ما في الصحف في الكتب الأربعة، وكل ما في الكتب الأربعة في القرآن العظيم، وكل ما في القرآن العظيم في فاتحة الكتاب، وكل ما في الفاتحة في البسملة، وكل ما في البسملة في بائها، وكل ما في الباء في نقطتها) (فتحصل) من هذا أن الكتب المنزلة على الأنبياء من أبينا آدم إلى سيدنا محمد – صلى اللّه عليه وسلم – مع ألفاظها ومعانيها وأحكامها مجتمعة في نقطة الباء مع صغر جرمها، فمن ذا الذي يطيق أن يستخرج هذه المعاني العظيمة والدلائل الفخيمة من نقطة الباء إن لم يستخرجها العارفون باللّه أرباب البصائر، وهؤلاء هم الذين عرفوا معنى الحديث وصدقوا قائله من طريق الشهود والعيان، لا من طريق الإيمان.

وإذا استقر في ذهنك أيها القارىء اللبيب أن نقطة الباء جامعة لسائر الأحكام والرسوم، والمعارف والفهوم، فمن باب أولى وأحرى الكلمة، فسلم لأهل هذا العلم، ولا تستغرب إن رأيتهم استخرجوا من المعنى الواحد معاني شتى، ومن الكلمة الواحدة كلمات جمة، فلهم أن يستخرجوا ما شاؤا من أي شيء شاؤا، تاللّه لو أراد أحدهم أن يستخرج العسل من الخل لفعل،

واللّه **(يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي)** كل ذلك دليل على ما منحهم اللّه من الأسرار والمعارف والأنوار، فلا تغتر يا أخي بأقوال المغرورين الذين ينقصون أولياء اللّه، ويخوضون في أعراضهم، ويزعمون أن لهم يدًا عليهم، وما هم إلا بمنزلة الصبيان معهم، لكونهم لا يدرون من أي بحر غرفوا، ولا لأي جهة من الجهات توجهوا، كما قال الشيخ (محي الدين بن العربي) ـ رضي اللّه تعالى عنه ـ:

تركنا البحار الزاخرات وراءنا * فمن أين يدري الناس أين توجهنا

بذلك صاروا أشرف الأمم على الاطلاق. وعلمهم أشرف العلوم بالاتفاق، فَجُدَّ يا أخي في طلبه؛ وصدق بأهله، فإنك تغنم. وإلا فسلم.

نقل الامام الغزالي في (إحياء العلوم) عن بعض العارفين ما نصه: (من لم يكن له نصيب من هذا العلم – أي علم الباطن – أخاف عليه سوء الخاتمة، وأدنى نصيب منه التصديق به والتسليم لأهله).

قال أبو الحسن الشاذلي – رضي اللّه تعالى عنه – (من لم يتغلغل في علمنا هذا مات مُصِرًّا على الكبائر وهو لا يشعر) ومن الكبائر عند القوم شهود الغير، ولا يسلم من هذه البلية إلا من كان متذللا واقفا على أبوابهم ولو كان من العلماء المتقنين، والزهاد العابدين، فتذلل يا أخي لهم لعلك تحظى بودادهم، وإلا صدِّقْ بعلمهم (قال) الجنيد – رضي اللّه تعالى عنه – (التصديق بعلمنا هذا ولاية) وإذا فاتتك المنة في نفسك فلا يفوتك أن تصدق بها غيرك. قال الشيخ (أبو يزيد البسطامي) – رضي اللّه تعالى عنه – (إذا رأيت من يؤمن

بالطريق فقل له يدعو لك اللّه، فإنه مجاب الدعوة) وقال الصقلي في كتابه "نور القلوب في العلم الموهوب" (كل من صدق بهذا العلم فهو من الخاصة، وكل من فهمه فهو من خاصة الخاصة، وكل من عبر عنه وتكلم فيه فهو النجم الذي لا يدرك، والبحر الذي لا ينزك) وكان الطِّيْبي صاحب حاشية الكشاف يقول: (لا ينبغي للعالم ولو تبحر في العلوم حتى صار واحد أهل زمانه أن يقنع بما علمه، وإنما الواجب عليه الاجتماع بأهل الطريق ليدلوه على الصراط المستقيم، حتى يكون ممن يحدثهم الله في سرائرهم من شدة صفاء بواطنهم) إلى أن قال (حتى يصير يقتبس من أنوار النبوة).

قلت: وكيف يستغني العالم بعلمه مع أنه مُقَصِّر في فهمه، وقد بلغنا عن الإمام الغزالي – رضي اللّه عنه – لما اشتغل بتصفية باطنه على مصطلح أهل أنه قال: (ضيعنا عمرنا كله في البطالة فيا خيبة مسعاي في تلك الأيام.! فقيل له: ألست قد صرت بذلك حجة للإسلام؟ قال دعوني من هذه الترهات، أما بلغكم قوله – صلى الله عليه وسلم – (**إن اللّه يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**) فانظر يا أخي تواضع هذا العالم الشهير، وإقراره بما كان عليه من البطالة قبل اجتماعه بالقوم، ولا تحسبنه قال ذلك تهاونا منه بعلم الشرع، وحاشاه من ذلك، وإنما قاله تعظيما له حيث عرفه، وكان قبل ذلك جاهلا له، وإن كان ممارسا للظاهر، فإنه كان عما في باطنه قاصرا؛ وغاية ذلك كان جامعا الرسوم، غافلا عن العلم والمعلوم. ولما فتح اللّه عليه بملاقات الصوفية صار علمه باللّه بعد أن كان بأحكام اللّه "قال" عز الدين ابن عبد السلام

– رحمه اللّه – (قد قعد القوم – أي الصوفية – على قواعد الشريعة التي لا تتهدم دنيا وأخرى، وقعد غيرهم على الرسوم) ومما يدلك على ذلك ما يقع على أيديهم من الكرامات والهداية للمخلوقات، وما يبرز على أفواههم من الحكم والوعظات، حتى يستفيد جالسهم ما لا يستفيد من غيرهم. وقد نقل (النووي) في (شرح المهذب) عن الشافعي – رضي اللّه عنهما – أنه قال (استفدت من الصوفية في مجالستهم كلمتين: قولهم (الوقت سيف إن لم تقطعه قطعك) وقولهم (إن لم تشغل نفسك بالخير شغلتك بالشر) فانظر يا أخي صدق هذا الإمام الأعظم كيف شهد للصوفية بالجد والاجتهاد "قال" الشيخ الشعراني – رضي اللّه عنه – (فانظر كيف نقل الشافعي ذلك عن الصوفية من دون غيرهم، وبهذا تعرف مزيد خصوصياتهم على غيرهم، إذ لو لم تكن لهم خصوصية على الغير لما نقل ذلك عنهم، ولم ينقله عن غيرهم من مشايخ العلم الظاهر الذي أخذ عنهم) وحاصل الأمر أنهم اتفقوا على هذا العلم أنه علم الصديقين، وأنَّ من كان له نصيب منه فهو من المقربين فوق درجات أصحاب اليمين، فيا سعادة من كان له منه أدنى نصيب؛ ويا خيبة من نازع أهله بالجهل والتعصيب، وصار يحاججهم فيما لديه. ويلاججهم فيما لا يحصيه؛ فهذا أحمق حيث صار يحارب من لا يقاويه. (قال) بعض الحكماء: (كل من حارب من لا يقاوى؛ جر إليه البلاوي) عليك أخي بحسن الظن باللّه وبعباده الصالحين، وخصوصا أهل هذه الطريقة، فإن الخوض في أعراضهم سم قاتل، حفظنا اللّه والمسلمين منه.

المقدمة الثانية في بيان فهم القوم من اللفظ الواحد معان مختلفة

اعلم أن القوم لا يفهمون مخاطبة الخلق لهم إلا عن الله، وذلك يقتضيه مقامهم، لا يستعملونه في أنفسهم، فلا تستغرب يا أخي من فهمهم من الكلمة الواحدة الموضوعة على معنى مخصوص معنى آخر، فإن ذلك عندهم من أشرف المقامات وأعظم الدرجات، لكونهم يفهمون الأمور عن الله، وقد أجمع أهل الله على أن الفهم عن الله على قدر مقام العبد عند الله، ولم يختلفوا في أن الكلمة الواحدة الدالة على معنى مخصوص قد يفهم منها العبد معاني كثيرة لا تحصى، وغرائب لا تستقصى، وكلهم قائلون: إن مريد الطائفة لا ينبغي له أن يسمع إلا في الله وفي رسول الله أو فيما يقربه لله ورسوله، وربما الكلمة يكون ظاهرها قبيحا يستفيد منها العارف أمرا مليحا، إما على وجه التصريح، وإما على وجه التلويح. فإن القوم وإن اشتركوا مع غيرهم في ظاهر اللفظ، فإنهم مختلفون في القصد، كما أنهم اشتركوا في المشهود، واختلفوا في الشهود، فكذلك اشتركوا في المسموع واختلفوا في الأسماع. قال تعالى: **(تسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل)** فقد يسمع الصوفي ما لا يسمع الغير، ولا يأخذ من القول إلا أحسنه؛ وهؤلاء هم الذين قال الله فيهم **(الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله، وأولئك هم أولو الألباب)** فسبحان من هداهم، وقربهم اليه واجتباهم حتى صاروا يأخذون أحكامهم وأفعالهم من مولاهم، فسمعوا ما لم يسمعه الخلق، وأبصروا ما لم يبصره الخلق، فأجسامهم عندنا وأرواحهم عند الملك الحق. كما قال بعضهم:

فـؤادي عنـد محبوبـي مقيـم * ينـاجيـه وعنـدكم لسـانـي

ولهذا صاروا يسمعون غير الشيء المسموع، حتى صار أحدهم يأخذ علمه من أصغر الأشياء في عيون الناس، ولا حقارة عند هؤلاء الناس، بل عندهم كل ما في الوجود يشير لوحدانية المعبود، ويصير اللفظ القبيح في أسماعهم محمودًا، وقد بلغنا أن الشيخ مكين الدين الاسماري -رضي الله عنه- قرئت عليه هذه الأبيات في مجلسه وهي هذه:

لو كان لي مسعد بالراح يسعدني * لما انتظرت لشرب الراح إفطارا
الراح شيء عجيب أنت شاربه * فاشرب ولو حملتك الراح أوزارا
يا من يلوم على صهباءَ صافيـةٍ * كن في الجنان ودعني أسكن النارا

فقال رجل هناك: لا تجوز قراءة هذه الأبيات. فقال الشيخ مكين الدين للقارىء: اقرأ هذا رَجُلٌ محجوب، وقد سمعنا من أهل الطريقة أن ثلاثة سمعوا مناديا يقول: (يا سَعْتر بري، ففهم كل واحد منهم مخاطبة عن الله، وكانوا كلهم في طريق القوم، فسمع أحدهم اسع ترى بري، وسمع الآخر الساعة ترى بري، وسمع الآخر ما أوسع بري) فالمسموع واحد واختلفت الأسماع. قال تعالى: (**قد علم كل أناس مشربهم**) وفي مثل هذا المعنى قال الإمام الجيلي في عينيته المشهورة:

إذا زمزمت ورقاء على غصن بانة * وجاوب قمري على الأيك ساجع
فأذني لم تسمع سوى نغمةِ الهوى * ومنكم فإني لا من الطير سامع

وقد بلغنا عن شيخ شيوخنا (مولاي العربي الدرقاوي) -رضي الله عنه- (أنه كان سائحا مع جماعة الفقراء وإذا بمغني يقول: راحت الهائجة، وخلت الفائجة. فذهب إليه الشيخ

ووقف عنده وهو مطرق الرأس، والفقراء متعجبون من فعله حتى فرغ المغني من كلامه، فأعطاه الشيخ ما كان عنده من الدراهم وهو مسرور بما سمع منه. فقال له بعض الفقراء: فكيف بك تسمع يا سيدي ما لا يحل استماعه؟ فقال الشيخ - رضي الله عنه - وكيف لا أستمع من ينشدني عن الهائجة التي ذهبت وتركت الفائجة، وأشار بذلك إلى نفسه حيث ذهبت عنه واستراح من معالجتها). وقد كنت ذات يوم مع شيخنا وأستاذنا سيدي (محمد البوزيدي) - رضي الله عنه - في وليمة، وكان المنشد خارج المحل الذي نحن فيه وهو يقول والشيخ مطرق الرأس جامع الحواس إلى أن قال: (أتكسر الكأس والدفق الخمر). وإذا بالشيخ صاح وقال بأعلى صوته: الله. ثم التفت وقال لي: قم نذهب لئلا يقع منا ما يقع، فخرجنا من حيننا وهو يكرر في تلك الشطر إلى ان افترقنا.

فإذا كان هؤلاء القوم يستخرجون الجد من الهزل، فكيف لا يستخرجون الجد من الجد، بل فلهم ذلك لكونهم لا يقفون مع ظاهر الألفاظ، وانما ينظرون إلى المعنى الدالة على المراد، ولا يلتفتون للحن ولا لإعراب، بل يأخذون المعنى حيث وجدوها، فهم ناظرون لإشارة الأرواح غافلون عما يتلفظ به اللسان. تراهم مع الله في كل حال وشأن، مع أنه كل يوم هو في شأن، فبذلك الفوز غابوا عن التزويق، حيث خاضوا بحار التحقيق؛ وحيث كان اشتغالهم بالقلب الذي هو محل الرب، صلحت قلوبهم لمشاهدة ربهم، فتولاهم الله وطهرهم، وذلك أولى من تَطَهُّرهم لأنفسهم (**ان الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة**) ما اتخذ الله

وليا جاهلا إلا وعلمه، وابتداء التعليم به ثم بأحكامه، وأما بقية العلوم فليست هي شرطا في صحة الولاية، وانما هي شرط كمال، وذلك كالنحو والصرف والمعاني والبيان وعلم اللغة، وما أشبه ذلك من العلوم التي أكثر الصوفية لا خبرة لهم بها لعلو همتهم وشرف رتبتهم عند اللّه، وغنائهم بمعرفته التي قال فيها النبي عليه السلام **(من لم تغنه معرفة اللّه فذلك هو الشقي)**. وليس ذلك هو نقص في حقهم حيث غفلوا عن العلوم الكفائية عدا أحكام العبادة، وإنما ذلك كمال لكن دون كمال. (قال) سيدي (احمد بن عجيبه) المغربي – رضي اللّه عنه – (إصلاح اللسان دون إصلاح القلب فِسْقٌ وضلال، وإصلاح القلب دون إصلاح اللسان كمال دون كمال، وإصلاح القلب واللسان كمال الكمال).

قلت: وأي فائدة في إصلاح اللسان دون إصلاح القلب، وهل رأيت من يكتفي بالكلام دون المقام، وبالأقوال دون الأفعال، وهل يُغْني اللسان عن الإيمان؟ أو يُغْني الخبر عن العيان؟ ولله در إمام النحويين سيبويه حيث قال:

لسان فصيح معرب في كلامه * فياليته من حسرة العرض يسلم
وهل ينفع الإعراب إن لم تكن تقي * وما ضر ذا تقوى لسان معجم

وقال الفقيه ميمون (رحمة اللّه عليه): أقبح من كل قبيح أن يتعلم الانسان نحو اللسان ويعلمه، ولا يتعلم نحو القلب ويعلمه، مع أنه محلُّ نظر الرب، فاذا كان نحو اللسان مع نحو الجنان كان صاحبهما في أمان، ولا يخشى عليه الخزي والخذلان يوم وقوفه بين يدي الرحمن. لأن الله تبارك وتعالى

لا يثيبُ العباد على إعرابهم وإنما يثيبهم على قلوبهم. كما ورد في الحديث (**إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أعمالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم**) وأما إذا اشتغل الإنسان بلسانه وتغفل عما سيقف به بينِ يدي ربه فقد خسر وخذل، ولو كان التفاوت يقع عند الله بإصلاح اللسان ما ترك الصوفية من لغة العرب شيئا، وصاروا كلهم مذاهب فيها، كما أنهم الآن مذاهب في تصفية الباطن وتصحيح الأحوال، لكونهم آخذين بالعزائم وما سواهم آخذون بالرخص، والخلائق مخاطبون بظاهر الشرع، ما عدا الصوفية فإنهم مخاطبون بظاهر الشرع وبباطنه، ويكفيك فيهم ما يسمعونه من كلام الخلق المتعاطى بينهم فيحملونه على غير ما وضع له، ويكون عندهم كالمقياس في الطريق، يقيسون عليه ويتخاطبون فيه، فلهذا لا يشتغلون بما سوى الواجب من العلوم الأجنبية، وإن سمعوا منها شيئا يحملونه على معنى أشرف مما وُضِعَ له. وقد سئل سيدي (احمد بن موسى) دفين كرزاز بالصحراء - رضي الله عنه -: **هل قرأت من علم النحو شيئا؟** فقال: نعم. قرأت بيتين من الألفية وهي قوله: **فما لنا إلا اتباع أحمد.** وقوله: **فما أبيح افعل ودَعْ ما لم يُبَحْ.**

فصاحب النظم جعلهما مثالا في الإعراب، والسيد المذكور وجدهما عين الصواب. قال شيخ شيوخنا مولاي (العربي الدرقاوي) رضي الله عنه: ما عرفنا من النحو إلا إعراب قوله تعالى: (**إن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله**) إن حرف شرط، ويغنيهم جواب الشرط، والمقصود بالغنى الغنى الأكبر، فيكون خطابه للمتوجهين على طريق أهل الإشارة.

وحاصل الأمر، أن الكلام يطول ذكره، وفي هذا القدر كفاية لمن اعتبره، وبعين الإنصاف تدبره، ويكفينا في القوم إضافتهم لله حيث لقبوا بأهل اللّه، فإنهم منسوبون إليه، ولا يرون معه في الكون سواه. وكل ما برز من ألسنتهم أو رسموه في كتبهم فهو مأخوذ من الفيض الإلهي لا من قراءتهم، ولا من تدبرهم، إذ وقفوا متوجهين لمولاهم خاضعين لسطوته في حسهم ومعناهم، يأخذون الحكمة حيث وجدوها، لا يتكبرون عن خلق من المخلوقات، ولا يركنون لما سوى اللّه من سائر الموجودات. اللّهم اجعلنا منهم ولو من المتطفلين على أبوابهم، ولا تقطع إضافتنا إليهم يا أرحم الراحمين.

لي سادة من عزهم * أقدامهم فوق الجباه
إن لم أكن منهم فلي * في حبهم عز وجاه

وعن بعضهم أنه رأى النبي – عليه السلام – في منامه فقال له يا رسول اللّه، إني متطفل في هذا العلم فقال (اقرأ كلام القوم، فإن المتطفل على هذا العلم هو الولي، وأما العامل به فهو النجم الذي لا يدرك) فمن أجل عُلوّ مقامهم وشرف رتبتهم، وفهمهم الأمور التي لا يدركها أحد إلا بمجالستهم والتذلل على أعتابهم، أردت أن أبين بعض ما يأخذونه من الفقه وغيره بالإشارة التي تناسبهم، مع أخذهم لظاهره والعمل به والتدين بأحكامه، ولا تفهمْ من أخذهم باطن الألفاظ أن يتركوا ما يقتضيه الظاهر حاشاهم من ذلك، بل يأخذون بما لا يقدر أن يأخذ به غيرهم من العزائم، وسيرتهم في ذلك مشهورة، ولا يخفى ما لهم من التورع، ووظائف الأعمال

والتضرع، حتى صار الكل مقتديًا بهم في سيرتهم، ولا يناقض هذا أقوال بعض أهل الجذب الغالب عليهم الحال، لكونهم ناقصين عن درجات الكمال. وأما الكُمَّلُ فأقوالهم مشهورة في عدم انفكاك الحقيقة عن الشريعة أو العكس، منها قولهم: الحقيقة عين والشريعة أمرها. ومنها قولهم: من تحقق ولم يتشرع فقد تزندق، ومن تشرع ولم يتحقق فقد تفسق، ومن جمع بينهما فقد تحقق. ومنها قولهم: الحقيقة باطنة في الشريعة كبطون الزبد في اللبن، فبمخض اللبن يظهر الزبد. وقال شيخنا سيدي (محمد البوزيدي) - رضي الله عنه - (الحقيقة جسد والشريعة أعضاؤها، ولا يمكن أن يكون الجسد بغير أعضاء) ويقال: إن الحقيقة شجرة والشريعة أغصانها، ويكفى في هذا ما قاله - عليه الصلاة والسلام - (الشريعة مقالي، والطريقة أفعالي، والحقيقة حالي) وإذا كان هذا وصفه - عليه الصلاة والسلام - فكيف يتأخر عن هذا المقام، مثل هؤلاء الأقوام، قد زينوا ظاهرهم بالشرع، وجملوا باطنهم بالجمع، وأخذوا من الشرع ما لا يقتضيه الطبع، ولا يسبق إليه السمع، فمن أجلِ ذلك صار جميع ما يفهمونه عن في سائر أحوالهم مأخوذًا من الكتاب والسنة، وقلما تجد قولا من أقوالهم في الشريعة إلا ولهم فيه جميع مراتب الشريعة، كالإسلام والإيمان والإحسان، وإن شئت قلت الشريعة والطريقة والحقيقة، بخلاف ما عداهم فإنهم لا يأخذون من القول سوى الظاهر من غير التفات لما له في الباطن من الأسرار القدسية والمعاني الغيبية، ولهذا احتجب عنهم ما كان عليه أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من نظرهم لباطن الأشياء، لما وقف الناس مع ظاهرها، وقد

مدحهم - عليه الصلاة والسلام - بقوله: (**سيروا فقد سبق الْمُفَرَّدُون، قالوا: ما الْمُفَرَّدُون يا رسول الله؟ قال: هم الذين نظروا لباطن الدنيا حيث نظر الناس لظاهرها**) فتحصل من هذا أن العلماء بالله لا يحتجبون بظاهر الأشياء عن باطنها، ولا بباطنها عن ظاهرها، ولا باللفظ عن المعنى، ولا بالمعنى عن اللفظ، راسخي القدمين في كلا الحضرتين اهـ.

ولنشرع في المقصود. مستعينا بالله الملك المعبود. من غير احتياج للتعريف بالناظم فهو مشهور بكونه من الأجلة الأعاظم. قال بعد تقديمه لإسم الله؛ طيب الله ثراه:

يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ عَاشِرِ * مُبْتَدِئًا بِاسْمِ الإِلاَهِ الْقَادِرِ

هذا شأن العارفين بالله الابتداء به والانتهاء اليه، ولا يتمكن لأحدهم أن يبتدىء بغيره قولا وفعلا، ولهذا قال - مخبرًا عن نفسه - ابتدأت القول حالة كوني متلبسا باسم ، أي فانيا فيه ومتلاشيا، حتى صار هو المبدأ في القول لا أنا، ورجزت النظم باسم الله لا بنفسي، خشية على القارىء أن يتوهم أو يفهم مني أنني المتكلم فيحتجب عن الله، ويطرد بسبب مراعاته لي، وهذا المقام هو مقام أهل الفناء في الإسم الأعظم، فالغالب على الذاكر أن يرى نفسه آلة كالقلم. كما صرّح بذلك بعض العارفين من أهل هذا العلم:

تراني كالآلات وهو محركي * أنا قلم والاقتدار أصابع

لأن المريد إذا حصل له الفناء والاستغراق في الاسم يخرج به عن نفسه وعن دائرة حسه، ولم يبق له إلا الإسم ممتزجًا بدمه

ولحمه، فإذا قام به، وإذا تكلم فيه. (قال الشبلي) – رضي اللّه عنه – (كنت سائحًا في برية، فإذا بجارية مُصَفَرَّةِ اللون، مُغْبَرَّةِ الثياب، وهي ناهضة بأسرع مَشْيٍ، فقلت: رفقا على نفسِك، يا أمة اللّه، فقالت هو هو، فقلت لها من أين أتيت؟ فقالت من هو، فقلت لها ما إسمك؟ قالت هو. فقلت ما تريدين بقولك هو، آللّه تريدين؟ فصعقت صعقة حين سمعت إسم اللّه ففاضت منها نفسها رحمة اللّه عليها وعلى أمثالها) واللّه أرجو سبحانه انِ ينظمنا في سلك الذاكرين بمنه وكرمه. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الـذِي عَلـَّمَنَـا * مِنَ الْعُلُومِ مَا بِـهِ كَلَّفَنَـا

الحمد هنا راجع للاسم المستعان به أول البيت، لأن الاسم عند القوم هو عين المسمى، ولهذا لما حصل الاستغراق لهذا القائل في الاسم حتى غابت أوصافه في أوصاف ربه، واضمحلت مساويه في محامد سيده، وصار عالما بعد أن كان مكبولا في قيد جهله، قال (الحمد للّه الذي علمنا) وأما قبل ذلك فلم يكن عالما حيث كان عالمًا بنفسه، ولما صار قوله بربه فلا بأس، حيث تغطت أوصافه بأوصافه، وصار وجوده منطويا في وجوده، فأخبر عن نفسه بالعلم، ولو أخبر قبل ذلك لكان علمه جهلا، لأن من قال أنا عالم فهو جاهل، والعلماء باللّه لا يخبرون عن أنفسهم بالعلم حتى يصلوا لهذا المقام المذكور.

(ثم اعلم) أن العلم ينقسم إلى قسمين: مكسوب وموهوب، فالمكسوب متعلق بالأحكام، والموهوب متعلق بمنزل الأحكام، وقد تقدم أن العلم يشرف بشرف المعلوم. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

صَلِّي وَسَلِّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ * وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالْمُقْتَدِي

الصلاة عند القوم معناها التجلي الإلهي، وذلك إذا تجلى اللّه تبارك وتعالى على عَبْدٍ من عباده واجتباه إليه، وأدخله في حضرته، وصار يظهر له أحيانا ويغيب عنه أحيانا، يتشوق العبد لذلك التجلي، وكلما ظهر إليه إلا وتسكن روعته، ويطمئن قلبه، وذلك لا يقع إلا لأنبيائه وخواص أوليائه، ولهذا لا يجوز لأحدنا أن يسأل من اللّه أن يصلي على غير أنبيائه كخواص أوليائه، اللّهم إلا بالتبعية، لكونه مقاما شريفًا لا يناله إلا خواصُ أهل التَعريف، والصلاة بمعنى التجلي ان كانت من اللّه، وإلا فهي بمعنى الدعاء، فاذا قلت: اللّهم صلي على سيدنا محمد وعلى آله، كأنك تقول: اللّهم تجلٍ على محمد وعلى آله، ولو لم تكن بمعنى التجلي لما رغَّب فيها عليه الصلاة والسلام، وأمرنا أن نصلي عليه في كل وقت وحال، اذ المراد منه تجلي الذات الجامعة للأسماء والصفات، حتى يخرج بذلك التجلي عن رؤيته للمكونات، وتكون هذه حالته في غالب الأوقات. ويصير لا يكاد أن يسعه ما سوى اللهوفى هذا المقام قال – عليه الصلاة والسلام –: **(لي وقت لا يسعني فيه غير ربي)** وهذا الوقت هو وقت صلاة اللّه عليه، أي تجليه عليه، ولا زال يسأل في ذلك التجلي والأمة تسأل فيه له إلى يوم الدين، ولو كانت الصلاة بمعنى الرحمة لاكتفى بها عند قوله تعالى **(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)** وزيادة، فطالب الذات لا يقف مع الصفات، وحاصل الأمر، إن الصلاة من اللّه على عباده هي غاية عطفه عليهم وغاية قربهم منه،

فاذا حصلت لأحدهم حصل له الكل، وبها يخرج اللّه أولياءه من قيد أنفسهم إلى مشاهدة ربهم، وذلك قوله تعالى: **(هو الذي يُصلّي عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور)** أي يخرجكم من ظلمات الكون إلى نور المكوّن، أو من قيد الأغيار إلى فضاء الأسرار، ولهذا لم يكتف أحد من الصلاة، بل كلهم طالبون ترادفها، ولهذا يقال: إن النبي - صلى اللّه عليه وسلم - ينتفع بالصلاة عليه، نعم ينتفع بها ولم يحل له الجنان والزخارف بدونها **(وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)** هذا معنى الصلاة واللّه أعلم.

وأما السلام من على عباده فبمعنى الأمان والثبات في ذلك التجلي الواقع عليهم، ولهذا ينبغي للإنسان أن لا يسأل من اللّه مفرد الصلاة، بل يسأل منه أن يصلي ويسلم، ولا يقدم السلام على الصلاة، لأن السلام كناية عن الثبات والتمكن في ذلك التجلي، وقد يصلي اللّه تبارك وتعالى على جماعة من عباده ويتأخر بالسلام عليه، فيعود ذلك التجلي عليهم بالتهتك والارتعاب والاهتزاز والاضطراب، فيزداد قلقهم ويكثر صياحهم، ويفشون بعض الكلام عند غير أهل المقام، فيرمونهم بالزور، ويحكمون عليهم بالجَوْر، وسبب ذلك انفراد الصلاة من اللّه عليهم، فإذا أراد اللّه تبارك وتعالى صيانتهم وصيانة غيرهم بسببهم أعقب الصلاة بالسلام عليهم، فعند ذلك تسكن روعتهم ويستقيم سيرهم، ويصير ظاهرهم مع الخلق وباطنهم مع الحق، جامعين بين الضدين، عالمين بأحكام المقامين، وهؤلاء ورثة الأنبياء، وعلى هذا المقام الشريف يعبرون بالسكر والصحو، والفناء والبقاء، وغير ذلك من

اصطلاحاتهم، فالسكر كناية عن الصلاة من اللّـه عليهم، والسلام كناية عن الصحو بعد استغراقهم في مشاهدة ربهم.

ثم اعلم أن الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – اختصوا بمقارنة الصلاة مع السلام من اللّه عليهم دفعة أو على الترتيب، وأما الاولياء – رضي اللّه عنهم – فقد يخص بعضهم بالصلاة دون السلام، وهذا المقام هو المسمى بالسكر كما بيناه، فمنهم من يموت على هذه الحالة، ومنهم من يرجع لحسه مع رسوخ الباطن في السكر (**كلاً نُمِدُّ، هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك، وما كان عطاء ربك محظورًا**).

وحاصل الأمر أن الصلاة من اللّه على أحبائه كناية عن الوصول والاجتماع، كما أن اللعنة على أعدائه كناية عن البعد والانقطاع. أجارنا اللّه والمسلمين من ذلك آمين. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وَبَعْدُ فَالْعَوْنُ مِنَ اللَّهِ الْمَجِيدْ * فِي نَظْمِ أَبْيَاتٍ لِلأُمِّيِّ تُفِيدْ

ذكر في هذا البيت أن العون من حيث هو من، وذلك في كل فعل من الأفعال، سواء كان برًا أو شرًا، حلوًا أو مُرًّا، اختيارا أو جَبْرًا، ولهذا قال (من اللّه المجيد) إذ لو لم يكن العون كله من اللّه لما سمي مجيدا، ومعنى المجيد هو من بلغ الغاية في الشرف، ولأجل هذا صار الناظم رحمه اللّه يستعين به في الفعل القليل والكثير، والصغير والكبير، والجليل والحقير، والطويل والقصير، والباطن والظاهر، حتى في النظم إذ لو لم يكن اللّه تبارك وتعالى هو المنظم لذلك النظم لما انتظم.

ثم اعلم أن لهذه المنظومة من الإشارة أسرارا غريبة ومعاني نفيسة لا يطلع على ما في باطنها إلا العلماء باللّه، فلهذا قال (للآمّي تفيد) أي لا يستفيد حقيقتها إلا من كان أمي المقام، والأمي عند القوم من كان له حظ في الأمية النبوية، وهي متابعة النبي في أقواله وأفعاله وأحواله، فهذا هو الأمي الحقيقي ولو كان عالما بسائر العلوم، ألا ترى أن بعض العلماء قبل دخولهم في الطريق تكون لهم صولة وعناية عند الخلق، وذلك كالشأن والرفعة والرئاسة، وحب الدنيا والمحمدة والافتخار بالعلم، ولما تمسكوا بالطريق تبدلت أحوالهم في أغلب الأمور، ويصير لهم حظ من الأمية النبوية، وتكون سيرتهم وسائر أوصافهم موافقة لسيرة النبي – صلى اللّه عليه وسلم – فحينئذ يكون أمي المقام، متذللا في عزه، منخفضا في رفعته، ضعيفا في قوته، فقيرا في غنائه، وهذا هو المسمى بالقطب الجامع، والترياق النافع، يفهم الدقائق الخفية، ويستخرج المعاني السنية من الالفاظ وإن كانت دنية. وأما من لم يشم رائحة هذا المقام، بما اصابه من ريح الزكام، فلا يطمع أن يفهم دقائق العلوم ما دام بلجام القطيعة ملجوم، ومن ملاقاة أهل اللّه محروم، لأنهم – رضي اللّه عنهم – قالوا (لا يفهم كلامنا إلا من كان مثلنا).

هذه خلاصة تدل على أن علم القوم لا يتوقف على قراءة أو اقتباس علوم، وإنما هو موهبة ربانية **(ما كنتَ تدري ما الكتابُ ولا الايمانُ، ولكن جعلناه نورًا نهدي به من نشاء)** هذا معنى قوله (الأمي) واللّه أعلم.

ثم أخذ يبين ما احتوت عليه هذه المنظومة المباركة من الأسرار، وما اشتملت عليه من المحاسن والأنوار، فقال - رضي اللّه عنه -:

فِي عَقْدِ الأَشْعَرِي وَفِقْهِ مَالِكْ * وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكْ

ذكر في هذا البيت ما ينبغي للصوفي أن يتصف به من المراتب الثلاثة، والمراد منه التخلق بهذه الأحوال، وذلك بأن يكون متلبسًا في أفعاله وعبادته بفقه مالك، أو بأحد الأئمة - رضوان اللّه عليهم - ويكون مستغرقا في باطنه ومستحضرا في شهودهِ طريقة الجنيد، أحد الأئمة الصوفية، والمراد منه أن لا يرى في الوجود إلا موجده، وذلك يدركه من طريق الشهود والعيان لا من طريق العلم. ثم إن كان له رسوخ في هذا المقام، فلا ينبغي له أن يتلفظ إلا بما يناسب عقول الخلق من العقائد، كعقيدة الأشعري وما وقع عليه الإجماع، لئلا يكون حديثه عليهم فتنة، لما يروى في الخبر حين سئل - عليه السلام - هل يحدث بكل ما سمع منه؟ فقال مجيبًا للقائل: (**إلا أن يُحَدِّثَ أحدُكم بحديث لا يبلغ عقول الناس**) أو كما قال (**فيكون على بعضهم فتنةً**) وقال الإمام الشافعي - رضي اللّه عنه - من أبيات في هذا المعنى:

خاطبِ الناسَ بالذي ألِفوهُ * وتَجانَبْ خِلافَ ما ألِفوهُ
إن في الجاهلين عذرًا عظيما * لوْ يَرَوْنَ التحقيقَ ما عرفوهُ

فإن قلت أيكون للقوم عقيدة غير عقيدة الأشعري؟ قلت نعم، وللأشعري عقيدة خاصة في نفسه، وهي عقيدة الرجال، لا يتمكن ظهورها للأطفال، وقد يقال (طعام الرجال يضر

بالصبيان) قال: - عليه السلام -: (**إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا أظهروه أنكرته أهل الغِرَّةِ بالله**) فأين أنت من هذا العلم؟ فإن لم يكن لك منه نصيب فأنت كالعدم، والمقال لا يغنيك عن الحال، لأن القوم لا يخاطبوننا إلا على قدر عقولنا، راجعين لحديث (**خاطبوا الناس على قدر عقولهم**).

ثم اعلم، إن كلا من الأئمة الثلاثة وهم الأشعري ومالك والجنيد متخلقون بهذه الأحوال الثلاثة، وانفرد كل واحد منهم بخاصية من طريق التغليب فقط، ليكون قائماً بمقام. ثم قال - رضي الله عنه -:

مُقَدِّمَةٌ لِكِتَابِ الإِعْتِقَادْ * مُعِينَةٌ لِقَارِئِهَا عَلَى الْمُرَادْ

ذكر هنا أن مقدمة طريق القوم التي يتوصل بها المريد لحقائق العلوم، ويدرك بها معاني الكتاب؛ ويصير يفرق بها بين الخطأ والصواب؛ هي الاعتقاد والجزم القاطع في ابتدائه، ليصير حق اليقين في انتهائه، ويكون غير متردد ولا متوهم في طريقه، وفي توجهه لربه، يتمكن بمراده، ولهذا قال: (معينة على المراد) أي تكون هي الموصلة والمعينة للمريد على مراده، وإن لم تكن هذه الأوصاف فيه فهو مقطوع، ومن موارد القوم ممنوع، لأن القوم لا ينفع معهم إلا الصدق والاعتقاد، وإلا يطرد المريد ولو مع وجود الاستعداد. ولهذا قال بعضهم (طريقتنا مبنية على النية والتصديق، لا على البحث والتدقيق) فينبغي للعاقل أن ينظر نفسه بعين التقصير، ولا يقيس ما عندهم من الحق على ما عنده من الباطل، شتان

ما بين الثرى والثريا، فعقل القوم ليس كعقل العموم، فكيف تقيسه على ما عندك من العلوم، إذ علمهم لا يتوقف على عادة ولا على رسوم، بل عقلهم جامع لسائر العلوم. قال – رضي الله عنه –:

وَحُكْمُنَا الْعَقْلِي قَضِيَّةٌ بِلاَ * وَقْفٍ عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضْعٍ جَلاَ

فذكر أن حكم عقل القوم هو من مدهشات الأمور، لا يقيد بقيد مانع، ولا يتوقف على عادة ووضع واضع، وهذا هو العقل السالم من وجود الآفات، المشار له في الأثر بأنه لا يوضع إلا في أحب المخلوقات. وحاصل الأمر أن صاحب هذا العقل خال من التوقفات، وقد اصطنعه الله لنفسه فلا يرضى منه توجها لغيره، وكل عقل يعقل ما سوى الله ليس بعقل عند أهل الله، ولما خشي الراجز – رحمه الله – على قارىء كلامه أن يتوهم أن عقول القوم كبقية عقول الناس، نزهها عن هذه القيود الوضعية والعادية، ليسلم الحد لمحدوده ويرتفع الالتباس، وقد شرع في بيان مقتضى هذا العقل فقال – رضي الله عنه –:

أقْسَامُ مُقْتَضَاهُ بِالْحَصْرِ تُمَازْ * وَهْيَ الْوُجُوبُ الإسْتِحَالَةُ الْجَوَازْ

اعلم أن أقسام مقتضى حكم العقل المذكور تنحصر في ثلاثة أقسام، وهي الوجوب، والاستحالة، والجواز، لا زائد عليها، وهذا عقل الأكابر من العارفين الراسخين في العلم، وأما المبتدؤون أي المجاذيب حالة السكر، فعقلهم لا ينحصر إلا في قسمين فقط، ومنهم من لا يعقل سوى الوجوب، فالأول يقول: الله واجب الوجود وما سواه مفقود. والثاني لا يقول شيئا

لكونه مغمورا، وأما الراسخون الكمل الذين يعطون كل ذي حق حقه، فيكون باطنهم لأهل السكر موافقا، وظاهرهم لأهل الصحو مرافقا، فمن أجل هذا استقام سيرهم، وعظموا عند ابناء جنسهم وعند الله قدرهم.

ثم أخذ يبين كلا من الأقسام الثلاثة بما يناسب المقام فقال – رضي الله عنه –:

فَوَاجِبٌ لاَ يَقْبَلُ النَفْيَ بِحَالْ * وَمَا أَبَى الثُّبُوتَ عَقْلاً الْمُحَالْ
وَجَائِزٌ مَا قَبْلَ الأَمْرَيْنِ سِمْ * لِلضَّرُورِ وَالنَّظَرِ كُلٌّ قُسِمْ

فمثال الواجب الذي لا يقبل النفي بوجه من الوجوه، هو ظهور الحق لأوليائه، وهذا الظهور صار عندهم لا يقبل النفي بحال. قال الإمام الشاذلي – رضي الله عنه – (قوي علي الشهود مدة، فسألت الله أن يستره عني، فهتف بي هاتف: لو سألته بما سأله به أنبياؤه وأصفياؤه ومحمد حبيبه ما فعل، ولكن اسأله أن يقويك عليه، فقواني، والحمد لله) وقال بعضهم (لو كلفت أن أرى ما سوى الله لم أستطع) لكون البصر لا يتعلق بالمفقود، هذا مثال الواجب عندهم الذي لا يقبل النفي بحال.

وأما المستحيل فهو الذي لا يقبل الثبوت بحال لعدم وجوده في الواقع، إذ لو كان موجودًا لصح إثباته، ومثاله عند القوم كوجود الغير، فعقل العارفين لا يقبل له إثباتًا لعدم رؤيتهم له، إذ لو كان موجودًا لوقع البصر عليه، وكيف يقع على ما ليس بموجود، لقول بعضهم – رضي الله عنه –:

مذ عرفت الاله لم أر غيرا * وكذا الغير عندنا ممنوع
مذ تجمعت ما خشيت افتراقا * فأنا اليوم واصل مجموع

وقال آخـر:

فالعارفون فنوا ولما يشاهدوا * شيئا سوى المتكبر المتعالي
ورأوا سواه على الحقيقة هالكا * في الحال والماضي والاستقبال

وحاصل الأمر أن وجود الغير ممنوع وهالك، إذ لا يتصف بوجود ولا بعدم، هذا مثال المستحيل والله أعلم.

وأما الجائز عندهم والمتعاطى بينهم اثباتهم للخلق على وجه المجاز والمعاملة، ونفيهم على ما يقتضي الجمع والمواصلة على حد سواء، فهذا المقام مستوي الطرفين، إن شاء أحدهم أثبت وجود الخلق في نظره لكي يقع التعاطي بينهم والمخالطة، وإن شاء محاهم حتى لا يقع تنازع ولا مشاططة، ولهذا قال مولانا عبد القادر الجيلاني – رضي الله عنه –: **وإن شئتُ أفنيتُ الأنام بلمحتي.**

وحاصل الأمر، إن إثبات الخلق ونفيهم في نظر القوم على حد سواء، ولم يكن لهم في رؤيتهم للخلق عدم مشاهدتهم للخالق كلا، وإنما هو لا انفاك بين ذا وذاك، لكونهم إذا أثبتوا الخلق أثبتوهم بالله، وإذا محقوهم ففي الله (قال) في الحكم العطائية (الأكوان ثابتة بإثباته ممحوة بأحدية ذاته) هذا معنى الجائز عندهم والله أعلم.

ثم قسم كلا من الجائز والواجب والمستحيل إلى ضروري، ونظري، فالضروري هو الذي يدركه العارف بغير تأمل، والنظري هو الذى يدركه بعد التأمل لدقته، فمثال الواجب الضروري إثبات الوحدانية لله، فإن العارف يدركها

بلا تأمل ولا تخيل، وظهورها عند القوم أمر واضح كظهور الشمس على العالم، ومثال الواجب النظري كإثبات القدرة مع وجود القادر، فهذا لا يثبت لأحدهم حالة استغراقه في عظمة الذات إلا بعد التأمل، لأن ظهور الذات يقتضي بطون الأسماء والصفات، ومن تحقق بعظمة الذات لا يمكن له أن يثبت شيئاً زائدًا على الذات، لعدم تحيزها وشدة ظهورها، وهذا المقام لا يدركه إلا من ذاقه واستغرق فيه. ومثال المستحيل الضروري كون الذات العلية متحيزة، تعالى اللّه عن ذلك علوًا كبيرًا. فهذا عندهم يدرك بلا تأمل. ومثال المستحيل النظري كمنع رؤية الحق فيما سوى هذا المظهر، بحيث يريد العارف أن يراه خارجَ العالم، فهذا مستحيل لكنه نظري، فإن العارف قبل تأمله لا يتحقق بالمنع حتى يتمكن ويرسخ في الشهود، فإنه يدرك ذلك ويتحقّق عدم رؤية الحق خارج المظهر لعدم التحيز، فلهذا لا يدركه ولو تهتك من شدة الحرص، كما قال ابن عربي – رضي اللّه عنه –:

وليس تنال الذات في غير مظهر * ولو هتك الانسان من شدة الحرص

ولهذا لما سأل موسى – عليه السلام – الرؤية من اللّه في غير هذا المظهر، أجابه بقوله: (لن تراني) لأني لست خارج العالم، ولست داخله، ولا منفصلا عنه، ولا متصلا به، فأنا الكل منك، مالك عني غافل، لو تحققت قربي منك لصرت ذاهلا. فانظر لنفسك، والتفت لحسك، وانظر للمكان المستقر عليه، وهو الجبل (**فإن استقر مكانه فسوف تراني، فلما تجلى ربه للجبل**) وزال عن موسى وجود الظل، وتمكن

الفصل بالوصل، صار الجبل وسائر الأمكنة في نظره **(دكا وخر موسى صعقًا)** وذلك لما تلاشى البين وزال الأين، وقرت العين بالعين، وهذا الكلام لا يدركه إلا من كان موسوي المقام، وهذا مثال المستحيل النظري عند القوم.

ومثال الجائز الضروري عندهم هي جذبة أحد من الخلق لحضرة الحق، فيصير من أهل المشاهدة من غير أن تسبق له مجاهدة، فهذا مثال الجائز الضروري.

ومثال الجائز النظري هو إخراج اللّه تبارك وتعالى لأحد أحبائه من أهل المشاهدة والاقتراب، إلى وجود القطيعة وسدل الحجاب، فهذا جائز هنا لكن لا يدركه أحد إلا بوجود التأمل لغرابته عند القوم، حفظنا اللّه والمسلمين آمين. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

أوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى مَنْ كُلِّفَا * مُمَكَّنًا مِنْ نَظَرٍ أَنْ يَعْرِفَا
أللَّهَ وَالرُّسُلَ بالصِّفَاتِ * مِمَّا عَلَيْهِ نَصَبَ الآيَاتِ

أخبر أن أول واجب على المكلف وهو العاقل، وسيأتي معنى البلوغ عند القوم حالة كونه متمكنا من نظره للحق، أي حصلت له رؤية الحق، وارتفع عنه الحجاب، فهذا هو الذي يجب عليه معرفة اللّه في سائر المظاهر، وأما الذي لم تحصل له رؤية الحق، ولم يرتفع عنه الحجاب، فهذا ليس بمكلف أن يعرفه في سائر التجليات، وبسائر الصفات، ومحط الكلام في المكلف الذي بلغ مقام الرجال وخرج من سجن التقليد إلى فضاء التوحيد، وزعم أنه عرف اللّه، فهذا هو المكلف بتكليف لا يطيقه أحد سواه، فينبغي له أن يعرفه بسائر الصفات لا

بمجرد الذات، وينكر ما سوى ذلك من التجليات، فإن الجاهل بالصفات جاهل بالموصوف، فإياك يا أخي إن عرفته بالشهود أن تنكره في هذا الوجود، فما ظهر سواه، وإياك أن تعرفه في الجمع وتجهله في الفرق، أو تعرفه في الرتق وتجهله في الفتق، فهو يريد منك أن تعرفه فيما يريد لا فيما تريد أنت، فكن معه مسيرًا لا مخيرًا، ولو كنت عارفا بالذات لما أنكرته في التجليات، يريد منك أن تعرفه بالحال لا بمجرد المقال، فلهذا يختبرك ويحقق دعواك، ليبقى الحد لمحدوده، فإن كنت جاهلا فالجهل مأواك، وإن كنت عارفا فالحق مولاك. فأطلق عنانه وانظر جماله في كل ما تراه، فما ثم سواه، وقل كما قال صاحب الانسان الكامل – رضي الله عنه –:

تجلى حبيبي في مرائي جماله * ففي كل مرأى للحبيب طلائع

وقال آخر:

أنظر جمالي شاهد * في كل إنسان
كالماء يجري نافد * في رأس الأغصان
تسقى بماء واحد * والزهر ألوان

فكن يا أخي متمكنا في التلوين، فما احتجب الظاهر إلا بقوة المظاهر، فكن معه حاضرًا ولا تحتجب عنه بما ليس بموجود معه، أو تقف مع خيالات الصور، فلا تنظر لظاهر الأواني. ولكن حقِّقْ ما هناك من المعاني. قال الجيلي – رضي الله عنه –:

فلا تحتجب عنه لشيء بصورة * فخلف حجاب العين للنور لامع
وأطلق عنان الحق في كل ما ترى * فتلك تجليات من هو صانع

هذا هو الصراط المستقيم فاتبعه ولا تعدل عنه، وخذه ولا تغفل عنه، قال تعالى **(وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتَفَرَّقَ بكم عن سبيله)**.

فاتبع يا أخي طريق الحق ولا تعدل عنها أين وجدتها، فإنك تصير غافلا عنه كأنك لم تكن معه، وكل ذلك من عدم مراعاتك لظهوره، وغفلتك عن حضوره، فلا تعرفه بمجرد الجمال وتنكره فيما ظهر عليك من الجلال، بل كن راسخا في سائر الأحوال، وراعه في الأضداد، فلا تعرفه في البسط وتنكره في القبض، أو تعرفه في العطاء وتنكره في المنع، أو تعرفه في العلم وتنكره في الجهل، أو تعرفه في اليسر وتجهله في العسر، فهذه معرفة التزويق لا معرفة التحقيق، والحبيب حبيب على كل حال. وقيل: (إن جماعة دخلت على (الشبلي) وهو بالمارستان مريض فقال: من أنتم؟ قالوا أحباؤك. فأخذ الحجر وصار يرجمهم، ففَرَّ جميعهم، فقال لهم: كذبتم في دعواكم، لو كنتم من ولائي ما فررتم من بلائي) فهذا مثال الحبيب مع حبيبه، فلا تعرف يا أخي مولاك إذا أكرمك، وتجهله إذا أطْرَدَكَ، كلا، وإنما هو مولاك على كل حال، ولا تحصر له يا أخي وصفا، واحفظه في سائر الأوقات، ولا تقل أتاني منبهجا فستراه منزعجا. أو أتاني منطربا فستراه مغتضبا. ولا تقل أنه منعني فسيكرمك، فكن له عبدًا في كل حال، كما أنه مولاك على كل حال، وقل كما قال صاحب الانسان الكامل – رضي الله عنه –:

أبكى فيطربني * أصحو فيسكرني * أنجو فيغرقي * أريد أحكامه
طورا يخاللني * طورا يواصلني * طورا يقاتلني * حتى أخاصمه

طـورا ألاعبـه * طورا أصاحبه * طـورا أجانبــه * طـورا أكالمه
إن قلت قد طربا * تلقاه مغتضبا * أو قلت قد وجبا * تلقى عزائمه

ما يعرف الذي يعرف، تاللّه إنه لتكليف عظيم، وأمر خطير جسيم، ولهذا قيل: ينبغي للمكلف الممكن من النظر أن يعرف ولا يجهل، قوله: (ممكنا من نظر) أي متمكنا من نظره للحق، بحيث حصلت له الرؤية أن يعرف اللّه بالصفات وبسائر التجليات، ولا يخرج بمعرفته للتجليات الذاتية عما تقتضيه العبودية، ولهذا قال **(يعرف اللّه والرسل بالصفات)** جمع رسول وهو المصطفى – عليه الصلاة والسلام – لأن بمعرفته معرفة الجميع، ومن لزم الأدب معه فقد أحسن لجميع الرسل، وعليه ينبغي للعارف إذا عرف اللّه بالذات والصفات، واستغرق في الشهود. لا يخرج بمعرفته عن الحدود، بل يكون راسخا جامعًا، ظاهره مع الحدود، وباطنه مع الشهود، لا يحجبه فرقه عن جمعه، ولا جمعه عن فرقه، وتكون الحقيقة في باطنه مشهودة، والشريعة على ظاهره موجودة، وهذا مقام شريف، وأمر منيف، فيه تفاوت أهل التعريف، فهو أعز من الكبريت الأحمر، ولا يجمع بين هذين الحالتين إلا من كان له مقام بالغ، وعقل جامع، ولهذا قال –رضي اللّه عنه–:

وَكُلُّ تكليفٍ بشَرْطِ الْعَقْلِ * مَعَ الْبُلُوغِ بِدَمٍ أَوْ حَمْلِ
أَوْ بِمَنِيٍّ أَوْ بِإِنْبَاتِ الشَّعرْ * أَوْ بِثَمَانِ عَشْرَةَ حَوْلاً ظَهَرْ

لما ذكر أولا ما يجب على المكلف من المعرفة والجمع بين الحالتين، أعقب التكليف بشروطه، فذكر أن شروط التكليف العقل والبلوغ، وقاعدة الشرط أن يلزم من عدمه

العدم، فلو انتفى أحد الشروط لانتفى المشروط الذي هو التكليف، لأنه مقام شريف، لا يطيقه الضعيف، ومحط الوجوب في المكلف الذي توفر فيه الشرطان البلوغ والعقل، ومعنى البلوغ هو أن يكون المكلف بالغا في معرفة اللّه بالشهود، ومبالغا بحيث عرف معرفة لا يعتريها وهم، ويكون سبق له الاستغراق في الذات لا في وجود الصفات، كأنْ يكون حصل له الفناء في الأسماء أو في الأفعال أو في الصفات، ولم يكن له اطلاع على ما تقتضيه الذات من اضمحلال سائر المكونات، فهذا ليس بمكلف أن يعرف اللّه بسائر التجليات لعدم البلوغ في مقام الرجال، وإذا كان بالغا كما ذكرنا، فيكون في ذلك المبلغ فقيد العقل، لأن العقل مخلوق، وهو قد خرج من عالم الخلق، ومثاله كالمجذوب، فهذا ليس بمكلف أن يجمع بين المقامين المذكورين لعدم العقل، فلا يمكن له أن يكون مستغرقا في الشهود واقفا مع الحدود، فهذا لا يكون إلا للأنبياء والخواص من الأولياء، لأن العقل الذي يميز به الشواهد، ويعطيه تفصيل المراتب، غاب عنه واضمحل وتلاشى في التعظيم، فكيف يقف مع الحدود من غاب عن الوجود، أم كيف يراعي الخلق من غاب في توحيد الحق، أم كيف يثبت الأكوان من لم يجد لها مكانا؟ كان اللّه ولا مكان وهو على ما عليه كان، وهل تحيز في مكان حتى يكون لذلك المكان مكان، ما ظهر المكان، إلا في نظر الصبيان؛ إذ لو كان المكان موجودا لكان بينه وبين اللّه حدود، تعالى اللّه عما يقوله الجحود، فمن كانت هذه حاله فكيف تسكن روعته؟ فاقد الشعور، على كل حال معذور، فلا ملام لصاحب هذا المقام، فهو واللّه بالغ المرام. (قال) سيدي أبو مدين الغوث – رضي اللّه عنه –:

فلا تلم السكران في حالِ سكره * فقد رفع التكليف في سكرِنا عنا

وحاصل الأمر، إن المكلَّفَ بالجمع بين الحقيقة والشريعة يشترط فيه أن يكون عاقلا بالغا كما ذكرنا، والبلوغ له خمس علامات، فإذا وجدت واحدة منها في مريد التصوف وقع عليه التكليف وجوبا، بحيث يراعى سائر التجليات ويلزم آدابها، فمن علامات بلوغ المريد لمقام الرجال أن ينطق بالحكمة، أو يفهم حقائق الأسماء، أو يغيب عن حسه في مشاهدة ربه في إبتداء أمره، أو يتكلم على لسان ربه، أو يشهد له بها شيخهُ وإخوانه، فإذا ظهرت علامة من هذه العلامات على ظاهر الفقير كلفناه بالأدب في سائر المظاهر، فهذه العلامات التي تظهر على ظاهره، وأما علامة بلوغ المريد في باطنه فهو يعلمها من نفسه، فينبغي له أن يلزم الأدب مع ربه، ولا يعذر بحال لكونه بالغا، فهذه علامات البلوغ. وإن زعم أحد بمقام المجاذيب، وقال بأقوالهم، وادَّعَى أنه ليس بمكلفٍ بالجمع بين المقامين لقوة التجلي عليه، فننظر علامات العقل التمييزي، فإذا وجدناها فيه وقع عليه التكليف قهرًا، وذلك إذا وجدناه يميز بين الحس والمعنى ويسعى في مصالح نفسه، أو يعرف حقه من حق غيره، أو يجاوب عن نفسه بحيث يقول لا وما أشبه ذلك، وحاصله كلما قَرُب من الحس قرُب من التكليف، والتكليف لا يسقط على صاحب التمييز بحال والله أعلم.

ثم أخذ يبين فيما لابد منه للفقير وقت إبتدائه حالة تمسكه بالطريق ليميز بين أوصافه وأوصاف خالقه، كي لا يدعي بما ليس فيه، فيسقط بسبب ذلك من عين ربه، فقال - رضي الله عنه -:

كِتَـــابُ أُمِّ الْقَـــوَاعِــــــدْ * وَمَا انْطَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدْ

لمّا فرغ من الكلام على مقدمة طريق القوم التـي يتوصـل بها المريد لحقائق العلوم، ويطلـع علـى معـاني الكتـاب، وَبَيَّـنَ أقسام مقتضى حكم العقل الثلاثة التي هي الوجوب والاستحالة والجواز على الصواب، ولـوّح للعقـل بأنـه لا يتقيـد بقيـد، ولا يقف على عادة ولا على وضع واضع، لكونه لا يثبت السـوى بحـال لإعدامـه الموانـع، ومـا هـو أول الواجـب علـى المكلّـف وشروط التكليف، وما هو البلوغ في معرفة الله بالشهود الـذي هو مبلغ شريف، شرع في بيان أم هذا الكتاب التي هي نهايـة العارفين ومطلب المريدين، فقال - رضي الله عنه -:

(كتاب أُمّ القواعد) يعني هـذا كتـاب أذكـر فيـه أُمّ القواعـد التي هي نهاية المريدين، وهي الذات الجامعـة لسـائر الأسـماء والصفات، ولهذا قال: (وما انطـوت عليـه مـن العقـائد) فكأنـه يشير إلى جميع العقائد المنطوية تحـت هـذا الكتـاب الـذي هـو نتيجتها وناشـئ عنهـا، لأنـه تضمـن أسـرار أُمّ القواعـد، وفيـه إشارة إلى العالم بأسره من فرشـه إلـى عرشـه، إذ هـو كتـاب القوم، ومجمع العلوم، لا ينظرون إلا فيه ممتثلين قولـه تعـالي (**انظروا ماذا في السموات والأرض**) فلما نظروا ووجدوه حقا قـالوا (**ربنـا مـا خلقت هذا بـاطلا سبحانك**) ففهمـوا معنـى الكتاب، حين ارتفع عنهم الحجاب، وحصلـوا معنـى السـطور، لما زالت الستور، فياله من كتاب. مَنْ حصّله فقد حصّل علـى جزيل الثواب. قال جل من قـائل: (**وعنـده أُمُّ الكتـاب**). وهـي التي عبّر عنها بأُمّ القواعد لأن استمداد الكتاب منها كاستمداد الولد من أمه، ولاشك أن استمداد الوجـود مـن مـدد موجـده، ولولاه لتلاشى من حينه كما قيل:

من لا وجود لذاتـه من ذاتـه * فـوجـوده لـولاه عـين مـحـالِ
واعـلـم بـأنـك والعوالم كلـها * لولاه في محوٍ وفي اضمحلالِ

وحاصل الأمر أنّ الكل مفتقـر للـه افتقـارًا ذاتيًا بحيث لا وجود له إلا بوجود موجده، ولهـذا ينبغـي للإنسـان أن يعـرف أوصافه من أوصاف ربه، لمـا قيل: (تحقـق بأوصـافك يُمِدَّك بأوصافه) حتى إذا فتحت بصيرتك أيهـا المريـد ونظـرت فيمـا يجب لله، وما يجب لنفسك، وجدْت نفسك عدمـا محضًـا، كـأن لم تكن شيئا مذكورًا، فطهرْ سريرتك وتحقّقْ بـأوصافك، قـال - رضـي اللّه عنه -:

يَجِبُ للـّهِ الـوُجُـودُ وَالْقِـدَمْ * كَذَا الْبَقَاءُ وَالْغِنَى الْمُطْلَقُ عَمْ
وَخَـلْقُهُ لِخَلْـقِهِ بِلاَ مِثَــالْ * وَوَحْدَةُ الذَّاتِ وَوَصْفٌ وَالْفِعَالْ
وَقُـدْرَةُ إِرَادَةٌ عِلْـمٌ حَيَــاةْ * سَمْـعٌ كَلاَمٌ بَصَرٌ ذِي وَاجِبَاتْ

فها هو قد أخذ يبين ما لله، فـانظر أيهـا العبـد مـا لنفسـك، فإن وصفت نفسك بوصـف مـن هـذه الأوصـاف فـإنك منـازع لربك، فاللّه سبحانه وتعالى يجب فـي حقـه الوجـود، والوجـود هو عين الموجود، والمراد به الوجود المطلق الـذي لا يتحيز ولا يتعدد ولا يتميز، ولا يمكن أن يكون مع هذا الوجود وجود لعدم تحيزه، وشدة ظهوره وعظمة نوره.

ثم أعلـم أن هـذا الوجـود لا يقبـل الانتفـاء فـي بصـائر العـارفين، كمـا أن الحـسّ لا يقبـل الانتفـاء فـي أبصـار المحجوبين، إذ ربما ظهور المعنى للمعنـى أقـوى مـن ظهـور الحس للحس، ولهـذا يطـرأ ظهـور الوجـود المطلـق علـى الصوفي فيغرق في التعظيم، وذلك أنه إذا جال في ميدان القِدم

لم يجد له غاية، فيلتفت إلى البقاء فلم يجد له حدًا ولا نهاية، فيغوص في غوامض البطون فلم يجد هنالك فلجة، فيصعد مع مظاهر الظهور فلم يجد لديه فرجة، فيقول يا حيرتي أين الملجأ، فتناديه حقائق الأسماء والصفات: هل طلبت تحيز الذات، أم أردت أن تصفه بالجهات؟ فأنت في مقام يقتضي بطون الأسماء والصفات، فما بالك بالمكونات؟ فحينئذ يُسَلِمُ نفسه لذلك الوجود ويتحقق بأن ليس مع ذلك الوجود لا عدم ولا وجود. وحاصل الأمر، إن الوجود هو نفس الذات، والقِدَم صفة نافية وجود الأولية، كما أن البقاء ينفي عن اللّه وجود الآخرية بحيث يكون لذلك الوجود اختتام، فالله تعالى قديم ولا بداية لقِدَمِه، وباقٍ ولا نهاية لبقائه. ثم إن لذلك الوجود المطلق غنى تامًا. مطلقًا عامًا. بمعنى أن الذات غنية عن سائر الممكنات، بل حتى عن الصفات، فهي قائمة بنفسها لا تفتقر لغيرها، وكذلك غنية عن المحل. فالحق سبحانه وتعالى لا يفتقر لمحلٍّ يظهر فيه أو يستقر عليه، كيف يفتقر إلى المحل والمحل قبل وجوده مفتقر إليه، قال لسان هذه الحضرة من قصيدة لي غفر الله ذنوبي:

أنا مطلق الوجود غير محيز * مكاني أني مني والعلم يرى جهلا

ومما يجب لله أيضا مخالفته للحوادث، وهذه الصفة ليست من معتمد العارفين، لأن المماثلة لا تحدث في أفكارهم بحال، لخروجهم عن عالم الخيال، والكيف والمثال. فانهدمت عندهم السدود، واندرست لديهم الجهات والحدود، وانطوى لهم الشاهد في وجود المشهود، فهل يرون سوى الملك المعبود، كلا، والله لا موجود معه حتى يماثله، نعم هذه الصفة نافعة للمحجوبين، بل هي سفينة نجاتهم، لكونها نافية عن قلوبهم

وجود التكييف، والتشبيه والجهات، والتحيز والمكان والتمييز، فالحق تعالى منزه عن سائر صفات المحدثات، وقد يكشف الغطاء عن صفة التنزيه للعارفين، فتقع لهم حيرة حيث يجدون الحق منزها عن التنزيه، فيريدون أن يخبروا بما هنالك من الأسرار العجيبة، فيمنعهم عن النطق لكنة الحروف في ألسنتهم، فربما تبرز الكلمة تشابه التشبيه فتصير فتنة في أسماع أهل الحجاب، مع أنها مبالغة في التنزيه، ولا ينجو من ربقة التكييف والتشبيه إلا من صاحب العارفين، وسلك مسلك الموحدين، وكيف ينجو من التقييد. والحق عنده بعيد، أم كيف ينجو من الحدود، والكون في نظره موجود؟ فإن لم تفن يا أخي عن الوجود في شهود المعبود، وتلتمس الرفيق قبل الطريق، فقد هويت في هاوية لا نجاة لك بعدها إلا إذا تداركك لطف الله. فالله يداركنا بلطفه، ويحفظنا من التكييف والتشبيه، ولا ينفعك يا أخي التنزيه باللسان، والتشبيه بالجنان، فإن كنت محجوباً عن أمره فإنك تشبهه في التنزيه لعدم معرفتك بحقه، وإذا كنت عارفا به فإنك تنزهه في التشبيه لاضمحلال وجودك في وجوده.

وحاصل الأمر، إن تشبيه القوم أحسن من تنزيه العوام، وعليه فعلى المحجوب أن ينزه الله عما لا يليق به، ولا يتكلم فيما لا يدريه، ويجدّ في طلب من ينهض به من وجود نفسه إلى شهود ربه، حتى يجد التشبيه والتكييف منفيين من قبل أن ينفيهما وفانيين من قبل أن يفنيهما.

ومما يجب لله أيضا: الوحدانية في الذات والصفات والأفعال. إذ هو ليس بمتركب ولا متعدد، ولهذا قال: (الوحدانية في الذات والصفات) خشية منه على السامع أن

يتوهّم حيث يسمع بوجود الصفات وبقدمِها فيعتقد تعدد القدماء. تعالى اللّه عن ذلك. فوحدانية الحق لا زائد عليها، لأنها لا تقبل الزيادة، كما أنها لا تقبل النقصان **(كان اللّه ولا شيء معه)** وهو الآن على ما عليه كان. لأن الصفات لا تقوم بنفسها حتى تستقل بوجودها أو تنفصل عن موصوفها الذي هو الذات. هذا معنى الوحدانية في الذات والصفات.

وأما الوحدانية في الفعل فهو أن لا يمكن أن يكون فِعْلٌ مع فِعْل اللّه سبحانه وتعالى. وحاصل الأمر أن القوم انقسموا على ثلاثة أقسام: القسم الأول منهم يرى أن لا فاعل إلا اللّه، ويتحقق بمعنى الوحدانية في الأفعال من طريق الكشف لا من طريق الاعتقاد، ويرى أن الفاعل واحد وإن تعددت الأفعال، وهؤلاء صبيان الطريق بالنسبة للتحقيق.

والقسم الثاني يتحقق بحقيقة الوحدانية في الصفات، وعندما يحصل له هذا الإطلاع على الوحدانية في الصفات يجد لا سميعاً ولا بصيرًا ولا حيًا ولا متكلمًا ولا قادرًا ولا مريدًا ولا عالمًا إلا اللّه، ويراعي الصفات في سائر المكونات من طريق العيان لا من طريق البرهان. لأننا إذ تحققنا بأن لا فاعل إلا اللّه فلا يمكننا أن نثبت هاته الصفات السنية لما سواه.

والقسم الثالث هم الذين تحققوا بحقائق الوحدانية في الذات، فحجبوا عما سوى ذلك من المكونات، وذلك لما كوشفوا عن عظمة الذات لم يجدوا هنالك فسحة تظهر فيها المكونات، قالوا لا موجود في الحقيقة إلا اللّه، حيث فقَدُوا ما سواه. فهؤلاء هم الذاتيون والعارفون الموحدون، وما سواهم

محجوبون وغافلون، لم يذوقوا طعم التوحيد ولا استنشقوا رائحة التفريد، وإنما سمعوا بالتوحيد، وحيث طرق أسماعهم ظنوا أنهم موحدون، كلا، وإنما هم مُبْعَدُون عن الحق ومنقطعون؛ فالتوحيد لا تحمله الأوراق، ولا تتلفظ به الأشداق، ولا تسعه الأرضون ولا الآفاق، ولا تحمله السموات ولا الطباق، ما عدا أسرار العارفين وقلوب العشاق. قال عليه السلام فيما يرويه عن ربه: (**لا يسعني أرضي ولا سمائي، ويسعني قلب عبدي المؤمن**) فيا له من قلب، ويا له من رب، ويا له من مسكن، ويا له من ساكن، اللّهم اسكن قلوبنا ولا تؤاخذنا بالساكن.

ولما فرغ من الكلام على الذات، وما يستحق لها من الصفات السلبية، شرع في بيان صفات المعاني التي بها قامت المباني، وصلحت الأواني لحمل المعاني، وتزخرفت بوجودها الأكوان، ونادى لسان حالها الأمان الأمان، فقد ظهر القرءان والسبع المثاني ، وبسط الرداء على ظاهر المعاني، وتحجب الواحد باسمه الثاني، ولشدة ظهور هذه الصفات التي ذكرها إحتجب عن العيان. فقال:

وَقُدْرَةٌ إِرَادَةٌ عِلْمٌ حَيَاةْ * سَمْعٌ كَلَامٌ بَصَرٌ ذِي وَاجِبَاتْ

هذه الصفات هي حجاب عن الذات، فمن شدة الظهور ترادفت الستور، فالقدرة حجاب القادر، والإرادة حجاب المريد، والعلم حجاب العالم، والحياة حجاب الحي، والسمع حجاب السامع، والبصر حجاب البصير، والكلام حجاب المتكلم.

وحاصل الأمر أن صفات المعاني حجاب عن المعنوية. فمن وقف مع الأفعال احتجب عن شهود الصفات، ومن وقف

مع شهود الصفات احتجب عن شهود الذات، ومن عرف الذات لم ير سواها في سائر الذوات. ويقول: ما احتجبت الذات إلا بالذات، وكذلك الصفات احتجبت عن الأبصار، كما احتجبت الذات، فالقدرة احتجبت بالمظاهر، والإرادة احتجبت بالخواطر، والكلام احتجب بتنوع دلالته مع الحروف والأصوات، والحياة احتجبت بعدم مفارقتها للذات، والسمع والبصر احتجبا من شدة ظهورهما في المكونات، والعلم احتجب لشدة إحاطته وشموله بالمعلومات.

ثم اعلم أن هذه الصفات تنقسم إلى ثلاثة أقسام، لكل قسم منها عالم يخصه. فالسمع والبصر والكلام عالمها عالم الناسوت، والقدرة والإرادة والعلم عالمها عالم الملكوت، والحياة عالمها عالم الجبروت، وكلها لا تنفصِل عن الذات لإحاطتها وتنزيهها عن الجهاتِ. ثم أن تَعَلُّقَ الصفات بالمكونات على مصطلح أهل الله هو كناية عن ظهورها بنفسها، لأن الوجود منحصر في الصفات انحصار الحصير في الحلقة. فهكذا الموجودات منحصرة في الصفات ولا عكس، وعليه لو فتشت ما في الوجود لن تجد زائداً على وحدانية الإله في الذات والصفات والأفعال. والفعل مع الفاعل كالشيء الواحد قبل بروزه، وبعد بروزه لا يظهر بنفسه إلا إذا أظهره وظهر فيه، لأن الأشياء من ذواتها العدم، فافهم.

ولما أنهى الكلام على ما يجب في حق اللّه، وليس المراد منه حصر الواجبات، لأن صفات الحق سبحانه وتعالى لا تتناهى ولا تنحصر، وإنما المراد منه التسهيل على البشر. شرع في بيانِ ما يستحيل في حقه، ويجب في حق ما سواه فقال رحمه الله:

وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتْ * الْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِلْحَادِثَاتْ
كَذَا الْفَنَا وَالافْتِقَارُ عُدَّهْ * وَأَن يُمَاثَلَ وَنَفْيُ الْوَحْدَهْ
عَجْزٌ كَرَاهَةٌ وَجَهْلٌ وَمَمَاتْ * وَصَمَمٌ وَبَكَمٌ عَمًى صُمَاتْ

أخبر هنا أن كل ما يستحيل في حق اللّه فهو واجب في حق العبد؛ والعبد عند القوم هو العالم من عرشه إلى فرشه، أي كل ما تنفس من كلمة **(كن)** فهو غير، والغير يجب في حقه كل ما ذكره في هذا البيت، وهو قوله (العدم، الحدوث ذا للحادثات) فينبغي لك يا أخي أن تحقق وصفك، وتنظر بعين قلبك لابتداء وجودك حالة بروزه من العدم، فإذا تحققت وصفك يمدك بأوصافه. فمن أوصافك العدم المحض، فهذا وصفك ووصف العالم بأسره. فإذا أقررت بعدمك يمدك بوجوده، وإن نسبته لنفسك فقد بارزته بنعمه، وكيف تنسبه لنفسك وبرهان عدمك في نظرك، وهو حدوثك. فقد تعلم من نفسك أنك كنت بالأمس معدوما **(هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا)** فمن أين لك بهذا الوجود، ومن أشهدك للمشهود، وأبرزك للشهود؟ فأنت لم تزل معدوما والوجود لموجده، لقد قدره وظهر فيه، ولولا ظهوره في المظاهر ما وقعت عليها البصائر. وذلك لقول بعضهم:

هو موجد الأشيا وعين وجودها * ولولا وجوده ما بان وجودها

ومن أوصافك أيضا الفناء، فأنت يا أخي فانٍ من قبل أن تفنى، ومتلاشٍ من قبل أن تتلاشى، وزائلٌ من قبل أن تزول. فأنت وَهْمٌ في وهم، وعدم في عدم. فمتى وجدت حتى تفنى. فما أنت إلا **(كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْئَانُ مَاءً، حَتَّى إِذَا**

جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا، وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ). فلو فتشت نفسك لم تجدها شيئا وتجد اللّه عندها، أي تجده بدل أن تجد نفسك، ولم يَبْق منك إلا الإسم بلا رسم، لكون الوجود من حيث هو للّه لا لنفسك فإذا صرت تحقق فيما هنالك وتأخذ ما هو لله بحيث تجرد نفسك عما ليس لها، فإنك تجدها كحبة البصل كلها قشور، لأنك إذا أردت أن تقشرها فتأخذ القشرة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة حتى لا يبق من البصلة شيء، فهذا هو مثال العبد مع وجود الحق، ومن صفاتك أيضا الافتقار الذاتي. وهذا إن صورنا وجودك بحيث فرضنا كأنك موجود، فيكون ذلك الوجود مفتقرًا إفتقارًا كليًا ذاتيًا بحيث لا إثبات له إلا بإثبات مُوجده، وإلا تلاشى من حينه، ومع هذا كله، أي مع عدم العبد وفنائه وافتقاره قد تصدر منه المماثلة للحق تبارك وتعالى، ونفي الوحدة؛ ولهذا قال الناظم – رحمه اللّه –: (وأنْ يُماثِلَ ونفيُ الوحدة) وذلك إذا أثبت لنفسه وجودًا مع وجود الحق، مع أنه يعلم ما يجب لنفسه من العدم المحض، فإذا حدثتْهُ نفسه بالوجود فقد مَاثَلَ الإله عز وجل، حيث جعل لنفسه وجودا مع وجود الحق. وكذلك نفي وجود الوحدة التي يستحيل نفيها حيث أثبت وجودين، وجود الحق ووجود نفسه، فأين التوحيد يا هذا، وأين التفريد؟ فهذا إشراك في طريق القوم. (**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ**) وهذا ذنب لا يقاس بمثله. وقد قيل: إن (ربيعة العدوية) – رضي اللّه عنها – (تلاقت مع بعض العارفين فسألته عن حاله فقال لها: سلكت مسلك الطائعين، فإني لم أذنب منذ خلقني اللّه، فقالت: ويحك يا ولدي، وجودك ذنب لا يقاس به ذنب) فاسلك يا أخي مسلك

الموحدين، ولا تثبت وجودا لما سوى اللّه من المخلوقين، فإن القوم إذا أثبت أحدهم وجودا لنفسه فقد أشرك باللّه، وحاشاه من ذلك. لكن العموم لا نجاة لهم من إثبات الوجود لما سوى، وفي إثباته جميع المصائب.

ومن أوصاف العبد أيضا العجز، لأن القدرة للّه عز وجل لا حظ فيها لما سوى اللّه، ولوكان مَلَكا مقربا أو نبيًا مرسلا؛ فكل ما سوى اللّه عاجز لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا إلا ما شاء اللّه، (**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ**). فتحقق بعجزك يمدك بقدرته.

ومن أوصاف العبد أيضًا الكراهة، وأما الإرادة فوصف من أوصاف الحي عز وجل، فإن وصفت نفسك أيها العبد بها، فقد وصفت ربك بضدها، إذ لا حظ لك فيها ولا مطمع في أمثالها. فكن عارفا بقدرك وإلا فتسقط من عين ربك، فمن سلب الإرادة لله عاش في أمان، ومن نازعه فيها حبس في ضدها. يقول الحق عز وجل: (**يا عبدي أنت تريد وأنا أريد، إذا سلمت لي فيما أريد تكفّلتُ لك بما تريد، وإذا نازعتني فيما أريد أتعبتك فيما تريد، ولا يكون إلا ما أريد**) فاترك الإرادة لله ولا تختر فعلا مع فعل اللّه، فسلب الإرادة من شأن العارفين، ومنازعة القضاء وصف الجاهلين المتغافلين، ففي أول إبتداء المريد تكون له الإرادة، وذلك توجهه لله عز وجل، ونهايته سلب الإرادة لله. فالإرادة ابتداؤهم وإليها انتهاؤهم. ومن كانت له إرادة مع اللّه في انتهائه فقد ضل عن سبيل ربه؛ فاعرف يا أخي صفتك التي هي الكراهة، وكن موافقا لصفة اللّه التي هي الإرادة كما قال بعضهم:

سلم لسلمى وسر حيث سارتْ * واتبع رياح القضا ودر حيث دارتْ

ومن أوصاف العبد أيضًا الجهل، فأنت أيها العبد جاهل بنفسك وبأصلك، فكيف تطلب معرفة ربك، فكان من حقك أن تطلب معرفة نفسك، وتتحقق بأصلك، ثم تلتفت لما سوى ذلك. فأنت لا تدري من أنت، ولا من أين أتيت، وإنما وجدت نفسك في هذا المظهر فصرت تنهض ها هنا، ومن هناك تفر. وغاية معرفتك لنفسك أن تقول: إنني من العدم ولم تدر ما العدم، كأنك جعلت للعدم عالما يخصه قد أقبلت منه، ثم تعود إليه، فإذا كان هكذا فقد جعلت للعدم وجودًا حيث جعلته شيئا. قال - عليه الصلاة والسلام - **(كان الله ولا شيء معه)** فلا عدم مع الوجود فإن أثبت شيئًا مع القِدَم فلا معرفة لك ولا علم لديك، فأنت جاهل وجَاهِلٌ جَهْلَكَ. فاطلبْ من يأخذُ بيدِك، وينهضْ بك لحضرة ربك، فحينئذ يصير وهْمُك فهما، وجهلك علما.

ومن أوصاف العبد أيضًا الممات. فالحياة ليست من أوصافك حتى تنسبها إليك، فأنت ميت في صورة حي، ومثالك كالمجنون الذي يسكنه الجان فيقول أنا فلان وما هو بفلان، فلو انطرحت بين يدي ربك، وألقيت جسدك كما كان ملقى جسد أبيك آدم - عليه السلام - لنفخ فيك من روحه، وتاب عليك وخلفك في خلقه، فحينئذ تقول أنا حي ولا بأس، لكونك متحققًا بمماتك، وحيث نسبتها قبل ذلك لنفسك واستقللت بوجودك فإنك قد صرت مخاصما لله عز وجل، لقوله تعالى: **(أولم ير الانسان أن خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين)** فارجع - يا أخي - لوصفك الذي هو الموت، واثبت في مكانك، ولا تدع ما ليس لك حتى يؤيدك الله تبارك وتعالى بروح منه.

ومن أوصاف العبد أيضًا الصَمَمُ. فأنت الآن أيها العبد أصمٌ، والسمع ليس من شيمتك، فاللّه هو السميع، وحيث نسبت السمع لنفسك فإنك صرت أصَمّ، ومع وجود السمع لا تسمع، ولو كنت تسمع لسمعت خطاب اللّه في كل وقت وحال، فاللّه سبحانه لم يزل متكلما، والسكوت يستحيل في حقه، وأين سمعك من هذا الخطاب، وأين فهمك من هذا الكلام؟ فإنك أصَمٌ ولا زلتَ في طي العدم، ولو برزت للوجود لسمعت خطاب المعبود، وكيف يسمع الأصم الخطاب، **(ولا يَسْمَعُ الصَمُّ الدُعَاءَ)**، ولو سمعت لأجبت، وكيف تجيب ومن نعتك البَكَمُ، وإذا كان البكمُ من وصفك فكيف ادعيت الكلام الذي هو وصف من أوصاف ربك، ولو كنت متكلما لصلحت للتعليم، لكن الأخرس لا يجالس، فلهذا حرمت من مقام المكالمة والمحادثة، فلو تحققت ببَكَمِكَ لأمدك بكلامه، وتصير تتكلم بكلام اللّه، وتتخاطب مع اللّه، حتى يصير سمعُك سمعَ اللّه، ولا تسمع إلا من اللّه.

ومن أوصافك أيها العبد العمى، فأنت أعمى، ولو كنت بصيرا لعاينت اسمه الظاهر، فأنت الآن لا ترى إلا المظاهر، وأين ظهور الحق إذا كان ما سِوَاهُ أقوى منه ظهورًا في البصائر؟ وحاشا لله أن يكون لظهوره ساتر، وإنما وصفك غلب عليك وهو العمى، فصرت أعمى مع وجود البصر، وكل ذلك من نسبة البصر لنفسك، فلو تحققت بوصفك ثم تقربت له بما يرضاه منك لصار هو سمعَكَ وبصرَكَ، وإذا صار هو سمعك وبصرك فلا تسمع إلا منه، ولا تبصر إلا إياه، لأنك تبصره ببصره، وتسمعه بسمعه، وهذا غاية قربك

من اللّه، وتوجهك له. فاعتبر يا أخي بوصفك الذي هو العمى، وتفكر فيما هنالك من الحكمة، فسيظهر عليك شعاع البصر، فحينئذ تصير تسمع ما لم تكن تسمعه، وتبصر ما لم تكن تبصره، ولا يصح لك هذا إلا بمعرفتك لنفسك، والتفكر فيما يجب في حقك من العدم، وما عطف عليه من الصفات التي ذكرها الناظم – رضي اللّه عنه – في هذه الأبيات.

ولما أنهى الكلام على ما يجب في حق العبد ويستحيل في حق الرب، شرع في بيان ما يجوز في حقه – عز وجل – وذلك لما تقرر لفظ المحدثات، ولفظ ما يجب في حقها، خشي – رحمه اللّه – أن يتوهم أحد السامعين ويظن أن المحدثات لها وجود زائد بحيث تكون مستقلة به في الخارج، فقال - قدس سره -:

يَجُوزُ فِي حَقّهِ فِعْلُ الْمُمْكِنَاتْ * بِأَسْرِهَا وَتَرْكُهَا فِي الْعَدَمَاتْ

أخبر هنا أن الممكنات من حيث هي، وذلك كل ما سوى اللّه في الجملة، يجوز في حق اللّه فعلها، أي طرو الإيجاد عليها لكن مع تركها في العدم، بحيث لا يظهرها للوجود، لعدم تحيز الوجود الأصلي، فلا يمكن أن يكون مع ذلك الوجود وجود، فلهذا قال: (يجوز في حقه فعل الممكنات) بأسرها لكن مع تركها في العدم، لأنه لا يمكن أن يكون لها ظهور، اللّهم إلا إذا كان بظهوره، كما لا يمكن أن يكون لها وجود إلا بوجوده، ولا إثبات إلا بإثباته، ومحال أن تظهر بنفسها بدليل قول الناظم في البيت الآتي (لو حدثتْ بنفسها) البيت. وهذا محال أن تحدث بنفسها أو تقوم بذاتها، وإنما اللّه سبحانه وتعالى هو الذي أظهرها بظهوره فيها، كما أشار بعض العارفين في كلام له بقوله:

تجليت في الأشياء حين خلقتها * فها هي ميطت فيها عنك البراقع
قطعت الورى من ذات نفسك قطعة * ولم يك موصولا ولا فصل قاطع

ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وجــودُه لــه دَليلٌ قــاطِــعْ * حــاجـةُ كلِّ مُحَدثٍ لِلصَّانِعْ

أخبر هنا عن دليل وجود الحق فقال: إن وجـود الحـق لـه دليل وهو العالم بأسره، وذلك الدليل هو القاطع عن الوصـول إلى معرفة وجود الاله، بحيث كل من وقف معه احتجـب عـن مولاه، لكونه أراد أن يعرف اللّه بما سـواه، قـال بعضـهم: (لا دليـل علـى اللّـه سـواه، ولا وصـول إليـه بغـيره) لأن الدليـل حجاب عن المدلـول، لأنـك مهمـا احتجـت للدليـل فـأنت لذلـك الدليل دليل، فاحتج يا أخي لله واستغث به، وكن مضطرا فـي طلبه، فإن اللّه يجيب المظطر إذا دعاه، فالحبيب يطلب حبيبه، ولا يرضى بالوقوف مع سواه، وكيف يحتاج الحادث للحادث؟ وليس الشان أن تكون لك حاجة مع الصنعـة، وإنمـا الشـأن أن تكون واقفا مع الصانع كما قال الناظم – رحمه اللّه – (حاجة كل مُحْدَثٍ للصانع) فهذه هي الحاجة وما سواها حجة. ثم قـال – رضي اللّه عنه –:

لَـوْ حَـدَثَـتْ بِنَـفْسِهَـا الأَكْـوَانُ * لاَ جْتَمَعَ التَّسَاوِي وَالرُّجْحَـانُ

قد تقدم الكلام على هذ البيت، والمراد منه أن الحوادث لا يكون لها وجود حتى تظهر بنفسها وأين كانت قبـل حدوثهـا؟ لا مقام لها في حضرة القِدم، بل لا إسم لها ولا رسم، ولا ذكر ولا خبر، ولا وجود لها ولا أثر، فكيف يثبت العدم مع محـض

القِدَم، لقول (ابن عطاء اللّه) - رضي اللّه عنه - (كيف يظهر الوجود في العدم، أم كيف يثبت الحدوث مع من له وصف القدم؟) قلت: ما ظهرت بنفسها ولا بطبعها، وانما ظهرت بظهور الذي أظهرها وأظهر عليها (**اللّه نور السماوات والأرض**) لا لعلة أوجدها ولا لغرض. ثم قال - رضي الله عنه -:

وذا مُحَالٌ وَحُدُوثُ الْعَالَمِ * مِنْ حَدَثِ الأَعْرَاضِ مَعْ تَلاَزُمِ

لما ذكر أنّ حدوث العالم هو الدليل على وجود الاله، وهو القاطع عن الوصول إليه، خشي أن يتوهم السامع أن العالم لا أولية له، لذلك أخذ يبرهن على حدوثه فقال: (وحدوث العالم) أي من أعلاه إلى أسفله، من جواهره وأعراضه، فكل ما سوى اللّه حادث، أي متجدد ومتلون على خلاف الأصل، لأن القدمَ مُنزهٌ عما في العالم، وذلك يدرك عند العارفين من طريق الكشف، إذ لا يحتاجون فيه للدليل، وذلك لما أطلعهم اللّه على حضرة القدم، وشاهدوا عالم الصفاء، لم يجدوا هناك ما ينفي وجود الحدوث، لأن الحدوث متغير، والأصلُ صفاءٌ لا كدر فيه، كما قال ابن الفارض - رضي اللّه عنه -:

صفاء ولا ماء ولطف ولا هواء * ونور ولا نار وروح ولا جسم

وكل ما سوى القدم فهو حادث، ولا ينكر الحدوث إلا جهول أو مغلوب على أمره، وإلا فالحدوث ظاهر عند أرباب البصائر، كظهور الأمواج على البحر كما قيل:

البحر بحر كما قد كان في القدم * إن الحوادث أمـواج وأنـهـار

ثم قال – رضي الله عنه –:

لَـوْ لَـمْ يَكُ الْقِدَمُ وَصْفَهُ لَزِمْ * حُدُوثُـهُ دَوْرٌ تَسَلْسُـلٌ حُـتِمْ
لَوْ أَمْكَنَ الْفَنَاءُ لاَنْـتَفَى الْـقِدَمْ * لَوْ مَاثَلَ الْخَلْقَ حُدُوثُـهُ انْـحَتَـمْ

أورد هنا براهين الصفات، وصدر ببرهان القِدَم الذي هـو كناية عن عدم ابتداء الوجـود المطلـق، وأتـى فـي كـل برهـان منها بقوله: (لو لم يكن كذا لكان كذا، ولو كان كذا لكـان كـذا) على اصطلاح أهل المنطق، وهذا مناسـب للصبيـان المبتدئيـن في الاسلام، وأما العارفون بالله الراسخون في مقام العيان، لا يتوقفـون علـى شـيء من هـذا لكونـهم يستحيون مـن اللـه أن يتلفظوا بمثل هذا الكلام، فضلا عن أن يصوروا فـي الألوهيـة وجود الدور والتسلسل، بل هذا محال في أذهان العارفين، ولا محـل لـه فـي عقولهم مـن القبـول، لكونـهم حصلـوا فـي ذلـك اليقين، فلا يصدر عن ألسنتهم ولو على سبيل التعليـم الإتيـان بالبرهان والدليـل لتلبسـهم بـالقرب فـي حضـرة المشـاهدة، إلا أنهم يفهمون معنى آخر من البرهـان، وهـو لـو لـم يـك القـدم وصفه، وعدم التحيز نعته، لزم أن يكون معه غيره، وإذا كـان معه غيره لزم أن يأخذ قدره في الوجود، أي محـلا لظهـوره، ويلزم التحيز بعد الإطلاق، وذلك محال لما علمت من وحدانية الذات التي لا تتحيز، بحيث لا يمكنهـا أن تترك لغيرهـا أدنـى فسحة في الوجود، لما يقتضيه اسمه الصمد، بل إن العدم نفسه لا مقام له ولا يمكن أن يكون، لقول الناظم -رضي الله عنه-: (لو أمكن الفناء لانتفى القدم) أي لو أمكن الفناء الذي هو العدم المحض لانتفت خصوصية القدم الذي هو الوجـود المحـض،

أي لم تبق له خصوصية حيث تلفظنا بالعدم في حضرة القدم، لكون المقام ينفي كلا من الوجود والعدم في تلك الحضرة الشريفة، كان الله ولا عدم ولا وجود مع وجوده، والعدم المحض لو فتشته بعد أن صورته لوجدت فيه حقيقة من حقائقه سبحانه وتعالى، إذ حقيقة الذات لاتخلو منها حقيقة، فلهذا سميت حقيقة الحقائق، فكل مستحيل إلا وتحته حقيقة من الحقائق غير متعاطية بين الخلائق، وتلك الحقيقة مأخوذة من قوله تعالى (**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**). والأشياء كامنة في أضدادها، ولولا الأضداد ما ظهر المضاد، ولا يفهم هذا الكلام إلاَّ من تحقق بحقيقة الوحدانية في الذات ومقتضاها، وقد يرى المحجوب في معنى الوحدانية أن الله واحد، بمعنى أن ذاته ليست مركبة أو هناك ذات تشابهها، ولم يدر أن الوحدانية تأبى أن يكون معها أدنى شيء في الوجود، وأما نفي المماثلة فمعدوم رأسا لعدم المثل، فمتى وجد حتى يماثله؟ وأما قوله تعالى (**ليس كمثله شيءٌ**) فلعدم وجود شيء، ولا تحسبن هذا العالم شيئا، وإنما هو لا شيء، ولا تعتقد أنه غيْرٌ أو أجنبي عن الحضرة الإلهية، وإنما هو مظهر من مظاهرها، وسر من أسرارها، ونور من أنوارها. قال تعالى (**اللّه نور السماوات والأرض**) (**وكذلك نري إبراهيمَ ملكوتَ السماوات والأرض**) فلما (**رأى كوكبا قال هذا ربي**) ولم يصدر ذلك منه تشبيها فحاشاه من ذلك، وقد أخبرنا الله كيف أطلعه على ملكوته، وإنما قال ذلك مبالغة في التنزيه حين كشف له عن حقيقة الحقائق المشار إليها في الآية الكريمة. (**فأينما تولوا فثم وجه اللّه**) فأخبر بهذه الحقيقة قومه ليتقوا الله في كل شيء شيء، وهذه غاية التقوى (**فاتقوا اللّه حق تقاته**) فلما

عجزت عقولهم عن هذه الحقيقة الغامضة، صارت حجة عليهم، وهي المراد بقوله تعالى **(وتلك حجَّتُنا آتيناها إبراهيمَ على قومِهِ نرفعُ درَجاتٍ مَنْ نشاءُ)** وكل ذلك لما كشف له عن ملكوت السماوات والأرض، فوجد حقيقة الموجد موجودة في كل موجود، فأراد أن يخبر بما حصل عليه فوجد القلوب مدبرة عن التوحيد المحض الذي خصه اللّه به، فلما رآهم على هذه الحالة **(قال يا قوم إني بريء مما تشركون إني وجهتُ وجهيَ للذي فطر السموات والأرضَ حنيفا وما أنا من المشركين)** هذا ما فتح اللّه به هنا في هذا الموطن الجليل، وهو الهادي إلي سواء السبيل. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

لَوْ لَمْ يَجِبْ وَصْفُ الْغِنَى لَهُ افْتَقَرْ * لَوْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ لَمَا قَدَرْ

أخبر هنا بأن الحق عز وجل غني عن تصور الأثنينية بوجود الوحدانية، لأن الأثنينية وهي الغيرية لا وجود لها مع وجود الأحدية، والوجود من حيث هو، ذات وصفات وأفعال، ولا زائد عن أفعاله ولا أجنبي منها، والوحدانية لله في الذات والصفات والأفعال، ولو لم يكن بواحد – كما قال الناظم – لما قدر على إيجاد ممكن أو إعدامه، بحيث لو تعلقت الصفات بما سوى أسرار الذات لوقعت مع القدرة عليه مشقة، لأن الغير لا يوافق إلا بالقهرية، ولما كان واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله، والفعل ليس بأجنبي، وإنما هو مظهر من مظاهر الصفات، وتجلّ من تجليات الأسماء، كان العالم من حيث هو متلاشيا في ظهور الأسماء والصفات، حتى لو جردته عن الأسماء والصفات لم يثبت في نظرك لعدمه في الواقع، فلهذا قال الناظم – رحمه الله –:

لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا * وَقَادِرًا لَمَا رَأَيْتَ عَالَمًا

أي لو لم تكن هذه الصفات ظاهرة في المكونات، لما رايت عالما، لأن ما سوى هذه الصفات لا ظهور له إلا بظهورها، ولا إثبات له إلا بإثباتها، وإلا فهو باطل. زائل لا مقام له في الخارج، ولهذا قال – رضي الله عنه –:

وَالتَّالِي فِي السِّتِّ القَضَايَا بَاطِلُ * قَطْعًا مُقَدَّمٌ إِذًا مُمَاثِلُ

والمراد به التالي في الست قضايا، أي متعلق الصفات الستة، والصادرُ عن مقتضياتها، وهي القدرة والإرادة، والعلم والسمع والبصر والكلام. فالصادر عن هاته الصفات في تعلقاتها، وهو ما سوى الله تعالى إن صور فهو باطل، وذكر هذه الستة صفات من دون الحياة، لأن حياة الله لا تتعلق بشيء، بخلاف ما سواها من الصفات الست، والوجود منحصر في تجليات الأسماء والصفات، – كما تقدم – انحصار الحصير في الحلفة، فلو جردت الحلفة عن الحصير لم يبق هناك إسم ولا رسم، فلهذا قال: (لو لم يكن حيا مريدا عالما، وقادرا لما رأيت عالما).

ولما ذكر أن القدرة والإرادة والعلم لها تعلق بالممكنات سابقا على تعلق بقية الصفات، أخبر عن الصفات التي تتعلق بالممكنات بعد إيجادها وكمالها فقال – قدس سره –:

وَالسَّمْعُ والبَصَرُ والكَلَامُ * بِالنَّقْلِ مَعَ كَمَالِهِ تُرَامُ

يعني أن هاته الصفات لها تعلق بالممكنات بعد كمالها، لأن السمع والبصر لا يتعلقان بالمعدوم، وإنما يتعلقان بالموجود، فتحصل من هذا أن الصفات المتقدمة في الذكر

يتعلقن بباطن الموجودات، وهذه الصفات يتعلقن بظواهرها، فباطن العالم قدرة وإرادة وعلم، وظاهره سمع وبصر وكلام، ولا زائد على هذا المقام، لأن الممكن لا مقام له مع مولاه، ولا يمكن أن يكون مع الاله سواه، حتى تكون له رتبة معه بأن يسمى بالوجود أو بالعدم، فكل ما خلا اللّه باطل، والممكن من حيث هو زائل، ولهذا قال – رضي اللّه عنه –:

لَوِ اسْتَحَالَ مُمْكِنٌ أَوْ وَجَبَا * قَلْبَ الْحَقَائِقِ لُزُومًا أَوْجَبَا

أي لو كان وجود الممكن وهو ما سوى اللّه واجب الوجود أو مستحيل الظهور، لكان له اعتبار على كل حال حيث وصفناه بالوجود أو بالاستحالة، وانما هو لا وصف له ولا نعت، ولا إسم ولا رسم، لفقده واضمحلاله، فهو عند القوم لا يسمونه لا بعدم ولا بوجود، ولو أثبتوا له الوجود لكان ذلك شركا، ولو حكموا عليه بالاستحالة لكان ذلك منهم اعتبارا له، وكيف يعتبرون من ليس بموجود، فاللّه واجب الوجود، وما سواه مفقود.

ولما أنهى الكلام على ما يجب للمكلف أن يعرفه من تجليات الألوهية، شرع يبين فيما ينبغي له أن يلزمه من آداب العبودية، وهي معرفة الرسل – عليهم الصلاة والسلام – فقال – رضي اللّه عنه –:

يَجِبُ لِلرُّسْلِ الْكِرَامُ الصِّدْقُ * أَمَانَةٌ تَبْلِيغُهُمْ يَحِقُّ

هذا شروع من الناظم – رحمه اللّه – فيما يجب على المكلف من معرفة الرسل – عليهم الصلاة والسلام – وملازمة الأدب معهم ولو مع استغراقه في الشهود، والتغلغل

في المعرفة، لا ينبغي له أن يتعدى طوره، أو يدعـي مـا ليس له، كأن يزعم أنه حصل ما حصل للأنبيـاء ومـا أشـبه ذلـك، وإن كانت الحضرة الإلهية منتهاهم، والتجلي الإلهي مطلوبهم، ففي ذلك التجلي تفاوت؛ فليس هـو فـي كـل شـخص كمـا عنـد الآخـر، ولا علـى قـانون واحـد، ولا علـى كيفيـة مطـردة، بـل البصائر فيه متفاوتة، وأسرار الخلق في ذلك متباينة من كثير وقليل، فهو يتجلى لكل شخص على قدر طاقته، وعلى قدر مـا تسعه حوصلته من تجلـي الجمـال القدسـي الـذي لا تـدرك لـه غاية، ولا يوقف له على حد ولا نهاية، وإذا عرفت هذا فـاعلم أن الذي في مرتبته - صلـى اللّـه عليـه وسـلم - مـن تجليـات الأسماء والصفات والحقائق، لا مطمع لأحـد مـن أكـابر أولـي العزم في مرتبته، وأن الذي في مرتبة أولـي العـزم لا مطمـع لأحد من الصديقين في مرتبته، وإذا كان الأمر كذلك وعرفـت هذا التفصيـل، فـاعلم أن الشطحات التـي صـدرت مـن أكـابر العارفين مما يوهم أو يقتضي أن لهم تفوقا وعلوا على مرتبـة الأنبياء والمرسلين، يأتي الجواب عليها، ومثال ذلك قـول أبـي يزيـد البسطامي - رضـي اللّـه عنـه - (خضنـا بحـرًا وقفـت الأنبياء بساحله) وقول الشيخ عبد القادر الجيلي - رضـي اللّـه تعالى عنه - (معاشر الأنبياء أوتيتم لقبا، وأوتينا ما لم تؤتـوه) وقول ابن الفارض - رضي اللّه عنه -:

ودونك بحرا خضته وقف الألى * بساحله صونا لموضع حرمتي

إلى أن قال:

فحي على جمعي القديم الذي بـه * وجدت كهول الحي أطفال صبوتي

وكقوله في الكافية:

كل من في حماك يهواكَ لكن * أنا وحدي بِكل من في حماك

وقول بعض العارفين (نهاية أقدام الأنبياء بداية أقدام الأولياء) والجواب عن هذه الشطحات أن للعارف وقتا كما قال صلى الله عليه وسلم **(لي وقت لا يسعني فيه غير ربي)** فيطرأ الفناء على ذلك العارف والاستغراق والاستهلاك، حتى يخرج بذلك عن دائرة حسه ورؤية نفسه، ويخرج من جميع مداركه ووجوده، وذلك الاستهلاك يكون له في ذات الحق سبحانه وتعالى، فيتدلى له من قدس الإله فيض يقتضي منه أن يشاهد ذاته عين ذات الحق، لمحقه فيها واستهلاكه، ويصرح في هذا الميدان بقوله (سبحاني لا إله إلا أنا وحدي) وكقوله: (جلت عظمتي، وتقدس كبريائي) وهو في ذلك معذور، لأن العقل الذي يميز به الشواهد والفوائد، ويعطيه تفصيل المراتب بمعرفة كل ما يستحق من الصفات، غاب عنه وامتحق وتلاشى واضمحل، وعند فَقْدِ هذا العقل وذهابه، وفيْض ذاك السر القدسي عليه، تكلم بالكلام الذي وقع منه، خلفه الله فيه نيابة عنه، فهو يتكلم بلسان الحق لا بلسانه، ويعرب عن ذات الحق لا عن ذاته، ومن هذا الميدان قول أبي يزيد البسطامي - رضي الله عنه - **(سبحاني ما أعظم شأني)** وكقول الحلاج (أنا الحق الذي لا يغير ذاته مرّ الزمان، وما في الجبة إلا الله) وقول بعضهم (الأرض أرضي، والسماء سمائي) وكقول الششتري - رضي الله عنه -:

أنا شيء عجيب لمن رآني * أنا المحب أنا الحبيب ما ثم ثاني

ولابن الفارض أقوال كثيرة مثل هذه، وهذا ما يقتضيه الفناء والأضمحلال المناسب لمقامهم، ولا نفهم أن يكون لهم علو على رتبة الأنبياء، وكل ما سمعته يا أخي من الكلام الصادر من المشايخ كمثل هذا، فاحمله على أنه صدر منهم في حالة استغراقهم وفنائهم عن أنفسهم في عظمة ربهم، فلا تغتر بهم أنت حالة كونك صاحيا، ولو كنت بالغ النهاية في المعارف لا يجوز لك ان تقيس نفسك على نبي من الأنبياء لكونك عاقلا صاحيا، وتقدم أولا، أن العقل شرط من شروط التكليف، والمكلف يعاقب على ترك الأدب، بخلاف ما إذا كان مغلوبا عليه، وصدر منه كلام ككلام المتقدمين في الذكر، فلا ملامة عليه، وأما إذا كان صاحيا فلا يمكن أن يتلفظ بمثل ذلك الكلام، لأن كل عارف يعلم من نفسه أنه بعيد عن رتبة النبوة، لما يجد من التقصير لنفسه في سائر الأمور، بخلاف الأنبياء فإنهم فطروا على الطاعة، والعصمة تساعدهم، وإن كان الأولياء يكون لهم الحفظ، والحفظ قد يتخلف، وأيضا الحفظ يكون مع الولاية لا قبلها، بخلاف العصمة فإنها تكون قبل النبوة وبعدها، فلهذا وجبت في حقهم هذه الصفات التي لا تجب في حق غيرهم.

فأولها الصدق، وحقيقته عند القوم هو أن يكون صادقا في أقواله وأفعاله وأحواله، مراقبا لربه في ظاهره وباطنه، بحيث لا يصدر منه إلا ما يرضي الحق عز وجل. والصفة الثانية هي الأمانة. وحفظها واجب على الأنبياء وعلى خواص الأولياء، وقلّ من يحمل أثقالها ويكتم أسرارها ماعدا هؤلاء الرجال المذكورين، قال تعالى **(إنَّا عرضنا الأمانة على السماواتِ والارضِ والجبالِ فأبين أن يحملْنها، وأشفَقْن**

منها وحملها الانسانُ إنه كان ظَلوما جَهولاً) والمراد بالأمانة عند القوم هي سر الألوهية الذي لا يحمله إلا الأنبياء أو رجال من خواص الأمة المحمدية، لأن اللّه قد أمرهم بكتمانها، وأن لا يفشيها أحدهم عند غير أهلها، فكتمها الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - فكانت لهم مزية تامة، وأما الأولياء فقد وقع من بعضهم إفشاء ما لا ينبغي إفشاؤه، وبهذا كانت الأمانة صفة واجبة في حق الانبياء، ولم تكن واجبة في حق الأولياء، وكذلك يجب في حق الرسل - عليهم الصلاة والسلام - التبليغ، وهو أن يبلغ الرسول كل ما أمره اللّه عز وجل بتبليغه، ولا يكتم منه شيئا، ولا يخاف في الله لومة لائم، ولو تحقق الهلاك من الخلق وعدم إجابتهم له، فإنه لا يبالي بذلك ويبلغ رسالة ربه، بخلاف الولي، فإنه ربما يقع منه سكوت عن الأمر المنهي عنه، إما يؤديه لذلك السكوت مراعاة القدر أو قلة العزم، لأنه مقصر بالنسبة للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - والأنبياء أيضا مراعون للقدر إلا أن النبي أمر أن يحكم بالظاهر، واللّه يتولى السرائر، وفي قصة الخضر وموسى - عليهما السلام - كفاية، فالأنبياء آخذون بالعزائم بالنسبة للأولياء، كما أن الأولياء آخذون بالعزائم بالنسبة لعامة المؤمنين، وحاصل الأمر أن الولاية عامة والنبوة خاصة. كما أن النبوة عامة والرسالة خاصة، فكل نبي ولي ولا عكس، كما أن كل رسول نبي ولا عكس. ثم قال - رضي الله عنه -:

مُحَالٌ الْكَذِبُ وَالمَنْهِيُّ * كَعَدَمِ التَّبْلِيغِ يَا ذَكِيُّ

أوضح هنا ما يستحيل في حق الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - والمراد منهم أن وصفهم بها لا يجوز، وهو أضداد

الصفات الأولى التي منها الكذب، فهذا الوصف لا يصدر من الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – لاعمدا ولا سهوا، بخلاف الولي ربما يصدر منه غفلة لا عمدا، لأن المؤمن لا يكذب، وخصوصا العارفين بالله، وكذلك يستحيل في حق الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – الخيانة التي هي ضد الأمانة، بحيث يبلغ النبي ما لم يؤمر بتبليغه، كأن يفشي سر الألوهية، فهذا محال في حقه، بخلاف الولي فإنه ربما يغلب عليه التجلي الإلهي، ويبدى الكلام لغير أهله، فيكون ذلك نقصا في حقه بالنسبة إلى الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – وكذلك يستحيل في حقهم الكتمان الذي هو ضد التبليغ، فإن الرسول يبلغ رسالة ربه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه، أو إلقائه في النار كما وقع لسيدنا إبراهيم وغيره من الأنبياء – عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام – أما استحالة المعصية في حقهم فليست هي داخلة في الأمانة، وإنما هي داخلة في الصفة الجامعة التي هي العصمة، فكانت لهم هذه الصفة ذاتية بخلاف الأولياء فإنها لهم كسبية، وهي المسماة بالحفظ، إلا أن الحفظ كاد أن يكون عصمة في نهاية أمر العارفين، بخلاف البداية فربما يتخلف، وبهذا زال اللبس وسلم الحد لمحدوده.

ولما فرغ من الكلام على الواجبات والمستحيلات في حق الرسل – عليهم أزكى الصلوات وأنمى التحيات – شرع في الكلام على الجائزات فقال:

يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ كُلُّ عَرَضْ * لَيسَ مُؤَدِيًا لِنَقْصٍ كَالْمَرَضْ

أخبرنا أن الأنبياء من البشر تجوز في حقهم الأعراض البشرية، كما تجوز في حق غيرهم من البرية، فلا تصفهم

بأوصاف الألوهية، فإنهم يأكلون كما تـأكلون، ويشربون كما تشربون، ويموتون كما تموتون. وحاصل الأمر أن كل ما يجري علي البشر يجري عليهم، اللهم إلا ما يؤدي للنقص في مراتبهم العلية، فهو محال في حقهم، وأما بقية البلايا فهي جائزة في حقهم، ويكفينا في ذلك ما قال -عليه السلام -: **(نحن معاشر الأنبياء أشد الناس بلاء، ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل)** فلهذا تجد الأولياء أشد الناس بلاء، كل ذلك لقربهم من الحق، ومحبتهم له، لما يروى في الخبر: أن رجلا أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال له: (إني أحب الله، فقال له اتخذ للبلاء جلبابًا) وعليه، إن الأنبياء والأولياء سكناهم تحت مجاري الأقدار.

ولما أنهى الكلام على الصفات الواجبات والمستحيلات والجائزات في حق الرسل - عليهم الصلاة والسلام - شرع في بيان براهينها فقال:

لَوْ لم يكونوا صادقين لَلَزِمْ * أنْ يكذبَ الإلهُ في تصديقِهِمْ

ذكر هنا برهان الصدق، أي إذ لو لم يكونوا صادقين فيما أخبروا به عن الله، لزم الإله أن يكذبهم، وهو قادر على ذلك، بدل أن يصدقهم بالمعجزة يبتليهم بالأهانة التي هي ضدها، لو كانوا كاذبين، كما وقع لمسيلمة الكذاب وغيره ممن أدعى النبوة، فمن جملة الإهانة التي وقعت له أنه تفل في عين أعور لتشفى فعميت له الأخرى، وكذلك تفل في بئر ليكثر ماؤها فغارت بالكلية من حينها، فمثل هذه إهانة يكذب الله بها أعداءه، ضد المعجزة التي يصدق بها أنبياءه، لأن المعجزة تنْزِلُ منزلة قوله (صدق عبدي في كل ما يخبركم به عني) لهذا قال - رضي الله عنه -:

إِذْ مُعْجِزَاتُهُمْ كَقَوْلِهِ وَبَرّ * صَدَقَ هَذَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ خَبَرْ

فتحصل من هذا أن المعجزة مصدقة للأنبياء في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم، وهي قائمة مقام تصديق الحق عز وجل لأنبيائه، ونفعها يعود على القريب عهدا بالإسلام، والشاك في بعثة ذلك النبي، وأما الراسخ في الإسلام فإنه لا يزداد إيمانه بوجودها ولا ينقص بعدمها.

ثم اعلم أن المعجزة تكون مقارنة للدعوى، وهي شرط في صحة النبوة، بخلاف الكرامة فإنها ليست شرطا في صحة الولاية، لأن الله عز وجل يظهرها متى شاء على عبده، وحقيقتها هي صادرة من الله وينسبها لعبده كرامة منه، وتأييدا لذلك الولي، وكذلك تكون هي شاهدة بصدق ذلك الولي، فيحتاجها هو في نفسه إذا لم يكن مطلعا على صحة مقامه مع الله، ويحتاجها غيره من المقتدين به، وهذا مقام الأبرار الذين هم من وراء الأستار. وأما العارفون بالله، فهم الراسخون في الشهود، فلا يحتاجونها لعلمهم بصحة أحوالهم، وغيبتهم في شهود ربهم. ولهذا قال صاحب الحكم العطائية – رضي الله عنه – (ربما وجدها أهل البداية في بدايتهم، وفقدها أهل النهاية في نهايتهم) ومع فقدهم لها لا يربون تلامذتهم عليها، لئلا يتشوف أحدهم لها ويصير يعبد الله على حرف بدل الإخلاص. ثم قال:

لَوْ انْتَفَى التَّبْلِيغُ أَوْ خَانُوا حُتِمْ * أَنْ يُقْلَبَ الْمَنْهِيُّ طَاعَةً لَهُمْ

تكلم – رحمه الله – هنا على برهان التبليغ والأمانة فقال: لو كتموا ما أمروا بتبليغه، أو خانوا الأمانة بحيث تكلموا بها عند غير أهلها، لكان ذلك نقصا في حقهم، وكيف يصدر

النقص ممن العصمة صفته، والحق ناصره، وأيضاً لو فعلوا فعلاً من الأفعال المنهي عنها لكان طاعة في حقهم وفي حق غيرهم ممن اقتدى بهم، لأن المقتدي لا يدري ما الطاعة ولا ما المعصية، لولا أمرهم ونهيهم، وإلا كان الناس أمة واحدة.

وحاصل الأمر أن أفعال الأنبياء كلها طاعة، أي بين واجب ومندوب، فواجبهم مشاهدتهم للحق، ومندوبهم مخاطبتهم للخلق، فالنبي من حيث باطنه سر من أسرار الله، بحيث لو كشف عن نوره لعُبدَ من دون الله، كما وقع لسيدنا عيسى، – عليه وعلى كافة الأنبياء أفضل الصلاة والسلام – فإن الله عز وجل أظهر من نوره لمعة فخرت النصارى سُجَّدًا، فهذا من حيث باطنه، وأما من حيث ظاهره فيجوز عليه ما يجوز على البشر، وقد أتى الناظم ببرهان الجائزات على ظاهرهم، مع التنزيه عن هذه الأعراض في باطنهم فقال:

جَوَازُ الأَعْرَاضِ عَلَيْهِمْ حُجَّتُهْ * وَقُـوعُهَا بِهِمْ تَسَلٍّ حِكْمَتُهْ

أي حجة جواز ظهور الأعراض البشرية عليهم وقوعها بهم، ومشاهدة ظهورها عليهم عند أهل زمانهم من أكل وشرب، وجوع وموت، وإذاية الخلق لهم، لكن ذلك حدهُ ظاهر البشرية، وحكمة طرو تلك الأعراض عليهم تسترًا من ظهور الخصوصية. قال حكيم الصوفية (سبحان من ستر سر الخصوصية بأوصاف البشرية) فتحصل من هذا أن الأعراض الملازمة للبشرية رونق جميل لسر الألوهية، وحصن أمين لتستر الحرية، إذ لولا الأعراض الملازمة للبشرية لفشي سر الربوبية من ينابيع الروحانية، فتعينت إقامة الجدار ليتستر المؤثر بوجود الأثر، فلابد للشمس من سحاب وللحسناء من

نقـاب، فالروحانيـة تلـوح علـى ظـاهر البشـرية، وسـحاب الأعراض يحول بينها وبين الألحاظ. **(تراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون)** ولهذا يقال: (لو كشف عن نور العاصي لانطبق ما بين السماء والأرض، ولو كشف عن نور الولي لعُبد من دون الله) نعم قد كشف عز وجلّ عن أدنى شيء من نور عيسى – عليه السلام – فخرت له الأحبار سُجّدًا، وقالوا إن المسيح هو اللـه. ظهر لهم المخيل في صورة الخيال، وانطوى النقص في جانب الكمال، حفظنا الله والمسلمين من الضلال. ثم قال – رضي الله عنه –:

وَقَـوْلُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللَّــهُ * مُحَمَّدٌ أَرْسَلَـهُ الإِلَــهُ
يَجْمَعُ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي * كَانَتْ لِذَا عَلاَمَةُ الإِيمَانِ

تقدم في صدر الكتاب على مصطلح أهل اللّه العارفين، أن الكلمة الواحدة تحتوي على كلمات، وأن المعنى كذلك يحتوي على معان، وحيث أن الناظم لم يذكر ذلك صراحة، وإنما أشار له على حسب التلويح، خشي على المقتدي أن يفوته فهم ما أشار إليه، فأعقبه بالتصريح، وأخبر بأن قوله (لا إله إلا الله محمد رسول اللـه)، يجمع كل المعاني، والمراد بالمعاني كل باطن وظاهر، وغائب وحاضر، أو تقول كل محسوس وموهوم، ومجهول ومعلوم، أو تقول كل موجود ومعدوم، والحاصل أن (لا إله إلا اللـه) أحاطت. **(وكان اللـه بكل شيء محيطا)** لا غاية لها **(قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي، ولو جئنا بمثله مدداً)** وإذا تحققت أن (لا إله إلا اللـه) أحاطت بكل المعاني، فالكل منطو ومندرج في ماهيتها، لابد أن تقول ما من شيء إلا حقيقته (لا إله إلا الله)، أو تقول كمن قال:

كـل مـا تـطـلـب الـعـشـاق * مـوجـود في ذات الخـلاق

كما قال الشيخ الحراق:

جمعت في حسنك المطالب * فما لنا للسوى نظر
وكل شيء أراه غائب * لما بدا وجهك الأغر

فالعارف لا يكون عارفا إلا إذا عرف اللّه من كل الوجوه **(وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا)** وليس للعارف إلا وجهة واحدة وهي ذاتَ الحق **(أينما تولوا فثَمَّ وجهُ اللّه)** أي أينما تولوا حواسكم في المحسوسات، أو عقولكم في المعقولات، أو أوهامكم في الموهومات فثم وجه اللّه، ففي كل أين عين والكل (لا إله إلا اللّه)، ولهذا قال (يجمع كل هذه المعاني).

ثم اعلم أن (لا إله إلا اللّه) يندرج تحت لفظها الوجود بأسره، أي الوجود الكلي والوجود الجزئي، أو تقول الوجود الحقيقي والوجود المجازي، أو تقول وجود الحق ووجود الخلق، فيدخل وجود الخلق تحت (لا إله)، والمعنى أن كل ما خلا اللّه باطل، أي منفى لا إثبات له، ويدخل وجود الحق تحت قولنا (إلا الله)، فكل المساوئ تدخل تحت الشق الأول، كما أن المحامد تدخل تحت الشق الأخير، **(وهو الأول والآخر)** وإذا فهمت هذا تعرف **حقيقة** الجمال والجلال، والجامع بين ذلك هو الكمال، وليس ذلك إلا الذات المستحقة للألوهية جل ثناؤها، وهذا معنى اندراج الوجود في كلمة التوحيد. ولك أن تدرجه في تسمية أشرف العبيد، وهو قولنا **(محمد** رسول اللّه) فاجتمعت الكلمات الثلاث في هذا اللفظ الشريف، المنزلة على عيسى - عليه السلام - المعبر عنها باسم الأب والأم والإبن، وقولنا الكلمات الثلاث هي: الرسالة

والمحمدية والألوهية. فيتحصل من هذا أن لفظ (**محمد رسول الله**) اجتمعت فيه العوالم الثلاثة: الملك والملكوت والجبروت، فلفظ محمد كناية عن المُلْك، وهو ما ظهر من حواس الكائنات. ولفظ الرسالة كناية عن الملكوت، أي ما بطن في الكون من أسرار المعاني، وهو واسطة بين الحدوث والقِدَم المعبر عنه بالروح الأمين. ولفظ الألوهية كناية عن الجبروت، وهو البحر الذي تدفق منه الحس والمعنى، وكل من الحس والمعنى شيء، والحق (**ليس كمثله شيء**) أو تقول: هو الموجود في كل شيء شيء. وقولنا لفظ الرسول هو الواسطة بين الحدوث والقدم، نعم، هو الواسطة إذ لولاه لكان الوجود مُنهدمًا، لأن الحدوث إذا تلاقى مع القدَم تلاشى الحدوث وبقي القِدَمُ، ولما كان الرسول مناسبًا للجانبين كان العالم منتظما، فهو من حيث ظاهره نقطة من طين، ومن حيث باطنه خليفة رب العالمين، فمن أجل هذا كان واسطة بين الحدوث والقدم.

ثم اعلم أن الرسول هذا هو المعبر عنه بالبرزخ المشار إليه في الآية بقوله تعالى (**مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان**) إذ لولا برزخ الرسالة لاختل الوجود، وانطوى العابد في وجود المعبود، لأنك إذا حذفت (**رسول**) من قولنا (**محمد رسول الله**) صار المعنى محمد الله، وذلك لا يعقل، وحذف البرزخ من الاختلال، وسبب هلاك النصارى بحذف الواسطة وهو الروح، من قولنا عيسى روح الله، فقالوا عيسى هو الله، فأجابت الألوهية (**لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم**).

وحاصل الأمر أن المعنى لا يتم والنفع لا يعم إلا بثبوت الذات والصفات والأفعال، وقد تقدم لك أن ذلك يؤخذ من قولك (**محمد رسول اللّه**)، وهذا بعض ما يتعلق بكلمتي الشهادة من حيث المعنى، وأما ما يتعلق بكلمة التوحيد من جهة الإعراب تقول: لا نافية للجنس تعمل عمل إنْ تنصب اسم ذاكرها على مقتضى العبودية، وترفع خبره في عالم الحرية، ومعناها لا موجود على الاطلاق إلا الله. وقولنا نافية للجنس أي للغير، أو تقول لما سوى اللّه في الجملة، لأن العارفين إذا قال أحدهم (**لا إله إلا اللّه**)، فلا يجد إلا اللّه حقيقة لا مجازا، فلا تكتف يا أخي من هذه الكلمة المشرفة بمجرد القول، لأنك إذا اكتفيت منها بذلك كان حظك منها اللسان، وليس ذلك هو الشأن، إنما الشأن أن تعرف اللّه كما كان (**كان اللّه ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان**) فترتاح حينئذ من أثقال النفي، ولم يبق لك إلا الإثبات، حتى إذا قلت تقول: اللّه، اللّه، وأما الآن فأنت مشغول القلب ضعيف اللب، ولم تزل في النفي منذ خلقت، فإلى متى ينقضي هذا النفي؟ كلا، لا ينقضي لكونك تنفي بالقول فقط، فلو نفيت بالعقل أي بقلبك وسرك ولبك، لا نتفى الكل من نظرك، ووجدت اللّه بدل أن تجد نفسك، فضلا عن أبناء جنسك، فالقوم نفوا وجود الغير واستراحوا، ودخلوا حصن اللّه وما برحوا، وأنت ما زلت تنفي منذ خلقت إلى أن تموت (يموت المرء على ما عاش عليه) ولو صح لك النفي لصح لك الإثبات. (من أشرقت بدايته أشرقت نهايته) فالغير لا ينتفي بمجرد اللسان بل ببصر الايمان والإيقان، إلى أن تصل إلى مقام الشهود والعيان. (**وأن إلى ربك المنتهى**) فحينئذ لا تحتاج

للنفي، كما أنك لا تحتاج للإثبات، لأن واجب الوجود ثابت من قبل أن تثبته، ومستحيل الوجود منفي من قبل أن تنفيه، يا هذا ألا تصحب طبيبًا يعلمك كيفية المحو، لكي تمحي ما سوى الله في الجملة، ثم ينهض بك لحضرة الصحو، فلا تجد إلا الله تعالى، فحينئذ تعيش مع الله، وتموت مع الله، وتحشر مع الله، وتسكن (**في مَقعد صِدقٍ عند مَليكٍ مُقْتَدِرٍ**) وكل ذلك بذكرك ومعرفتك (**لا إله إلا الله**) فأنت الآن لا تعرف منها إلا مجرد اللفظ، وغاية معرفتك بها تقول: لا معبود بحق إلا الله، فهذه معرفة العموم، فأين معرفة القوم منها؟ فياليتك عرفت معرفة الخواص، قبل أن تعرف ما أنت عليه، لأن معرفتك هي التي قطعتك، لأنك تقول: إنني أنفي حتى لا يبقى معبود بالحق إلا الله، وهذا ليس بنفي، لأنك تركت المعبود بالباطل، فهو لا ينتفي من نظرك وفكرك، ما أخترت في المعبود بالباطل حتى تركته. ألا تنفي الجميع على يد شيخ في الحقيقة بارع، حتى لا يبقى لك ما سوى الله شهودًا وعيانًا، لا على نعت الإيمان والأيقان، فليس الخبر كالعيان، فالعارفون عرفوا (**لا إله إلا الله**) وتحققت نسبتهم إلى الله ظاهرا وباطنا، واشتغلوا بالذكر وتغلغلوا بالفكر، فوجودوا (**لا إله إلا الله**) حاوية لكل سر، جامعة لكل خير. ولهذا قال -رضي الله عنه-:

وَهِيَ أَفْضَلُ وُجُوهِ الذِّكْرِ * فَاشْغَلْ بِهَا العُمْرَ تَفُزْ بِالذُّخْرِ

الضمير في قوله (وهي) يعود على كلمة الاخلاص، وكونها أفضل وجوه الذكر لا محالة، والمراد بالوجوه سائر الأذكار معقول ومجهول، أو تقول سائر العبادات مردود ومقبول، فهي أفضلها على الاطلاق. وقولنا في تفسير وجوه الذكر

معقول ومجهول، يشمل أذكار العالم بأسره **(وإن من شيء إلا يسبح بحمده)** فالعالم من حيث هو ذاكر، جليل وحقير، إلا أن الذكر يعتبر باعتبار المظاهر، فما من مظهر إلا ويذكر اللّه بحسب ما يقتضيه حاله، فالحق تبارك وتعالى مذكور بكل لسان حالا ومقالا، فمن الذكر ما هو مجهول، ومنه ما هو معلوم. فالذكر المجهول هو ما صدر من الفرق الضالة، والمعقول ما صدر من الموحدين، والكل مجتمع في كلمة الاخلاص، إلا أنّ الفِرَقَ الأولى أخذت بالشق الأول من كلمة الأخلاص، وهو النفي بدون إثبات فكان ذلك لا يعقل، بأنه ذكر إلا إذا ضم للشق الثاني الذي هو الإثبات، وإن كان هنا معنى خافية عن المخلوقات تؤخذ من قوله تعالى (ولكن لا تفقهون تسبيحهم) وعلى كل حال الأخذ بالجانبين هو أفضل العبادة، فتحصل من هذا أن الكلمة المشرفة هي أفضل الأذكار على الإطلاق، لأن الذاكر إذا ذكر اللّه بغير هذه الكلمة فغاية ذكره محصور في الأثبات، أو تقول في الذكر المعقول الذي هو وظيف الموحدين، وإذا ذكر اللّه بالكلمة المشرفة فقد حصل على الذكر بأجمعه مجهول ومعقول، لما في ذلك من النفي والإثبات، وعبادة العالم بأسره منحصرة في ذلك، فأفراده من حيث هي منقادة لله في وجهة من وجوهه حسب ما اقتضته الألوهية (قل كل يعمل على شاكلته) ولهذا المعنى أشار الناظم بهذا الفصل فقال – رضي اللّه عنه –:

فَصْلٌ وطَاعَةُ الْجَوَارِحِ الْجَمِيعْ * قَوْلاً وَفِعْلاً هُوَ الإِسْلاَمُ الرَّفِيعْ

الفصل لغة هو الحق لا محالة، لقوله تعالى (إنه لقولٌ **فَصْلٌ وما هو بالهزْل)** كأنه يقول: إن ما تقدم ذكره حق يقين،

وأن العوالم من حيث هي طائعة لله مطاعة، وهي المعبر عنها بالجوارح الجميع **(إن كلُّ مَنْ في السماواتِ والأرضِ إلا آتى الرحمانِ عبدًا)** أي طائعا حقيقة لا مجازا من حيث الإرادة الأزلية، إلا أَن الطاعة تختلف باختلاف المظاهر كما تقدم، وأشرفها ما ذكره الناظم في عجز البيت، وليس ذلك إلا لأكابر العارفين لما هم عليه من الطاعة، وسلب الإرادة لله عز وجل، إلى أن وصلوا إلى غاية لا مزيد عنها في العمل، لأن عمل العارف ليس هو عملا له في نفسه، إنما هو عمل لله عز وجل صادر منه وعائد إليه، فلهذا تعذر الجزاء عليه، أي لم يكن له جزاء لشرفه، فالعالم وما احتوى عليه لا يساوي حسنة من حسنات العارف، لأنها صدرت من اللّه عز وجل، وهذا مقام يَدِقُّ فهمه عن مدارك العقول، اللّهم إلا بواسطة أهله، فيتمكن حينئذ الوصول، ولما كان المقام شريفا ولابد فيه من البيان والتعريف، ذكر الناظم قواعده فقال -رضي اللّه عنه-:

قَوَاعِدُ الإِسْلاَمِ خَمْسٌ وَاجِبَاتْ * وَهْيَ الشَّهَادَتَانِ شَرْطُ الْبَاقِيَاتْ

أخبر – رحمه اللّه – أن صاحب هذا الفن لا يتم له الرسوخ إلا بالقواعد الآتي ذكرها، وهي خمس، وإن ترك منها قاعدة اختل له النظام، وأشرف على الاضمحلال والانعدام. ثم ذكر أن الشهادتين شرط في الجملة، والمراد بهما المشاهدتان، بأن تكون حاصلة لصاحب هذا المقام مشاهدة للحق عز وجل على نعت المكاشفة، ثم حصلت له مشاهدة ثانية للحضرة المحمدية حتى تمكن منها، وصار متخلقا بأخلاقها ظاهرا أو باطنا، فأخلاقه – صلى اللّه عليه

وسلم – الباطنة مشاهدة الألوهية، وأخلاقه الظاهرة المحافظة على مصالح البرية. **(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)** فمن تغلغل في هذين المقامين فقد حاز رتبة لا مزيد عنها، لأنه قوي في الجانبين راسخ في الجهتين، وأما من انفرد بمشاهدة دون الأخرى كمن حصل له الفناء في الألوهية، واستمر على ذلك دون أن يلاحظ الرسالة وما تستحقه العبودية، فهو ناقص بالنسبة لغيره، وكذلك من حصلت له المشاهدة للحضر المحمدية بدون أن يتحقق بحقائق العبودية، ويعرف معرفة يستغني بها عن الدليل والبرهان لما عليه من الشهود والعيان، فهو كذلك ناقص، أي لا يعد من العارفين، والمطلوب هو التمكن منهما معاً، لقول الناظم (وَهْيَ الشهادتان شرطُ الباقيات) أي شرط فيما بعدها من الكلمات، والشرط يلزم من عدمه العدم.

فتحصل من هذا أن هذين المقامين شرطان في الأركان الباقية، إذ لو لم تكن للعارف مشاهدة على أي شيء يضع ما بعدها، فلهذا عطف ما بعدها من القواعد بـ (ثُمَّ) لإفادة الترتيب فقال:

ثُمَّ الصَّلاَةُ وَالزَّكَاةُ فِي القِطَاعْ * وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ عَلَى مَنْ إِسْتَطَاعْ

القاعدة الثانية هي الصلاة، وعطفها على المشاهدة لتفيد الترتيب، لأن العارف لا يحصل له السجود إلا بعد مشاهدة المعبود، واشتقاق الصلاة من الصلة بين العبودية، بأن يكون العارف موصولا غير مفصول عن اللّه، والمراد بالصلاة صلاة الإتصال لا صلاة الإنفصال، وفرضت هذه الصلاة على الأرواح لا على الأشباح، وسيأتي الكلام عليها في محلها.

والقاعدة الثالثة الزكاة، وحقيقتها هي أن يصرف العبد جميع ما أنعم اللّه به عليه فيما خلق لأجله، ولكل شيء زكاة، وزكاة العارف هو وماله لسيده، وسيأتي الكلام على هذا الشأن أيضًا في محله، وهو ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب.

والقاعدة الرابعة الصوم. والمراد بالصوم الإمساك عن الشيء، وصيام القوم هو إمساكهم عما سوى اللّه، وسنبينه في محله إن شاء اللّه.

والقاعدة الخامسة الحج. والمراد منه حج رب البيت، وهو طواف القلوب في رياض حضرة المحبوب، وقوله (**على من استطاع**) راجع للحج، لما فيه من غوامض التوحيد، والاستهلاك التام، حتى لا تبقى باقية لصاحبه. وسيأتي الكلام عليه في محله.

ولما أنهى الكلام على المرتبة الأولى شرع في المرتبة الثانية من مراتب الدين الآتي ذكرها في قوله (والدين ذي ثلاث) فقال:

الإِيمَانُ جَزْمٌ بِالإِلَـهِ وَالْكُتُبْ * وَالرُّسْلِ والأَمْلاَكِ مَعْ بَعْثٍ قَرُبْ
وقَدَرٍ كَذَا صِرَاطٌ مِيزَانْ * حَوْضُ النَّبِيِّ جَنَّةٌ وَنِيرَانْ

والمعنى أن العارف يطرأ عليه الاستهلاك وذلك حالة تجلي الألوهية حتى يخرج بذلك عن نفسه فضلا عن أبناء جنسه. (**فإذا نُفِخَ في الصُّورِ فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون**) ولما كان المقام غامضا جدا لما فيه من استهلاك الكل في نظر المريد، خشي الناظم – رحمه اللّه – أن يدوم

المريد على تلك الحالة، ولم يرجع لبدايته أي إلى رتبة الإيمان، وقد كنا قدمنا قبل أن المريد ينبغي له أن يكون في باطنه على حال الجنيد، وفي لسانه لا ينطق بما يخالف عقائد الموحدين، وفي عبادته لا يخرج عن مذهب إمام من أئمة الدين، فقد قيل (حقيقة النهاية هي الرجوع إلى البداية) ومتى يكون مطلوبا بهذا المقام عند رجوعه لحسه، لأنه يكون قبل ذلك غائبا عن البعض والكل، والدنيا والأخرى، والدرجات والمقامات، لما هو فيه من تجلي الذات المقتضي بطون الأسماء والصفات فضلا عن المكونات، وأحوال الآخرة من جملة المكونات، وقد غاب عنها وتلاشى الكل في نظره لمحوه في التوحيد المحض، حتى غاب عن التوحيد نفسه في ظهور شيء مفرد لا يعطى له إسم، ولا يحكم عليه برسم، ولا يصوره وهم، ولا يحققه علم، ولا يوجد معه وجود ولا عدم، لأن كلا من ظهور الأسماء والصفات مقترن بوجود المكونات من حيث التعلق، ولما اضمحل الكل في نظره، وغاب في التعظيم عقله، كلَّ لسانه أن يتلفظ بالأسماء، فلو قال الخالق لقيل له أين المخلوق؟ ولو قال الرازق لقيل له أين المرزوق؟ ولو قال القادر لقيل له أين المقدور؟

وحاصل الأمر لا بطون ولاظهور، ولم يجد فسحة خالية من وجود الألوهية حتى يكون فيها لسواه ظهور، وذلك كان للعارف شهودًا وعيانا حتى إذا أخذ في الشعور وبعث للنشور يصير يأبى أن تذكر له مع الحق سواه، حتى ربما إذا ذكرت له أحوال الآخرة نفسها ينكرها منك، ويرى كأنك ترى مع اللّه سواه، فيتوهم المحجوب أنه منكر البعث وحاشاه من ذلك، وإنما هو منكر وجود الغير لعدم رؤيته في نظره، وهكذا،

وكلما تمكن من الشعور يطيق مثل هذا الكلام إلى أن يصير راسخا في الإيمان، كما كان راسخا في الشهود والعيان، فيصير يعطي تفصيل أحوال الآخرة حسبما هو مقتضى الشرع، حتى يكون قدوة في ذلك لما هو عليه من اليقين المأخوذ أكثره من الكشف، وأما حالة استغراقه في التوحيد لا يجد مع الله سواه، ولما تمكن في المعرفة بطونا وظهورا وغيبة وحضورا، وجد الذات هي عين الأسماء والصفات من حيث التوحيد المطلق، فأثبت الوجود بإثبات الحق له، وقد كان متلاشياً بمقتضاه، وفي هذا المعنى قال صاحب الحكم: (الأكوان ثابتة بإثباته ممحوة بأحدية ذاته) فإن تلاشت الأكوان ففي الله، وإن ثبتت فبالله، فلهذا أعْطى كلَّ ذي حق حقه، واتبعَ الحكمة على مقتضاها، فأسماء الموجودات ليست بأجنبية، وإنما هي فروع أسماء الله الحسنى ونتائجها، ولذا قيل: أسماء الحق عز وجل على عدد أسماء الموجودات. نعم، كل إسم من أسماء الموجودات تحت إسم من أسماء الله لأن حقائق الأسماء لا يخلو منها إسم، كما أن حقائق الصفات لا تخلو منها صفة، وحقائق الذات لا تخلو منها ذات، لا إسم مع أسماء الله، ولا صفة مع صفات الله، ولا ذات مع ذات الله، وعليه فيجب على المستغرق كلما استيقظ وشعر أن يرجع لرتبة الايمان، ويقيد نفسه بما أخبر به الشارع عن مظاهر الآخرة وأحوال القيامة، ويجب على المرشد أن يدرب المريدين كلما صحوا من سكرتهم حسبما اقتضته الظواهر من أحوال الآخرة، ولا يرضى من أحدهم قولا ولا تأويلا لئلا يميل به سكره إلى حالة غير محمودة شرعا، لأن الحقيقة عين والشريعة أمرها، فمن خالف الأمر خالف العين، والولي ليس بمعصوم، فلهذا يخاف عليه، ولا يعمل بمقاله أي فيما زاد

على السنة من أحوال الآخرة، لأنه محجور عليه في التشريع، فهو غير مرشد بالنسبة للمرسلين -- عليهم السلام --، وليس له إلا الإيمان بما أخبر به الشارع. (**الْـيَوم أكْمَلْـتُ لَـكُمْ دِينَكُمْ وأتْمَمْتُ عَلَيْـكُمْ نِعْمَـتِي ورَضِيتُ لَـكُمْ الإسْـلامَ دِينًـا**) لأن العارف في ابتداء حاله تطرأ عليه قوة الابتداء، حتى ربما يمد يده في أمور الآخرة، بخلاف حالة الانتهاء فقد يسكن سكونا تاما حتى يظن الجاهل أنه نقص من حاله، وكل ذلك من كماله ورسوخه في مقامه. قد قيل: (إن الطريقة أولها جنون، ووسطها فنون، وآخرها سكون) وعليه كلما سكنت روعته وجب عليه الرجوع فيما أخبر به الشارع بدون تأويل منه، ولهذا قال الناظم (الأيمان جَزْم) أي يقطع نفسه كلما أرادت العلو والارتفاع، لأن العارف يحمله عما ذكرنا علو همته عن الكل، إذ هو خارج عن المظهر وما فيه، وكلما أراد أن يتكلم بأحوال الآخرة يتكلم بكلام عال غير معقول، فيكون فتنة على من صدقه وعلى من لم يصدقه، فلهذا منع من الكلام، وكلما تنازل وازداد في التنازل ازداد قربا من الله وأمانا، وهذا المقام هو المسمى عند القوم بمقام البقاء، ويخاف على المريد قبل رسوخه فيه أن يغلب عليه الشقاء، لعدم تمكنه من البقاء، ولهذا يقال: من الفناء للبقاء أو من البقاء للشقاء. وحاصل الأمر أن العارف ينحصر إيمانه فيما سوى الله، وأما الألوهية فقد استغرق في ظهورها، ومن شدة استغراقه فيها تعذر عليه الإيمان بوجود غيرها، ولولا التكليف لما أحتيج للتصديق بأسره، إذ هو أجنبي عن مقصده، وقد يظهر له ذلك من اشتغال القلب عما سوى الله، لأن الإيمان محله القلب، والقلب أخذته الحضرة أخذا كليا، وفي هذا المعنى قيل:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكنا

ولولا أن القلب له عينان لما تمكن العارف من المقام الثاني، ويصير – والحمد لله – متمكنا من الإيمان تمكنا لا مزيد عليه قائلا: (**آمن الرسول بما أُنزِلَ إليه**) ثم أن إيمان الأنبياء والمرسلين ومن على قدمهم لا يناقضه وجود الشك أو الظن، أي يطرأ عليه حتى يكونوا مطلوبين بالرجوع إليه، فحاشاهم من ذلك، إنما ينافيه وجود الاصطلاح في ذات الحق، لأن الإيمان منوط بوجود الخلق، واذا انطوى الوجود في الوجود، أي إذا اضمحل وجود الخلق في ظهور الحق، فمن ذا الذي يؤمن ففاقد الشعور على كل حال معذور، وعند شعوره يجب عليه الإيمان بما ذكر الناظم، كالكتب النازلة على الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – صحفا وألواحا على لسان المَلك، وقد كان العارف يقول قبل هذا: متى وجد الغير حتى ينزل عليه الكتاب أو الذكر؟ أين الخلق؟ وإذا أثبتهم بالحق يقول: متى يعبد حتى يكون النزول أو تكون الواسطة بينه وبين عبده؟ والحق أقرب إليه من نفسه (**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدْ**) وكلما رسخ فهم معنى النزول. وقد سألني بعض العارفين عن معنى النزول في القرآن فأجبته على ما يقتضيه حاله قائلا: يا أخي إن كلام الله ليس بحرف ولا بصوت كما في علمك فهو عال علوا لا مزيد عنه، وكفى بهذا التنزل حتى صار بالحروف والأصوات، فهذا هو معنى النزول، فكانت هذه الكلمة عنده أطيب من الشهد، كما يجب عليه الإيمان بجميع الرسل – عليهم الصلاة والسلام –، وكان يقول حالة سكره الله، الله. أو يقول كما قالت عائشة – رضي الله عنها– لما قيل لها: (أشكر الله والرسول فقالت: لا أشكر

إلا اللّه) وإذا أخذ في الشعور وربما يقول: أوتيت ما لـم تـؤت الرسل، كما قال مولانا (عبد القـادر الكيلانـي) – رضـي اللّـه عنه – (معاشر الأنبياء أُوتيتمْ لَقَبًا وأُوتينا مـا لـم تؤتـوه) وكـل ذلك من نتائج الاصطـلاح، فينبغـي لـه أن يرجـع لرتبـة (**تلـك الرسل فضلنا بعضهم علـى بعض**) إلـى أن يـرى مقامـه أمـام مقام الأنبياء كمقام الصبـي أمـام أبويـه، لأن الرسـل – عليهم الصلاة والسلام – لهم حـال مـع اللـه لـم يبلغـه الولـي، وكلمـا تشكل علينا حالهم وتبين لنا التقصير فـي عزمهـم، فذلـك مـن عدم مطالعتنا على مقامـهم، حـتـى معصيـة النبي إن صـورت كما أخبر بها الكتاب، فهي لا تخلو من طاعة لم تبلغها عقولنا، ولهذا يجب تنزيههم عن النقائص من حيث هي، وقد تكلم معي بعض إخواننا كان له نوع من الإيهام في قضية سيدنا يعقوب، وما وقع له من الحزن على يوسف – عليهما السـلام – لقـول الحق عز وجل حكاية عنه: (**وابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ منَ الْحُزْنِ فَهُوَ كظِيمٌ**) فقـال لـي: كيف ذلك التأسف، وكيـف أعـوزه جمـال يـوسـف عـن جمـال الحق، واستـدل لي بكـلام ابـن الفـارض – رضـي الله عنه – حيث قال:

لـو أسمعوا يعقوب ذكر ملاحة * في وجهِه نسي الجمال اليوسفي

فطاوعتـه إلـى أن تـنزل عـن حالـه، فقلـت لـه: إن سـيدنا يعقوب لم يتأسف على يوسـف لذاتـه، وإنمـا تأسـف عليـه مـن حيث أنه مظهر يتجلى له الحق تبـارك وتعـالى فيـه، فبوجـوده كان يشتد حضوره مع الله، فصـار الحق يظهـر ليعقـوب فـي يوسف كما كـان يظهـر لسيدنا موسـى – عليـه السـلام – فـي جبل الطور، حتى كاد موسى لا يحصل لـه الأنـس العظيـم إلا

في جبل الطور، مع أنه موجود في كل مكان **(وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ)** فكذلك سيدنا يعقوب كان يظهر له جمال الحق في صورة يوسف، فصار لا يقدر على مفارقته، لأنه صار قبلة لشهوده، وفي هذا المعنى قال - عليه الصلاة والسلام - **(رأيتُ ربي في صورة شابٍ أمْرَدَ)** ولا شك لما ظهر له الحق تبارك وتعالى في ذلك الشاب لم يسمح بمفارقته، ومن هنا سجود الملائكة لآدم - عليه السلام - لأن الله تبارك وتعالى خلقه على صورته، ومن هنا سجود بعض النصارى لذات عيسى في حياته ووَصْفُهُمْ له بأوصاف الألوهية، فسجود الجميع كان لله لا لغيره، لأن الله تبارك وتعالى يشتد ظهور جماله في بعض الصور، حتى تضمحل مساوئ البشر في وجود الخصوصية، فأهل العقل الكامل كالأنبياء وخواص الأولياء يعرفون المتجلي في الصورة لا الصورة نفسها، فتكون معرفتهم معرفة التنزيه لا الحصر والتشبيه، وإن شاهدوه في بعض الصور فيكون شهودهم مضافا لاسمه الظاهر، بخلاف قصارى العقول كالنصارى ومن جرى على سننهم، فكلما ظهر لهم الحق في صورة وقفوا معها واحتجبوا عن الظهور المطلق، فأضلهم الله على علم، والكلام راجع لما وقع لسيدنا يعقوب من الحزن على يوسف، فكان يشتد أنسه بمشاهدة ابنه، ولما فقده تعذر عليه الشهود، فلهذا تأسف ولكنه لم ييأس من روح الله، ولهذا قال لأبنائه **(يَا بَنِيَّ اذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلاَ تَيْأَسُواْ مِنْ رَوْحِ اللّهِ)** فكان يوسف عنده هو روح الله لا محالة. ولما بينت للسائل مثل هذا البيان قال لي: على هذا الوجه فحقه أن يحزن ولو أدركته لحزنت معه.

ثم أعلم أن الحق تبارك وتعالى مع ظهوره لعباده في بعض الصور يكون غيورا أن يغفل عنهم في بقية المظاهر، لأن الصورة المقيدة في الغالب سريعة الزوال، فلهذا يمتحن الحق تبارك وتعالى أحبابه بزوالها على الفور، ليعكس بصرهم في الكل، كما فعل بسيدنا يعقوب ولكن لم تسكن روعته إلى أن جمعهم به ورفعهم على العرش وخروا له سجدا، بخلاف سيدنا إبراهيم - عليه السلام - فإنه لم يرض أن يقف مع الله في بعض الصور الزائلة دون أن يعرفه في الكل، ولهذا قال: (لا أحب الآفلين) أي لا أحب أن أعرف الله في شيء دون شيء حتى إذا زال ذلك الشيء فقد أنسى، بل إني وجهت وجهي وحيثما وجهت وجهي ثَمَّ جمال الله، وقد وقع له بعض الميلان لأحد أبنائه فابتلاه الله بذبحه وامتثل، فتحقق صدقه كما تحقق صدق ابنه، لأنه كان فانيا في فعل ربه **(قال: يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين)** فوجد أباه آلة من آلات الحق **(وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى)** **(يوم ينفع الصادقين صدقهم)** فيالهم من صادقين ويالهم من صديقين. فكان سيدنا إبراهيم - عليه السلام - لا يحتجب بالمظاهر عن اسمه الظاهر، فهو مع الله علي كل حال، ويكفيك ما وقع له لدا ألقي في النار، عادت له جنة لمعرفته الله في كل شيء شيء.

وحاصل الأمر أن المرسلين لا تخلو سيرتهم من حكمة وأفعالهم من طاعة وخدمة، وليس علينا إلا الإيمان بجميعهم، والاقتداء بأفعالهم والتسليم لأحوالهم - على جميعهم الصلاة والسلام - كما يجب الايمان بالملائكة وإنهم جنود مجندة **(لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون)** وإنهم مشتغلون

بأشياء باعتبار مراتبهم كما أخبرنا بذلك الشارع، وكان المريد حالة فنائه خارجا عن هذا كله، كما خرج عن الخلق حالة الاستغراق كما تقدم، حتى إذا لاحظ الوجود يرى باطنه قدرة الله، وظاهره حكمة الله، حتى إذا ثبت في نظره المُلْكُ وفتح له باب الملكوت يصير وجود الملائكة عنده كشفا وعيانا، أي لبعض الطوائف منهم، وما تبقى يجب عليه الإيمان بجميعهم - عليهم الصلاة والسلام -.

وكذلك يجب الإيمان باليوم الآخر، أي بعث من في القبور، وقد يكون المريد حالة سكره لا يرى إلا البحر تخلله أمواج من ظهور إلى بطون، ومن بطون إلى ظهور، ولولا تمكنه من البقاء لتعذر عليه كل ما سبق. وكذلك يجب عليه الايمان بالقدر، أي الوقوف عند حياطته لكن بعد الشعور، وأما حالة إستغراقه يقول: أنا سر القدر، أنا البحر الزاخر، أنا الفاعل أنا الأثر. وكلما شعر يزداد به وما يزال ينمو حتى يجلسه في حده ويوقفه عند طوره، فيصير القدر عنده كشفا، لظهور صولته عنده وإحاطة صولته في الباطن والظاهر، وكل فعل من الأفعال متخلل بالقدر حلوا كان أو مرا، إسلاما أو كفرا، ما من شيء في الوجود إلا وللقدر فيه يد، ولهذا العارفون - رضي الله عنهم - استراحوا من أثقال التدبير، وتلذذوا بسهام التقدير، وسلموا أنفسهم لمولاهم ورضوا بما قدره لهم، فهم مع المقدر لا القدر، ومع المؤثر لا الأثر، غائبين عن الخلق في شهود الملك الحق، يدورون مع الإرادة حيث دارت، كما تقدم في قول بعضهم:

سلم لسلمى وسر حيث سارت * واتبع رياح القضا ودر حيث دارت

ومما يجب اعتقاده وجود الصراط وانتصابه على نار الجحيم، ويكون المرور عليه باعتبار المقامات.

ثم اعلم أن القوم لهم صراط عاجل متقدم على الآجل قد قطعوه الآن، وقد مرت عليه طائفة من الصوفية، وكان المرور فيه على قدر مقاماتهم وعلو همتهم؛ فمنهم سائر ومنهم طائر، وانتصاب هذا الصراط على نار النفوس، وانتهاؤه لحضرة القدوس. أو تقول: أوله من عالم الصور، وانتهاؤه إلى سر السر. ومن هناك جنة المعارف، إلا أن هذا الصراط أكثر شعابًا وقواطع وصعوبات وموانع، فهو أشد من الصراط الآجل، كما أن النار الموضوع عليها هي أشد بأسا من نار الوعيد، لكونها عذبت أكثر الزاهدين العاملين **(وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة تصلى نارا حامية)**.

ومما يجب به الإيمان أيضًا وجود الميزان يوم القيامة، وأن الأعمال توزن فيه على الكيفية التي يعلمها الله، وقد يكون العارف حالة استغراقه غائبا عن وجود الخلق فضلا عن أعمالهم، حتى عند إثباته للخلق يقول: **(والله خلقكم وما تعملون)** وكيف يوزن عمل هو العامل له، لكن بعد تمكنه يفهم معنى الأعمال ومعنى نسبتها للخلق بنكتة دقيقة، وقد وزنت أعمال العارفين عند موتهم العاجلة، فلم يجد الحق تبارك وتعالى لهم عملا لغيبتهم عنها في شهود عاملها، فقال لهم الحق عز وجل: أين عملكم؟ فقالوا له: أين وجودنا. فقال لهم بماذا قصدتموني؟ قالوا بك قصدناك وبك عرفناك. فتقبلهم بما قصدوه، وكيف لا يقبلهم وقد زهدوا في الكل لما عرفوه، وتاهوا عن الوجود بما شهدوه، لا أحرمنا الله مما آتاهم، وقد سبق في علمك أن للعارفين موتا قبل الموت العمومية لقوله:

- عليه الصلاة والسلام - **(موتوا قبل أن تموتوا)** فهذه هي الموت الحقيقية وما سواها فهي نقلة فقط، وحقيقة الموت عند القوم هي فناء العبد واضمحلاله وتلاشيه، فقد يكون العارف ميتا عن نفسه وعن العالم بأسره، وينبعث بربه، حتى إذا سألته عن وجوده لم يجبك عن ذلك لعدم رؤيته لشخصه ومشاهدته لنفسه. وقد سئل أبو يزيد البسطامي - رضي الله عنه - عن نفسه فقال: (أبو يزيد مات لا رحمه الله) فهذه هي الموت، وأما الموت العمومية إذا سألت صاحبها يوم القيامة من أنت؟ يقول لك: أنا فلان، فهذا لم يزل حيا لم يشم رائحة الموت، وإنما انتقل من عالم إلى عالم، ولا يدري هذه الموت إلا من مات. وكذلك القوم لهم حساب قبل الحساب. قال - عليه السلام -: **(حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا)** فاشتَغلوا بمحاسبة أنفسكم حتى تفرغوا لمشاهدة ربكم. ولهم بعث قبل البعث لقوله - عليه السلام - (من زاد مات، ومن مات بُعث) والمراد بالزيادة عندهم الزيادة في المعنى، أي من زاد في المعنى مات في الحس، ومن زاد في حضرة الحق مات في حضرة الخلق، ومن مات في حضرة الخلق بُعث في حضرة الحق، ومن بعث في حضرة الحق جاز عليه ما يجوز على الخلق، فهو الآن في النعيم أو في الجحيم، أمْ في حضرة القدوس أو في نار النفوس المتقدمة في الذكر.

ومما يجب الإيمان به حوض النبي - صلى الله عليه وسلم - وكذلك الجنة والنار، وإنهما موجودتان الآن حسب مقتضى الخبر من النعيم والجحيم.

ثم اعلم أن حوضه - عليه السلام - هو عند القوم كناية عن القبضة النورية أو تقول القبضة المحمدية، ولم يحصل

العارف على شهود الحق أي لم يدخل جنة المعارف حتى يشرب من هذا الحوض، أي حتى يكشف له عن حقيقته فيه، فيتوصل للحضرة القدسية، وقد قيل: إن حوض النبي - صلى الله عليه وسلم - له من الكؤوس على عدد النجوم، نعم هذه الخمرة المعبر عنها بالقبضة النورية كل الذوات كؤسها علويها وسفليها من النجوم وغيرها، لأن القبضة المحمدية تفرعت على فرعين يمينا وشمالا، أو تقول جلالا وجمالا. **(فأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال)** ولهذا قال الناظم - رضي الله عنه - (حوض النبي جنة ونيران) فظاهر اللفظ ينبغي الإيمان بحوض النبي وبالجنة والنار، وباطنه حوض النبي على قسمين جنة ونار. قال صاحب الحوض - عليه الصلاة والسلام - **(قبض الله قبضة من نوره وقال لها: كوني محمدًا فكانت محمدًا)** ومن محمد كان ما كان، أي كل ما تفرع هو من الحوض المذكور، ما كان إلا الذي كان لا زائد عليه، وكل شيء من جنسه، كما أن بعثته - عليه الصلاة والسلام - فيها جنة ونار **(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً)**.

ثم اعلم أن مريدي الطريقة ينبغي لهم إيمان زائد على إيمان العموم، أي ينبغي لهم أن يؤمنوا بعلم القوم اجمالا وتفصيلا، وكل ما يطرأ على السائرين إلى الله حالة انتقالهم لحضرة الله عند ذوقهم الموتة الأولى المتقدمة في الذكر، لأن كل ما تضمنته الموت الحسية تضمنته الموت المعنوية، وما في الحس موجود في المعنى، ومن لم يجزم بما يحصل للقوم لم يشم رائحة علمهم، لأن في كلامهم ما يدل صراحة على ما يحصل لهم من الموت المعنوية، والحشر والنشر، والصراط

والميزان، والحوض والجنة والنار، أي كل ما يجوز على صاحب الموت الحسية يجوز على صاحب الموت المعنوية، ولهذا يحصلون على رؤية الحق، إذ من لم يمت لم يدرك رؤية الحق، ولا الملائكة ولا أرواح الأنبياء والمرسلين. نعم ماتوا وفنوا لما قيل لهم: **(موتوا قبل أن تموتوا، وحاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا)** فماتوا عن الخلق والهوى والنفس والأماني دنيا وأخرى. قيل لهم: **(ادخلوها بسلام آمنين) (لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى)** فهذه موتتهم، ونارهم نار النفوس وهي أشد من نار الوعيد. **(وَإِنْ مِنكُمْ إلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا)** لما يقتضيه طبع البشرية، لكن قد لا تؤثر في أكثرهم لحفظ الله ورعايته لهم، وجنتهم جنة المعارف، وقد تكون لهم عاجلة **(لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة)** وصراطهم الصراط القويم والنهج المستقيم، شريعة من عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم **(وأنَّ هذا صراطي مسقيمًا فاتبعوهُ)** فسلك بهم سبيل الرشاد إلى غاية الانتهاء: **(وأنَّ إلى ربِّكَ المنتهى)** ثم نزل بهم **(نزلةً أخرى عند سِدْرَةِ المنتهى عندها جنةُ المأوى)** أي ردهم للتنعم بمظاهر الأكوان، وظهر لهم فيها شهودا وعيانا **(ما زاغ البصرُ وما طغى)** أي لم يزغ بصرهم عن مشاهدة ربهم، فهم معه في التشبيه كما كانوا معه في التنزيه، وكل من التنزيه والتشبيه **(فأينما تُولّوا فَثَمَّ وجهُ اللهِ)** فهم في حضرة الله أينما كانوا، ومن حيث هذه الحالة قيل لهم: **(منها خلقناكم، وفيها نعيدكم، ومنها نُخْرِجكم تارةً أخرى)** أي في حضرة الله تحيون وفيها تموتون ومنها تبعثون **(يموت المرء على ما**

عاش عليه، ويبعث على ما مات عليه) وحاصل الأمر ينبغي لمريد الطائفة أن يؤمن بكل ما تقرر وقوعه عند القوم، لأن علمهم من وراء العقول، وليس على المبتدئ إلا الإيمان به.

ولما أنهى الكلام على المقامين الأولين شرع في الثالث فقال - رضي الله عنه -:

وَأَمَّا الإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ * أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ
إنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَأَنَّهُ يَرَاكْ * وَالدِّينُ ذِي الثَّلاثِ خُذْ أَقْوَى عُرَاكْ

أي إن أردت أن تعرف مقام الاحسان فقد قال فيه من عرفه ودراه - عليه الصلاة والسلام من الله - هو **(أن تعبد الله كأنك تراه)** وهذه أولى درجات الإحسان، وعنها يعبرون بالمراقبة. وأما نهاية الاحسان وحصول المشاهدة والعيان، فيكون ابتداؤه إيقانا ونهايته عيانا، وابتداء السير إلى هذا المقام يكون من المريد والكمال على الله. يقول الله عزّ وجل في بعض كلامه: **(إذا تقرب إلي عبدي شبرًا تقربتُ إليه ذراعا، وإذا أتاني ماشيا أتيته هرولةً)** فجعل ابتداء السير من العبد والعطف من الله، فينبغي لطالب هذا المقام أن يجدّ في مراقبة الحق في السر والعلانية، والخلوة والجلوة، حتى يمتحيَ عنه وجود السوى، إذا علم الحق منه الصدق في عبوديته فسيظهر الله عليه عز وجل بألوهيته، لأن الحق عز وجل ليس ببعيد. قال - عليه الصلاة والسلام -: **(إحفظ الله تجده أمامك)** فاحفظه أيها المريد في عبادتك وفي سائر أحوالك ومآربك كأنك تراه، والزم الأدب لكونك معه، فما حجبك عن الله وجود الوجود معه، وإنما حجبك عنه عدم مراقبتك له في حدوده، لقول ابن عطاء الله - رضي الله عنه - (ما حجبك

عن الشهود إلا عدم وقوفك على الحدود) فقف أيها المريد مع حدود الله ولا تقف بوجودك وتنسب العمل لنفسك، بل استعن بالله في عبادته، ومهما نسبت شيئا لنفسك فأنت منقطع عن ربك، فلو أزلت نفسك لوجدت ربك، وإلا فكيف تجد ربك وأنت ملاحظ نفسك، لقول القوم - رضي اللّه عنهم - (إن كنت موجودا فالرب مفقود، وإن كنت مفقودا فالرب موجود) ويروى في الخبر أن موسى - عليه السلام - قال للحق عز وجل: (كيف الوصول إليك يا ربِّ العالمين، فقال له دَعْ نفسك وتعال) فاخرج يا أخي عن نفسك ووجودك وأبناء جنسك، وانهض إلى ربك فإنك تجده لديك أقرب إليك من وجودك، وما دمت موجوذا معه فإنك لم تره، وإن لم تكن موجودا معه فإنك تراه. كما قال الناظم - رضي اللّه عنه - بأن لم تكن تراه، أي إن لم تكن موجودا معه فإنك تراه، فإن قلت: كيف أراه وأنا ليس بموجود معه؟ قلت تراه ببصره لا ببصرك، وبوجوده لا بوجودك، لكونك حادثا والحادث لا يرى القديم، ولما يصير بصرك بصره وسمعك سمعه تراه، لما يروى في بعض كلامه **(لا زال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه وبصره)** الخ الحديث. وعند صيرورة هذا البصر بصر الحق، والمراد بالبصر البصيرة فيراه به، أي يرى الحق بالحق لا بنفسه، لأن الحادث إذا تلاقى مع القديم تلاشى الحادث وبقي القديم. كما قال بعض العارفين:

أعارته طرفا رآها به * فكان البصير لها طرفها

وحاصل الأمر، لا يرى اللّه إلا اللّه **(لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار)** وكيف تدركه وهو أقرب إليها من نفسها،

وهل العين ترى عينها، وإنما ترى سواها، فإن شئت يا أخي أن تعرف الموجود فلا تشاركه في الوجود، فانزل من درجات الوجود إلى أسفل العدم، فإذا صح لك هذا فقد أتاك العلم بالله والحضور معه، والغيبة عما سواه، فحينئذ تحيا حياة لا موت بعدها، وتسعد سعادة لا شقاوة بعدها، ولا تقنع يا أخي بدون هذا المقام، أو تكتفي بما سوى هذا المراد، وتقول يكفينا الاسلام، فما تمّ لك إسلام بدون هذا المقام، لقول الناظم – رضي الله عنه – (والدِّينُ ذي الثلاث خذ أقوى عُرَاكْ) أي الدين مجموع في هذه الثلاث، فمن تمسك بها فقد تمسك بالعروة الوثقى، فانهض يا أخي في طلب هذا المقام الشريف، لأنه هو منتهى ما قبله، أي منتهى الاسلام ومنتهى الإيمان، فلهذا سمي بالاحسان، والمراد منه تمام الشيء وإتقانه، ومن لم يكن له نصيب من مقام الإحسان فإسلامه ناقص بالنسبة لما سواه، والإحسان مصدر أحسن والمراد منه المبالغة في رفع الدرجات الدينية، والترقي إلى رتبة سنية لا مزيد عليها، وصاحب هذا المقام مكلف بتكاليف ثلاثة: تكليف لشبحه، وتكليف لروحه، وتكليف لسره، ولكل منها وظيف، فوظيف الشبح الإسلام وتكاليفه، ووظيف الروح الإيمان وعقائده، ووظيف السر الإحسان ومشاهداته، ومهما ضعف وصف من هذه الأوصاف لصاحب هذا المقام كان ناقصا بالنسبة لغيره. ثم قال:

مُقدِّمَةٌ مِنَ الأصُولِ * مُعِينَةٌ فِي فُرُوعِهَا عَلَى الوُصُولْ

أخبر هنا عن مقدمة هذا الفن أي علم القوم، ولهذا قال (من الأصول) لكونه أصلا بالنسبة لما سواه من العلوم، وكل أصل من الأصول هو فرع بالنسبة لهذا العلم، وسبب إتيانه

بهذه المقدمة ليكون المريد على بصيرة فيما للقوم من الأحكام، حتى إذا عرفها وحققها ذوقا وحالا تكون معينة له على علم الفروع، لقوله (معينة في فروعها على الأصول) ولهذا كان كل من تقدم له نصيب من علم الأصول المذكور الذي هو علم القوم، يسهل عليه ما بقي من الفروع، بخلاف من تقدم له علم الفروع فيعسر عليك التمسك بالأصل إلا بعد مشاق، ومن تمسك بالأصل أولا لم يخرج عن قبضته الفرع لتمسكه بالأصل، فإذا كان الأصل في قبضته وإن طالت الفروع ما عسى فإنها لم تخرج عن حياطته، كما قال سيدنا أبو مدين – رضي الله عنه –:

الأصل في قبضتي والفرع صار يزيد * ولا يجني ثمرتي إلا ذوو التجريد

أي لا يجني ثمرة الفرع إلا من تمسك بالأصل.

ولما قدم الكلام على الحكم العقلي شرع الآن في بيان الحكم الشرعي فقال – رضي الله عنه –:

الْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ خِطَابُ رَبِّنَا * الْمُقْتَضِي فِعْلَ الْمُكَلَّفِ أَفْطُنَا
بِطَلَبٍ أَوْ إِذْنٍ أَوْ بِوَضْعِ * لِسَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ ذِي مَنْعِ

أي الحكم على الشيء في شرع القوم لا يكون إلا بخطاب الله تعالى للعارف على لسان هواتف الحضرة الألهية، وذلك الخطاب ينقسم إلى قسمين: إما من وراء حجاب الخلق، وإما على لسان ملك الإلهام، فيقذف ذلك الخطاب في قلب العارف، لأن الحق عز وجل لا يخاطب بشرا بلا واسطة، قال عز من قائل: **(وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب)** فيكون خطاب الله عز وجل من وراء حجاب الخلق،

وإذا حصل لبشر هذا الخطاب صار يأخذ أحكامه وأوامره من خطاب الله له، ولا يتأول هذا الخطاب ولا يتخلى عنه، بل يصير عنده حكما لا محيد عنه، ولهذا قال (الحكم في الشرع خطاب ربنا) أي الحكم في شرعنا نحن معاشر الصوفية هو خطاب ربنا في حضرة أنسه به ومكالمته ومحادثته، فهو يقضي فعل كل مكلف بما أمر من غير تأخر ولا تراخ، فيشترط في صاحب هذا المقام أن يكون واقفا على باب قلبه لما يأتيه من حضرة ربه، لئلا يخاطبه ولا يجده، ولهذا قال الناظم (أفطنا) أي كن فطنا أيها العارف لما يأتيك من حضرة ربك. ثم ميز بين الخطاب؛ فإن وجدت الخطاب يدلك على الإقبال على الله فاعلم أنه من الله، وإن وجدته يدلك على الطاعة فاعلم أنه من الملك، وإن وجدته مخالفا للكتاب والسنة فاعلم أنه من الشيطان. لأن الله لا يأمر بالفحشاء.

ثم اعلم أن الخطاب إما أن يكون بطلب كأن يطلب الحق من ذلك العارف فعل شيء بغير تأخر عنه في ذلك الشيء، وفي ذلك امتحان كما وقع لكثير من أولياء الله عز وجل. وإما أن يكون إذنا في الشيء، كأن يأذن له الحق في الدخول للحضرة الإلهية أو بالخروج لنفع الخلق، فإذا كان الإذن في الدخول للحضرة فيكون أكثره من خارج، وإذا كان في الخروج للخلق يكون أكثره من داخل، أي يكون الخطاب من السر إلى السر، وعلى كل إما أن يكون الخطاب خطاب تكليف، وإما أن يكون خطاب وضع أي متوقفا على شيء، إما على سبب، وإما على شرط وإما على مانع. فمثال خطاب الشرط قول الله عز وجل في بعض كلامه: (لا يدخل جنتي من لم يتواضع لعظمتي) ومثال المتوقف على السبب قوله

أيضا (**إذا تقرب إلي عبدي شبرا تقربت منه ذراعًا**) ومثال المانع وجود النفس، فهي مانعة عن مشاهدة الحق، وقد قال عز وجل لبعض أنبيائه (**دع نفسك وتعال**) فإذا كان الخطاب متوقفا على شيء من هذه الأشياء فينبغي للمخاطب أن يبادر في إزالة ذلك المانع، أو في فعل الشرط، أو يتسبب في السبب بعجلة، كما فعل موسى - عليه السلام - مع قومه لما تركهم ونهض ليتسبب في مناجاة الحق عز وجل، فلما قال له عز وجل (**وما أعجلك عن قومك يا موسى؟**) فقال: (**عجلت إليك رب لترضى**) هذا معنى أقسام الخطاب. ثم شرع في بيان أقسام الحكم الشرعي فقال - رضي الله عنه -:

أَقْسَامُ حُكْمِ الشَّرْعِ خَمْسَةٌ تُرَامْ * فَرْضٌ وَنَدْبٌ وَكَرَاهَةٌ حَرَامْ
ثُمَّ إِبَاحَةٌ فَمَأْمُورٌ جُزِمْ * فَرْضٌ وَدُونَ الْجَزْمِ مَنْدُوبٌ وُسِمْ

أقسام حكم الشرع عند القوم خمسة ترام، أي تقصد لا زائد عليها. فأول الأقسام الفرض، ومعرفة الفرد فرض، والمراد به هو الحق عز وجل، فمعرفته عند القوم هي فرض الفرض، والعارف به أيضا يسمى بالفرد لقوله - عليه الصلاة والسلام (**إن الله فرد يحب الفرد**) ومشاهدته هي منتهى الغرض. وثاني الأقسام المندوب، ويكنى بالمستحب وبالمرغوب وبالمحبوب، والمراد به هو المصطفى - صلى الله عليه وسلم - فالفاعل بفعله والتابع لمنهجه والمتخلق بأخلاقه يسمى أيضا محبوبا ومرغوبا، لأن التابع كالجزء من المتبوع. القسم الثالث المكروه، والمكروه عند القوم هي الغفلة والاشتغال بما سوى هاتين الرتبتين الشريفتين بعد المعرفة، لكن ما لم يبالغ في الغفلة حتى يصير في الحرام التي هي رؤية الغير عند القوم. القسم الرابع الحرام. والحرام هو رؤية ما سوى الله

كما تقدم، فالمتصف بهذه الحالة هو في الحرمان أدنى درجة من العصيان، يخشى عليه من الخذلان؛ القسم الخامس من أقسام الحكم الشرعي المباح. والمباح عند القوم هو معاملة أحدهم للخلق على وجه يحسن به التعاطي بينهم، مع مراقبة السر الساري في الجميع ما لم تؤده تلك المعاملة للغفلة فيصير في المكروه، وربما يؤديه ذلك للحرام إذ حجب قلبه عن مشاهدة ربه، بل ينبغي للعارف أن يكون واقفا على باب قلبه لا يحتجب بفرّقه عن جمْعِه.

ولما أنهى الكلام على أقسام الحكم الشرعي شرع يبين في أقسام الفرض فقال:

وَالْفَرْضُ قِسْمَانِ كِفَايَةٌ وَعَيْنْ * وَيَشْمَلُ الْمَنْدُوبُ سُنَّةً بِذَيْنْ

أخبر أن الفرض الذي هو معرفة اللّه عند القوم ينقسم إلى قسمين: معرفة فرض عين على كل فرد، وتكنى هذه المعرفة معرفة الإجمال، فهي على كل حال مأخوذة عن كشف وإيقان وشهود وعيان، فصاحب هذه المعرفة لا يستطيع التفصيل بل عرف معرفة صرفية نفع بها نفسه، ولم يقدر أن ينفع بها ما سواه من البرية، وهذه المعرفة عندهم فرض على كل فرد. والمعرفة الثانية التي هي الكفائية التي إذا قام بها البعض سقطت عن الكل، فهي معرفة التفصيل التي تقتضي لصاحبها التفضيل، فتدخل فيها معرفة الطريق وكيفيات المسالك إلى اللّه عز وجل، ومعرفة دسائس النفس ومعالجتها، وأنواع المعارف بأقسامها، وتفصيل المقامات والأحوال والدرجات، فهذه المعرفة هنا إذا قام بها بعضهم ليتصدر لنفع

المخلوقات سقطت عن بقيتهم، إذ لا يمكن أن يكونوا كلهم متصدرين للمشيخة، بل منهم من خامل ومنهم من ظاهر.

ثم اعلم أن هذا التقسيم كذلك يشمل السنة، فتكون سنة عينية وسنة كيفائية، فمثال السنة العينية عند القوم هي معرفة ما يستدان به العارف في دينه، والسنة الكيفائية هي معرفة ما يغني به العارف تلامذته عن غيره، وهذا إذا كان خارجًا للخلق، وأما إذا كان مشتغلا بنفسه تكفيه سنة العين، ويعمل إجتهاده في تفريغ قلبه لمشاهدة ربه.

ولما أنهى الكلام على المقدمات، شرع في المقصود بالذات، وهي الصلاة، ولما كانت لا تحصل إلا بالطهارة لأنها شرط، والشرط مقدم على المشروط، شرع يبين في أحكامها وبماذا تحصل فقال – رضي الله عنه –:



كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

فَصْلٌ وَتَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِمَا * مِن التَّغَيُّرِ بِشَيْءٍ سَلِمَا

فأخبر أن الطهارة تحصل بالماء المطلق، وهو ماء الغيب، والمراد به الصفاء المتدفق على عالم الشهادة المتنوع في ظهوره، المتحد في تعدده، الظاهر بنفسه الخافي لشدة ظهوره، المطلق في تقييده. فهذا هو الماء السالم من التغيير الذي يصح به التطهير، وفيه قال بعض العارفين:

توضأ بماء الغيب إن كنت ذا سر * وإلا تيمم بالصعيد أو الصخر
وقدم إماما صرت أنت إمامه * وصل صلاة الفجر في أول العصر
فهذي صلاة العارفين بربهم * فإن كنت منهم فانضح البر بالبحر

فهذا هو ماء الغيب الذي يصح التطهير به، وكل ما سواه بالنسبة إليه صعيد، لا يستعمل إلا عند فقد هذا الماء، ويشترط في هذا الماء المستعمل في هذه الطهارة الخاصة أن يكون سالما من التغير، فخرج بهذا القيد ماء المُلْك وماء الملكوت فكل منهما متغير على خلاف الأصل، فبقي الحد لمحدوده، فصدق هنا هذا التعريف على ماء الجبروت، فإنه مطلق سالم من التغير لكونه باقيا على أصله لم يخالطه شيء ولا مازجه شيء، وليس هو مضافا لشيء ولا مقيدا بشيء، ولا فوقه شيء ولا تحته شيء، فهذه هي حقيقة الإطلاق وهذا هو الذي صدق عليه إسم ماء بلا قيد، فالطهارة من وجود السوى لا تحصل إلا بهذا الماء.

ثم اعلم أن منابع هذا الماء قلوب العارفين، فينبغي لمريد التطهير أن يقصد خيامهم ويتذلل على أبوابهم، فإن وجد هذا الماء المذكور فينظر لقيوده الثلاثة فإن سلمت القيود فقد تمَ

المقصود، وإن وجد فيه ما يخالف الأصل بحيث خالطه شيء فحكمه كمغيره. كما قال المصنف – رضي اللّه عنه –:

إذَا تَـغَـيَّـرَ بِـنَـجْسٍ طُـرِحَا * أوْ طَـاهِـرٍ لِعَادَةٍ قَـدْ صَلُحَا

والمراد بالمتغير بالنجاسة هو المتغير بوجود النفس، فإن مازجت النفس هذا الماء فيكون وجوده كالعدم لا يصلح لعادة ولا لعبادة، بل يطرح ويعرض عنه، وإن وجد التغيير حصل بالطاهر حتى غير وصفا من أوصافه أو جميع الأوصاف، فهذا يصلح للعادة لا للعبادة، والمراد بالعادة أن يكون صالحا للإستعانة في امتثال الأوامر واجتناب المناهي وأفعال البر من صيام وقيام وما أشبه ذلك، لا للعبادة التي هي الوسيلة في الدخول لحضرة الله ومشاهدته، فهذه الطهارة هنا لا تحصل إلا بوجود الماء المتقدم في الذكر. وحاصل الأمر أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام: نجس وطاهر وطهور، فصاحب الماء المتنجس هو الذي اختلط بمائه محبة الدنيا والإفراط في الميل إليها، وصاحب الماء الطاهر هو المختلط بمحبة الآخرة والافراط في محبتها حتى أدبر بذلك عن محبة خالقها، وصاحب الماء الطهور هو الذي لا يخالطه شيء ولا يمازجه شيء، لا غرض له ولا طلب لما سوى مولاه، فهو لا يرضى أن يكون مما سوى الله، فعبادته لله بالله. كما قال بعضهم:

كلهم يعبدون من خوف نارٍ * ويرون النجاة حظا جزيلا
أو بأن يسكنوا الجنان فيضحوا * في رياضٍ ويشربوا السلسبيلا
ليس لي في الجنان والنار رأي * أنا لا أبتغي بحبي بديلا
قد تخلل مسلك الروح مني * وبذا سمي الخليل خليلا

فهذه حقيقة صفاء الماء وطهارته، فمن لم يجد هذا الماء فقد حرم، فعلى العاقل أن يجتهد في طلبه ولا يكتفى بدونه، ويقصده حيث وجده ولو يشتريه بماله ونفسه، ولا يضر تغير الماء إن كان بقراره فلهذا استثناه المصنف بقوله:

إلاَّ إذَا لاَ زَمَهُ في الْغَالِبْ * كَمُغْرَةٍ فَمُطْلَقٌ كَالذَّائِبْ

فاستثنى من المياه في هذا البيت الماء المتغير بقراره والذائب بعد جموده، فصدق الاستثناء هنا على ماء الملكوت المخرج أولا لأنه متغير على خلاف الأصل، إلا أن ذلك التغير بقراره، فكان استعماله يجوز في العادة والعبادة، إلا أنه يجوز في العبادة عند فَقْد الماء المتقدم في الذكر، ودخل في الاستثناء أيضا ماء المُلْكِ والمراد به الْحسُّ لكن إذا ذاب بعد جموده فحكمه حكم المطلق، لأن الكون الأصل فيه الاطلاق، والرجوع للأصل أصل. كما قال صاحب العينية - رضي الله عنه -:

وما الكون في التمثال إلا كثلجة * وأنت من الماء الذي منه نابع
ولكن بذوب الثلج يرفع حكمه * ويوضع حكم الماء والأمر واقع

فإذا ذابت الثليجة يرتفع حكم الثلج ويوضع حكم الماء، فلهذا قال المصنف – رضي الله عنه – (فمطلق كالذائب).

فتحصل من هذا أن الحدث وحكم الخبث لا يرتفعان إلا بوجود هذا الماء المذكور، والمراد بالحدَث هنا الحدوث، أي وجود الغير لا يرتفع عن قلب العارف وينجلي من بصيرته ويصير القدمُ بدله في نظره إلا بوجود هذا الماء والتطهير به، وإن لم يتطهر به فهو بعيد عن حضرة ربه، لا يصلح للدخول ولا للمجالسة، وكذلك لا يرتفع حكم الخبث في نظر العبد ما

دام لم يصُبّ على ظاهر الكائنات من هذا الماء المطلق، ولا يرتفع بدونه، وكيف يرتفع عنه حكم الخبث وهو يشاهده ببصره، ويعتقد بقلبه وجود الخلق، هيهات هيهات أن يحكم على ظاهر الكائنات بما لم يدره، كأن يرتفع عن نظره حكم الخبث، ويحكم على الكائنات بالطهارة، وكيف يحكم عليها وهو يرى ما فيها من المخالفة والعصيان، والكفر والنفاق، والشرك والشقاق وما أشبه ذلك. فكيف حتى يستبدل هذه النظرة بما لم يكن له بها خبرة، وهل يصح لأحد أن يرى حرف الشين (ويقول فيه زين) كلا، وإنما لا يتلفظ إلا بما يرى (ما ترشح الأواني إلا بما سكن) فهو حاكم على أكثر المخلوقات بحكم الخبث، ولا يرتفع هذا الحكم عن قلبه وعن الوجود إلا بالماء المطلق والتطهير به، فإذا حصلت الطهارة أي بحيث غسل ظاهر الكائنات بالماء المذكور، بل يغسل به بصره، وأما الكائنات فهي طاهرة من قبل تطهيره، فحينئذ يرتفع حكم الخبث في نظره، ويصير يرى ما لم يكن يراه كما قال بعضهم:

اغسل عينيك بالدموع سبعا * وتب له تر ما لم تراه

ولما أنهى الكلام على الماء الذي تكون به الطهارة، شرع يبين في أحكامها، وبدأ بالطهارة الصغرى لأنها متعاطية ومتكررة بين عوام الصوفية وخواصهم، بخلاف الطهارة الكبرى فإنها لم تصح إلا للأنبياء وللأكابر من الأولياء، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله فقال - رضي الله عنه -:

فصلٌ فَرائِضُ الْوُضُوءِ سَبْعٌ وَهِي

أخبر أن فرائض الطهارة الصغرى سبعة لا زايد عليها، وقوله (وهي) الضمير راجع للسبعة فرائض، والتقدير وهي

سبعة، والمراد بها السبع صفات الأزلية التي يطلب من العارف الفناء فيها حتى يصير طاهرا بتطهيرها، وهي: القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام. فهذه فرائض الوضوء التي لابد لكل متطهر من الفناء فيها بأن يفني كل صفة من صفاته في صفة من صفات ربه، حتى تحصل له الطهارة، فهذا معنى قول القوم، – رضي الله عنهم – حيث قالوا (تحقق أيها المنتطهر بأوصافك يمدك بأوصافه) ثم بين كيفيات التطهير فقال:

دَلْكٌ وَفَوْرٌ نِيَّةٌ فِي بَدْئِهِ
وَلْيَنْوِ رَفْعَ حَدَثٍ أَوْ مُفْتَرَضْ * أَوْ اسْتِبَاحَةَ لِمَمْنُوعٍ عَرَضْ

أخبر أنه يجب على فاعل الوضوء أن يتدلك، والمراد منه إيصال الماء المطلق لكل محل مقيد من أوصافه، لينطلق بإطلاقه، بحيث لا يترك بقية من بقية أوصافه فتكون له لمعة مانعة له من الوقوف مع الله، وقوله (الفور) والمراد منه العجل والعزم في فعل الوضوء بغير تراخ لئلا يغصبه المنون حالة كونه منقطعا عن ربه، فيموت على ما عاش عليه ويحشر على ما مات عليه، أجارنا الله والمسلمين آمين.

ثم ينبغي للمتوضيء أن يستحضر نية صالحة للمقام الذي هو طالبه لتكون معينة له في الدخول لحضرة ربه بذلك الوضوء، فلهذا ينبغي له أن ينوي بذلك الوضوء رفع الحدث، وهو كل ما سوى الله فإنه حادث، وما دام الحدوث لم يرتفع عن بصيرته لم يدخل حضرة ربه، فهو مانع له ومعارض له في طريقه، ولهذا قال:

وَلْيَنْوِ رَفْعَ حَدَثٍ أَوْ مُفْتَرَضْ * أَوْ اسْتِبَاحَةَ لِمَمْنُوعٍ عَرَضْ

فوجود ما سوى اللّه ممنوع وباطل لا أصل له، وإنما هو مجرد الوهم، والوهم هو العارض عن وصول العبد لمولاه. ثم نبه الناظم فاعل الوضوء وأيقظه لئلا يترك وصفا من أوصافه فيكون وضوؤه منتقضا من حينه فقال - رضي الله عنه -:

وَغَسْلُ وَجْهٍ غَسْلُهُ اليَدَيْنِ * وَمَسْحُ رَأْسٍ غَسْلُهُ الرِجْلَيْنِ
وَالفَرْضُ عَمَّ مَجْمَعَ الأذْنَيْنِ * وَالمَرْفَقَيْنِ عَمَّ وَالكَعْبَيْنِ
خَلِّلْ أصَابِعَ اليَدَيْنِ وَشَعَرْ * وَجْهٍ إذَا مِنْ تَحْتِهِ الجِلْدُ ظَهَرْ

فأخبر وكرر على فاعل الوضوء أن يخلل سائر أعضاء روحانيته وأوصافه، حتى أعضاء بشريته، وذلك كرأسه ويديه ورجليه وما أشبه ذلك، لكن اللّه هو الذي يتولى هذه الأعضاء الظاهرة، وأما العبد فينبغي له أن يشتغل بالفرائض المتقدمة في الذكر، لأن اللّه يحب من العبد أن يتقرب إليه بتلك الفرائض، قال - عليه الصلاة والسلام - فيما يرويه عن اللّه عز وجل: (**ما تقرب إلي عبدي بشيء أحبَّ إليَّ مما افترضته عليه، ولا زال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبَّه، فإذا أحببتهُ كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها**) إلى آخر الحديث. فهذا غاية التطهير في الظاهر والباطن، فعلى العبد أن يشتغل بالفرائض السبع المتقدمة في الذكر، حتى إذا حصل له قرب من ربه يتولى اللّه يديه ورجليه وسائر أعضائه.

ولما أنهى الكلام على فرائض الوضوء، شرع يبين سننه فقال - رضي الله عنه -:

سُنَنُهُ السَّبْعُ إبْتَدَا غَسْلُ اليَدَيْنِ * وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأسِ مَسْحِ الأُذُنَيْنِ
مَضْمَضَةٌ إسْتِنْشَاقٌ اسْتِنْثَارٌ * تَرْتِيبُ فَرْضِهِ وَذَا الْمُخْتَارُ

أخبر أن سنن الطهارة الصغرى سبع، والمراد بها طهارة الجوارح السبع، أي اليدين والرجلين والعينين والأذنين واللسان والبطن والفرج، فهذه الجوارح السبع ينبغي لطالب الدخول لحضرة الله أن يطهرها قبل شروعه في الوضوء، ولهذا قال (سننه السبع ابتدا) يطهر هذه الجوارح حالة الابتداء.

وحاصل الأمر أن تطهير السبع الجوارح من سنن القوم، فينبغي لمريد التطهير أن يطهر أعضاءه أولا من المعاصي ولهذا قال بعضهم:

وطهر الأعضاء من المعاصي * والشبهات لا ترد سواه
وافن عليك ترقي كل فان * وافنَ عن فنائك تلقاه

والمراد بالشبهات في هذا الشعر ما سوى الجوارح وما سوى المعصية، وذلك كالرذائل التي يتصف بها المريد المتعلقة ببعض أعضائه كالفم والأنف وما أشبه ذلك، فمثال الرذائل المتعلقة بالفم كشرب الدخان وأكل الثوم، ومثال المتعلقة بالأنف كاستنشاق الشمة أي النفة والروائح الكريهة، فينبغي للمريد الخروج عن كل وصف مذموم لم يثبت فعله للسلف، لترتب الفرائض على ذلك، وقد أشار المصنف لتطهيرها بقوله:

مضْمضةٌ إسْتِنْشَاقٌ اسْتِنْثَارٌ * ترْتِيبُ فرْضه وذا الْمُخْتَارُ

أي لتترتب الفرائض على ذلك وهذا هو المختار عند القوم من التطهير.

ولما أنهى الكلام على الفرائض والمسنونات شرع يبين في المستحبات فقال – رضي الله عنه –:

وَأَحْدَ عَشَرَ الْفَضَائِلُ أَتَتْ * تَسْمِيَةٌ وَبَقْعَةٌ قَدْ طَهُرَتْ
تَقْلِيلُ مَاءٍ وَتَيَامُنُ الإنَا * وَالشَّفْعُ والتَّثْلِيثُ فِي مَغْسُولِنَا
بَدْؤُ الْمَيَامِنِ سِوَاكٌ وَنُدِبْ * تَرْتِيبُ مَسْنُونِهِ أَوْ مَعْ مَا يَجِبْ
وَبَدْؤُ مَسْحِ الرَّأْسِ منْ مُقَدَّمِهْ * تَخْلِيلُهُ أَصَابِعًا بِقَدَمِهْ

أخذ يبين فيما يستحب لهذا الشأن، فذكر أحد عشر مندوبا كلها يطلب بها فاعل الوضوء، فأولها التسمية، فينبغي للمريد قبل وضوئه أن يكون ذاكرا للإسم الأعظم وفانيا فيه، لكي يحصل له بعد ذلك الفناء في الصفات بغير مشاق. والثاني من المستحبات البقعة الطاهرة حالة ذكر الاسم. والمراد بها الخلوة، فينبغي للفقير أن يكون حالة الذكر طاهر البدن والمكان. الثالث من المستحبات تقليل ماء، والمراد منه أن المريد لا يغوص في الحقائق قبل هجومها عليه، بأن يستعجلها قبل وصولها إليه، أو يأخذ منها فوق ما يكفيه خشية منه على المريد أن يفسد مزاجه، وتنعدم بنيته بفياض ذلك الماء عليه. الرابع من المستحبات تيامن الأناء، والمراد بالآنية الحاملة سر الألوهية وليس ذلك إلا المرشد، فلهذا قال ينبغي للمريد تيمن الاناء وتشريفه، لأنه حامل للسر فلا يتهاون به، بل ينبغي له أن يعظمه ويشرفه ويجله نظرا لما في باطنه. المستحب الخامس الشفع والتثليث في مغسوله، والمراد به الغسلة الثانية والثالثة، وهي الفناء في الأسماء والفناء في الأفعال، وأما الفناء في الصفات فقد تقدم الكلام عليه لأنه فرض. السابع من المستحبات البدء بالميامن، أي بأن يبدأ المريد حالة سيره في

الطريق بميامن إخوانه بأن يسلم على يمين كل واحد منهم، ولا يتكبر على أحد منهم، ويرى لكل أحد منهم شرفا عليه. الثامن من المستحبات السواك فينبغي للمريد أن يستاك قبل الشروع في الذكر ليتطيب فاه لذلك. التاسع ترتيب المسنونات مع الفرائض، بأن يسبق تطهير الجوارح من مقدم رأسه، وذلك أن يبتدىء بتطهير العينين والأذنين واللسان قبل تطهير ما سوى ذلك، لأن كل ما صدر من المعاصي إلا وإبتداؤه من الرأس، أي من الجوارح الملتسقة بالرأس، وذلك كاللسان، فإن الجوارخ في كل يوم تستجير من بأسه، ومما يصيبها من الإذيات بسببه، وكالعينين فإن نظرتهما في محارم الله سم قاتل، فهما كالسهام يصاب القلب بسببهما، فإذا غض الإنسان بصره وحفظ لسانه وصان سمعه يهون عليه تطهير بقية الجوارح، فلهذا ينبغي له أن يبتدىء التطهير من مقدم رأسه. الحادي عشر من المستحبات تخليل أصابعه بقدمه، والمراد منه أن لا يترك شيئا من الرذائل من مقدم رأسه إلى آخر قدميه، أي يخلل سائر جسده بالماء المتقدم في الذكر، ولهذا قال:

وبَدْؤُ مَسْحِ الرّأسِ منْ مُقدّمِهْ * تَخْلِيلُهُ أصابِعًا بِقَدَمِهْ

والمراد منه أن لا يترك ما يشين وضوءه، وقد تم طهره على وفق مراد الله. ثم أخذ يبين في مكروهات الوضوء فقال:

وَكُرِهَ الزَّيْدُ عَلَى الْفَرْضِ لَدَى * مَسْحٍ وَفِي الْغُسْلِ عَلَى مَا حُدِّدَا

أي يكره لفاعل الوضوء أن يزيد على الفرائض التي ذكرناها وهي الصفات، فينبغي له أن يقتصر عليها ولا يطلب صفة زائدة كصفة الإدراك، لأن الكلام فيها يطول، والمريد حالة ابتدائه لا يدري فيها ما يقول، فلهذا يكره في حقه الزيادة

على ما تقدم، حتى إذا بلغ مقتضاها وهو الفناء في الذات يجد الحق عز وجل يدرك الأشياء بكيفية لم تسبق في علم المريد، ويكره أيضا للمتوضيء أن يزيد في الغسل على ما حدده له شرع القوم، وهو الغسلة الثالثة في الطهارة الصغرى، وذلك الفناء في الاسماء والأفعال والصفات، فلا يزيد الغسلة الرابعة من تلقاء نفسه التي هي كناية على الفناء في الذات، بأن يقصدها بلا واسطة شيخ فلا جرم أنه يقع في الهلاك لعدم الرفيق، قال – عليه الصلاة والسلام – **(التمس الرفيق قبل الطريق)** وخصوصا في هذا المقام العظيم والأمر المهم. ثم قال – رضي الله عنه –:

وَعَاجِزُ الْفَوْرِ بَنَى مَا لَمْ يَطُلْ * بِيُبْسِ الأَعْضَا فِي زَمَانٍ مُعْتَدِلْ

تقدم أولا أن الفور مطلوب في أول الوضوء وفي وسطه، ومن عجز عنه بأن وقف في أثناء الوضوء، ومثال العجز كمن مات شيخه أو حصلت بينه وبين شيخه فرقة لعذر، ثم اجتمع معه أو مع غيره من العارفين بالله، فله أن يبني على ما تقدم من الوضوء، كأن يكون فانيا في الأسماء فله أن يبني على ذلك، أو كان في الأفعال فله أن يعتد بذلك، ويطلب الترقي للصفات، وهكذا كيفيات العاجز عن الفور بشرط أن يكون ذلك التفريق وقع لعجز، وإن كان منه ذلك تراخيا وكسلا وتهاونا فهذا لا يبني عما فعل، بل ينبغي له أن يستأنف وضوء آخر، ويسئل الله أن يقبله منه لكونه صار كالمتلاعب في فعله.

(ثم اعلم) أن الذي يجوز له أن يبني في الوضوء له شرط آخر، وهو أن يكون عن قرب لم يطل ويعتبر القرب والبعد، فإذا كان لم يزل قريبا من الله فلا بأس أن يبني على ما سبق، وأما إذا كان متباعدًا من الله فلا يجوز له أن يعتد بما فعل،

والقرب هنا والبعد معتبر بيبس الأعضاء وقساوة القلب، فإذا كانت أعضاء المتوضيء لم تيبس عن الطاعة وتتعصب، بل لم تزل طائعة مطيعة لله عز وجل، والقلب لم يقْسُ بل لم تزل الموعظة تسري فيه، فهذه علامة القرب من اللّه، فهذا له أن يبني ويعتد بما فعل، وإن لم توجد فيه هذه الأوصاف بأن قسا قلبه ويبست أعضاؤه عن الطاعة فهذا لا يعتد بل يستأنف وضوء آخر على يد عارف واصل عالم بأحكام الطهارة، والكمال على الله.

ثم أخذ يبين في حكم من ترك فرضا من فرائض الطهارة فقال رحمه الله:

ذَاكِرُ فَرْضِهِ بِطُولٍ يَفْعَلُهْ * فَقَطْ وفِي الْقُرْبِ الْمُوَالِي يُكْمِلُهْ

أي من ترك فرضا من فرائض الطهارة وتذكره بالطول، أي بعد الفراغ منها، كأن ذكره مذكر من أهل الطريقة عالما بأحكام الطهارة المعنوية، ووجد مقاله حقا وصدقا، وذلك إذا كان المتطهر متحققا ببعض الأوصاف دون بعْض، فينبغي له أن يفعل ما تركه، أي يتحقق بالمتروك فقط على الفور إن ذكره بعد الطول، وإن تذكر بالقرب بأن كان في حالة الوضوء فينبغي له أن يكمل ما بَعْدَهُ، لأنه متلبس بالفعل. ثم أخبر بحكم الصلاة إذا حصلت من تارك الفرض فقال – رضي الله عنه –:

إنْ كَانَ صَلَّى بَطَلَتْ وَمَنْ ذَكَرْ * سُنَّتَهُ يَفْعَلُهَا لِمَا حَضَرْ

أي إن كان تارك الفرض ادعى بأن حصلت له صلاة الاتصال، فقد بطلت عند تذكره بالفرض المتروك من الطهارة التي هي شرط في صحة الصلاة، فينبغي له أن يأتي بتمام الطهارة ويستأنف الصلاة ثانيا، هذا حكم من ترك الفرض.

وأما إذا كان المتروك من الطهارة سنة، كأن ترك جارحة من الجوارح السبع من غير تطهير ناسيا لها لا متعمدا، ثم تذكرها بعد ذلك، ينبغي له أن يأتي بها بأن يطهرها لبقية الصلاة ولا يقطع صلاته، بل يتمادى عليها ويعجل في تطهير تلك الجارحة لكونه إذا تركها عمدًا بطلت صلاته، وصار كالمتلاعب، وكيف يترك جارحة متلبسة بالعصيان، من هو في حضرة الرحمان، وحاشاه من ذلك، فالعارفون هم الطاهرون المتطهرون ظاهرا وباطنا.

ولما أنهى الكلام على حكم الطهارة، شرع يبين فيما ينقضها، فالناقض لوجود الطهارة هو وجود النفس بعد الفناء عنها، فإن وجدت ثانيا فقد انتقض الطهر، ولوجودها علامات فإن ظهرت واحدة منها كانت علامة على وجودها، وصارت تلك العلامات هي الناقضة بنفسها لكونها مظهرا من مظاهر النفس.

ثم اعلم أن المصنف عبر عما يظهر من النفس بالخبث، وذلك كالبول والغائط وما أشبه ذلك، وفي تشبيه النفس الأمارة بالنجاسة تشبيه بليغ، ولما كانت النفس عند القوم أخبث من كل خبث، فلذا كان تعبيرهم بما يصدر عنها من الأوصاف الرديئة بالأمور الخبيثة، كما قال – رضي الله عنه –:

نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ سِتَّةَ عَشَرْ * بَوْلٌ وَرِيحٌ سَلَسٌ إذَا نَذَرْ
وَغَائِطٌ نَوْمٌ ثَقِيلٌ مَذْيُ * سُكْرٌ وَإِغْمَاءٌ جُنُونٌ وَدْيُ
لَمْسٌ وَقُبْلَةٌ وَذَا إِنْ وُجِدَتْ * لَذَّةُ عَادَةٍ كَذَا إِنْ قُصِدَتْ
إِلْطَافُ مَرْأَةٍ كَذَا مَسُّ الذَّكَرْ * وَالشَّكُّ فِي الْحَدَثِ كُفْرُ مَنْ كَفَرْ

كل ما ذكره المصنف في هذه الأبيات إلا وللنفس ما أخبث منه، وإن ظهر من المتطهر بعض ما ذكرناه فقد أخبر

ذلك عن عدم طهارته، وانتقاض العقد الذي كان بينه وبين ربه، لأن الوضوء هو عقد بين الحبيب والمحبوب، فإن ظهر ما ينقضه فينبغي تجديده وهكذا.

ثم اعلم أن نواقض الوضوء منها ما يعلمه الإنسان من نفسه، ومنها ما يظهر على ظاهره، ومنها ما هو سبب في انتقاض وضوئه، وعلى كل منها ينبغي تجديد الطهر إذا حصل بعض من تلك الأوصاف، ولا ينبغي له أن يتعمد النقض، فإن تعمده فلا ينفعه تجديد الطهر لكونه صار متلاعبا، بل ينبغي له أن يحافظ على طهارته حتى إذا وقع منه ما يناقض الطهر فيبادر للتجديد على الفور ما استطاع، لأن الناقض يخرجه عن حضرة ربه ويرجعه لنفسه، ولا يرضى المتطهر بالفصل بعد الوصل، فإن ظهر عليه ما يقتضي الفصل، وأنبأ عن وجود النفس، فينهض ويستغيث به حتى يعود لطهارته، فالأمور المخبرة عن وجود النفس وعن بقائها ستة عشر كما ذكرها المصنف. فأولها: ما يظهر على ظاهر المتطهر وهو الخارج المعتاد، أي البارز من أفواه العوام قبل تمسكهم بالطريق، فيكون ذلك الوصف فيهم عادة حتى إذا تمسك أحدهم بالطريق فينبغي له أن يخالف عادته، ويتطهر كما ينبغي له، فإن رجع له ذلك الوصف فقد أخبر عن بقية النفس، ودل على وجودها، حيث ظهر على ظاهره ما يناقض مقامه، ولا يقول إن ذلك غايته الظاهر، بل الظاهر عنوان الباطن، والإناء ينضح بما فيه، فكل ما برز من اللسان، إلا وهو بعض ما في الجنان، لأن اللسان ترجمان الجنان. وأما الأمور التي تخبر عن وجود الناقض ويكون طريقها اللسان فهي ستة، أولها الكذب، ثم الغيبة، ثم النميمة،

ثم السب، ثم الاستهزاء، وسرعة الغضب. فهذا هو القسم الأول الذي يظهر على ظاهر الانسان، ولا شك أن هذه الأوصاف أقوى دليل على وجود النفس. والقسم الثاني من النواقض ما يعلمها الانسان من نفسه، وذلك كالرياء والحسد، والبغض والعداوة، والغش والخديعة، والكبر والكسل على الطاعة. فهذه ثمانية من أنواع النواقض التي يعلمها الانسان من نفسه فإن وجد واحدة منها بأن تحققها في نفسه فينبغي له أن يصدق مع ربه، ويعجل في التطهير لئلا يعود لما كان عليه من غلق الباب وسدل الحجاب، وبقي من النواقض أثنان إلا أنهما سبب في وجود الناقض، أولهما مجالسة العوام، والثانية حب التكاثر من المال، فإن كلا منهما يؤدي للناقض الذي هو وجود النفس، فينبغي لكل من صدر منه ما يقتضي وجود النفس أن يسرع في تجديد الطهارة، وصفاء الأحوال مع الله، بأن يرجع بقلبه لربه بذلة وانكسار، ويستحضر ما كان عليه من الصفاء والوداد، فإنه يعود لما كان عليه، لأن الله عز وجل يقبل كل من رجع إليه، ولما كان الانتقاض لا يقع إلا من عدم استخراج المتطهر كل الخبث بحيث لم يطهر نفسه كما هو المطلوب، ولم يحقق توبته، بل يترك هناك أشياء خافية، فلهذا يكثر عليه انتقاض الوضوء، أخذ المصنف يبين في كيفيات استخراج كل الخبث لتكون طهارة المتوضيء على صواب فقال - رضي الله عنه -:

وَيَجِبُ اسْتِبْرَاءُ الأَخْبَثَيْنِ مَعْ * سَلْتٍ وَنَتْرِ ذَكَرٍ وَالشَّدَّ دَعْ

أي يجب على من يرد الدخول على الله أن يستفرغ ما عنده من خبث المعصية، ولا يترك هناك بقية في باطنه ولا في ظاهره من الأوصاف النفسانية، لأن النفس الأمارة هي

أخبث الموجودات، وأخبث منها الموافق لها على مرادها. وعليه فينبغي للمتطهر أن يستبرأ من كل الخبث ويتخلى عنها منها، وينسلخ من تلك الحالة المذمومة إلى حالة محمودة بحيث يستبرأ وينسلت من سائر الرذائل كما قال المصنف (بسلت ونثر والشدّ دعْ) أي فلا تشد أيها المريد من أوصاف نفسك شيئا، ودع الكل لتحصل الكل. ثم قال – رضي الله عنه –:

وَجَازَ الاسْتِجْمَارُ مِنْ بَوْلِ ذَكَرْ * كَغَائِطٍ لامَا كَثِيرًا انْتَشَرْ

أي وجاز للذكر وهو الرجل الواصل لا من هو في مرتبة النساء مقيد بالحجاب، أن يزيل النجاسة بما شاء، فإن الكل عنده ينوب عن الماء، وذلك إذا صدر من الواصل وصف من الأوصاف المذمومة لعدم العصمة. (**إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا**) وعليه، فله أن يزيل تلك النجاسة بما أمكن، لأن نجاسة الواصل تزول بكل إقلاع لأنها عرضية ليست ذاتية، بخلاف ما صدر من المحجوب الذي لم يصل لمقام الرجال فإنها لا تزول إلا بالماء المطلق الذي تقدم في الذكر، لكن هذا الحكم هنا للصوفي في النجاسة التي هي المعصية إن لم تنتشر بأن كانت غير متصلة، وإن تكاثرت ودام عليها فلابد لها من الماء المطلق، لكونه صار في رتبة دنيئة وهي رتبة العوام، ولهذا قال المصنف: (لا ما كثيرا انتشر).

ثم أخذ يبين في كيفيات الطهارة الكبرى التي اختص بها الأكابر من العارفين دون من سواهم من المحجوبين فقال – رضي الله عنه –:

فصْلٌ فُرُوضُ الْغُسْلِ قَصْدٌ يُحْتَضَرْ * فَوْرٌ عُمُومُ الدَّلْك تَخْلِيلُ الشَّعَرْ
فَتَابِعُ الْخَفِيَّ مِثْلُ الرُّكْبَتَيْنِ * والابِطِ والرُّفْغِ وبَيْنَ الالْيَتَيْنْ

وَصِلْ لِمَا عَسُرَ بِالْمِنْدِيلِ * وَنَحْوِهِ كَالْحَبْلِ وَالتَّوْكِيلِ

حقيقة الغسل عند القوم هو الانسلاخ عما سوى اللّه في الجملة حتى لا يبقى للمتطهر في الوجود إلا موجده، وقبل هذا الاغتسال يكون العبد جُنبًا أي متباعدًا عن اللّه، ولا تقرب إلى اللّه إلا بهذا الاغتسال، لأن الجنب قبل اغتساله لا يصلح لدخول الحضرة والمجالسة مع الحق إلا إذا تطهر من جنابة وجوده، ومن نسبة الوجود لما سوى اللّه، فحينئذ يصلح للدخول على اللّه، فهذه حقيقة الاغتسال، ويكون ذلك الغسل تخليًا، والجلوس مع الحق تحليًا.

ثم اعلم أن التطهير الحقيقي هو أن يفنى العبد عن نفسه وأبناء جنسه في وجود مقصوده، لما يظهر عليه كما قال المصنف (قصدٌ يُحتضرْ) أي المقصود بالذات يحتضر ويظهر للمتطهر فيفنيه عن نفسه ويبقيه به، أي يبقى هو بلا هو، ومن هنا قال بعضهم:

خرجت في حين بعد الفنا * ومن هنا بقيت بلا أنا
ومن أنا يا أنا إلا أنا

فإذا كان العبد على هاته الحالة فهو مستحق للدخول على اللّه في الحين، لأنه لم يبق ما يحجبه على مولاه، فقد نال من اللّه الرؤية العاجلة أي رؤية القلوب، ولهذا قال المصنف (قصدٌ يُحتضرْ فورٌ) أي مقصود العارف التي هي رؤية الحق تظهر له على الفور عند فراغه من الاغتسال، وتكون تلك الرؤية حاصلة له في الجملة ليست متحيزة ولا منقطعة، وليست في البعض دون البعض، بل يظهر الحق عز وجل عليه في سائر التجليات، ويعلم حقيقة قوله عز وجل **(أينما تولوا فثم وجه اللّه)** ذوقا وحالا، بأن يعم ظهور الحق سائر

الكائنات، ولهذا قال المصنف (عمُومُ الدلك) أي يعم ظهوره سائر المكونات العلوية والسفلية. جلالية وجمالية، فحينئذ يكون خليليّ المقام، أي يحصل له المقام الخلة بأن يكون متخللا بمحبة محبوبه ممتزجة بدمه ولحمه وظاهره وباطنه. ولهذا قال المصنف - رضي الله عنه - (تخليل الشعر) أي بأن تكون متخللة محبة الحق بالعارف كتخلل الشعر بالماء كما قال بعض العارفين:

قد تخللت مسلك الروح مني * وبذا سمي الخليل خليلا

ثم بين للمتطهر لئلا يترك من وجوده بقية بأن يمر عليها الماء المطلق، وإن لم يصل إليها فتكون لمعة في اغتساله، ومن ترك لمعة من وجوده مع وجود سيده، فقد ترك الكل، ويكون بعيدًا من الله، ولو ترك شعرة من وجوده بأن لم يفنها فقد ترك الجنابة بأجمعها. قال - عليه الصلاة والسلام - (**تحت كل شعرة جنابة**) أي تحت كل شعرة من وجودك أيها المريد قطيعة إن لم تفنها فتبقى الجنابة عليك، والجنابة حقيقتها هي البعد من الله - والعياذ بالله - فاتبع أيها المريد ما خفي من وجودك وما غار من وصفك ولا تغفل عن شيء، فأقل ما تتركه من نفسك فإنه يقطعك عن ربك، وإن تعسر عليك فواصله بغيرك، أو وكلْ عليه من يعينك فيه. كما قال المصنف رحمه الله:

وَصِلْ لِمَا عَسُرَ بِالمِنْدِيلِ * وَنَحْوِهِ كَالحَبْلِ وَالتَّوْكِيلِ

ولما أنهى الكلام على الفرائض شرع في السنن فقال:

سُنَنُهُ مَضْمَضَةٌ غَسْلُ اليَدَيْنِ * بَدْءًا والاسْتِنْشَاقُ ثُقْبُ الأُذُنَيْنْ

فمن سنن القوم ابتداء غسل اليدين، والمراد به تمسك اليد بالماء الصالح للتطهير والعض عليه بالنواجذ، ثم المضمضة بأن يصل الماء إلى ذوق المريد فيخبر عن حال ما وصل إليه، وهذا المقام هو المسمى (بالذوق) فيزداد رغبة، ثم يستنشق شذاه فيزداد قلقا، فإذا صح اضطراره لذلك التطهير يسمع حينئذ بسمع روحانيته: تطهَّرْ فإنك من المتطهرين، فحينئذ يشرع في الوضوء بإذن من الله ورسوله، فهذه سننه، وأما مستحباته فقال:

مَنْدُوبُهُ الْبَدْءُ بِغَسْلِه الأذَى * تَسْمِيَةٌ تَثْلِيثُ رَأْسِهِ كَذَا
تَقْدِيمُ أعْضَاء الْوُضُو قِلَّةُ ما * بَدْءٌ بِأَعْلَى ويَمينٍ خُذْهُمَا

أخبر أن المتطهر ينبغي له أن يبدأ بإزالة الأذى، وذلك كالأوصاف المذمومة، ثم يشرع فيما سواها، بأن لا يبدأ بفعل المحمود وهو متلبس بالمذموم، فيقصد التحلي قبل التخلي، فهذا فعل لا يجيءُ منه شيء، وينبغي قبل الاغتسال أن يكون ذاكرا للاسم متلبسا به، ليحصل له الفناء في المسمى، ويكثر من ذكره بلسانه وقلبه وسره حتى يغيب الذاكر في المذكور. والثالث من المستحبات تثليث الرأس، بأن يمر عليه الغسلات الثلاث، الغسلة الأولى كناية عن الفناء في الأفعال، والثانية كناية عن الفناء في الصفات، والثالثة كناية عن الفناء في ظهور الذات. ومن المستحبات أيضا أن يقدم المتطهر أعضاء الوضوء على سائر الجسد، وهي طهارة الصفات المتقدمة في الذكر بأن يكون طاهرًا الطهارة الصغرى، ثم يشرع في الكبرى. ومن المستحبات أيضا أن صاحب الماء الذي هو الشيخ لا يكثر من الماء الذي هو كناية عن الحقيقة على مريد

التطهير، بأن يبرز عليه دفعة، بل ينبغي له أن يلقي عليه ذلك شيئا فشيئا لئلا يقع من المريد ما يقع، ومن المستحبات أيضا البدء بالأعالي والبدء بالميامن وقد تقدم الكلام على هؤلاء في الطهارة الصغرى. ثم أخبر عمن تطهر من المعصيات وهي المعبر عنها بالفرج في قوله:

تَبدأ فِي الْغسْلِ بِفَرْجٍ ثُمَّ كُفّ * عنْ مَسِّهِ بِبَطْنٍ أوْ جَنْبِ الأكُفْ
أوْ إصْبَعٍ ثُمَّ إذَا مَسَسْتَهُ * أعِدْ منَ الْوُضُوء مَا فَعَلْتَهُ

فيبدأ المتطهر بتطهير المعصية أولا ثم يكف عنها بأن لا يعود لها أبدًا، بل لا يتكلم عليها ولا يذكرها أمام شيخه وإخوانه بعد تطهيره منها، وإذا مسها ثانيا فلابد له أن يعيد الوضوء كأول مرة كما قال المصنف (ثم إذا مسسته، أعد من الوضوء ما فعلته) لأن الوضوء الأول لم يكن على حقيقة وإلا لم يقع فيه خلل. فلهذا ينبغي تجديد الطهارة لكن الطهارة الصغرى، وأما الطهارة الكبرى فلا تنتقض إلا بموجبات أربعة كما قال المصنف – رضي الله عنه –:

مُوجِبُهُ حَيْضٌ نِفَاسٌ إنزَالْ * مَغِيبُ كَمْرَةٍ بِفَرْجٍ إسْجَالْ

فلا تترتب الجنابة على القوم التي هي البعد من الله والطرد – والعياذ بالله – حتى يعود المريد للحجاب كما كان إلا بواحدة من هذه الأربعة، فإذا حصلت منها واحدة فقط استوجب ما ذكرناه بأن صار جنبًا كما كان أول مرة أو أكثر. فأول موجبات الطرد رفض الحقيقة بأن أنكرها بعد ادعائها ذوقًا. الثاني رفض الشريعة بأن ترك العمل بها مع الشعور. الثالث عقوق الشيخ الذي حصلت له على يديه المنة بأن كان له وسيلة في الدخول على الله. الرابع الانهماك في معاصي الله

- عز وجل - والإصرار عليها. فمن اتصف بواحدة من هذه الأربعة فقد ترتب عليه الحجاب والجنابة التي هي البعد من الله، وصار ممنوعا من مجالسة الله، ومن كلامه، ومن السجود والنظر إليه، وهو قوله - رضي الله عنه -:

وَالأوَّلاَنِ مَنَعَا الْوَطْءَ إلَى * غُسْلٍ وَالآخَرَانِ قُرْآنًا حَلاَ
وَالْكُلُّ مَسْجِدًا وَسَهْوُ الاغْتِسَالْ * مِثْلُ وُضُوئِكَ ولَمْ تُعِدْ مُوَالْ

أي كل من اتصف بوصف من هذه الأوصاف منع من المسجد، يعنى أنه يكون ممنوعا من الدخول لحضرة الله، وحاصل الأمر يكون المتصف بالجنابة ممنوعا من كل الأمور التي تقربه إلى الله ورسوله، ويكون متصفا بأضدادها، وما زال كذلك إلى أن يتطهر من الجنابة ويتوب إلى الله **(إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين)**.

ثم أخبر عمَنْ ترك عضوا من أعضاء الاغتسال ناسيًا له فقال: (وسهْوُ الإغتِسالْ * مثل وُضُوئك ولمْ تَعِدْ مُوالْ) فمن سها في الغسل حكمه كمن سها في الوضوء، فإنه يأتي بالمتروك فقط ولم يعد الموالي، لأن بقية الأعضاء كلها متطهرة.

ولما أنهى الكلام على الطهارة الأصيلة المائية التي هي غاية القرب من الله لكونها لم تترك للمتطهر حجابا بينه وبين مقصوده، بخلاف الطهارة الترابية فإنها تبيح له الوقوف مع الله لكن مع وجود الحجاب، لأن الحدث لا يرتفع إلا بالماء المطلق المتقدم في الذكر، فإن لم يوجد ذلك الماء تنوب عنه الطهارة الترابية، لكن مع وجود الشروط كما قال المصنف - رضي الله عنه -:

فَصْلٌ لِخَوْفِ ضُرٍّ أوْ عَدَمِ مَا * عَوِّضْ مِنَ الطَّهَارَةِ التَّيَمُّمَا

فمن عدم الماء المطلق الذي هو كناية عن الحقيقة، أو خاف الضرر بعقيدته والتبس عليه الحال وخشي على نفسه من التزلزل، ينبغي له أن يعوِّض التيمم بأن يقف مع ظاهر الشريعة، ويجتهد في أفعال البر ويقتصر على ذلك حتى يشفى من علته، أي من تزلزل عقيدته، ويكون شفاؤه بواسطة شيخ مقبول عند اللّه عز وجل، وكذلك فاقد الماء وهو الذي لم يجد من يُطْلِعُه على التوحيد الخاص الذي هو كناية عن الطهارة المائية حتى يقرب من ذلك الماء ويصب على ظاهره وباطنه، فهذا أيضا يُعَوِّض عن الماء التيممَ بأن يتمسك بالدليل والبرهان حتى يجد من ينهض به إلى مقام الشهود والعيان، كما تقدم في قول بعضهم:

توضأ بماء الغيب إن كنت ذا سر * وإلا تيمم بالصعيد أو الصخر

فإن وجدت أيها المريد ماء الغيب واقتصرت على التراب فقد بطلت صلاتك، لأن الرخصة لا تؤْتى إلا بشروطها، أي لا يقبل منك الدليل والبرهان إلا عند فقدِ منْ يعلمك الشهود والعيان، فكيف بك تكتفي بالدليل عن المدلول، فإن اكتفيت بما سوى الحق بأن رضيت بالحجاب، ولم تسئل عن البواب ليدخل بك على الملك حتى تدرك معرفته شهودًا وعيانا، فلا ينفعك هذا الإيمان، بل ينبغي للمحجوب عن اللّه أن يطلب من يوصله إلى اللّه، كما يطلب المتوضىء الماء ولو بأجرة، ولا يلتفت إلى التراب إلا عند تحققه لعدم وجوده، بأن لم يجد من ينهض به إلى ربه، فيقتصر حينئذ على الدليل والبرهان، ويسير معه وكل ما أصابه من فقدان الماء بسبب نفسه، ومراعاته لحظوظها وتزلزلها في عقيدتها وعدم نهوضها

لربها، وعليه فيتمسك بحسن عقيدته، ويخاطب نفسه في كل آونة وحين كما قال بعضهم:

فإن قيدتك النفس فاطلق عناها * وسر معها حتى تهون الودائع
وبرهن لها التحقيق عقلا مقيدًا * بنقلٍ به جاءت إليك شرائع
فثم أصول في الطريق لأهلها * وهي إلى سبُلِ النجاةِ ذرائع

قال تعالى: **(فإن لم تجدوا ماءً فتيمموا صعيدًا طيبًا)**.

وحاصل الأمر ينبغي له أن يتمسك بالدليل والبرهان، ويعض عليه بالنواجذ حتى يجد من ينهض به إلى ربه، قال - عليه الصلاة والسلام - **(من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم)**.

ثم أخذ يبين في كيفيات صلاة هذا المتيمم فقال – رضي الله عنه –:

وَصَلِّ فَرْضًا وَاحِدًا وَإِنْ تَصِلْ * جِنَــازَةً وَسُنَةً بِـهِ يَحِلّ

أي لا يقصد المتطهر بالطهارة الترابية صلاة الاتصال، بل غاية أمره صلاة الانفصال، لكونه منفصلا بوجود الحدوث الذي لم يرتفع في نظره، فهو مقيد بتقييده، بخلاف المتطهر بالماء المطلق فطهارته مطلقة بإطلاق الماء، والثاني طهارته مقيدة بتقييد التراب، فالماء كناية عن المعنى، والتراب كناية عن الحس، فشتان بين من تطهر بالمعنى وبين من تطهر بالحس، فالحس لا يطهر الحس. فالأول عرف الله بالله، والثاني عرف الله بسواه، شتان بين من يستدل به وبين من يستدل عليه **(يختصُ برحمته من يشاء، واللهُ ذو الفضل العظيم)** ثم قال – رضي الله عنه –:

وَجَازَ للنَّفْلِ إبْتدا وَيَستبيحْ * الْفَرضَ لا الْجُمْعَة حَاضِرٌ صَحِيحْ

أي وجاز الاقتصار على ما ذكرنا ابتداء، أي للمبتدئ ويكون ذلك نفلا في حقه، ويستبيح له أن يؤدي الفرض به إن عدم الماء أو منعه مانع كما تقدم، لكن لا يحصل له الجمع مع الله الذي هو غاية مطلب العارفين، ولهذا قال (لا الجمعة حاضرٌ صحيحٌ) أي لا يحصل له الجمع والحضور وتصحيح الأحوال مع الله إلا بطهارة الماء المطلق.

ثم أخذ يبين في فرائضه فقال:

فُرُوضُهُ مَسْحُكَ وَجْهًا وَالْيَدَيْنِ * لِلْكُوعِ وَالنِّيَّةُ أَوْلَى الضَّرْبَتَيْنِ
ثُمَّ الْمُوَالاَةُ صَعِيدٌ طَهُرَا * وَوَصْلُهَا بِهِ وَوَقْتٌ حَضَرَا

أخبر أن فرائض التيمم ثمانية، والمراد بها هنا عقيدة العوام النائبة عن العقيدة الخاصة، ولا تنوب هذه العقيدة عن العقيدة الخاصة إلا عند فقدها أو التعذر عن الوصول إليها، وحاصل الأمر أنها لا تؤتى إلا بشروطها، ومع فقدان ما أشرف منها الذي هو الماء المطلق، فإذا حصل ما ذكرناه فواجب على مريد هذه الطهارة فرائض ثمانية: أولها الصعيد الطيب، والمراد بالصعيد ما صعد على ظاهر الاعتقاد، وأما باطنه فهو العلم اللدني المعبر عنه بالماء المطلق، وقوله (الطيب) أي يقصد المريد عقيدة طيبة خالية من الشبهات. والفرض الثاني الضربة الأولى، والمراد بها وضع اليدين أي التمسك بالعقيدة. والفرض الثالث مسح اليدين إلى الكوعين بأن يبالغ في التمسك بأن لا يتمسك بها تمسك المتراخي. والفرض الرابع مسح الوجه، ويعني بالوجه التوجه التام للاعتقاد بظاهره وباطنه وقلبه ولسانه. والفرض الخامس النية أول الفعل، بأن تكون لصاحب هذا الاعتقاد نية صالحة فيما

اعتقد، وحقيقتها أن ينوي نية مقيدة لأن فاعل التيمم لا ينوي الإصرار على ذلك، وإنما ينوي التطهير بالتيمم ما دام فاقدًا الماء أو عادمًا الطاقة، فكذلك صاحب عقيدة العوام لا يرضى بالحجاب حتى يعيش محجوبًا ويموت ويبعث محجوبًا، وإنما ينوي الزيادة لأن القناعة من اللّه حرمان (**ولكل امرىء ما نوى**). والفرض السادس الفور، بأن لا يتراخى في تصحيح عقيدته على حسب ما انعقد عليه الاجماع. الفرض السابع وصلها به، أي اتصال العقيدة المتلفظ بها على لسانه، يشترط أن تكون متصلة بقلبه لا بمجرد اللسان، فيكون ناطقا بالتنزيه معتقد التشبيه أو ما أشبه ذلك. الفرض الثامن (وقتٌ حَضَر) والمراد به أن يكون لصاحب هذا المقام نصيب من الحضور مع اللّه، أقله في أوقات الصلاة، وإن كان من وراء حجاب، فينبغي له أن يعبد اللّه كأنه يراه ويراقبه بقلبه وسره، فإن حصلت له المراقبة من وراء الحجاب فلا شك يُفتح له الباب. وحاصل الأمر، ينبغي له أن يجتهد في وقت من الحضور كما قال المصنف (ووقت حضر) هذا في حق المحجوبين عن اللّه، وأما العلماء باللّه لا يتقيد حضورهم بالوقت بل لهم حضور مطلق، وفي كل وقت زيادة وعرفان، كما قالوا – أي القوم – رضي الله عنهم – (من لم يكن في زيادة فهو في نقصان، ومن كان في نقصان الموت أحسن إليه من الخذلان). ثم قال – رضي الله عنه –:

آخِرُهُ لِلرَّاجِي آيِسٌ فَقَطْ * أوَّلُهُ وَالْمُتَرَدِّدُ الْوَسَطْ

أخبر هنا عن فاعل التيمم متى يقتصر عليه، فله أحوال ثلاثة إما أن يكون راجيًا، وهو الذي يرجو وجود الماء المطلق الذي هو كناية عن علم القوم، وكان متشوقا الده طالبا

من ينهض به إلى ربه، وغلب على ظنه أنه موجود، فهذا لا يجوز له أن يقتصر على المقام الأول، بل يؤخر في ذلك ويطلب طلبا عازما حتى إذا لم يجد فيقتصر حينئذ على ما تقدم. والآيس من وجود هذا العلم الخصوصي إما لفقدهِ أو لوجود علة مانعة، فهذا ينبغي له أن يقدم أي يتقدم لعقيدة العوام ويقتصر عليها لعلمه بحاله. والثالث متردد في وجود الماء وعدمه، فهذا يتوسط في الطلب، فيطلب طلبا لا يشق به بحيث يسأل عن هذا العلم وعن المنتسبين إليه ولا يهملهم، فإن لم يجد فيقتصر حينئذ على ما ذكرناه.

ولما أنهى الكلام على الفرائض شرع في السنن فقال – رضي الله عنه –:

سُنَنُهُ مَسْحُهُمَا لِلْمَرْفَقِ * وَضَرْبَةُ الْيَدَيْنِ تَرْتِيبٌ بَقِي

فذكر أن سنن التيمم ثلاثة أولها المسح للمرفق، أي يكون المسح الذي هو كناية عن التمسك بالعقيدة واصلا إلى المرفق، والمراد بالمرفق ما يرتفق به، فهو كناية عن الرفيق المستند عليه، ومثاله كمذهب الأشعري وغيره من أهل السنة، فيكون هذا المذهب رفيقه في السير، قال – عليه الصلاة والسلام – **(التمس الرفيق قبل الطريق)** السنة الثانية الترتيب، والمراد منه أن يكون مرتبا راسخ القدم على اعتقاد أهل السنة والجماعة، وخصوصا في البراهين ليقطع حجة الخصم في نفسه وأبناء جنسه. السنة الثالثة وضع اليد على الصعيد ثانيا، والمراد منه أن يأخذ الاعتقاد أولا على أربابه، ثم يكرره ثانيا ليحصل له اليقين كي لا يكون فهمه أولا على غير منواله.

ثم أخذ يبين في مندوباته فقال - رضي الله عنه -:

مَنْدُوبُهُ تَسْمِيَةٌ وَصْفٌ حَمِيدْ

فمن مستحبات هذا المقام التسمية، والمراد بها ذكر الله من حيث هو، لا الإسم الأعظم الذي تقدم، فإنه مقصور على أهله لكونه منشور الولاية، ومن أعطي له أعطيت له الولاية. المستحب الثاني الوصف الحميد، بأن يكون صاحب هذا المقام موصوفا بالأوصاف الحميدة كسائر أفعال البر، غير متلطخ بالرذائل. ثم أخذ يبين في النواقض فقال - رضي الله عنه -:

نَاقِضُهُ مِثْلُ الوُضُوءِ وَيَزِيدْ
وَجُودُ مَاءٍ قَبْلَ أَنْ صَلَّى وإِنْ * بَعْدُ يَجِدْ يُعِدْ بِوَقْتٍ إِنْ يَكُنْ
كَخَائِفِ اللِّصِّ وَرَاجٍ قَدَّمَا * وَزَمِنٍ مُنَاوِلاً قَدْ عَدِمَا

فأخبر أن نواقض التيمم مثل الوضوء، وقد تقدم ذلك في فصل الوضوء، وله ناقض آخر زائد على الوضوء، وهو وجود الماء المقصود بالذات، فمن وجده فقد وجد حق اليقين، فينتقض ما كان عليه من علم اليقين، وإن اكتفى بذلك يكن منقطعا بوجود الدليل على المدلول، بل ينبغي له النهوض على الفور، لكون العقد الذي بينه وبين ربه انتقض بوجود ما أشرف منه، فما عليه إلا الانتقال كما قال بعضهم:

تَنَقَّلْ إلى حَقِّ اليقين تَنَزُّهًا * عَنِ النَّقلِ وَالعَقْلِ الذي هو قاطعُ

فيصير ما كان عليه أول مرة من جملة القواطع، فينبغي له أن يتركه وينهض لما هو أشرف منه، وهي الطهارة

المطلقة، ويتوب مما كان عليه، ولهذا قال (يعد بوقت إن يكن) ومثال الذي يعيد في الوقت ويتوب من الحال الذي كانِ فيه، كخائف اللص، والمراد باللص الشيطان - لعنة الله -، فالخائف من الشيطان لا يعذر لكونه انقطع عن الله بالوقوف مع عدوه، لأن الشيطان عند القوم لا عبرة به حتى يقع للمريد منه الخوف الذي يقطعه عن ربه، وكذلك ينتقل للطهارة المائية الراجي، وهو الغالب على ظنه وجود من ينهض به إلى ربه، فهذا إذا اقتصر وقدم الدليل على المدلول، ثم وجد من ينهض به ويزجه في حضرة ربه، فيندم على ما فاته من التقصير ، وكذلك الزّمنُ عادمُ المناول ومثاله كمن سمع بشيخ التربية، وتحقق بوجود من يرفع حجابه، ولم يذهب إلى بابه، وبقي مترجيا لمن يناوله أي لمن يأتي بذلك السر إليه، فهذا كذلك يتوب من تقصيره وعدم انتهاضه في طلب ربه، ويقول: لو كنت من أهل الشوق لمشيت على أشفار العين، وطلبت من يحول بيني وبين البين. حتى لا يبقى كيف ولا أين. ولما انتهى من وسائل الصلاة شرع في المقصود بالذات فقال:



كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

الصلاة هي أشرف القربات ومنتهى الدرجات، فهي منقولة من الصلة والصلة هي ما يربط بين الشيء والشيء، ولا شك أن الصلاة هي الصلة بين العبد وربه، وعنها يعبرون بالوصول، وإذا وصل العبد إلى ربه فقد تمكن بصلاة الاتصال التي لا فصل بعدها. كما قال بعضهم رحمة الله عليه:

ومنذ وصلوا ما رجعوا * ومنذ سجدوا مارفعوا

وحاصل الأمر، أن هذه الصلاة هي التي قال فيها – عليه الصلاة والسلام – **(وجعلت قرة عيني في الصلاة)** وعليه فهذه الصلاة هي قرة أعين النبيين ومنتهى غاية العارفين، فكل من حصل له بعض من تلك الصلاة فقد حصل له الكل، وما زال مطلب العارفين ولسان الموحدين واشتياق المريدين يتزايد لهذه الرتبة إلى أن يبلغ الكتاب أجله، فالعارفون بالله هم الذين حلت لهم هذه الصلاة، وأما سواهم لا خبرة لهم بل لا تخطر في أفكارهم لعدم معرفتهم لها، فمن جهل شيئا عاداه، وقد دخلت جماعة من العلماء على بعض العارفين بالله في مصر على نية الاعتراض، فقال لهم العارف: هل فيكم من صلى يا علماء؟ فتعجبوا من قوله وقالوا: هل فينا من ترك الصلاة؟ فقال لهم أنتم الذين استثناكم الحق عز وجل في قوله: **(خلق الانسان هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا إلا المصلين)**. فسكتوا لعدم معرفتهم بهذه الصلاة لأنها سر من أسرار الله، يختص الله بها من يشاء ويهدي بها من ينيب. ولهذا قال – عليه الصلاة والسلام –: **(وجعلت قرة**

عيني في الصلاة) لأنها محل القربة ومنتهى الرغبة، ظاهرها صلاة وباطنها مواصلة، وهي الرابطة بين العابد والمعبود، ظاهرها عبادة وباطنها مشاهدة، ولعزتها وشرف رتبتها قسمت إلى فرائض وسنن، وفضائل وشروط، ليكون مريد الصلاة على بصيرة، فيتحرى من الشبهة والخلل، ويكون عالما بفرائضها وشروطها، ومقتضى حكم الله فيها، لأن الأمر جدير بالنسبة لذوي التقصير، ولمن لا يدري حكم الله في الشيء فهو بعيد من الله، وقد قيل **(لا يحل لامرىء أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه)** وخصوصا في هذا الشأن العظيم والأمر المهم الذي قل من يدريه، والكل لا خبرة لهم به **(إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون) (والذين هم عن اللغو معرضون)**، وكل ما سوى الله فهو لغو عند العارفين بالله، وهؤلاء هم الذين عرفوا هذه الصلاة وشروطها، وأتوا بالفرائض وسننها، كما قال المصنف – رحمه الله –:

فَرَائِضُ الصَّلاَةِ ستَّ عَشَرَةْ * شُرُوطُهَا أرْبَعَةٌ مُفْتَقَرَهْ
تَكْبِيرَةُ الإحْرَامِ وَالْقِيَامْ * لَهَا ونِيَّة بِهَا تُرَامْ
فَاتِحَةٌ مَعَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعْ * وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسَّجُودُ بِالْخضُوعْ
وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسَّلاَمُ وَالجُلُوسْ * لَهُ وَ تَرْتِيبُ أدَاءٍ فِي الأُسُوسْ
وَالاعْتِدَالُ مُطْمَئِنًا بِالْتِزَامْ * تَابعَ مَأمُومٍ بِإحْرَامٍ سَلاَمْ
نِيَّتُهُ اقْتِدَا كَذَا الإمَامُ فِي * خَوْفٍ وَجَمْعٍ جُمُعَةٍ مُسْتَخْلَفِ

قد تقدم أولا أن الصلاة لها فرائض وسنن ومستحبات وشروط، والفرق بين الشروط والفرائض أن الشروط خارجة عن ماهية الصلاة، بخلاف الفرائض فإنها داخلة في ماهيتها، بل هي بعض أجزائها، لكونها متركبة من فرائض وسنن كما تقدم.

ثم اعلم أن الشرط ينقسم إلى قسمين: شرط وجوب وشرط صحة، فشرط الوجوب هو ما لا يطلب من العبد لكونه ليس في طوقه، بخلاف شرط الأداء فهو في كسبه، وإن كان لا كسب للعبد مع سيده، وعليه فشروط وجوبها خمسة أولها الإمام، والمراد منه الاستلام بأن يكون صاحب هذا المقام سالم اللسان طاهر الجنان، مستسلما لإرادة الرحمان، يدور مع القدرة حيث دارت، لكن هذا من حيث التعريف لا من حيث التكليف، والشرط الثاني البلوغ، بأن يكون بالغا في المقام، ومبالغا في الكلام، راسخا للقدم متغلغلا في علم القوم وفي مشربهم، لأنهم قالوا – أي القوم – رضي الله عنهم – (من لم يتغلغل في علمنا هذا مات مصرا على الكبائر) ومن لم يكن بالغا في هذا المقام لم يؤمر بهذه الصلاة الخاصة، بل صلاته نفل وعلمه جهل بالنسبة لمن سواه من ذوي الفضل.

ثم أعلم أن صبيان الطريق هم أهل الفناء في الأفعال، الطالبون ملاحظات الصفات، المحجوبون عن مقتضى الذات من اضمحلال سائر المكونات في ماهيتها، فهؤلاء صبيان لكونهم مقصرين في معرفة الله، وأما المحجوبون عن الله فليسوا برجال ولا بصبيان، لكونهم في طي العدم، متى برزوا للوجود؟ ولو ظهروا للوجود لشاهدوا الموجود الذي ظهوره في هذا الوجود كظهور الشمس في ربيعة النهار. قال بعضهم:

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد * إلا على أكمه لا يبصر القمرا
لكن بطنت بما ظهرت محتجبا * فكيف يعرف من بالعزة استترا

وحاصل الأمر أن الحق عز وجل استتر عن البعض بدون استتار، وتقرب للبعض بدون استقرار، فهؤلاء هم الرجال،

وأما سواهم خيال لم يصلوا لمرتبة الأطفال، لأن الطفل حقيقته* هو الذي برز من قيد الرحم إلى إطلاق العالم، فكذلك القوم عندهم الطفل حقيقته هو الذي خرج من قيد الوجود إلى فضاء الشهود، فيصير الكون بالنسبة لذاته مظروفا، فإذا وصل لهذا المقام كأنه برز من الرحم فتجذبه يد العناية الإلهية إلى حجر الرحمة، فيصير يتربى بين جلال وجمال، حتى يترقى إلى رتبة الكمال، فيطلق عليه مراد بدل أن كان مريدا.

وحاصل الأمر أن هذا هو الذي وجبت عليه هذه الصلاة. والشرط الثالث من الشروط هو العقل، وتعريفه هو أن كل عقل يعقل ما سوى اللّه ليس بعقل، والمتصف به أحمق بالنسبة للعقلاء، فهو ليس بمكلف لفقدان الشرط. والشرط الرابع النقاء من دم الحيض والنفاس، والمراد منه النقاء من وجود النفس ومساويها حتى يصير طاهرا متطهرًا، وكل من لم يزل يظهر عليه وصف من تلك الأوصاف المذمومة المشبهة بدم الحيض فهو ممنوع من الدخول لحضرة اللّه، والوقوف بين يديه عز وجل، لكونه متنجسا والمتنجس بعيد عن اللّه. والشرط الخامس هو دخول الوقت، أي دخول وقت الشهود عليه وهو التجلي الإلهي، لأن قبل ظهور الحق عز وجل على المصلي لم تجب عليه الصلاة، لكونه في حجاب، ومتى ظهر عليه الحق وجبت عليه هذه الصلاة لأن الوقت يقتضي السجود، وقد ظهر نفس المقصود، قال شيخنا سيدي محمد البوزيدي - رضي اللّه عنه -:

إذا تبدا الحسن حقا فاسجد له * وإياك أن ترفع مادمتَ مطاوع
فها هو قد تبدا جمال مبتهجا * وأنـواره تجلى عليك لوامع

انتهى الكلام على شروط وجوبها، وسيأتي الكلام على شروط صحتها التي أخبر بها المصنف في قوله: (شروطها أربعة مقتفرة).

وأما فرائضها فستة عشر كما تقدم، فأولها تكبيرة الإحرام، والمراد منها استحضار المصلي كبرياء الله عز وجل بقلبه، والتلفظ بها على لسانه، حتى يكون تائها في العظمة شاخصًا في الكبرياء، وبهذه الجملة يدخل حرمات الصلاة، ولا يجزي المصلي استحضار ما سوى هاتين الصفتين اللتين هما العظمة والكبرياء، لأن كل ما سوى العظمة والكبرياء ربما يقتضي وجود الغيرية، وإن كان المصلي ملاحظًا للغير فإنه لم يدخل حرمات الصلاة، ولهذا لا يجزيه قوله: (اللّه أجل) بأن يستحضر الجلال أو القدرة أو ما سوى ذلك من الصفات، وكما ينبغي للمصلي استحضار الكبرياء فكذلك يطلب منه التلفظ بها ليكون جامعًا بين قلب ولسان، وأما إن كان له قلب بلا لسان فهذا يكفيه ما هو عليه من شهود الرحمان، قد يضيق الصدر ولا ينطق اللسان، قال – عليه الصلاة والسلام – **(من عرف اللهَ كَلَّ لسانه)** وحاصل الأمر أن صلاة القوم جلت عن فهم العموم قال الجيلي في عينيته:

أصلي إذا صلى الأنام وإنما * صلاتي بأني لاعتزازك خاضع
أكبر في التحريم ذاتك عن السوى * وباسمك تسبيحي إذا أنا خاشع
أقوم أصلي أي أقوم على الوفا * بأنك فرد واحد الحسنِ جامع

الفرض الثاني القيام لها أي لتكبيرة الاحرام، والمراد منه القيام بحقوق كبرياء الله عز وجل، فينبغي له أن يقوم بما يطلب منه من الأدب، وغاية أدب المصلي هو فناؤه واضمحلاله عند ظهور كبرياء الله عز وجل، حتى يصير كأن لم يكن شيئًا مذكورا، وإن طلب القيام بحقها بدون هذا المنوال فإنه يطرد من حيث لا يشعر والفرض الثالث النية. أي ابتداء، بأن يكون مريد الوصول لله عز وجل لا غرض له فيما سوى الله، بل الكل عنده هباء منثورًا. كما قال بعضهم:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

فهذا مسلك الموحدين الطالبين الوصول إلى رب العالمين، فلا يقفون مع سواه من المخلوقين، وقد قيل في هذا المعنى:

وما مقصودهم جنة عدن * ولا الحور الحسان ولا الخيام
سوى وجه الحبيب وذا مناهم * هذا مقصود السادات الكرام

وقال غيره:

كلهم يعبدون من خوف نار * ويرون النجاة حظا جزيلا
أو بأن يسكنوا الجنان فيضحوا * في رياض ويشربوا السلسبيلا
ليس لي في الجنان والنارِ رأي * أنا لا أبتغي بحبي بديلا

ومن كان هذا مقتضى غرضه في ابتداء سيره فلا جرم يصل إلى ربه، وذلك لصلاح نيته وكمال محبته، لكون النية هي روح العمل، فلهذا قال (ونية بها ترام) أي بها تقصد هاته الصلاة. والفريضة الرابعة الفاتحة، والمراد بها المناجاة التي تطلب من المصلي في حضرة الله الخاصة عند وقوفه بين يدي ربه، وفياض أسرار الألوهية عليه، فمن حصل له التجلي

الإلهي، ولمعت عليه أنوار الحضرة المقدسة وصار في مقام القرب الذي لا مزيد عليه، فلم يبق بعد ذلك إلا المناجاة، وهو المقام المسمى عند القوم بمقام المكالمة والمحادثة، فحينئذ تتلذذ أسماع العارفين بخطاب رب العالمين، وأشرف ما يلقى عليهم من مولاهم: هل يبقى لكم من القرب شيء؟ فيقول ذلك المستغرق في أنوار المشاهدة بلى، فالحمد لله رب العالمين، حيث حصل له ما لم يحصل لغيره، وبلغ مبلغا لم يصور في فكره كما قال بعضهم:

ونلت مرادي فوق ما كنت راجيا * فوا طربا لو تم هذا ودام لي

والفريضة الخامسة القيام لها، أي القيام بحق المناجاة بأن يناجي الله عز وجل بكلامه الذي ارتضاه لنفسه، ولا يصح للمصلي أن يناجيه بكلام غيره، وذلك لا يقع لعدم وجود الغير في حضرة الله الخاصة، وعليه إذا كان الكلام كلام الله، يكون الحق عز وجل في هذه الحضرة الخاصة هو المتكلم مع نفسه بنفسه، لأن العبد الذي كان موجودا قبل دخوله لهذه الحضرة قد فنى عند دخوله إليها، واضمحل وتلاشى وذهب ذهابا كليا، وقد تقدم قول بعضهم في هذا المعنى:

خرجت في حين بعد الفنا * ومن هنا بقيت بلا أنا
ومن أنا يا أنا إلا أنا

الفريضة السادسة الركوع، وهو الانحطاط الكلي المسمى عند القوم بالفناء، ويعبرون عنه بمحو الأفعال وكذلك الصفات والأغراض الدنيوية والأخروية والدرجات والمقامات، حتى يكون العبد في هذا المقام بلا مقام، كما قال تعالى **(يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا)** والمراد بالرجوع الرفع من الركوع

وهي الفريضة السابعة، إلا أن ذلك الرجوع يكون بربه لا بنفسه، فتصير أفعاله وأقواله كلها بالله، أي صادرة منه ومعمولة إليه، وقد قال بعضهم في هذا المقام: (إن العارفين قيامهم بالله ونظرهم إليه، قد تولى الله أمرهم، إذا صدرت منهم حسنة لا يرجون ثوابا عليها، وإذا صدرت منهم سيئة فالدية على القاتل، لأنهم لا يرون لأنفسهم فعلا مع فعل الله) قلت: هذا المقام صعب المرتقى، لا يتكلم فيه إلا من ذاقه وحققه، وأخوف ما يخاف على المبتدىء في هذا المسلك الغميض، ولا ينجو منه إلا من أخذ الله بيده، لأنهم قالوا - رضي الله عنهم -:

وبعد الفنا في الله كن كما تشاء * فعلمك لا جهل وفعلك لا وزر

فلذا يخاف على من لا تحيط به العناية الإلهية. الفريضة الثامنة السجود، وهو منتهى المقصود من المصلي، لكونه عبارة عن انحطاطه من درجات الوجود إلى أسفل العدم، وهذا الانحطاط هو المسمى عند القوم بمحو الذات في الذات، وغاية قرب المصلي من ربه حالة سجوده، ومن هنا خاطب الحق عز وجل صاحب هذا المقام بقوله: **(واسجد واقترب)** قال: - عليه الصلاة والسلام -: **(أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)** أي حالة كونه ساجدًا. فإذا حصلت للمصلي رتبة السجود وفنى عن الوجود، يسجد ثانيا للفناء عن ذلك الفناء، فلهذا يسجد ليكون سجوده عين الرفع منه الذي هو عبارة عن البقاء. كما قال بعضهم - رحمة الله عليه -:

فيفنى ثم يفنى ثم يفنى * فكان فناؤه عين البقاء

فيفنى أولا عن نفسه وعمّا سوى الله في الجملة، ثم يفنى عن ذلك الفناء ليكون بقاؤه بالله، فإذا حصل له الفناء

والاضمحلال في عظمة الله عز وجل، فيفنى حينئذ إلا أنه يبقى هو بلا هو، وذلك لأنه يكون ساجدًا في نظر الحق رافعا في نظر الخلق، فانيا من حيث الأحدية باقيا حيث الواحدية. فسجود العارفين سجود متصل ووصولهم غير منفصل. كما قال بعضهم:

فأسجد كي أفنى وأفنى عن الفناء * وأسجد أخرى والمتيم والع
وقلبي قد أبقاه حسنك عنده * تحياته منكم إليكم تسارع

كيف يكون الرجوع ووجود الغير في هذا المقام ممنوع، فحاشاهم من الرجوع لأنفسهم والنظر لأبناء جنسهم، بل ما زالوا ساجدين فانين في وجود موجدهم، ولم يبق لهم وجود ولا أثر، ولم تسمع عنهم ذكرًا ولا خبرًا، كانوا في الأيام الخالية وهم الآن بالله ومع الله، أماتهم الحق عز وجل موتة بهمية أي لا نشور بعدها، ثم أحياهم حياة أبدية أي لا ممات بعدها، ماتوا بأنفسهم وطبعهم وأهويتهم وانبعثوا بربهم، فصار وجودهم مع الله، كان لا وجود، وحينئذ لا زائد لك هنا على عابد ومعبود، فبسره يعبدونه وببصره يشاهدونه، إن دعوت العارف أجابك موجده، وإن دعوتَ الموجد أجابك عارفه كما قيل:

رب وعبد ونفي ضد * فقلت له ليس ذلك عندي
فقال ما عندكم فقلنا * وجود فقد وفقد وجد
توحيد حق بترك حق * وليس حق سواي وحدي

فهذا من حيث قرب العبد من ربه حتى يصير معربا عن ذات الحق لا عن ذاته لغيبته في شهوده كما قال بعضهم:

ولما تصافينا المحبة بيننا * فصرنا ومن نهوى كشيء واحد
لا زلت أقرب منه حتى صار لي * بصرا وسمعا حيث كنت وساعدي
فإذا رأيت فلا أرى إلا به * وإذا بطشت فلا يزال مساعدي

إن شئت شاء وإن أمرت فأمره * أمـري لقد بلغت كل مقاصدي
فأنـا الذي أهوى ومن أهوى أنا * مـا شاء يصنع حاسدي ومعاندي

وكل ما يقع لهم فـي حـال دخولهم لهذه الحضرة السنية فمقتضاه اضمحلال المكونات وبطلانها في نظره، وإلا فـالرب حق والعبد حق، والحق أحق أن يتبع فافهم.

العاشرة من الفرائض السلام، والمراد منه الرجوع إلى الخلق بعد استهلاكه في حضرة الحق، فينبغي لصاحب هذا المقام أن يتوجه للخلق بظاهره لا بباطنه، ويخاطبهم بلسانه لا بقلبه، لأن القلب له وجهة واحدة وقد تملكه المحبوب كما قال بعضهم:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبـا خـاليـا فتمكنـا

وحيث كان متمكنا فـي شـهود محبوبـه لا يمكنـه الرجـوع لغيره، وإنما الرجوع يكون بظاهر القلب لا بباطنه كما قيل:

فؤادي عند محبوبي مقيم * ينـاجيه وعنـدكم لساني

ولهذا ينبغي لصـاحب هـذا المقـام أن يتكلـم مـع الخلـق بلسانهم وهو المراد بقوله (السلام عليكم) وهذه فريضة عليـه، وإن كـان المصلـي فذا أي فـي مقام الفردانيـة بحيث لا يجـد هنالك من معه في الجهـات الست مـن يميـن وشمال، وخلـف وأمام، وفوق وتحت، وهذا حاط به التعظيـم، وعلـى كـل حـال هو مطلوب بالرجوع لعالم الحكمـة، والقيـام بحقـوق الأسمـاء، فلهذا يأتي بـ (السلام عليكم) كأن معه جما غفيرا مع أنه منفرد في صلاته، فيكون سلامه على نفسه بنفسه، كما قال بعضهـم: (سلام على نفسي لِنفسـي راجـعُ) **(مـن عمـل صالحًـا فلنفسـه ومـن أسـاء فعليهـا)** الحاديـة عشـرة مـن الفرائـض الجلـوس للسلام. والمراد به أن يتوسط في المقام حالة رجوعه للخلـق،

بأن يكون جالسًا حالة متوسطة بين سجود وقيام، لتحسن معاشرته للخلق، فلو خرج للخلق حالة كونه ساجدًا أي فانيًا ومتلاشيا فلا يمكنه ملاحظة الخلق، ولا يمكن أن يجد الفتق مع وجود الرتق، وكذلك لا ينبغي له أن يخرج للخلق قائما أي متباعدًا عن الحق كعادته قبل فنائه، فهذا يكون خروجه للخلق بالخلق فلا فائدة فيه وفي رجوعه. (ويروى) أن المصلي إذا قال (السلام عليكم) حالة خروجه من الصلاة وكان مع الحق، تقول الملائكة: (السلام عليكم ورحمة الله) وإذا كان مع نفسه ترمى صلاته عليه، ويرجع مذموما مدحورًا، فلهذا ينبغي له أن يكون متوسطا في المقام (وخير الأمور أوسطها) وقد يقال: (عاش من عرف قدره وجلس دونه) فمعرفة قدر الانسان تكون عند محوه، ثم يطلب بالجلوس بعد محوه. الثانية عشرة من الفرائض ترتيب أداء الصلاة بحيث لا ينكس ولا يعكس، ولا يقدم ولا يؤخر، ولا يبتدع في الطريق ما ليس فيها، ولا يطلب الدخول على الله على غير المنوال المعهود عند أهل الله، وهل يمكن أن يدعي الخروج من الصلاة قبل الدخول إليها؟ وهل يتزبب قبل أن يتعنب؟ بل ينبغي له أن يأتي البيوت من أبوابها، بأن يطلب الفناء قبل البقاء، والمحو قبل الصحو، وهذه الأسوس التي قال فيها المصنف (ترتيب أداء في الأسوس) أي الأصول. الثالثة عشرة من الفرائض الاعتدال. وهي الاستقامة، والمراد بها العدل بين الحقيقة والشريعة. قال سيدي مولاي (أحمد ابن عجيبة) - رضي الله عنه -: في تفسير قوله تعالى (**اهدنا الصراط المستقيم**) هو الجمع بين الحقيقة والشريعة، وحيث كان الاعتدال فرضًا ينبغي لصاحب هذا المقام أن يعدل بين الطرفين، أي بين الظاهر والباطن، فلا ينبغي له أن يغلب جانب شيء على شيء فيكون غير

عادل، والله يأمر بالعدل والاحسان، وعليه فتكون الحقيقة في باطنه مشهودة، والشريعة على لسانه موجودة، وإن شئت قلت: باطنه مشاهدة وظاهره مجاهدة، وإن شئت قلت: باطنه حرية وظاهره عبودية ولا عكس. قال - عليه الصلاة والسلام - **(اللهم اجعلني مغشى ولا تجعلني مموها)** وإن لم يعدل المصلي في صلاته بأن غلب جانب شيء على شيء بقدر يسير، قال ابن القاسم: (وإن لم يعتدل أجزأه، ويستغفر الله لتقصيره في الاستقامة) قال عز من قائل: **(فاستقم كما أمرت)** ولا يتم هذا المقام إلا لصاحبه عليه الصلاة والسلام. الرابعة عشرة الاطمئنان، وهو سكون القلب تحت مجاري أقدار الرب، ويكون ذلك السكون بغير كلفة ولا استعمال، وقد قيل في هذا المعنى:

وبما شئت في هواك اختبرني * فاختياري ما كان فيه رضاك

وقيل لبعضهم: (ما تختار؟ فقال أختار بأن لا أختار) وهذا حال شريف لا يجيء بمشاق ولا بتكلف **(يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم)** الخامسة عشرة متابعة الامام، وهو المرشد في طريق الله الدال عليه، فينبغي لصاحب السير أن يتبع إمامه في الاحرام وهو الدخول في حضرة الله إذا أدخله، وكذلك يتبعه في السلام، وهو الرجوع للخلق والتمسك بأذيال الشريعة المحمدية، وإن لم يتبعه بأن زجّ به في حضرة الحق ولم يتبعه، أو خرج به إلى الحضرة المحمدية ولم يساعده، فصلاته باطلة، لكن هذا مع الشعور وإلا فلا تبطل، لأن فاقد الشعور صلاته تجبر، وفهم من كلام المصنف (تابع مأمومٌ بإحرام سلام) أنه إن لم يتبعه فيما سوى الإحرام والسلام فلا تبطل، وهو كذلك، إلا أنه فعل حراما، والحق عز وجل لا يرضى من أحد أن يتقرب إليه بحرام، ولا حرام على

القوم في هذا المقام إلا ما يقتضي الانفصام. قلت في هذا المعنى:

لا حرام علينا إلا نظرة * تقتضي إلينا حجابا
ولا مكروه علينا سوى فكرة * تحدث في القلب سرابا
فالجحيم مع الوجد لدينا مودة * والنعيم مع الفقد إلينا عذابا

وقد قيل: (سبب العذاب وجود الحجاب، وتمام النعيم النظر لوجه اللّه الكريم). السادسة عشرة نية الاقتداء، وهذه النية تطلب من مريد الدخول على اللّه أن ينوي الاقتداء بإمامه، وهو الأستاذ الدال على اللّه في جميع الأمور الدينية والدنيوية، بأن لا يعترض عليه بقلبه ولا بلسانه، ولا يتهاون بأمره، ويدور معه حيث دار، ويسير معه حيث سار، ولا ينبغي الانبرام عليه ولو بقدر يسير، لكون الإمام شافعًا في المقتدي به، قال – عليه الصلاة والسلام – **(أئمتكم شفعاؤكم)** وهل يصح للمقتدي أن يعترض على المقتدى به، وكيف يعرف كيفيات السير إلى اللّه من لا يعرف اللّه، فالمريد مقتدٍ والمراد مهتدٍ، فهل يصح للمقتدي أن يميل عن المهتدي؟ فلا جرم يهلك من حيث لا يشعر، بل ينبغي له أن يكون كالميت عند مغسله. كما قال بعضهم:

فإن ساعد المقدور أو ساقك القضا * إلى شيخ حق في الحقيقة بارع
فكن عنده كميت عند مغسل * يقلبه كيف شاء وهو مطاوع

وحاصل الأمر أن شروط الاقتداء كثيرة من أن تحصى، فعلى المريد السبب وعلى الله رفع الحجاب.

ثم اعلم أن الإمام وهو الدال على اللّه كذلك ينوي الإمامة، أي ينوي بأنه دال على اللّه، وإن لم يجد من يقتدي به ليحصل له فضل الجماعة، ويكون يوم القيامة من الداعين إلى اللّه، لكن هذا إن كان له إذن من اللّه ورسوله، وهو المعبر عنه بالإمام الراتب، وإن لم يجد من يتبعه في توجهه إلى الله عز وجل فعليه أن ينوي الإمامة ليحصل له فضل الجماعة، وعلى اللّه الكمال، ونيته إن كان منفردًا غير واجبة، وكذلك إن كانوا جماعة فلا يشترط أن ينوي الإمام بأنه مذكر، وأنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأنه متصدر لتلقين الأوراد، فهذه الأحوال كلها لا يشترط في حق المذكر أن ينوي فيها الإمامة، لأنها ليست مخوفة، بل هي عامة لا يختص بها واحد دون الآخر. لقوله عز من قائل: **(كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون باللّه)** وعليه فلا تجب النية على الإمام الدال على اللّه إلا في أربعة مواضع، وهي قول المصنف.

نِيَّتُـهُ اقْتِـدَا كَـذَا الإِمَـامُ فِي * خَوْفٍ وَجَمْعٍ جُمْعَةٍ مُسْتَخْلَفِ

فأول المسائل حالة الخوف وذلك عند تجلي الحق عز وجل على المذكر باسمه القابض، وكان يتكلم مع المقتدين في الأمور المفزعة، فينبغي له أن يستحضر البعث والوقوف بين يدي الله عز وجل، ويرى نفسه إماما، ويرى المقتدين تابعين له لقوله عز وجل **(يوم ندعوا كلّ أناس بإمامهم)** ويتأمل جهله في علم الله وفيهم، لقوله عز وجل **(وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)** فإذا كان مستحضرا هاته الحالة بنفسه لكونه جاهلا لعاقبته فلا جرم يزهد الحاضرين بماله،

ويوعظ السامعين بقوله، وإن لم يستحضر ما ذكرناه بأن كان لسانه مباينا لقلبه، فلا كرامة له، وقل من ينتفع به، لأن الحكمة إذا برزت من القلب وقعت فيه. والحالة الثانية التي يجب على الإمام أن ينوي الإمامة ليلة الجَمْع، وذلك إذا أراد أن يجمع مريدا مع ربه جمع شهود وعيان لا بمجرد الإيمان، ففي هذا المقام ينبغي له أن يستحضر النية ويتحقق بأن المقام جدير، وأنه سيجمع بين حادث وقديم، ويتأمل شرف القدم على الحدوث لئلا يرد عليه ذلك الجمع، ويعود إلى الحجاب والقطيعة، نسأل اللّه السلامة. وإن كانت هذه الفرائض مشتركة الأوقات فهي متباينة في الرتبة، فلا ينبغي للإمام أن يجمع في وقت لا يقتضي الجمع، والرخصة لا تؤتى إلا بشروطها. المحل الثالث الذي تجب فيه النية على الإمام صلاة الجمعة. بخلاف الجماعة، لأن الجماعة كناية عن التكلم في حضرة الأسماء والصفات، وهذا المقام لا يحتاج للمرشد أن ينوي فيه بأنه إمام أو بأن له مزية على غيره، لأن التكلم فيه مباح لعامة العارفين، بخلاف صلاة الجمعة التي هي كناية عن التكلم في هويات الحق، أي غيب الذات المقدسة التي لا يمكن لها ظهور في هذا العالم إلا على منوال آخر، لأن **الهوية** مأخوذة من لفظة هو الذي هو إشارة للغائب، وهي في حقه تعالى إشارة إلى كنه الذات المقدسة التي لا يمكن مجالها في المكونات. كما قال بعضهم:

وأن الهويات غيب ذات الواحد * ومن المحال ظهورها في المشاهد
فكأنها نعت وقد وقعت على * شأن البطون وما لدي من جاحد

وحاصل الأمر أن الكلام مع الخلق في هذا المحل ممنوع إلا على من توفرت فيه شروط الإسامة واستحق التقدم لصلاة

الجمعة على غيره، فينبغي له أن ينوي أنه إمام، ويعلم أن هناك من هو مقتدٍ به في ذلك الكلام، ويحذر غاية الحذر، لأنه إذا لم يستحضر بأن هناك من هو مقتد به ربما تكلم بكلام يكون فتنة على عوام العارفين، لأن في العارفين عوامًا وخواصًا لقوله تعالى **(تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض)** وكذلك ينبغي للإمام أن ينوي الإمامة حالة الاستخلاف، وذلك إذا وقع عذر لإمامه وذلك العذر كان مخلا بشرف الإمامة، فينبغي له أن يستخلف من هو صالح لها من المقتدين به، لكونهم عالمين بحال سيرهم إلى الله، وكم ساروا في الطريق.

ثم اعلم أن الإمام لا ينبغي له أن يستخلف إلا من هو أهل للإستخلاف، ولا يجذب لهذه الرتبة إلا من هو على قدمه في السير، أي من وراء ظهره، وإذا علم من نفسه ذلك المجذوب لرتبة الإرشاد أنه مسبوق في الصلاة أي بأن رأى هناك من سار في الطريق أكثر منه وظهرت نتيجته، وبان فضله فلا يتقدم عليه، بل ينبغي له أن يقدمه على نفسه، وعلى كل حال ينبغي للمتقدم على غيره أن ينوي الإمامة في ذلك الوقت لكونه داخلا أولا في الصلاة بنية مقتد، ثم صار مقتدى به، والنية تتغير بتغير المقام.

ولما أنهى الكلام على فرائض الصلاة شرع يتكلم على شروطها فقال – رضي الله عنه –:

شَرْطُهَا الاسْتِقْبَالُ طُهْرُ الْخَبَثِ * وسَتْرُ عَوْرَةٍ وَطُهْرُ الْحَدَثِ

أخبر أن شروط الوصول للّه عز وجل أربعة، أولها استقبال القبلة، والمراد به توجه قلب السالك إلى حضرة الله عز وجل، وهذا الشرط هنا ابتداء ودواما، فينبغي لمريد

الوصول أن يتوجه إلى هاته الكعبة المعنوية التـي هـي عبـارة عن وجود الألوهية، لا يمكن توجه السالك إلـى عيـن الكعبـة نفسها إلا إذا كان قريبا منها، بأن كـان صـاحب عيـن يقيـن أو حق يقين مثلا، وأما إذا كان صاحب علم يقين فقط فـلا يمكنـه إصابة عين القبلة، لكونه من وراء حجـاب، وذلـك لشدة بعـده من الله عز وجل، وعليه فينبغـي لـه أن يتوجـه توجـه اجتهـاد حتـى إذا انحـرف عـن القبلـة بقـدر يسـير فـلا بـأس بـه، لأن صاحب الحجاب لا يضره الانحراف اليسير، ومثال الانحراف الذي لا يضر كمن اجتهد في طريق الله عز وجل إلا أن ذلـك الاجتهاد كان معللا، والعلة في ذلك طلب الوصـول، فصـارت عبادته لأجل الوصول، وكان من حقه أن تكون عبادتـه للـه لا لغرض من الأغراض، إلا أن هذا الغرض لا يضر المبتدئين، ولهذا سمي الانحراف يسيرًا لكونـه صـدر مـن محجـوب عـن الله، وأما لو صدر من قريب لذات الكعبة المعنويـة كصـاحب حق اليقين مثلا لسمى كثيرًا، بل يسمى إدبارًا عن عين الكعبة. فإن قلت: إن كـان العمـل لأجـل الوصـول إنحرافـا عـن اللـه، فكيف بالعمل لأجل الثواب؟ قلت: هذا لا يتصور في طلب الله ولا في السير إليه، وصاحب هذا المقام لا يعد مـن السـائرين إلى الله، لكونه في طريق غير طريق اللـه، بل هو في طريـق الجنة، ومنتهى سيره إليهـا، أي للجنـة لا لرب الجنـة. قـال - عليه الصلاة والسلام - **(مـن كـانت هجرتـه إلـى اللـه ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه).**

ثم اعلم أن هذه القبلة التي يصور فيها الانحراف هي فـي حق السائرين والمستشرفين علـى المقصـود، وأمـا الواصلون

المتمكنون في الشهود فلا يمكنهم التوجه لغير القبلة لأحاطتها بهم واستغراقهم فيها، حتى لو تعمد أحدهم الإدبار عنها لم يمكنه، وكيف يتمكن التوجه لغير القبلة لمن كان داخلها، وإن كان صاحب الكعبة الحسية لا يمكنه التوجه لغيرها فكيف بصاحب الكعبة المعنوية التي هي كناية عنِ الحضرة القدسية، قال بعضهم: (لو كلفت أن أرى ما سوى الله لم أستطع) وقال سلطان العاشقين:

فهم نُصْبَ عيني ظاهرًا حيث ما سَروْا * وهم في فؤادي باطنًا أينما حلُّوا

وحاصل الأمر أن المستغرق في حقوق الحضرة إذا لم يفرض نفسه كأنه خارج عنها لقال أنا عينها، كما قال بعضهم - رحمة الله عليه -:

يراها إمامي في صلاتي ناظري * ويَشهدني قلبي أمَامَ أئمتي
ولا غروَ أن صلى الإمامُ إلَيَّ أنْ * ثوَتْ في فؤادي وَهْيَ قبلة قِبلتي

وقد قلتِ في هذا المعنى مادحا لأهل هذا المقام - رضوان الله عليهم -:

ففي صلاتهم الكل قبلا * حيث توجهوا تم المرام
وفي شهودهم الحق يُجْلاَ * وقربهم دام بلا انفصام
هنيئًا لهم فقد حازوا فضلا * وعاشوا في سرور واغتنام
حيث دعاهم من لا له مثلا * قاموا بدعواه حق القيام

الثاني من شروط صحة الصلاة إزالة الخبث، وهذا الشرط يطلب ابتداء ودواما، فينبغي للمتوجه للّه عزّ وجل أن يكون طاهرًا متطهرًا في مكانه وثوبه وبدنه، أي من الخبث، والمراد بالخبث وجود المخالفة من حيث هي، وطهارة المكان

كناية عن الظاهر، وطهارة الثياب كناية عن الباطن، أي عن القلب، وطهارة البدن كناية عن طهارة باطن الباطن، أي عن السر، فلا يطهر الظاهر إلا بالتلبس بالشريعة من امتثال الأوامر واجتناب النواهي، ولا يطهر الباطن أي القلب إلا بالتلبس بالطريقة والخروج من مكايد النفس، كالحسد والبغض، والكبر والرياء والعجب، ومن كل وصف مذموم مناقض للتطهير. وطهارة السر مما سوى الحق عز وجل. قال عز من قائل **(وثيابك فطهر)** وإذا كان تطهير الثياب الذي هو كناية عن القلب مطلوبًا، فكيف بتطهير قلب القلب الذي هو بيت الرب، وعليه فينبغي لصاحب هذا المقام أن يقف على باب قلبه كلما خطر فيه مما سوى اللّه يرده بسطوة التوحيد المطلق، وعلى كل حال فينبغي لطالب الدخول على اللّه عز وجل أن يكون طاهرًا في نفسه مستقبلا لربه، ولا يعتاد الإدبار عن القبلة، ولا يتعمد حمل الخبث، لكون الشرطين ابتدائيا ودواميا، فلا يتوجه أولا ثم يدبر آخرًا، أو يتطهر أولا ثم يتنجس آخرًا، بل ينبغي له أن يكون واقفًا على جادة قلبه متوجها لربه، حذرًا من قاذورات الدنيا وأوساخها، ومهما أصابه شيء من وبالها تطهر على الفور، لقوله تعالى **(إن اللّه يُحبُّ التوابين ويُحبُّ المتطهرين)**. الشرط الثالث من شروط صحة الصلاة ستر العورة. والمراد بها كتمان ما يجب كتمانه في الطريق، فيجب على مريد الدخول على اللّه أن يستر ما لاح له من اللوائح التي سرها مكتوم، لأن سر اللّه يجب تعظيمه، وتعظيمه كتمانه عن غير أهله، وقيل: شكر الأسرار صونها عن الأغيار. وإن لم يستر سر الألوهية فضحته بين البرية، وكل من تكلم بما يجب كتمانه كشف

عورته، وقد قيل: (من تكلم بسر اللّه أنطقه اللّه بعيوب نفسه، وانقطع من حينه) لعدم مراعاته لعهد اللّه المنعقد في حضرته الخاصة التي لا يدخلها أجنبي، فمن تهاون بسر اللّه فلا جرم يسقط من عين اللّه لعدم صيانته، وتحقق خيانته، فتنقطع مواصلته ويرجع من حيث لا يشعر **(وما ربك بظلام للعبيد)**.
وقد قيل في هذا المعنى:

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم * ولو عظموه في النفوس لعظما
ولكن هانوه فهانوا ودنسوا * محياه بالأطماع حتى تهجما

وعليه فينبغي للمريد أن يستر كل ما هو مباين لعقول الخلق، وفائدة ذلك راجعة إليه، لكونه إذا ستره سترت عورته، وإذا كشفه كشفت عورته.

ثم اعلم أن هذا الشرط الذي هو الستر يجب مع الذكر والقدرة، وأما إذا كان صاحب هذا المقام مغلوبًا عليه أي عادما القدرة على الكتمان فلا تبطل صلاته، ولا ينقطع سيره لكونه معذورًا، لأن العقل الذي يميز به الشواهد ويعطيه تفصيل المراتب والمقامات غاب عنه واضمحل، وبتلاشي العقل يتلاشى التكليف. كما قال المصنف فيما مضى (وكل تكليفٍ بشرطِ العقل) فلا ملامة على فاقد العقل، كما قال بعضهم:

فلا تلم السكران في حال سكره * فقد رفع التكليف في سكرنا عنا

وعليه ففاقد الشعور أي المغلوب عليه لا يشترط في حقه الستر، كما قال المصنف – رضي اللّه عنه –:

بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ فِي غَيْرِ الأَخِيرْ * تَفْرِيعُ نَاسِيهَا وَعَاجِزٌ كَثِيرْ

أي كل من الشروط الثلاثة مع الذكر والقدرة إلا الأخير، المراد به الشرط الرابع الذي هو طهارة الحدث، فهذا شرط غير معلل بالذكر ولا بالقدرة، بل رفعه يجب ابتداء ودواما، والمراد بالحدث الحدوث، وهو كل ما سوى اللّه، فيجب على مريد الدخول على اللّه رفع هذا الحدث العظيم الذي هو الحجاب عن اللّه، وكل من وقف معه انقطع عن ربه، ولا مدخل على اللّه إلا بارتفاعه، وقد تقدم أولا في صدر الكتاب كيفية رفع الحدث، وليعلم المريد أن رفع الحدث هو شرط مع وجود الذكر والقدرة، ومع وجود العجز والنسيان، وعليه فمن دخل حضرة القدم متطهرًا من الحدوث متجردًا من أغيار الناسوت، ثم حدث في بصيرته ما يقتضي الحدوث، أي ما يقتضي تشوفه إلى الحدوث، فحكمه كمن أحدث أولا، وعليه فينبغي له تجديد الطهر كلما أصابه الحدث، ولا يتهاون في هذا المانع الذي منعه من الوقوف مع اللّه عز وجل، حتى صار الحق لا ينظر إلى هذا القلب بعد أن كان مسكنه، وكيف ينظر إلى قلب طبعت فيه صورة غيره، لأن الحق عز وجل لا يقبل العمل المشترك، فكيف بالقلب المشترك، هيهات، لا يجتمع الحدوث مع القدم. قال صاحب الحكم (كيف يشرق قلبٌ صور الأكوان منطبعة في مرءاته) فالجمع بين الضدين محال، كالجمع بين الحركة والسكون مثلا، لأن ظلمات الأكوان مناقضة لأنوار العرفان، فيا مدعي العرفان أين الشهود والعيان حتى وقعت مع الأكوان؟ ويا مدعي معرفة اللاهوت فأين وجدت الحدوث؟ فكم تتطهر وتحدث، وكم تحلف ثم تحنث، وقد عقدت عهدًا مع اللّه أن لا ترى سواه، فكيف بك لاحظت الحدوث، يا مدعي الرهبوت، ألا تتنبه لمن

قال كيف يظهر الوجود في العدم، أم كيف يثبت الحدوث مع من له وصف القدم؟ وحاصل الأمر أن حضرة الله عز وجل منزهة عما سواه، فينبغي لمن طاف عليه طائف في هذا المقام أن يتنبه ويتذكر، ويتنظف ويتطهر. لقوله تعالى (**إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون**) إن الحدث كلما أصاب صاحبه يخرجه من حضرة الله، ولا فرق بين متعمد الحدث وغيره، فلهذا قال المصنف (بالذكر والقدرة في غير الأخير) ثم قال – رضي اللّه عنه –:

نَـدْبًا يُعِيدَانِ بِوَقْـتٍ كَالْخَطَـا * فِي قِبْلَـةٍ لاَ عَجْزِهَا أَوِ الْغِطَا

فقوله (ندبا يعيدان) في الشروط الأولى لا في الأخير، من أن صاحب الحدث أي الواقف مع الحدوث لم يشم رائحة الاتصال حتى يعيد على وجه الندب، بل هو كالمنقطع ابتداء، ولو شم رائحة الاتصال لما صور المحال، واحتجب عن المخيل بوجود الخيال، ولو ْلا حظ القدم لاضمحل لديه الوجود والعدم، وحيث وقف مع الأغيار احتجبت عليه شمس المعرفة بظلمات الأثر، فلهذا يعيد الصلاة كأن لم يصل، بخلاف الشرطين الأولين وهو قوله (ندبا يعيدان بوقتٍ كالخطَأ) وذلك إذا صور فيمن وصل لله عز وجل بعناية أي جذبته يد الحضرة الألهية قبل أن تتوفر فيه شروط الطريق، وذلك نادر، وعلى كل حال فينبغي له أن يعيد ما فاته من الاجتهاد على وجه الاستحباب، فيرجع لحالة الابتداء، ويمر على كل المقامات، ويعطى لكل ذي حق حقه، ولكل مقام ما يناسبه من النوافل والأوراد، لكي يحوز الأفضلية، ويجمع بين المجاهدة والمشاهدة، لأنهم قالوا – أي القوم – رضي الله عنه –: (حقيقة النهاية هي الرجوع للبداية) فهذا هو الذي يعيد على وجه

الندب لا العاجز عن الاجتهاد، ولا المغلوب عليه، أي كاشف الغطا لقول المصنف (لا عجزها أو الغطا) فهذان لا إعادة عليهما لما فاتهما من الاجتهاد، لكون العاجز دخل بوجه جائز ويقبله الحق على تلك الحالة التي هو عليها، فلا ينبغي له أن يفسد في الأرض بعد اصلاحها، وإنما يجتهد في السبب الذي دخل به على الله، لأنهم قالوا – أي القوم - رضي الله عنهم - (شيء دخلنا به على الله لا نتركه) وقد قيل: إن بشر الحافي - رضي الله عنه – عاش حافيا حتى مات على تلك الحالة، فقيل له: ألا تشتري نعلا؟ فقال لهم: (لا نرضى أن نغير الحال الذي دخلت به على الله) وعليه فلا يطلب من الواصل بعد وصوله إلا الأدب في حضرة الله عز وجل، ولا يبالي بالعمل قل أو كثر. كما قيل (إذا فتح لك وجهة من التعريف فلا تبال معها إن قل عملك أو كثر) وعليه فلا ينبغي للعارف أن لا يشتغل بخدمتة عن النظر إليه، كما قال بعضهم – رضي الله عنهم –:

فأدر لحاظك في محاسن وجهه * تلق جميع الحسن فيه مصورا

وقد قيل أيضا (ففي وجه من تهوى الفرائض والنفل) فهذا حكم من كان عاجزا عن الاجتهاد، وإلا فلا إعادة عليه أخيرًا بعد الوصول، وكذلك تارك الغطا أي الذي لم يجد ساترًا بحيث تمزقت لديه الستور، وتلاشى الذاكر في وجود المذكور، فأفشى بعض الحقائق في حالة جذباته، لا إعادة عليه، لكون الحال دعاه، والحق ارتضاه فاجتباه وقربه، فانطلق اللسان بما شاهد الجنان، فأنكرت عليه الخلان، ورموه بالزور والبهتان، وكل ما أصابه بسبب فقدانه الستور، لكن الضرورات تبيح المحضورات، وعند وجدانه الغطا تأكد الشرط بوجود المشروط، لأن العلة تدور مع معلولها وجودًا وعدما.

ولما تكلم المصنف على ستر العورة بأنه يجب مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان، تكلم هنا على مقصد العارفين وبغية العاشقين التي تطاولت إليها أعناق الطالبين، وعبروا عنها بأسماء لا تحصى، واصطلاحات لا تستقصى، فمنهم من صرح ومنهم من لوح، وحيث كان التصريح لأرباب الشطحات، والتلويح لأصحاب المقامات، أخذ المصنف يتكلم فيما يجوز انكشافه منها، فقال – رضي اللّه عنه –:

وَمَا عَدَا وَجْهَ وكَفَّ الْحُرَّةِ * يَجِبْ سَتْرُهُ كَمَا فِي الْعَوْرَةِ

عندما ذكر أن الستر واجب تشوفت نفوس العارفين إلى حد الستر وما يباح للعارف افشاؤه من أسرار الحرية، أخبر أن الحرية التي هي ضد العبودية لها شأن لا يجوز كشفها بحال ما عدا الوجه والكفين، لكن هذا بين الأجانب الذين هم من وراء حجاب، وأما الواصلون فقد كشفت لهم عما لا ينبغي انكشافه لغيرهم، إلى أن وقعت لبعضهم غيرة حتى عن انكشافها لنفسه فقال:

فرشت لها خدى وطاء على الثرى' * فقالت لك البشرى بلثم لثامي
فما سمحت نفسي بذلك غيرة * على صونها مني لعز مرامي

وأما المحجوبون فلا يجوز انكشافها أمام أحدهم ما عداالوجه والكفين، والمراد بهما انكشاف بعض الصفات ليقع لهم تشوف للذات، لأن العاشق مهما يرى من معشوقه طرفا إلا ويزداد شوقا، أي يصل للغاية.

ثم اعلم أن انكشاف الوجه واليدين يكون بين الصديقين لا بين المتعنتين، لكون الحرية عروسة والعروسة لا يراها إلا

ذو محرم، والحسناء لابد لها من نقاب، والشمس لابد لها من سحاب، وعز الحرية نقابها، وعز الشمس سحابها، وكلما ازدادت الحرية نقابا تزاحمت عليها الطلاب، وكلما كشفت عن وجهها أضاء الوجود من حسنها، كما قال بعضهم -رضي الله عنه-:

أبرق بدا من جانب الطور لامع * أم ارتفعت عن وجه ليلى البراقع
نعم أسفرت ليلى فصار بوجهها * نهار به نور المحاسن ساطع

وعليه لما كشفت الحرية صونها، ورفعت رواقها لأرباب الشهود، وأمرتهم أن يستروا سناها من ذوي الجحود، قاموا بما يجب لسترها – رضوان الله عليهم – حتى كادوا يخفونها صيانة منهم لها وغيرة عليها، كما قال بعضهم (أخفيتها غيرة مني عليها كي ترى بالعين) فياحبذا الأمان، وما أعز عليّ هذا الشأن، حيث كشفت لهم عن حسنها حتى لم تترك شيئا فستروها حتى كأنهم لم يروا شيئا، كما قال بعضهم:

أخبرت عن ليلى فأنت أمينها * قلت لهم أخبرتكم لست بأمين

فكلامهم بينهم إشارة، مستغنون عن التصريح والعبارة، والقول بينهم تلويح والصمت عندهم تصريح. كما قال بعضهم:

ولولا مراعاة الصبابة غيرة * ولو كثروا أهل الصبابة أو قلوا
لقلت لعشاق الملاحة أقبلوا * إليها على رائي وعن غيرها ولوا
وإذا ذكرت يوما فخروا لذكرها * سجودا وإن لاحت إلى وجهها صلوا

فهؤلاء أمناء الرسل وأبواب للوصول، فلُذْ يا أخي بجنابهم وتذلل لعزتهم، فالحرية لا تطلب إلا من بواطنهم، والعبودية لا تؤخذ إلا من ظواهرهم. ثم قال المصنف –رضي الله عنه –:

لَكِنْ لَدَى كَشْفٍ لِصَدْرٍ أَوْ شَعَرْ * أَوْ طَرَفٍ تُعِيدُ فِي الْوَقْتِ الْمُقَرْ

ولما كان يوجد في العشاق من أخبر عن بعض أطرافها لا عن ذاتها، أشار المصنف إلى ذلك فعبر عن الأطراف بالصدر والشعر، وحينئذ إذا حصل له ما ذكرنا فينبغي له ستره على الفور، وإن لم يستره تستتره بنفسها، لقوله: (تعيد في الوقت المقر) أي تعود لحجابها في الوقت كما كانت، لأن الحجاب وإن كان لم يرضه لها عارفها فترضاه هي لنفسها.

ولما أنهى الكلام على شروط الصحة، شرع يتكلم على شروط الوجوب فقال – رضي الله عنه –:

شَرْطُ وَجُوبِهَا النَّقَا مِنَ الدَّمِ * بِقَصَّةٍ أَوِ الْجُفُوفِ فَاعْلَمِ
فَلاَ قَضَى أَيَّامَهُ ثُمَّ دُخُولْ * وَقْتٍ فَأَدِّهَا بِهِ حَتْمًا أَقُولْ

فلما كانت النفس تتشوف للحرية، وتطلب الترقي للمراتب السنية، مع أنها لم تقنع بوظائف العبودية فضلا عن الوصول للحرية، مع أن الوصول للحرية له قوانين وشروط مخصوصة، شرع المصنف في بيان شروطها فذكر أن من جملة شروط وجوبها أي شروط وجوب الوصول إليها النقاء من الدم، وقد تقدم الكلام على إنقاء النفس من أوصافها الرديئة، وكان تشبيه النفس الأمارة بالمرأة الحائضة تشبيها حسنا لكون الحائضة يعتزلها زوجها حالة الحيض. لقوله تعالى (**فاعتزلوا النساء في المحيض**) فكذلك يطلب من صاحب النفس الأمارة أن يعتزلها حالة الحيض، أي يجانبها ولا يقربها حتى تطهر، فما دام صاحب هذه النفس يعلم من نفسه أنها تميل إلى الشهوات بطبعها أو عاداتها، أو يبرز منها وصف رديء مخالف للشرع، وهو المشبه بدم الحيض، بل هو أخبث منه، فلا يقربها لأنها

ملطخة بنجاسة المعصية، ولا يعمل بعملها ولا يلتفت لقولها، بل يجانبها مجانبة العدو. كما قال بعضهم -رحمة الله عليه-:

وهل تسمو نحو الفقرِ نفسك فاطرِح * هواها وجانبها مجانبة الشر

وإذا تطهرت بعد نجاستها فله أن يقبل عليها ولا يعرض عنها، لقوله تعالى (**هن لباسٌ لكم وأنتم لباسٌ لهن**) وكلما اعتراها ذلك الوصف المذموم ينبغي لصاحبها أن يعتزلها حتى تطهر طهارة تدوم وتبقى، وتلك الطهارة لها أوصاف تعرف بها، لقول المصنف (بقصة أو الجفوف) والمراد بالجفوف انقطاع الوصف المذموم رأسا بحيث لا تعود لما كانت عليه، وهذه العلامة أبلغ دليل على صفائها وطهارتها. والعلامة الثانية التي تدل على طهارتها هي القِصة، والمراد بها تغير الخارج عن العادة، كأن تكون لذاتها أولا في المعصية ثم تصير شهواتها في الطاعة، فهذا وصف ينبيء عن رجوعها إلى الحق، وكل إنسان يعلم من نفسه مخالفتها وموافقتها. لقوله تعالى (**بل الانسان على نفسه بصيرة**) ولما يتم طهرها ويستقيم سيرها فلا تطلب الحرية قبل أوانها، بل تنتظر الوقت، لقول المصنف (ثم دخول وقت) أي الوقت الذي يدعيها فيه الحق عز وجل إلى الدخول، فلا تطلب الدخول قبل أن يأذن لها، حتى إذا ناداها (**يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي**) فينبغي لها أن تقول (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي أدخلني بصدق لحضرتك، وأخرجني بصدق لخلقك، فإذا صح لها هذا فلْتطِبْ نفسا ولْتقرَّ عينا، قد بلغت المنى وارتاحت من التعب والعناء، وعليه فلا تقضي ما

فاتها حالة المخالفة، لقول المصنف (فلا قضى أيامه) لأن الحق عز وجل أبدل سيئاته حسنات (**أولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات**) وزيادة أنها مطلوبة بحقوق الأوقات، فلا يساعدها أن تقضي ما فاتها في وقت لأنها مطلوبة بحق ذلك الوقت، ولا يساعدها أن تشتغل بالقضاء وتترك الأداء، لأنها إذا اشتغلت بالقضاء تصير أعمالها كلها قضاء، لأن النفس الراجعة لله عز وجل عليها في كل وقت حق، بل في كل نفس، فأنفاس العارفين بين مجاهدة ومشاهدة، وقد قيل في هذا المعنى:

الذكر مطعمهم والشكر مشربهم * والوجد مركبهم من أجل ذا سعدوا
تراهم الدهر لا يمضون من بلد * إلا ويبكي عليهم ذلك البلد

ولما أنهى الكلام على فرائض الصلاة وشروطها، شرع في بيان سننها فقال – رضي الله عنه –:

سُنَنُهَا السُّورَةُ بَعْدَ الْوَاقِيهْ * مَعَ الْقِيَامِ أوَّلاً وَالثَّانِيَهْ

قدم الكلام على الصورة التي هي في هذا المعنى كناية عن الصورة البشرية، فكأنه يقول يطلب من العارف بعد فنائه أن يرجع لصورته لكي يأتي بالسنن الآتية، ولا يمكن الأتيان بها بعد وجودها.

ثم اعلم أن السنن الآتي ذكرها كلها آداب، فلهذا لا تطلب إلا من الكامل، وهو المتمكن الواصل، أي الجامع بين الضدين القوي في الجانبين، وهذا هو الذي يطلب بأدب الحضرتين، أي الأحدية والمحمدية، بخلاف المغلوب عليه فأدبه مع الله هو المحو، وذنبه معه هو التفاته لنفسه، فهذا لا يطلب منه إقامة الجدار بعد انقضاضه لكونه للحال غير مالك، وزيادة

على هذا أن الصورة لا تطلب من المأموم لكونه في حيطة إمامه، فلا يساعده الوقوف مع بشريته والنظر لصورته بعد أن ادعى سلب الإرادة لإمامه، وإنما هو مطلوب بالانصات فقط، والإمام هو المطلوب بالأتيان بهذه السنة، ولو لم يقم بصورته لم ينتفع الناس به، لكونه خارجًا للخلق فلابد أن يتزيا بزيهم، فهذا هو الذي يعطي للبشرية حقها والروحانية حقها، ولا ينسى نصيبه من الدنيا، لقوله تعالى **(ولا تنسى نصيبك من الدنيا)** وقد كان – عليه الصلاة والسلام – يأخذ نصيبه من الدنيا بعد الإعراض عنها والزهد فيها، حتى قيل له: خذ فأخذ قسمته وأحب ما قسم له، حتى قال **(حبب إليَّ من دنياكم ثلاث: الطيب، والنساء، وجعلت قرة عيني في الصلاة)** فأحب هذه الأشيا مع الزهد فيها، ولكونها قسمته من الدنيا، ولم يحب ما قسم لغيره، فهكذا العارفون على آثاره مقتدون، يأخذونها بعد الزهد فيها؛ زهدوا فيها ابتداء عند خوفهم منها، حيث علموا أن سمها سم قاتل، وأخذوها آخر عند أمنهم منها، فخافتهم الدنيا والآخرة بإضافتهم إلى الله عز وجل، وقد زهد موسى – عليه السلام – في العصا لما وجد في نفسه خيفة، أي خيفة الضر، ثم أخذها لما صارت له آلة أي للاستعانة بها على العدو، ولا زال مع سطوتها يتصرف فيها كيف يشاء، قال عز من قائل: **(خذها ولا تخف)** فموسى أخذ العصا ولم تأخذه، فكذلك أكابر العارفين أخذوا الدنيا ولم تأخذهم، جعلوها مطية فركبوها ولم تركبهم، كانت لهم مملوكة من جملة المماليك، هم مع الدنيا بظواهرهم ومع الحق ببواطنهم، نظرهم الحقيقي لله عز وجل، لا خبر لهم بالخلق، ولو لم يأمرهم بالرجوع إليها ما رجعوا، فرجوعهم امتثال لأمر الحق

لا رغبة في الخلق، وحيث أمرهم بذلك أباح لهم كل ما طلبوه منه، أي ما يحتاجونه في معاشرتهم للخلق، وموسى - عليه السلام - لم يسأل من الله - عز وجل - حل العقدة من لسانه قبل بعثه، بل كان مع اللّه مقبولا مع عقدة اللسان وقلة الأعوان، ولما أرسله إلى فرعون **(قال رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني، يفقهوا قولي)** فسأل من الله - عز وجل - كل ما يحتاجه لصورته خشية منه أن تنعدم الصورة فينعدم التبليغ، فهذا مثال الإمام الذي تطلب منه الصورة، وكذلك تطلب من الفذ لكونه مقتديا بنفسه، ومتى يكون المريد مقتديا بنفسه عند ارتفاع الحجاب بينه وبين ربه، فذلك وقت انقطاع المادة بينه وبين الخلق، واضمحلالهم في ظهور الحق، وهذا وقت انفطامه وغنائه عن الجهات الست فلا يستند في هذه الحالة إلا على نفسه، ولا يسقى إلا من كأسه، قال بعضهم في هذا المعنى:

صار مشروبي من إنائي * مذ استعذبت الورود

وقال آخر:

شمسي مني تطلع وأنا ما دريت * وخمري مني أشرب وعني رويت

فمن كان في هاته الحالة مع الشعور فيما يتجلى له فهو مطلوب بالرجوع ببشريته، والقيام بصورته، أي والقيام لها كما قال المصنف (مع القيام أولا والثانية) أي القيام بما نستحقه أولا وآخرا أي دنيا وأخرى، ليختلط مع غيره حتى يكون كأحدهم، قائما بصورته ينفق عليها كما ينفق على عياله، لكونه راعيا والراعي مسؤول عن رعيته، والبشرية من جملة الرعايا قال تعالى: **(فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر)** فإذا

كان الحق تعالى أمرنا بإطعام القانع والمعتر، فتكون البشرية أي صورة الإنسان من جملتهم، والله الموفق للصواب. ثم قال:

جَهْرٌ وَسِرٌّ بِمَحَلٍّ لَهُمَا * تَكْبِيرُهُ إِلاَّ الذِّي تَقَدَّمَا

الثالث والرابع من السنن التي تطلب من الواصل أي من الإمام ومن المقتدي بنفسه الجهر في محله والسر في محله، والمراد منه أن يكون صاحب هذا المقام مميزًا بحيث أن يسر بالسر في محل السر، ويجهر بالجهر في محل الجهر، ولا عكس بأن يجهر في محل السر، كأن يتكلم بالحقائق أمام الأجانب فينثر الدر النفيس على الرِّمم، أو يسر في محل الجهر، كأن يكتم ما أنزل الله بأن يداهن أهل المناصب، أو تأخذه في الله لومة لائم، بل ينبغي له أن يكون عاطيا لكل ذي حق حقه، فيجهر في محل الجهر بأن يغير المنكر حيث وجده بالفعل أو بالقول، ولا يستعمل السر في هاته الحالة بأن ينظر ما بطن هناك ويترك حدود الله، وكذلك ينبغي له أن يسر في محل السر، ولا يهمل ما منحه الله بل يتكلم مع أهل ذلك ولا يمنعهم حكمة الله، وقد قيل (لا تؤتوا الحكمة لغير أهلها، فتظلموها، ولا تمنعوها من أهلها فتظلموهم)، وكان الجنيد - رحمه الله - لا يتكلم في هذا الشأن إلا إذا أغلق سبعة أبواب ثم يقول: (هل معنا أجنبي) وكلهم كانوا - رضوان الله عليهم - يتسببون في صفاء الوقت ولو يشرونه بالثمن، ولهذا قال المصنف - رحمه الله - (جهر وسر بمحل لهما) ومع هذا التمييز كله ينبغي لصاحب هذا المقام أن يكون ملاحظا للمراتب في الظاهر لا في الباطن، لقول المصنف (تكبيرة إلا الذي تقدما) أي لا يشتغل في باطنه بما سوى الكبرياء، كأن يعتمد على ظهور الكبرياء إليه ابتداء ويتغفل عنها أخرًا، بل

ينبغي له أن تكون أوقاته كلها متخللة بملاحظة الكبرياء، بأن يجعلها نصب عينيه، كما قال بعضهم:

جمالكم نصب عيني * إليه وجهت كلي
وسركم في ضميري * والقلب طور التجلي

فهكذا ينبغي لصاحب هذا المقام أن تكون أوقاته كلها مشاهدة، لقول المصنف – رضي الله عنه –:

كُلُّ تَشَهُّدٍ جُلُوسٌ أَوَّلُ * وَالثَّانِي لاَ مَا لِلسَّلاَمِ يَحْصُلُ

فهاتان سنتان تطلب من المتمكن، والمراد بالتشهد المبالغة في المشاهدة أي تكون كل أوقاته تشهدًا، والتشهد فرع المشاهدة، فالمشاهدة أولا والتشهد آخر، أي ابتداء وانتهاء، فلا ينبغي من الواصل أن يغفل عما حصل له أولا، بل يكون في زيادة، ومن لم يكن في زيادة فهو في نقصان، حتى يصير كما قال المصنف (كل تشهد) وله أن يتسبب في هاته الحالة حتى يجدها كما قيل:

تسببت في التوحيد حتى وجدته * ووحدته في الأسباب حتى فقدتها

الثامن والتاسع من السنن الجلوس أولا وآخرا، إلا القدر الذي يقع فيه السلام المعبر به عن الخروج لدعوة الخلق لكونه فريضة، ونبه المصنف عن الجلوس أولا وآخرا خشية منه أن يتوهم المبتدىء ويعتقد أن الجلوس الذي هو كناية عن خفض الجناح للخلق يكون ابتداء، أي عند السلام، ولما تعظم حرمة الداعي إلى الله في نظر الخلق، ويحصل له جاه يرتجي، فعند ذلك تقوى شوكته ويقوم بعد جلوسه بأن يتكبر بعد تواضعه، أو يرفع نفسه بعد انخفاضه، فحاشهم من ذلك،

يتغير الزمان ولم تتغير سيرتهم مع الخلق ولا مع الخالق، كما قال المصنف (جلوس أولِ والثاني) أي ابتداء وانتهاء، كما قيل في مدحهم – رضوان الله عليهم –:

قوم كرام السجايا حيثما جلسوا * يبقى المكان على آثارهم عطرا

ثم قال المصنف:

وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ * فِي الرَّفْعِ مِنْ رُكُوعِهِ أوْرَدَهُ
الْفَذُّ وَالإِمَامُ هَذَا أُكِّدَا * وَالْبَاقِي كَالْمَنْدُوبِ فِي الْحُكْمِ بَدَا

والمراد منه إخبار الإمام للمقتدين في استماع الحق عز وجل حمد الحامدين، وذلك حالة رفعهم من الركوع، وقد تقدم أولا أن الركوع هو مشهد العارفين، لكونه كناية عن محو الأفعال. كما قيل في هذا المعنى:

سجدت سجود محو الغيريه * وفي الركوع محو الأفعال

وقد قيل أيضًا (من شاهد الخلق لا فعل لهم فقد فاز، ومن شاهدهم لا حياة لهم فقد حاز، ومن شاهدهم عين العدم فقد وصل) وحيث كان الركوعِ هو أول مشهد المقربين، فينبغي من المريد أن يأتي بحمد الله عند الفراغ منه، أي عند تحصيله لقوله تعالى (**لئن شكرتم لأزيدنكم**) فإذا حصل من المريد الحمد الحقيقي أي قولا وفعلا، فيخبره إمامه بقوله (سمع الله لمن حمده) أي أن الحق عز وجل قبل منك هذا الشكر، وسيجازيك عنه، أي ينقلك من شهود الأفعال إلى شهود الصفات.

ثم اعلم أن هذا الإخبار لا يشترط إلا في الإمام والفذ، وأما المأموم فيأتي بقوله (ربنا ولك الحمد) لما يسمع الإمام

الذي هو نائب الفاعل أي نائب الحق يخبر بأنه سمع حمد الحامدين، فيكرر الحمد الذي سبق له في السر، ليجمع عند ذلك بين حمد الظاهر وحمد الباطن. ثم قال رضي الله عنه:

إقَامَةٌ سُجُودُهُ عَلَى الْيَدَيْنْ * وَطَرَفِ الرِّجْلَيْنِ مِثْلَ الرُّكْبَتَيْنْ

الحادي عشر من السنن إقامة الصلاة، وهي تطلب من المريد ابتداء قبل تلبسه بحرمة الصلاة، وتوجهه إلى الله، والمراد بها هي إقامة المريد ما يحتاج حالة توجهه إلى الطريق، بأن يكون إما كافيًا في نفسه وفي عياله حالة دخوله إلى الخلوة، حتى لا يقع له تشويش ويتعسر عليه الفتح، وهذه حالة أهل الأسباب، أو يكون متجردًا لا ولد يموت ولا بيت يخرب، وهو الأفضل. الثاني عشر من السنن كيفية السجود التي هي كناية عن الفناء، فيطلب من صاحب هذا المقام أن يهوي إلى السجود بكلياته أي بأعضائه السبعة، حتى لا يبقى له عضو مرتفع مدعي الوجود، فإذا استجمع سائر أعضائه حالة سجوده فلا جرم ينتظر قرب الحق وتجليه عليه، لأن العبد مهما مال إلى الله دفعة تجلى عليه الحق – عز وجل – دفعة، ومهما مال إليه شيئا فشيئا حصل له التجلي شيئا فشيئا، والمطلوب هو الأول. كما قال بعضهم – رحمة الله عليه –:

فالفتى من سلبته جملة * لا الذي تسلبه شيئا فشي
ذلك من حاز الوصال دفعة * وأزالت عن مراياه الغطي

فالمقصود من مريد الوصول أن يميل إلى الله ميلا، كما قيل في هذا المعنى:

فاترك جميع المراد * ومل إلى الله ميلا

ثم قال – رضي الله عنه –:

إنْصَاتُ مُقْتَدٍ بِجَهْرٍ ثُمَّ رَدّ ۛ * عَلَى الإمَامِ وَالْيَسَارِ وَأحَدْ
بِهِ وَزَائِدُ سُكُونِ لِلْحُضُورْ * سُتْرَةُ غَيْرِ مُقْتَدٍ خَافَ الْمُرُورْ

والثالث عشر من السنن إنصات المقتدي الذي هو المريد لكلام المقتدى به الذي هو الامام عند تكلمه مع الحاضرين، فيطلب من المريد الإنصات لكون الإمام يكون حالة اتصاله يتلو كلام اللّه لا كلامه، ويعبر عن ذات الحق لا ذاته كما قيل:

ما حرمة الشيخ إلا حرمة اللّه * فقم في أدبه للّه باللّه

قال عليه – الصلاة والسلام –: **(بجلوا المشايخ لأن في تبجيلهم تعظيم جلال اللّه)** فما على المريد إلا الإنصات حالة حضوره بين يديه، وينصت بقلبه بل بسائر أعضائه لكون الإمام يحدث الماومين عن مقصدهم، فكيف لا ينصتون بسائر أعضائهم كما قال بعضهم – رحمه اللّه –:

فإن حدثوا عنها فكلي مسامع * وكلي إن حدثتهم ألسن تتلوا

ثم يطلب من المريد الرد على الإمام وهي الرابعة عشرة من السنن، ثم يرد أيضا على من بيساره إن كان هناك أحد من اليسار في حضرة الشيخ، والمراد بأهل اليسار المتعنتون في طريق القوم، والرادون عليها بألسنتهم وقلوبهم، فإن وجد أحد منهم وألقى سؤالا في حضرة الشيخ بنية الاعتراض فينبغي للمريد الصادق أن يرد عليه اعتراضه، ويفحمه ويقطع حجته، ولا يترك الشيخ يجيبه بل يقول له: أنا أجيبك تصغيرًا لقدره في عيون الناظرين، لينزجر ويتوب من إساءته، وهذه الخامسة عشرة من السنن، ثم ينبغي للمأموم أن يجمع همته

حالة جلوسه ويطرق رأسه ويسكن أعضاءه لأجل الحضور، أي لأجل أن يكون قلبه حاضرا مع اللّه عز وجل، لكون الحضور لا يكون مع قوة العبث، فلهذا قال المصنف (وزائد سكون للحضور) وهي السادسة عشرة، والسابعة عشرة السترة للإمام والفذ إن خافا المرور، والمراد بها أن المتصدر الفارغ من تأديب نفسه الذي ظهرت فيه النتيجة لغيره كأن تكون فيه قابليه لرتبة الإمامة، فهذا هو المطلوب باتخاذ السترة، والمراد بها أن يجعل شيئا يتستر به حتى يخفى بذلك عن الخلق، ويصير من جملتهم، إلا أن تلك السترة تكون غير محرمة ولا مكروهة، بل ينبغي لها أن تكون سنة من سنن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - كخروجهم للأسواق، واتخاذهم الأسباب كالتجارة والصناعة وما أشبه ذلك مما يلزم شرعا، ولا ينبغي له أن يتستر بمكروه فضلا عن الحرام، كما يعتقد أكثر الجهلة في شاربي الخمر وأهل المعاصي، ويزعمون أنهم من أهل الخير والصلاح، وكل ما يفعلونه لأجل التستر كلا، وإنما فعلوه لأجل التقهقر من مرتبة الطاعة إلى مرتبة العصيان، والسبب في اتخاذ العارفين السترة حتى يصفى لهم الوقت مع الله عز وجل، ولا يصل إليهم إلا من سبقت له العناية، وقد وقعت منهم خوارق العادة لامتحان تلامذتهم، ولا يصدر منهم إلا مَا هو موافق للشرع.

ثم اعلم أن السترة لا تطلب إلا من الإمام والفذ، وأما المأموم فلا تطلب منه لكون الإمام سترته، فتستره في طريقه هو اقتداؤه بغيره، حتى إذا صدر منه ما يقتضي تبجيله وميلان الطالبين إليه فينسب ذلك الوصف المحمود لشيخه، ويقول: كل ما صدر مني فهو مأخوذ من فيضه وبركاته، وأما

أنا كالآلة في يده، فيقلب بصر الناظرين لأستاذه، ويكون متسترا من ورائه، ولهذا قال المصنف (سترةٌ غيرُ مُقتدٍ خَافَ المرور) أي سترة لغير المقتدي، وأما المقتدي فسترته المقتدى به، وكذلك لا تطلب السترة أيضا من غير المقتدي إلا إذا خشي المرور أي تزاحم الخلق عليه، وربما يكون مقامه لا يقتضي كثرة المقتدين به، وأما إن لم يخش المرور فلا يحتاج للسترة بل يكون متوجها لله عز وجل إذا شاء أقبره وإذا شاء أنشره، ثم قال – رضي الله عنه –:

جَهْرُ السَّلاَمِ كَلِمُ التَّشَهُّدِ * وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدِ

قد تقدم أولا أن السلام هو كناية عن الرجوع للخلق بعد الاستغراق في مشاهدة الحق، وحيث كان من هذا القبيل يطلب من صاحب هذا المقام أن يجهر برجوعه للخلق كما جهر أولا بدخوله على الحق بقوله (الله أكبر) فيكون مطلوبا بالإخبار لتقوم عليه الحدود، كما أنبأ أولا على ما حصل له من التشهد، وهذه الثامنة عشرة، والتاسعة عشرة من السنن كلام التشهد، والمراد به أن يتكلم الذاكر بعد ذكره مع إخوانه لِمَا حَصَلَ له من الشهود، ليتحققوا بمقامه ويكونوا منه على بصيرة كما قالوا أي القوم – رضي الله عنهم- تكلموا تعرفوا. وكما قيل في هذا المعنى:

جد ترى المعاني وأفهمني يا فلان * ما تنطق الأواني إلا بما سكن

لأن كلام التشهد ينبيء على ما حصل للمريد من الشهود، وربما يحصل في التكلم من الزيادة ما لا يحصل في العبادة،

وقال شيخ شيوخنا مولاي العربي - رضي اللّه عنه - (الناس خمرتهم في الحضرة ونحن خمرتنا في الهدرة) أي في المذاكرة، وقد قيل (إن الفقير بلا مذاكرة ولا فكرة كالخياط بلا إبرة) وقد قيل أيضا: (إن المذاكرة بين إثنين أفضل من حمل وقرين) فينبغي للفقير بعد الفراغ من الاسم ووصوله إلى المسمى أن يشتغل بالكلام مع إخوانه في ذلك الشأن، ولا يهمل وقتا من الأوقات، فينتج له حينئذ من المذاكرة ما لا ينتج له في الذكر، لكون الذكر إشتهاؤه شهود المذكور، وقد أشتهى لصاحب ذلك المقام، ووقته الغفلة لا الحضور. قال عز من قائل: **(واذكر ربك إذا نسيت)** مفهومه إذا لم تنس اشتغل بالحضور.

ثم اعلم أن كلام التشهد لا يكون قبل الوصول بأن يشتغل المريد باصطلاحات الصوفية ويجعلها عمدة لنفسه وحجة على غيره، ويقول: إن الكلام أفضل من الصيام والقيام، فهذا مغرور بنفسه منقطع عن ربه، بل كلام التشهد لا يكون إلا في وسط الصلاة أو بعد الفراغ منها، والكلام على غير أهل المقام حرام. تمام العشرين من السنن الصلاة على محمد، وهي تطلب من الواصل بعد وصوله، أي بعد الفراغ من الصلاة لا في وسطها، لكون فائدة الصلاة على النبي تعود على المريد بتسكين روعاته، وتثبيت فؤاده من ذلك القلق المزعج الذي يحصل للمريد عند انكشاف سلطان الحقيقة له وظهور معارف الطريقة، فحينئذ يؤمر بالصلاة على النبي لتتم نتيجته وتسكن روعته؛ وأما أولا فلا يحتاج لما يسكنه بل يحتاج لما يزيده، ويرى في ذلك الحال كل ما يرسخه ويقتضي ثباته في الشرع، مناقضًا لما هو طالبه من الجمع،

بل يرى أن الزهد فيما سوى المحبوب غاية المنى ومنتهى المطلوب، وكيف إذا لاحظ المريد ما حصل له من التوحيد، فهل يرضى بمجالسة العبيد كلا، ولسلطان العاشقين في هذ المعنى:

وقلتُ الرُّشْدَ والتَّنَسُّكَ والتُّقى * تَخَلُّوا وما بيني وبين الهوى خَلُّوا
وفرَّغت قلبي عن وجودي مُخلصًا * لَعَلِّيَ في شُغْلٍ بها مَعَهَا أخلُوا

فهذه حالة المصلي ابتداء، وأما انتهاء فهو محتاج للرسوخ في المقام والعمل بما أتى به سيد الأنام، ووسيلته في ذلك الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم –، فهو محتاج لها آخرا كما احتاج للإسم الأعظم أولا، فلهذا قال المصنف (وأن يصلي على محمد) ثم قال – رضي الله عنه –:

سُنَّ الآذانُ لِجَمَاعَةٍ أتَتْ * فَرْضًا بِوَقْتِهِ وَغَيْرًا طَلَبَتْ

سن الآذان لجماعة أي لطائفة من الصوفية أتت فردًا، أي قصدت ووجدت فردًا من أفراد الزمان، وقوله (وقتيًا) أي فريد عصره وصاحب وقته، فهؤلاء يسن في حقهم أن يعلنوا بالآذان لاجتماع الطالبين عليه قبل خروج ذلك الوقت، والوقت ضيق والمحافظة على الصلاة في وقتها أفضل من الدنيا وما فيها، وقولنا (فَرْدًا) أخرجنا به ما ليس بفرد، أي الذي لم يصل لرتبة الفردانية، ومثله كأهل التبرك وذوُو الصلاح، فالأخذ على هؤلاء من جملة النوافل، ولا يجوز الآذان للنوافل. وقوله (وقتيا) خرج به ما ليس بوقتي كالأموات من أكابر العارفين، وإن كانوا أفرادا فهم من جملة الفوائت (تلك أمة قد خلت) ولا يجوز الآذان للفوائت، وعليه فلا يكون الآذان إلا إذا كان صاحب المقام فردًا وقتيًا، ومن علامة كونه فردًا أن ينفرد

أكثر المنتسبين إليه، أي يصل إلى رتبة الفردانية، وإجابته تصير فرضًا على كل فرد لكونه أتى بعلم، وأي علم قريب عهد من اللّه، يتجدد به الإيمان، ولا يتجدد الإيمان إلا بملاقاة هؤلاء الناس لكونهم هم الأحباب الذي قال فيهم - عليه الصلاة والسلام - **(جددوا إيمانكم بملاقاة الأحباب)** وليس المراد بالأحباب هم أهل محبتك الذين أحببتهم أنت لنفسك وطبعك، أو بإحسانهم إليك، فهؤلاء لا يتجدد الإيمان بملاقاتهم، وإنما النفس جبلت على حب من أحسن إليها ولو كان كافرًا، بل الأحباب الذين يتجدد الإيمان بملاقاتهم هم أحباب النبي الذين قال فيهم - عليه الصلاة والسلام - **(سلموا على أحبابي.** ثم قال: للصحابة أيضا **(أنتم أصحابي وهم أحبابي)** فاجتهد يا أخي أن تعرف أحدا من أحبابه وتحَبَّبْ إليه حتى يحبك، فإذا أحبك فاعلم بأن الله هو الذي أحبك، واجتباك إليه وقربك. وحاصل الأمر أن الفرد الوقتي أعز من الكبريت الأحمر، ومن حصل عليه حصل على الكل، لكونه أشرف مقامات العارفين هي الفردانية، لقوله - عليه الصلاة والسلام - **(إن اللّه فرد ويحب الفرد)** وقال أيضا **(سيروا فقد سبق المُفَرَّدُون، قيل ما المُفَرَّدُون يا رسول اللّه؟ قال هم الذين نظروا لباطن الدنيا حيث نظر الناس لظاهرها)** نعم نظروا لباطنها من حيث الأسرار، من حيث المعارف من حيث الأنوار، نظروها بنظر الحق إليها، فاضمحلت أمامهم فوجدوها **(كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد اللّه عنده)** وحيث وجدوا اللّه وقفوا معه، وتركوا الدنيا والآخرة، بل تركوا الكل عند الوصول إليه، ولم يعودوا إلى الخلق رأسا، رجعت الأشباح وبقيت الأرواح.

ثم اعلم أن الآذان يطلب أيضا من المسافر إذا حل بأرض فلاة، والمراد بالفلاة أي المعدومة من ذوي الأسرار لكون الأرض الخالية من وجودهم كأنها معدومة العيون والأنهار، قال – عليه الصلاة والسلام – في مدح هؤلاء القوم **(بهم الخلق يمطرون وبهم يرزقون)** إلى آخر الحديث كما قيل:

تحيا بكم كل أرض تنزلون بها * كأنكم في بقاع الأرض أمطار
وتشتهي العين فيكم منظرًا حسنا * كأنكم في عيون الناس أزهار
ونوركم يهتدي الساري لرؤيته * كأنكم في ظلام الليل أقمار

وعليه فيطلب من العارف إذا حل بأرض معطشة أن يتكلم بما عنده، وهذا إذا لم يجد هناك من يقيم بهذا المقام، وإلا فلا يتكلف.

ثم قال المصنف – رضي الله عنه –:

وَقَصْرُ مَنْ سَافَرَ أَرْبَعَ بُـرُدْ * ظُهْرًا عِشًا عَصْرًا إِلَى حِينَ يَعُودْ
مِمَّا وَرَا السُّكْنَى إِلَيْهِ إِنْ قَدِمْ * مُقِيمُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ يُتِمْ

السفر على قسمين: سفر الأشباح وسفر الأرواح، سفر الحس للحس وسفر المعنى للمعنى، ومحط الكلام في المعنى لا الحس، وحيث كان الحس خيال المعنى، صار كل ما يظهر في الخيال يوجد في ذات المخيل، سفر القوم من الكون إلى المكون، وسفر غيرهم من كون إلى كون، وإذا أبيح التقصير لقاصد الخلق فكيف لا يباح لقاصد الحق كلا، وإنما يطلب في حقه أن يقصر، أي يقتصر على الفرائض، وما هو كالمعراج في طريقه كذكر أوفكر وما أشبه ذلك مما هو كالبراق في سيره، يتوصل به لغرضه، ويترك كل ما سوى ذلك رأسا،

ولا يفعل من النوافل لا كثيرًا ولا قليلا، إلا ما أمره به أستاذه لكونه طبيبا عالما بكيفيات علاج آلامِهِ، وزيادة على ذلك أن السائر لا يلتفت في سيره إلا لمقصوده وهو الوصول لمحبوبه، فكيف حتى يشتغل بغيره كالنوافل وأفعال البر من حيث هي، لأن كل ما سوى المحبوب بالنسبة للمحب فيه حجاب عنه، فالعبادة حجاب عن المعبود، والذكر حجاب عن المذكور، والإسم حجاب عن المسمى، بل كل ما سوى الله حجاب عن الله حالة سير المريد إلى الله، ولهذا قال المصنف (وقَصْرُ من سافر) أي يطلب منه أن يقصر في سائر الأفعال التي لم يؤمر بفعلها، بل لا يلتفت لما سواه ولا ينظر لما عداه، ولا يقف مع غيره حتى يصير عنده الضلال والسعادة بالاضافة لمحبوبه على حد سواء، ويكون كما قيل:

وفي حبها بعت السعادة بالشقا * ضلالا وعقلي عن هواي به عقل

وحاصل الأمر لا يقف المريد حالة السير مع عقل ولا نقل، بل يترك ذلك مع المتروك، كما تقدم في هذا المعنى لابن الفارض:

تنقل إلى حق اليقين تنزها * عن النقل والعقل الذي هو قاطع

لكن تكون هذه الأشياء قواطع مع السفر الذي يباح لصاحبه التقصير في النوافل، وهو السفر الشاق وأقله أربعة برد، والبرد كناية عن مراتب الوجود الأربعة، أولها بريد الملك، ثم بريد الملكوت، ثم بريد الجبروت، ثم ينتهي إلى بريد الرهبوت. وفي هذا المقام يحصل الفناء للمريد حتى عن الأسماء والنعوت، وهذا معنى قولهم (يفنى المريد عن ربه، كما يفنى عن نفسه) ويعبرون عنه بالعمى وبالطمس، وعلى

كل حال فهو غاية انتهاء المسافر، وهذا هو السفر الذي يكون التقصير فيه مطلوبا، لكن يشترط فيه أن يكون دفعة أي مقصودا ابتداء، وأما إذا حصل شيئا فشيئا كما إذا سار أحد من الملك إلى الملكوت، ثم إلى الجبروت، أي لم يقصد السفر دفعة فهذا لا يقصر في عبادته، لكونه ليس بمتعوب، وإنما المتعوب هو الأول لما يحصل له من المشاق في قطع المنازل، وما يعرض له من العوارض والقواطع، فيكون في غاية التعب. قال – عليه الصلاة والسلام – (**السفر قطعة من العذاب**) وخصوصا هذا السفر وما يوجد فيه من المهالك العظام، وسيأتي الكلام عليه في باب الحج إن شاء الله، فمن هذا القبيل كان صاحب هذا المقام مطلوبا بالتقصير ليسهل عليه المسير، ويبتدىء التقصير بعد انسلاخه من هيكله وانفصاله عن بشريته لا قبل، كأن يكون مكبولا في شهوات نفسه ومقيدا بقيودها، فهذا لا ينبغي منه التقصير، بل ينبغي له أن يجتهد في كثرة النوافل وحمل المشاق على نفسه وكل ما وجده يثقل عليها، فيتعرض إليه ويتسبب في جميع ما يقتضي تسريحه من نفسه، حتى إذا تسرح ووقع له السير أي خرج من رعونة نفسه وهي محل سكناه التي قال فيها المصنف (مما ورا السكنى) أي مما يخلف محل سكناه وراء ظهره، وهي نفسه يتركها كما قال بعضهم:

خلفت أهلي وهي نفسي تركتها * وأتيت لحمى الحبيب نسارع

فمن هنا يبتدىء التقصير لا قبل، بأن يبتدىء التقصير في النوافل، وهو في بشريته حاصل، فمن شروط التقصير

الشروع في المسير، ومتى ينتهي التقصير لصاحب المسير، عند رجوعه لمحل سكناه، أي عند رجوعه لحسه والدخول في هيكله، فعند ذلك يعود لما كان عليه من الإتمام في العبادة، وتصير له عادة بالنسبة للمشاهدة كما قيل في هذا المعنى:

رجعت لأعمال العبادة عادةً * وأعددت أحوال الإرادة عُدَّتِي
وَصُمْتُ نهاري رغبةً في مثوبتي * وأحييتُ ليلى رهبةً من عقوبةِ

فهذا حكم من سافر وخرج عن نفسه فما زال مقصرا حتى يرجع لمحله، وأما المقيم في السفر أي إذا رجعت له إقامته فهو مطلوب بالإتمام، لقول المصنف (مقيم أربعة أيام يتم) والمراد بالمقيم أي صاحب المقام الذي لم تزل روحه تطوف مع أنه فرغ من السير، لأن العارف يكون شبحه مغلولا وروحه تجول **(وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب)** كما قيل:

قلوب العارفين لها عيون * ترى ما لا يرى للناظرين
وألسنة بأسرار تناجي * تغيب عن الكرام الكاتبين
وأرواح تطير بغير ريش * إلى ملكوت رب العالمين

فمن كان مقيما على هذه الحالة يصير في حقه مقاما، ويكون مطلوبا حينئذ بالإتمام، لأن العارف لا يسكن اضطراره ولا يكون مع غير الله قراره، ومع هذا كله يكون مقيما، أي حاضرًا مع بشريته، فلهذا لا يقصر في عبادته إنما كان التقصير عند انفصاله من مكانه، وحيث حصل الاشتغال بكلا الجهتين طلب بمقتضاهما، لكون العلة تدور مع معلولها وجودا وعدما. ثم قال:

مَـنْدُوبُـهَا تَـيَـامُنُ مَعَ الـسَّلَامْ * تَأْمِينُ مَنْ صَلَّى عَدَا جَهْرَ الإِمَامْ

فلما أنهى الكلام على سننها، شرع في مندوباتها فأخبر بما يطلب ويستحب ويرغب فيه من المعارف مع خروجه للخلق، أي مع إثباتهم في نظره أي يتيامن مع السلام، أي أن يميل إلى أصحاب اليمين ويعمل بعملهم ويكون من جملتهم، وإن كان هو في حقيقة الأمر من المقربين الذين قال فيهم عز من قائل: **(فروح وريحان وجنة نعيم)** فهذه الحالة يكون عليها عند انكشاف السرائر، وأما الآن فيكون من جملة أهل اليمين عند تلفظه بالسلام، فيسمع خطاب الحق حينئذ (فسلام لك من أصحاب اليمين) فيعيش بينهم حينئذ كالملك بين رعيته، يشبههم في الظاهر ويخالفهم في الباطن، فالاشتراك بينهم في المجاهدة والاختلاف في المشاهدة، حتى إذا صح له هذا أي بعد خروجه من الصلاة بأن كان باطنه من المقربين؛ وظاهره من أهل اليمين، فقد بلغ درجات الأمان، ولبس حلة العز والامتنان، ومتى حصل على الأمن والأمان، حصل ذلك عند متابعة هواه لما أتى به سيد ولد عدنان لقوله – عليه الصلاة والسلام –: **(لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به)** فهذه الخاصية لا توجد إلا في العارفين، وإلا فمن ذا الذي يكون هواه تبعا لما جاء به (محمد) – عليه الصلاة والسلام – وقد جاء بعلوم ثلاثة، وهل يوجد فيما سوى العارفين من حصل على هذه العلوم فضلا عن متابعتها، وقد جاء – عليه الصلاة والسلام – بعلم منقول وعلم معقول وعلم من وراء العقول، فمن ذا الذي يرى لنفسه أن له نصيبا من هذا العلم الذي هو من وراء العقول، مع خروجه عن حيطة القوم؟ لا

واللّه لا يوجد في غيرهم ولو بلغ ما بلغ. اللهم إلا من صلى أي وصل واتصل. لقول المصنف (تأمين من صَلَّى) أي لا يبلغ درجات الأمان إلا من صلَّى، لكن ماعدا جهر الإمام، والمراد به هو من حصل على الوصول لكن جهر بما لم يؤذن له الجهر به، لقول المصنف (عدا جهر الامام) والمراد به يكون ليس بمأمون لقول أبي مدين - رضوان اللّه عليه - (من خرج للخلق قبل حقيقة تدعوه لذلك فهو مفتون) وعليه فلينتظر إن شاء أمنه وإن شاء خوفه. ثم قال - رضي الله عنه -:

وَقَوْلُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عَدَا * مَنْ أَمَّ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ بَدَا

قد تقدم الكلام على الحمد أولا حالة الرفع من الركوع في حق المقتدي، وأما المقتدى به فيخبر على استماع الحق حمد الحامدين، وقد أخبر المصنف على ما يحصل للعارف من القنوت، وهو لغة الطاعة، ومنه قوله تعالى: (**والقانتين والقانتات**) وفي هذا المحل يكون بمعنى المطاوعة، وتحصل للعارف هاته المطاوعة عند طلوع الصبح لقول المصنف (والقنوت في الصبح بدا) والمراد بالصبح شروق شمس المعارف على قلب العارف، فتمحي ظلمات الكثائف، وتبدي أنوار اللطائف، فتحصل المطاوعة بدون مشاق. وسببها شروق شمس الحقائق، ولهذا لا يكون القنوت إلا في الصبح عند قرب طلوع النهار، وأما مع ظلمات الأغيار وكثافة الأستار لا يمكن لأحد أن يكون من جملة القانتين والقانتات. ثم قال - رضي اللّه عنه -:

رِدًا وَتَسْبِيحُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعْ * سَدْلُ يَدٍ تَكْبِيرُهُ مَعَ الشُّرُوعْ

أخبر هنا عن المريد إذا حصلت له مطاوعة وأشرقت عليه شمس المعارف وامتلأ قلبه بالانوار واللطائف، فينبغي له أن يتخذ رِدًا للمعاني، ويسلبه على ظاهر الأواني، ويقول كمن قال:

ذا الشراب له أواني * لا يذوقه من هو جاهل
إلا من يدري المعاني * ويكون في الحب واصل

ثم أخبر عن تنزيه الحق متى يحصل للمريد فقال: (وتسبيح السجود والركوع) ومعنى التسبيح لغة هو تنزيه الحق عز وجل عما لا يليق به، ولا تحصل هاته الخاصية التي هي أشرف الخصائص إلا في السجود والركوع، والمراد بالسجود والركوع هو الفناء في الصفات وكذلك الفناء في الذات كما تقدم أولا، فيحصل للمريد تنزيه الحق عن صفات المحدثات عند الركوع، ويحصل تنزيه الذات عن ذوات المخلوقات، وعن اتصافها بالجهات عند فنائه في الذات، أي حالة سجوده، وإلا فكيف يحصل التنزيه لمن كان واقفا مع غيره، وكيف ينجو من ربقة التشبيه وهو مقلد لغيره، وإنما يحصل التنزيه باللسان والتشبيه في الجنان ما دام العبد لم يطو صفاته في صفات موجده وذلك الركوع. وذاته في ذاته وذلك السجود. وإلا فكيف يحصل له تنزيه الذات وهو يرى لنفسه وجودا واثباتا، فوجوده وإثباته يقتضيان تحيز ذات موجده، وعليه فلا يبلغ حقيقة تنزيه الذات إلا من ركع وسجد وفني عن المكونات، ولا يعلم حقيقة من **(ليس كمثله شيء)** إلا من فقد وجود الشيء وكشف له عن حقيقة قوله تعالى **(كل شيء هالك إلا وجهه)** في الحال والإستقبال، ووجهه وجوده، وهل تحيز هذا الوجود حتى ظهر مع وجوده وجود؟ لا عدم ولا

وجود بين هذا الوجود. فمن حيث عدم تحيز الذات لا نرى وجودا ولا اثباتًا للمكونات، إنما هو نور لائح، وحق واضح (**اللّه نور السموات والارض)** فمن حيث الجلال، لا صورة ولا خيال، ومن حيث الجمال فافهم قول من قال:

كل الجمال جمال اللّه * ليس فيه شك
إلا وشاة النهى * غَلَبْ عليهم الشك
يا وارد العين إن * حققت زال الشك
الذات عين الصفات * ما في المعنى شك

فإذا نظر العارف حالة وقوفه مع اللّه من حيث الجلال ثم انتبه من حيث الجمال لم يجد حينئذ سوى هاتين الحالتين، أي جلال وجمال، بالإضافة للّه عز وجل لم يجد سواه، فيسدل المصلي حينئذ يديه حالة وقوفه مع اللّه، أي يرسلهما ولا يلتفت إليهما بحيث لا يرى لنفسه ما يجلب النفع أو يدفع الضر عن نفسه، وإذا رأى أن له ما يستعين به مع اللّه فهو ليس بفقير إلى اللّه، وليس له حظ من فضله (إنما الصدقات للفقراء) وينبغي له أن يقول: **(لا أملك لنفسي ضرا ولا نفعا إلا ما شاء اللّه)** ويبقى على تلك الحالة سادلا يديه أي لا يعتمد إلا على اللّه، ولا يرى لنفسه استعانة إلا باللّه، ومهما تصرف في الأعضاء وصرفها لنفسه وظن أنها من كسبه فيكون كالمعتدي على ملك الغير، والمطلوب منه أن يبقى على الحالة الأولى حتى إذا قربه الحق وصار هو يده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها فيبطش حينئذ بيديه، ويجلب المنافع لنفسه، ويدفع من أضرّ بهِ، ولا بأس حينئذ عليه لكون اليد يد اللّه ليست بيده، فإذا جلب لنفسه نفعا فيعلم حقيقة أن

الجالب لذلك النفع هو اللـه لا غـير. لقولـه عـز مـن قـائل فـي بعض كلامه **(بي يبطش)** وعليه فيصير بطش العـارف بطـش الله من حيث انفراد الحق عز وجل بالفعل. كما قال بعضهم:

إن قلـت كـن فيكـون * أمري بأمـر الـواحـدا
لساني هو بصري هو * يـدي هـو الـمفـردا
سمعـي هـو في قلبي * هــــو أبـــــدا
لا حـول لـي ولا قـوة * إلا بـــه الـصـمـــدا

وإذا تحقق العارف في هذا المقام بأن عرف أن لا فـاعل في الوجود إلا اللـه، فلا ينبغي له أن يجهله في المفعول، فكمـا ينبغي له أن يعرفه في البطش، يعرفه في المبطـوش، وينبغـي له أن يشعر فـي شروع الفعل ويكبر الحق عز وجل، بـأن يلاحظ عدم انفكاك الكبرياء عـن كل الأشـياء لقول المصنـف (تكبيره مع الشروع) أي فـي كـل فعل مـن الأفعـال مـن أكـل وشرب، فهو مطلوب أن يعرف اللـه فيمـا أراد اللـه لا فيمـا يريد هو لنفسه، لما يروى في بعض كلامه عز وجل **(كلني يا عبدي في المأكول، وأشربني فـي المشـروب، والبسـني فـي الملبوس، واركبني في المركوب)** إلى آخر الحديث. فالعارف مطلوب بشهود سلطان الحقيقة. في سـائر الخليقـة؛ فـي فـاعل ومفعول، ومعلوم ومجهول، ولبعضهم في هذا المعنى:

والله ما طلعت شمس ولا غربت * إلاّ وذكرك مقرون بأنفـاسي
ولا جلـست مع قـوم أحـدثـهـم * إلا وكنت حديثي بين جلاسي

ثم قال المصنف – رضي اللـه عنه –:

وَبَـعْدَ أنْ يَقُـومَ مِنْ وَسْطَـاهُ * وَعَقْدُهُ الـثَّـلَاثَ مِنْ يُمْنَــاهُ

لَدَى التَشَـهّدِ وَبَسْطُ مَا خَلاَهْ * تَحْرِيكُ سَبَّابَتِهَا حِينَ تَلاَهْ

تقدم أولا أن هوية الحق هي غيب الذات التي لا يمكن ظهورها في المكونات، والهوية مأخوذة من ضمير هو المستعمل للغائب، وحيث كانت الغيبة لا تحصل للعارف إلا في غيب الذات، نَبَّهَ المصنف على ذلك بقوله: (وبَعْدَ أن يقوم من وسطاه) أي بعد أن يقوم المستغرق من وسط الهوية ويرجع إلى مظهر الشهادة، فينبغي له أن يعقد الثلاث من يمناه، لقول المصنف (وعقده الثلاثة من يمناه) والمراد بها أن يحافظ ويرسخ فيِ المقامات الثلاثة التي ذكرها المصنف أول مرة في قوله (والدين ذي الثلاث خذ أقوى عراك) أي هي العروة الوثقى فتمسك بها، ظاهرها إسلام، وإيمان وإحسان، وباطنها استسلام، وإيقان وعيان، وعلى كل حال يطلب منه أن يرجع لبدايته من حيث العمل، ويعض على تلك الحالة بالنواجذ، وإلا بأن لم يساعده الحال وتوالت عليه أسرار المشاهدة وأنوار الجمال، واستولى مالك المشاهدة على مملوك المجاهدة، ولم يمكنه حينئذ الجمع بين المتناقضين، والضدان لا يجتمعان، وعليه فليسلك سبيل المشاهدة، ويترك ما خلاه، لقول المصنف (لدى التشهد وبسْطُ ما خلاه) وعليه فليرجعْ لسيرته وليحافظْ عليها، ويمكث في وسطاه ولا يلتفت لما سواه، بل يكون على هاته الحالة ويحافظ على تلك المواصلة أشد المحافظة من سائر الصلوات، لكونها هي الصلاة الوسطى التي قال فيها عز وجل: **(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)** فيكون صاحب هذا المقام مطلوبًا بعقد الثلاثة من يمناه إن أمكنه، وإلا فليأخذ لدى التشهد ويبسط ما خلاه، أي فليسلك سبيل المشاهدة ويترك ما سواه. كما قيل في هذا المعنى:

كانت لقلبي أهواء مفرقَة * فاستجمعت مذ رأتك العين أهوائي
تركت للناس دينهم ودنياهم * شغلا بك ياديني ودنيائي
وصار يحسدني من كنت أحسده * وصرت مولى الورى مذ صرت مولائي

ثم اعلم أن صاحب هذا المقام هو في أشرف المقامات، ومن شاهد المنازل لا يرضى بالمزابل، أي لا يرضى بمشاهدة الغير، وعلى كل حال يطلب منه أن يتسبب في الشعور بالخلق، كما طلب منه التسبب أولا في الشعور بالخالق، لقول المصنف: (تحريكُ سبابتها حين تلاه) فلابد منه ابتداء وانتهاء أن يحرّك السبب حين يتلوه، وضمير الهاء يستعمل في الجانبين أي حين يتلى عليه ما يقتضي الجمع، وكذلك حين يتلى عليه ما يقتضي الفرق، وكل ذلك إن أمكنه، وإلا فيأخذ لدى المشاهدة ويترك ما خلاه. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وَالْبَطْنُ مِنْ فَخْذٍ رِجَالٌ يُبْعِدُونْ * وَمِرْفِقًا مِنْ رُكْبَةٍ إِذْ يَسْجُدُونْ

فأخبر المصنف في هذا البيت عما ينبغي للسائر أن يجانبه في سيره إلى اللّه، ونبه على هذه الأشياء لكونها من أكبر القواطع عن اللّه، ومن وقف معها وقف مع سوى اللّه، ولا يصل إلى اللّه إلا بمجانبتها. وذكر اثنين من القواطع، مع أن القواطع أكثر من أن تحصى، لأنهما الأهمُّ بالنسبة لما سواهما، فلهذا أمر المريد بهما، لكن المريد المتصف بصفات الرجال هو المطلوب بمجانبة الشهوات الباطنية، فينبغي له أن يفارقها ولا يجعل همته في بطنه، لئلا يصير خسيس القدر عند ربه. لقوله – عليه الصلاة والسلام –: (**من جعل همته في بطنه فقيمته عند الله ما يخرج منها**) وخصوصًا حالة سيره إلى اللّه، فكيف يصل إلى ربه من جعل همته في بطنه،

بل يطلب منه مفارقتها لقول المصنفَ (والبطنُ من فَخِذٍ رجال يُبْعدون) وشرها في طريق القوم معلوم بالضرورة، ولهذا يطلبون من المريد مجانبتها، وكذلك يطلب من المريد أيضًا مفارقة رفقائه أي أخلائه لقول المصنف: (ومرفقا من ركبة إذ يسجدون) فعطف مجانبة الرفقاء على مجانبة البطن، والمراد منه أنه يجب على طالب السير إلى اللـّه أن يفارق خلان السوء وبجانبهم ما أمكنه، وخصوصًا حالة فنائه التي عبر عنها المصنف بالسجود، إذ هو في ذلك الوقت مطلوب بالفناء عن نفسه فكيف بأبناء جنسه، بل ينبغي له أن يعتزلهم، والاعتزال عن الخلق شرط في الدخول على الحق، حتى إذا اعتزل المريد أبناء جنسه فيفتح له حينئذ الحق عز وجل بابا من فضله، لقوله عز من قائل: (**فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون اللـّه وهبنا له**) فكانت الهبة موقوفة على الإعتزال، فلهذا نبه المصنف على مفارقة المرافق أي الرفقة، وفي مخالطتهم سم قاتل، وقيل (مخالطة العموم سموم) ولا ينبغي للمريد حالة سيره أن يركن لحديثهم أو يستمع لنصيحتهم، لأنه يرجع من حيث لا يشعر، وقد وقع لكثير من السائرين، ولا نرى للمبتدىء أقبح من مخالطة رفقائه وأقران السوء، وكيف يرافق من لا يوافق، فلا جرم يقطع من لم يوادع، أي من لم يوادع ما كان عليه من سيرة العموم. وحاصل الأمر أن المريد يكون حالة دخوله إلى الطريق غريبا بحيث لا يطلب حبيبا سوى محبوبه، وإذا كان صادقا في طلبه فترفضه الخلان وتتكره العشيرة، إذا لم ينكرهم هو في نفسه، فيرونه أقبح مما يكون لقوله تعالى: (**ومن نعمره ننكسه في الخلق أفلا تعقلون**).
وكما قال سلطان العاشقين في هذا المعنى:

ومن درجات العز أمسيت مخلدا * إلى دركات الذل من بعد نخوتي
فلا باب لي يغشى ولا جاه يرتجى * ولا جار لي يحمي لفقد حميتي
كأن لم أكن فيهم خطيرا ولم أزل * لديهم حقيرا في رخاء وشدة

وقال آخر:

ما رمت الدخول عليه حتى * جعلت محلة العبد الذليل
وغضضت الجفون على نداها * وصنت النفس عن قال وقيل
وذل العبد للمولى غناه * وغايته إلى العز الطويل

وقد قيل أيضا (من لم يستوحش من الخلق لم يتأنس بالحق) فاترك يا أخي كل رفيق غير الرفيق الأعلى، فكن معه وراع أدبه ظاهرًا وباطنا لأنك مهما أسأت الأدب معه باطنا إلا عوقبت باطنا، ومهما أسأت الأدب ظاهرا إلا عوقبت ظاهرًا، فأدبك في الظاهر من حيث اسمه الظاهر، وأدبك في الباطن من حيث اسمه الباطن. وقد أشار المصنف – رضي اللّه عنه – لبعض ما ينبغي من الأدب في حضرة اللّه الخاصه من حيث المراقبة ابتداء، ومن حيث المشاهدة انتهاء، فقال – رضي اللّه عنه –:

وَصِفَةُ الجُلُوسِ تَمْكِينُ الْيَدِ * مِنْ رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَزِدِ
نَصْبَهُمَا قِراءَةَ الْمَأْمُومِ فِي * سِرِّيَّةٍ وَضْعَ الْيَدَيْنِ فَاقْتَفِي
لَدَى السُّجُودِ حَذْوَ أُذْنٍ وَكَذَا * رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الأَحْرَامِ خُذَا

قد تقدم أولا أن الجلوس كناية عن خروج المصلي إلى الخلق فنبه المصنف على ما يطلب لصاحب ذلك المقام حالة خروجه، وذكره آداب الجلوس على طريق التغليب، وإلا فلا مفهوم للجلوس، فكذلك القيام وسائر حركاته وسكناته فهو

مطلوب بمراعاة الأدب في سائر الأوقات، وآداب الجلوس أشد على المريد من آداب السجود والركوع، لأن أدبه في السجود هو من حيث الألوهية، وذلك عند تجلي الحق على العبد فيفنيه عن نفسه، بخلاف أدب الجلوس فيكون العبد مطلوبا بأدب الحق مع ملاحظة الخلق، فلهذا ذكره المصنف أولا، ولنذكر بعضا من أدب المجالسة فنقول: لا تخفى هيئة جلوس العبد أمام المعبود، ولو استفرغ العبد ما عنده من الأدب لم يبلغ حق الصواب، قال – عليه الصلاة والسلام –: **(إني أجلس كما يجلس العبد وآكل كما يأكل العبد)** فهو – عليه الصلاة والسلام – متحقق بحقيقة العبودية لا مَشَاقَّ له، ولا معالجة في الإتصاف بها، وأما سواه فيتعسر عليه البعض من الأدب مع الحق فضلا عن حيازة الأدب، ولولا نظر الحق إلينا بعين اللطف وعدم المؤاخذة لهلكنا بأجمعنا. قال السر السقطى (جلست في المحراب بعد الصلاة لأداء وِرْدٍ كان عليَّ، ومددت رجلي، وإذا بهاتف يقول: ما هذا جلوس الفقراء، فانكمشت عند ذلك وعقدت يمينا أن لا أمد رجلي ما دمت حيا) قال الجنيد – رضي اللّه عنه –: (واللّه ما رأيته بسط رجله حتى بسطناها له عند تغسيله) وكل ذلك من مقتضى المراقبة. وأما المشاهدة فتقتضي تلاشي العبد عند ظهور المعبود، وهي حالة الركوع والسجود. ولهذا ذكر المصنف آداب المراقبة وهي حالة الجلوس. ثم أعقبها بأدب ظهور الصفات وهي حالة الركوع، ثم اعقبها بأدب ظهور الذات وهي حالة السجود. ثم نبه على ما يطلب من مريد الدخول على اللّه في أول ابتدائه فقال: ينبغي له أن يرفع يديه عند التكبير، أي حالة وقوفه مع اللّه، والمراد برفع اليدين من مريد الوصول أن لا يكتم انتسابه إلى الطريق، ولا يخفيها عند

الدخول إليها، بل ينبغي له أن يرفع يديه، ورفع اليدين كناية على إظهار توجهه إلى اللّه حتى يعرفه بذلك الخاص والعام، ولا يستحي بنسبته فينقطع عن ربه، وعليه فليبدها ما استطاع في ابتداء أمره، ولهذا أمر بالجهر عند تكبيرة الإحرام، وذلك جهر القول، ثم أمر برفع اليدين وذلك بإظهار الفعل حتى يكون جامعا بين قول وفعل.

ثم اعلم أن مريد الوصول كما هو مطلوب بإظهار انتسابه في ابتداء أمره فكذلك يطلب منه أن يخفي ما هو عليه في انتهائه، ولهذا المصلي إذا صح له الدخول في حرمة الصلاة ولاحت عليه أنوار التجليات يصير ينكمش شيئا فشيئا، وأول انكماشه أن يسدل يديه لجنبيه، أو يضعهما على صدره، بعد أن كانت أعلى رتبة من رأسه، وكل ذلك لقربه من الحق، وكلما ازداد قربا ازداد انكماشا، لأن المصلي يطلب منه أن ينصب قامته ويرفع يديه قبل ظهور الحق عليه، ولما حصل له الإجتماع وصار يتقرب من الحق شيئا فشيئا تغيرت قامته وانحط وجوده، وصار ينطوي **(كطي السجل للكتاب)** وكل ذلك لقربه من الحق إلى أن يصل لغاية القرب، وهي حالة السجود، قال – عليه الصلاة والسلام –: **(أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)** فعند سجود المصلي ينزل من قامة الوجود إلى طي العدم، وكلما انطوى ينطوي الوجود بانطوائه. كما قيل في هذا المعنى:

وطاح وجودي في شهودي وبِنْتُ عنْ * وجود شهودي ماحيا غير مُثْبِتِي

فالعارف كان قبل سجوده قائما وموجودا، فصار بعد سجوده فانيا ومفقودا فنى بنفسه وبقي بربه، فهؤلاء هم الرجال، وأما سواهم فأطفال، صدقوا اللّه في المعاملة، فكفاهم

بالمواصلة. ولولا انتصابهم ما صح اقترابهم، لقول المصنف: (وزدْ نصْبَهُما قراءةَ المأموم في سرية) أي والذي زاد انتصابهم وحقق صدقهم هو متابعتهم لإمامهم في سرهم فضلا عن جهرهم، حتى تجد أحدهم - رضوان اللّه عليهم - تابعا لإمامِهِ في سره وفي علانيته، لا تخطر في قلبه إرادة مناقضة لإرادة أستاذه، والشاهد على ذلك ما حصل لهم من المراتب العلية والعلوم اللدنية، ولو اعترضوا في شيء ما لحرموا الوصول.

ثم اعلم أن المريد في ابتدائه إذا حصلت له إرادة مع شيخه فهو مردود من حينه، وأما إذا حصلت له بعد انتهائه فيكون عاصيًا لربه، هذا مع شيخه، وأما إذا حصلت له إرادة مع الحق عز وجل بحيث أراد أن يريد مع المريد الحقيقي، فيكون كالمرتد في طريقه، لكن حصول الإرادة مع عدم المشاهدة كما قيل في هذا المعنى:

ولو خطرت لي في سواك إرادة * على خاطري سهوا قَضيت بردتِي

لك الحكم في أمري فما شئت فاصنع * فلم تك إلا فيك لا عنك رغبتي

فمن كان على هذه الحالة يتقلب بين جلال وجمال، فهو في درجات الكمل، فينبغي له أن يرغب فيما هو عليه ولا يسأل مقاما من دونه، ما دامت شمس المعرفة طالعة عليه، لقول المصنف - رضي اللّه عنه -:

تَطْوِيلُهُ صُبْحًا وَظُهْرًا سُورَتَيْنْ * تَوَسُّطُ الْعِشَا وَقَصْرُ الْبَاقِيَيْنْ

هذا من إطلاق الحس وإرادة المعنى، وذلك لما كان للزمان أوقات ومراتب، وقطعات من ليل ونهار، وشروق واصفرار، وكل ذلك بسبب قرب الشمس من الأرض وبعدها عنها، وظهورها فيها وغيبتها عنها، فتنوعت الأوقات باعتبار

القرب والبعد، وحيث كان الإنسان نسخة من الوجود، وكان الوجود نسخة من العارف، فصارت أوقات العارف تختلف باختلاف التجليات من قرب وبُعْدٍ، ووُدٍّ وصَدٍّ، ووجْدٍ وفقْدٍ، وكل ذلك يقتضيه طلوع شمس المعارف على قلب العارف، فكلما قرب الطلوع ظهر صبحه، وكلما اشتد الظهور فذلك ظهوره، فيكون صاحب هذا المقام مطلوبا بالتطويل والترغيب في هاتين السورتين، لقول المصنف (تطويله صبحًا وظهرًا سورتين) يعني فهاتان السورتان مما يستحب التطويل فيهما، وعبر بالمحسوس لتطمئن النفوس، لأن الصبح لا يبتسم إلا عند قرب النهار، فكذلك قلب العارف لا يتنور إلا عند قرب الحبيب، وكل من لاحت عليه الأنوار يعلم أن الحبيب قرب دخوله في الدار، ولا يتنور المكان إلا عند مجيء السكان، وأي صبح أفضل على القلب من صبح الحبيب إذا قرب، كما قيل في هذا المعنى:

ليهنأ ركب سرى ليلا وأنت بهم * بسيرهم في صباح منك منبلج
فليصنع الركب ما شاء بأنفسهم * هم أهل بدر فلا يخشون من حرج

فهذا هو الوقت الذي يستحب فيه التطويل، ولا مستحب ولا مرغوب ولا مندوب ولا محبوب للعارفين أحسن من هذا الوقت، أي وقت طلوع شمس الحقيقة على سحاب الخليقة، وقت شروق الأرض بنور ربها؛ أرض النفوس بطلعة شمس حضرة القدوس، وقت اجتماع الفرع بالأصل والفصل بالوصل، فهذا هو الوقت، وما سواه مقت. وكيف إذا هبت نسمة القرب، ودنا حبيب القلب. فأي مهجة لا تطرب، وأي قلب لا يرغب في تطويل ذلك الوقت؟ وكل طول مع الاجتماع قصير، وكل قِصَرٍ بالنسبة للفرقة طويل. كما قيل في هذا المعنى:

أعوام إقبالـه كاليـوم في قصر * ويوم إعراضه في الطول كالحجـج
فإن نأى سائـرا يا مهجتي ارتحلي * وإن دنا زائـرا يـا مقلتي ابتهجِ

وإذا كان وقت قرب الحبيب من محبوبه يستحب التطويـل فيه، فكيف لا يستحب له التطويل عند ظهوره، وكمـال نـوره، بل يستحب له ولو كان في طوقه لكـان علـى سبيل الوجـوب، ولما كان ظهور الحق لا يحصل إلا عند زوال الخلق، كما أن الظهر لا يكون إلا عند وقت الزوال، فكذلك الظهر الحقيقي لا يحصل للعارف إلا عند خمود نفس الخليقة وزوالها من حيث هي، ولمـا كـان المريـد مـن جنـس الخليقـة فلابـد مـن زوالـه، وعليه فلا يكون ظهور الحق عليه، وإنما يكون ظهوره بنفسـه لنفسه، ويكون الحق هو المتنعم في ظهوره بذاتـه وصفاتـه لا غير، ولهذا لا يتكلـم العـارف فـي هذا المقـام إلا بمـا تستحقه الوحدانية من الانفراد، ويصرف ذلك لنفسه بلفظ صريح بغير احتياج لتلويح، ولا يرجو في ذلك تأويلا، وكيف يحتاج للتأويل من أنبىء بوحدانية الجليل، فمن حيث انفراد الذات وظهورهـا على المكونات يصير القاصد عين المقصود. كمـا أن الذات عين الوجود من حيث عـدم الأثنينيـة ونفـي التعـدد، وفـي هذا المقام يدرك العارف الذات بالذات. كما قيل في هذا المعنى:

ومـا زلت إيـاهـا وإيـاي لم تـزل * ولا فرق بل ذاتي لذاتي أحبت
وليس معي في الملك شيء سواي * والمعية لم تخطر على ألمعية
وهذي يدي لا أن نفسي تخوفت * سواي ولا غيري لخيري ترجت

ولما كانت الأوقات تتنوع باعتبار التجليات، فمنها ما يستحب فيـه التطويـل كالسورتين المتقدمتيـن، ومنهـا مـا يستحب فيـه التقصير كالسورتين الآتيتين، وهمـا ضـد المتقدمتيـن، فـالقرب

ضده البعد والظهور ضده البطون، وكل منهما يستحب للعارف فيه التقصير، ليخرج لوقت آخر عسى أن يجد فيه ما يجمع بينه وبين محبوبه، وكنى المصنف بالعصر والمغرب لما فيهما من بُعْدِ الشمس عن كبدِ السماء، فكذلك شمس المعارف إذا قصدت الغروب عن قلب العارف، أي مالت سويداء قلبه، فيطلب حينئذ من العارف أن يسرع بالخروج من ذلك الوقت، وهذا إن قصدت الغروب فما بالك إذا غربت.

ثم اعلم أن الميلان لا يقع من شمس المعارف وإنما يقع من العارف، وعليه فكلما أدبر عنها يطلب منه التقصير في ذلك الوقت، كما يطلب منه التطويل في الوقت الأول حالة الحضور، ولا يطلب منه التطويل إلا في الوقتين الأولين، وَقَصْرُ ما سواهما من الأوقات لقول المصنف (وقَصْرُ الباقين) أي قَصْرُ ما سوى وقت القرب المعبر عنه بالصبح، وقَصْرُ ما سوى الظهور المعبر عنه بالظهر، وحاصل الأمر أن العارف مظهر اللطائف؛ فمن حيث البُعْدْ هو نقطة من طين، ومن حيث القرب هو خليفة رب العالمين، وكلما ظهر عليه وصف من هذه الأوصاف يتغير حاله بتغير ذلك الوصف، كما أن الأرض يتغير حالها بقربها من الشمس وبُعْدِهَا عنها، فكذلك العارف يتغير وصفه باعتبار قرب الحق منه وبُعْدِهِ عنه، فاذا سألته وقت الحضور يقول: أنا الذاكر والمذكور، وأنا البيت المعمور، وأنا البحر المسجور. وغير ذلك مما تضيق به السطور، كل ذلك لقربه من الحق، وما قرب الشيء يعطى حكمه، وإذا سألته حالة رجوعه لنفسه ونظره لضعفه بالإضافة للحق عز وجل يقول: أنا المنقطع من بعد الوصول، أنا الخارج من بعد الدخول. حتى تظن أنه لم

يشم رائحة القبول؛ مع أنه لم يحتجب عنه محبوبه، وإنما سدل بعض الستور، لكي يسمع نداه وينظر ملجأه إليه، وهذا مراد اللّه من العارف في كل الأوقات. كان الشبلي -رضي اللّه عنه- في ابتداء أمره تارة يقول: (ليس معي موجود. وتارة يقول: ذلي أعظم من ذل اليهود) فالقول الأول من استغراقه في الشهود؛ وفنائه في ذات المعبود. والقول الثاني من حيث رجوعه للقيود، ونظره للحدود. كما قال سلطان العاشقين مشيرًا إلى المقام الأول:

وصرت موسى زماني * مذ صار بعضي كلي

فهذا من حيث الوصل وانطواء الفرع في الأصل. ثم أشار للمقام الثاني في منظومته نفسها بقوله:

أنا الفقير المعنى * رِقّوا لحالي وذلي

فانظر يا أخي كيف توالت عليه الرتب وأتى بأدب التجليات. ولما تكلم المصنف على الحالتين أي حالة القرب وحالة البعد، نبَّهَ على الحالة المتوسطة بين الحالتين، وكنَّى عنها بالعشاء لكونها كانت في وقت بين غروب وشروق، فالمتصف بهاته الحالة أي من كانت حالته بين كشف واستتار، فلا يطلب منه تقصير ولا تطويل في تلك الحالة، لكونه قابًا بين قوسين، وبرزخا بين بحريْن، فغروب شمس المعارف عَنهُ من حيث (لا تدركه البصار) وهو يدركها، وشروقها عليه من حيث **(وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)** وكما قيل في هذا المعنى:

ولي حبيب عزيز لا أبوح به * أخشى فضيحة وجهي يوم ألقاه
ما غاب عني ولكن لست أبصره * إلا وقلت جهارا قل هو اللّه

ثم قال – رضي اللّه عنه –:

كَالسُّورَةِ الأُخْرَى كَذَا الْوُسْطَى اسْتُحِبْ
سَبْقُ يَدٍ وَضْعًا وَفِي الرَّفْعِ الرُّكَبْ

تقدم أولا ما يستحب للعارف من التطويل في السورتين الأوليَيْن، وهما حالة القرب ووقت الظهر. لقول المصنف (تطويله صبحًا وظهرًا سورتين) ولما كان التطويل يستحب في هذه السورة الثالثة وهي الصلاة الوسطى، شبهها بالسورة الأخرى من السورتين الأوليين، وذلك قوله (كالسورة الأخرى كذا الوسطى استحب) أي فكذلك يستحب التطويل في الصلاة الوسطى كما يستحب التطويل في السورة الأخرى التي هي الظهر، وشبه هذا التطويل بتطويل الظهر، ولم يشبهه بتطويل الصبح لما فيه من المشابهة، لكون الصلاة الوسطى قد تقدم الكلام على ما تقتضى من غيبة المريد، وكذلك الظهور يوجب فناؤه، فكان التشبيه بليغاً لما فيه من المطابقة بين المشبه والمشبه به، ولما كانت الصلاة مشتملة على ركوع وسجود ورفع منهما، وفائدة المصلي تحصل له حالة السجود خشي لمصنف أن يتوهم القارىء أن المصلي بعد أن يسجد أي يفنى عن الموجودات، ويتمسك بحبل الذات، وهذا مناه، ولما يرفع يترك ما كان عليه، ويرفع يديه بعد وضعهما حالة سجوده، فأتى بما يرفع الإيهام وهو قوله: (سبقُ يدٍ وضعًا وفي الرفعِ الرُّكب) فذكر (وضع اليدين) والمراد منه التمسك بالمعنى حالة سجوده، ولم يذكر رفعهما حالة الرفع من السجود، فتحصل من هذا أن الواصل لم يزل متمسكا بحبل اللّه في حالة رفعه، كما كان في حالة سجوده.

ولما أنهى الكلام على فرائض الصلاة وفضائلها ومسنوناتها، شرع في بيان مكروهاتها فقال - رضي اللّه عنه -:

وَكَـرِهُـوا بِسْمَلَـةً تَـعَـوُّذَا * فِي الفَرْضِ وَالسُّجُودِ فِي الثَّوبِ كَذَا
كَـوْرُ عِمَـامَـةٍ وَبَعْضُ كُمِّـهِ * وَحَمْلُ شَيْءٍ فِيـهِ أَوْ فِي فَمِـهِ

أخبر المصنف في هذين البيتين عما يكره للعارف أن يفعله في حضرة اللّه، أي حالة حضوره مع اللّه على بساط المكاشفة، والضمير في قوله (وكرهوا) يعود على القوم، أي كرهوا هذه المسائل لما فيها من إساءة الأدب مع الحق عز وجل، لكن حالة الاستغراق في المشاهدة، وأما خارج الحضرة فيوجد في هذه المكروهات منها ما هو واجب، ومنها ما هو مندوب، ومنها ما هو مباح، إلى غير ذلك، لكن حالة الحضور مع اللّه تصير كلها مكروهة، ومن هنا تفهم قول من قال (حسنات الأبرار سيئات المقربين) وصَدَّر المصنف بالذكر المعبر عنه بالبسملة في أول المكروهات، لما فيه من اعتناء السائر به قبل وصوله خشية منه أن يتمادى على ذلك حالة حضوره مع اللّه، لأن الذكر كان قبل الدخول على اللّه والجلوس معه مطلوبا من المريد، بل يكون معراجا في التوحيد، لكن حالة سيره إلى اللّه لا حالة الجلوس معه، وإلا فكيف يلتفت إلى الإسم من وجد المسمى، ونهاية الذكر شهود المذكور. وقته حالة الغفلة وعدم الشعور، وقد قيده عز من قائل بوقت النسيان لا بوقت الشعور بقوله تعالى: **(واذكر ربك إذا نسيت)** أي إذا نسيته وفقدت النظر إليه فاذكره حينئذ، حتى ينقلك إلى ما كنت عليه، فاسمه لا يتلى إلا مع غلق الباب،

وسدل الحجاب. ومتى فتح لـك البـاب، فلـذ بـالحضور، وغـب عن الذكر في شهود المذكور. وإلا تطرد من حيـث لا تشـعر، يا من عرفت اللـّه لا تشتغل بما سواه، فكل ما سوى اللـّه يغير وقتك مع اللـّه، ألا تنظر إليه وتكتفي بذلك عـن تِكْـرَارِ اسمه، وهل يسوغ للعاقل أن يكرر اسم الملك مع وجود النظـر إليـه، فالإسم دليل المسمى، ويسـتعمل للغـائب ومتـى حضـر مسـماه أغنـى عـن الاسـم، فمـن عـرف الـذات لا يلتفـت للأسـماء ولا للصفات، ولا يرضـى أن يسمع للـّه ذكرا من غيره فضلا عـن نفسه، مما أصابه من ظهور الظاهر. وقيـل للشبلي – رضـي الله عنه – متى تستريح؟ فقـال: (إذا لـم نـر للـه ذاكـرًا) لشـدة حضوره مع المذكور، فكان كلما يسمع الإسم يقع له تشـويش. كما قال بعضهم في هذا المعنى:

ما إن ذكرتك إلاّ هم يقلـقـنـي * سري وقلبي وروحي عند ذكراك

حتى كأن رقيبا منك يهتف بي * إيـاك ويحـك والـتـذكـار إياك

أما ترى الحق قد لاحت شواهده * وواصل الكل معناه من معنـاك

وقال الواسطي مشيرًا لهذا المقام: (الذاكرون في ذكره أشد غفلة من الناسين لذكره) لأن ذكـره سـواه، والمـراد بالناسـين لذكره المشتغلون بالنظر إليه، لأنهم في حيـاء مـن اللـّه، ولـو كشف الحجاب للذاكر حالة ذكره لتلاشى حيـاء مـن ربـه، لأن الذاكر جليس اللـّه، فلو كشف له عن ذات اللـّه لما قال: اللـّه، اللـّه. بـل يكِلُّ إنْ لـم نقـل يَضْمَحِلُّ، لقولـه – عليـه الصـلاة والسلام – (**من عرف اللـّه كَلَّ لسانُه**) ومـن هنـا نفهم قـول بعض العارفين في مناجاته وقـت استغراقه: (لـو عرفـوك مـا عبدوك) وغير ذلك من كلامهم. وهذا كله من حيث الحضور.

وحاصل الأمر أن للعارفين أوقاتا لا يستعملون فيها سوى اللحظات، شاخصة أبصارهم، أي أبصار القلوب في شمس طلعة حضرة المحبوب، لا يسعهم في ذلك الوقت إلا مولاهم. لقوله – عليه الصلاة والسلام – **(لي وقت لا يسعني فيه غير ربي)** فتحصل من هذا أن الذي في مرتبته – عليه الصلاة والسلام – يطرأ عليه الشهود في بعض الأوقات لا يسعه في ذلك سوى الذات، أي لا يسعه شيء من المُكَوَّنات، كما أن الحق عز وجل لا يسعه أرض ولا سماء سوى قلب أحد هؤلاء الرجال – رضوان الله عليهم – في الماضي وفي الحال. تقربوا للّه فقربهم، وذكروا اللّه فذكرهم، ذكروه ابتداء فذكرهم انتهاء، خرجوا من قيد (اذكروني) إلى فضاء (اذكركم) فاذكر اللّه يا من لا تراه، واحفظ اللّه يا من عرفته. قال – عليه الصلاة والسلام – **(احفظ اللّه تجده أمامك)** متى بَعُدَ حتى فَقَدْتَه؟ ومتى غاب حتى نسيته؟ والعارف لا يعرف.

ثم اعلم أن هذا المقام لا ينبغي لأحد أن يقيس نفسه عليه لعدم معرفته به، وقد قلَّ من يدريه، فلا يعرفه إلا بعض الأفراد من الموحدين (وقليل ما هم).

ومما يكره أيضا التعوذ داخل حضرة الله عز وجل. لقول المصنف (تعوذا في الفرض) أي في حضرة الفرد الصمد الذي لا فسحة في وجوده ولا منتهى لظهوره، فمن زال عنه البين، وانتفى عنه الأين، وشاهد العين بالعين، وحصل على الحق المبين، بحيث كشف له عن حقيقة الأحدية، فهل يرى للشيطان هناك سميا، أي داخل حضرة الرحمان حتى يستعيذ منه؟ وهل يجد للسوى سبيلا في حضرة الجليل؟ لا واللّه

سوى اللـّه، لا ذكر للشيطان هناك، ولا خبر ولا وجود له ولا أثر. وإنما هو مجرد الوهم، والوهم لا حقيقة له. وهل يسوغ للعاقل أن يتعوذ من المفقود مع ظهور الموجود؟ بل لا ينبغي له أن يتعوذ من شيء لعدم وجود الشيء، وإن كان ولابد يستعيذ من اللـّه باللـّه، لعدم وجود الضار والنافع سواه. كما قال صاحب هذا المقام – عليه الصلاة والسلام –: (**أعوذ بك منك**) فالمستعاذ منه هو المستعاذ به، وهذه غاية التحقيق لا مزيد عليها للعارف، وذلك لما يجد، بل يشاهد أن الحق عين حقيقة الجميع؛ من ممدوح ومقدوح من حيث الأحدية، فيستريح حينئذ من كيد الشيطان، ويدخل في حزب قوله تعالى: (**إن عبادي ليس لك عليهم سلطان**) أي لا سلطان لك عليهم، أنا سلطانهم وأنا ربهم، وأنا بارئهم وأنا أنيسهم، وأنا وسواسهم ومحل سكناي قلوبهم. فأنا الكل منهم، لا حظ لك في بواطنهم ولا في ظواهرهم. وقد قال بعضهم في هذا المعنى:

إن كان للناس وسواس يوسوسهم * فأنت واللّه وسواسي وخناسي

هذا من حيث غيبته عن الوسواس، في شهود رب الناس، فمن عرف الرحمان لم يجد معه شيطانا لا من الإنس ولا من الجن. (**ومن يضلل اللـّه فما له من هاد، ومن يهدي اللّه فما له من مضل**).

ولما ذكر ما يكره حالة الشهود أي حالة الإستغراق، تكلم على ما يكره حالة الدخول، وما يكره بعد الرجوع إلى الخلق؛ فما يكره حالة الدخول هو قوله:

والسجود في الثوب كذا

كور عمامة وبعض كمه * وحمل شيء فيه أو في فمه

قد تقدم أولا أن السجود كناية عن الفنـاء أي يشمل فنـاء، العبد في نفسه، ويشمل سـائر المكونـات، وحيث سبق الكلام عليه خشي المصنف أن يترك صاحب الفناء حائلا بينـه وبين ما يفنى فيه، وهو المقصود بالذات، فيكون فناؤه في ذلك الثوب لا في ذات المحبوب، كما قال (السجود في الثوب) والمراد بالثوب وما عطف عليه، هو كل ما يحول بين العبد وربه ولو كان ذلك الحائل ضعيفا كالثوب، فيكون صاحب هذا المقام منقطعًا مع وجود القرب، فلهذا يكره له الوقوف مع ذلك المقام مع الطاقة على تركه، وإن كان يجوز للساجد أن يسجد على حصير لكن تركه أحسن، لأن الوصل لا يحصل إلا عند عدم الفصل، والفصل يضر ولو كان قليلا، والمكتفي بالقرب بعيد، وعليه ينبغي له أن يغيب عن القرب في عظيم القرب، لأن القرب لا يكون إلا مع الإثنين، ومتى كانت الإثنينية، فأين الأحدية؟ لا واللـه لا يحصل المريد على الوصول إلا عند خلع الكل وانطواء الفرع في الأصل. قلت:

فمتى يكون الحب إن كان واحدا * ومتى يكون القرب والقرب فرقتي
فالقرب مع الإثنين والحق واحد * فدع عنك ما ترى سرابا بقيعة
فإن جئته تجد اللـه من دونه * ولا سراب يبقى مع الأحدية

وكما قال شيخنا – رضي اللـه عنه –:

وإياك أن تقف بالقرب فإنه * إذا لم تر الحبيب في القرب قواطع
وغص في بحر التوحيد تجده منزها * حاشا له من تقييد ولا له مانع
فكيف بذات الله يحصرها حاجب * فما ثم من حجاب سوى النور ساطع

وحاصل الأمر، لا ينبغي للمريد أن يكتفي بالقرب ولو كان قريبا، بل يفر منه كما كان يفر من البُعْد، إلى أن يصل لمقام ينعدم فيه وجود القرب والبُعْدِ، فهناك يصل. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

قِرَاءَةٌ لَدَى السُّجُودِ وَالرُّكُوعْ * تَفَكُّرُ الْقَلْبِ بِمَا نَافَى الخُشُوعْ

أي مما يكره أيضا للواقف مع اللّه القراءة حالة السجود والركوع، أي حالة الفناء بنفسه قبل أن يبقى بربه، في هذه الحالة لا يجوز له أن يقرأ، والمراد بالقراءة التكلم على لسان الحق عز وجل، بأن لا يتكلم على لسان الألوهية لكونه لم يتحقق بمقامها، وزيادة أن المقام الذي هو فيه غير مناسب للألوهية، وهي حالة الفنا، والفنا لا يطرأ على الألوهية، إنما هو للعبودية. وفي ذلك الوقت المقارن للفناء لا يجوز له أن يعرب عن ذات الحق، وكل ما صدر من العارفين مما ينبىء عن فنائهم في مولاهم، فذلك بعد رفعهم من السجود، وبعد انطواء العبد في ذات المعبود، فحينئذ يجوز له أن يعرب عما تستحقه الذات من الانفراد والاتصاف بالصفات، وأما حالة طرو الفناء عليه، أي عند الابتداء، فيكون كلامه بنفسه لكونه في وقت التخلي، ولما تسبل عليه حلة التجلي، وهي: **(كنت سمعه وبصره)** إلى آخر الحديث. فعند ذلك يصح له أن يتكلم، لأن كلامه هو كلام اللّه، كما كان سمعه وبصره وبطشه بطش اللّه. ولهذا قالوا أي القوم – رضي اللّه عنهم – (لا يصح لأحد أن يقول أنا. إلا بعد المحو والفنا) وأما قبل ذلك أي حالة الابتداء قبل الفراغ منه، يكره له. وأما من قال: أنا قبل أن يشم رائحة الفناء ربما يهلك مع الهالكين لما في الأثر: (أربعة مهلكة للعبد، أنا ونحن، ولي وعندي).

ومما يكره أيضا للعارف تفكر القلب في المخلوقات بعد فنائه في الذات، لقول المصنف (تفكر القلب بما نافى الخشوع) لأن الخشوع لا يكون إلا عند ظهور الحق، ومن تفكر في الخلق استتر عنه الحق، وزيادة أنه كان مطلوبا بالفكرة أولا ثم انتهى إلى الحيرة، فصارت الفكرة في حقه منافية للخشوع الذي هو التحير في ذات اللّه عز وجل، لأن التفكر يكون في المصنوعات لا في الذات. لقوله – عليه الصلاة والسلام – **(تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا في الذات فتهلكوا)** وحيث انعدم وجود الشيء للعارف، ينبغي له أن يستبدل مكان الفكرة بالحيرة، ومتى عاد إلى الفكرة فقد وقع في المكروه، لكونه استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير. لأن الفكرة لا تستعمل إلا في المصنوعات، وحيث يصل إلى الصانع فتنقلب الفكرة حيرة، فتحصل من هذا أن الحيرة نتيجة الفكرة، فمتى وجدت فلا ينبغي للعارف أن يعدل عنها ويستبدلها بما هو أدنى منها، بل ينبغي له أن يرغب فيها ولا يكتفي من تحيره في اللّه. وقد كان يقول – عليه الصلاة والسلام – **(اللهم زدني فيك تحيرا)** لأن الفكرة تطلب من الفقير حالة السير وتستعمل للغائب، ومتى حضر المقصود بالذات فتنقلب الفكرة حيرة كما تقدم. فلهذا يكره له أن يعود للفكرة لكونها منافية للخشوع حيث تستدعي الجولان في المكوّنات. وحاصل الأمر لا تطلب من العارف، ولا ينبغي له أن يطلب سوى الحيرة في اللّه عز وجل، كما سألها النبي – صلى الله عليه وسلم – وسألها جميع مَنْ على أثره. كما قال سلطان العاشقين في هذا المعنى:

زدني بفرط الحب فيك تحيرا * وارحم حشا بلظى هواك تسعرا

وإذا سألتُك أن أراك حقيقةً * فاسمح ولا تجعل جوابي لن ترى
يا قلب أنت وعدتني في حبهم * صبرا فحاذر أن تضيق وتضجرا
إن الغرام هو الحياة فمت به * صبا فحقك أن تموت وتعذرا

ثم قال المصنف – رضي الله عنه –:

وَعَبَثٌ وَالإلتِفَاتُ وَالدُّعَا * أثْنَا قِرَاءَةٍ كَذَا إنْ رَكَعَا

ومن المكروهات للعارف أيضا العبث، والمراد به اشتغال العارف بما لا يعنيه بعد التحقق برتبة الكمال، وكل ما سوى الاشتغال بالله عز وجل لهو وعبث، لا يجوز الالتفات إليه، وتعمير الأوقات به، وإن كانت تلك الأعمال مباحة بالنسبة للعوام، فهي في حق العارف مكروهة. وقد تقدم أولا (أن حسنات الأبرار سيئات المقربين) وإذا كانت الحسنات في حقهم سيئات، فكيف بما سواها من الأفعال التي تُخِلُّ بشرفهم. وإن كان يجوز لهم التَّلَبُّسُ بمصالح دنياهم لكن في ظواهرهم لا في بواطنهم، لما تقدم أن بواطن العارفين قائمة مع الله، ومهما اشتغلت بما سواه فقد عبثت في حضرة الله، وعليه فتكون أفعال العارفين وأحوالهم وأقوالهم تدور بين واجب ومندوب لا غير. لكن هذا من حيث توفيق الله عز وجل لهم، حتى لو تعمد أحدهم الانبرام عن مرضاة الله ورسوله فيتعسر ذلك عليه، ويعدم الطاقة، وعدم الطاقة توفيق من الله عز وجل. وهذا معنى الحفظ لأوليائه كالعصمة لأنبيائه – عليهم الصلاة والسلام –.

ومما يكره أيضا الالتفات، والمراد منه أن العارف بعد وصوله وتحققِهِ بوحدانية الله عز وجل على نعت المكاشفة، أن يلتفت لغير هذا المقام أو يطلب شيئا زائدا عليه، فهذا

الالتفات مكروه، ومثال هذا الالتفات كمن يلتفت إلى الكرامات ويطلب أن تخرق له العادات، ويكون له تصريف مع الحق - عز وجل - بأن يهلك من أراد هلاكه، ويسلم من أراد سلامته، فصاحب هذا المقام إن لم يتداركهُ اللّه - عز وجل - بلطفه ويرجع على ما كان عليه، فإنه يهلك مع الهالكين، لكونه أراد أن يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير. ومن لم يصبر على الطعام الواحد فيخشى عليه أن يهبط إلى مصر، أي مصرّة النفوس، لكونه لم يصبر في حضرة القدوس. قال سيدي أبو مدين - رحمه الله - (من لم يصبر على صحبة الحق، ابتلي بصحبة العبيد) وأي بلاء أعظم من هذا البلاء! فلهذا كان الالتفات إليه مكروها، وأما الاشتغال به فهو مقْتٌ نسأل اللّه السلامة، وقد اشتغلت به أكثر المدّعين بالوصول بعد تلفظهم بمقام الأنس باللّه - عز وجل - ثم صاروا يلتفتون إلى الكرامات وطلب الترقي في سلم الآفات، وتغفّلُوا عن مجالستهم للحق - عز وجل - وصاروا يطلبون ما سوى ذلك. قال صاحب الحكم (أفضل ما تطلبه منه، ما هو طالبه منك) وأي كرامة أفضل من معرفة اللّه - عز وجل - على نعت المشاهدة. فمن لم يستغن بها فهو مطرود من حيث لا يشعر. لقوله - صلى الله عليه وسلم - **(من لم تغنه معرفة اللّه فذلك هو الشقي)** نسأل اللّه السلامة. ونرجو من ساداتنا ذوي المعارف الذوقية، والعلوم اللدنية الذين كشف لهم عن أسرار الذات وأنوار الصفات أن لا يلتفتوا لما سوى هذا المنهج القويم، والصراط المستقيم. قال عز من قائل **(وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)** أي لا تلتفت لما سوى ذلك، وكيف يلتفت إلى الخلق من حصل على رؤية الحق، فمن شاهد المنازل لا يرضى

بالمزابل، لا تطلب سياسة العبيد يا من عرفت الواحد، دع الخلق لخالقهم الذي خلقهم، وتكفّل بهم وهم أجنة في بطون أمهاتهم، فهو قادر على أن يسيسهم في سائر الأوقات، وطلبك من الحق أن تشتغل بأمور الخلق لكي تدبر مصالحهم لقلة حيائك منه، ولو استحييت لما طلبت منه أن تدبر لغيرك، مع أنك لا تقدر أن تدبر لنفسك، فلولا تدبيره لك وللعالم بأسره لاضمحل الوجود من أصله.

وحاصل الأمر من لم يكتف بكرامات الإيقان وحصول الشهود والعيان، فقد يزيغ به الشيطان من حيث لا يشعر. قال سيدي أبو الحسن – رضي اللـّه عنه – (إنما هما كرامتان جامعتان محيطتان: كرامة الإيمان بمزيد الإيقان، وكرامة ترك العمل على الأهواء والمتابعة، وترك الدعاوي والمخادعة، فمن أعطيهما ثم جعل يشتاق إلى غيرهما فهو عبد مُفْتَرٍ كذاب، وذو خطإ في العلم والعمل بالصواب، كمن أكرم بشهود الملك على نعت الرضى، فجعل يشتاق إلى سياسة الدواب، فنفى اليقين وخلع الرضى، وكل كرامة لا يصحبها الرضى من اللـّه وعن اللـّه، فصاحبها مُسْتَدْرَجٌ مغرور، وناقص وهالك مبثور).

قلت: إن الكرامة ليست هي شرط في صحة الولاية حتى يطلبها العبد من اللـّه، إنما هي تطلبه، لأن العبد إذا طلب من اللـّه الكرامة طلبت منه الاستقامة، وأين الاستقامة مع الالتفات إلى الكرامة؟ فمطلب العارفين من ربهم الصدق في العبودية والقيام بحقوق الربوبية، وهذا إن طلبوا منه، وإلا فهم في حياء من اللـّه، لا يلتفتون لشيء ولا يطلبون منه شيئا لعملهم بوجود رأفته وشفقته على عبده من نفسه، وعند كشف العبد

على إحاطة القدر وشمول العلم يصير الدعاء في حقه مكروها، لكن في بعض الأوقات التي قيدها المصنف بقوله (والدعا أثنا قراءة، كذا ان ركعا) أي يكره الدعاء في هذين الوقتين، أي أول الأوقات أثناء القراءة، والثاني كذا إن ركعا فقوله: (أثنا قراءة) أي حالة تلبس العبد بأوصاف المعبود عند استبدال كلامه بكلام اللـه، فإذا ظهر عليه هذا الحال وصار يتكلم على لسان الربوبية، أي صار الكلام الملفوظ به كلام اللـه، فكيف يساعده أن يدعو اللـه، وقد أغناه حيث أبدله حقيقة من حقائقه، بل ينبغي له أن يشتغل بما هو عليه. قال سيدي أبو مدين – رحمه اللـه – (أغنى الأغنياء من أبدله الحق حقيقة من حقه) وعليه فكل من اعتراه هذا الحال يصير الدعاء في حقه مكروها لحصول المطلوب، ولا يصح لأحد أن يطلب تحصيل الحاصل. الحالة الثانية التي يكره فيها الدعاء (حالة الركوع) وقد تقدم أولا أن الركوع كناية على سلب أوصاف العبد عند تجلي صفات المعبود، فمن كشف له عن تعلق صفات اللـه بجميع خلق اللـه وتدريجها الأمور شيئا فشيئا، فلا يجوز له أن يسأل الشيء من الحق قبل أوانه، وهذا من كشف له من الصفات، فكيف بمن كشف له عن الذات، لا واللـه لا يستطيع أن يطلب من اللـه شيئا لنفسه ولا لغيره لغلبة الحياء عليه، قال صاحب الحكم: (طلبك منه اتهام له، وطلبك له غيبة منك عنه، وطلبك لغيره لقلة حيائك منه، وطلبك من غيره لوجود بُعْدك عنه) فتحصل من هذا أن الطلب في هذا المقام من حيث هو مدخول معلول، اللهم إلا في وقت غير هذا، لكونه من جملة العبادة، والمشتغل بذكر اللـه يعطى له أفضل ما يعطى للسائلين. لقوله – عليه الصلاة والسلام –

فيما يرويه عن الحق **(من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين)** أو كما قال. فهذا المشتغل بذكره، فكيف بالمشتغل برؤيته، فهل يسأل شيئا من اللـّه من هو ذاهل في عظمة اللـّه؟ لا يسأل شيئا ولا يجزع من شيء، إنما هو خاضع عند ظهور كل شيء، لعلمه أن الشيء لا يظهر بنفسه، وإنما يظهر بظهور الحق فيه. لـمَّا ألقي ابراهيم – عليه السلام – في النار قال جبريل: ألك حاجة بي؟ قال بك فلا. قال له: فاسأل الحق. قال: علمه بحالي يغنيني عن سوالي. فهذه غاية الثقة باللـّه. فيا له من مقام **(مقام ابراهيم ومن دخله كان ءامنا)** سئل بعض العارفين عن مساكن الأولياء فقال: (يسكنون تحت مجاري الأقدار) فمن حيث الأقدار لا يملك العارف لنفسه نفعًا ولا ضرًا **(قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء اللـّه)** ثم قال – رضي الله عنه –:

تَشْبِيكٌ أوْ فَرْقَعَةُ الأصَابِعِ * تَخَصُّرُ تَغْمِيضُ عَيْنٍ تَابِعِ

تقدم أولا أن العبث من المكروهات، وكل من التشبيك وفرقعة الأصابع والتـَّخَصُّر داخل في العبث، إلا أن العبث الأول هو اشتغال العارف بما هو في الخارج عٍن جسده، وهذه الأمور تشير إلى اشتغاله بجسده؛ كالتصنع والتزيُّن والتشدُّق في الكلام، وكل وصف يناقض رتبة الكمال، فلا ينبغي للعارف أن يفعل شيئا من ذلك. وإنما يكون على سيرة رسول اللـّه – صلى اللـّه عليه وسلم – حيث كان لا يتزين ولا يتصنع للخلق، وكان يأكل ما حضر، ويلبس ما ستر، وكان يقول: **(إن اللـّه لا ينظر لصوركم ولا لأعمالكم، وإنما ينظر لقلوبكم)**.

ومما يكره أيضا تغميض العينين للمريد بعد حصول مراده، وأما قبل الوصول أي حالة الذكر فهو مطلوب، لأن همة المريد لا تجتمع، والحواس لا تنقطع إلا مع تغميض العينين، ولما تنفتح بصيرته وتطهر سريرته، ويجد الحس هو عين المعنى، كما أن المعنى عين الحس، فلا يجوز له حينئذ أن يغمض عينيه لتحققه بأن الظاهر عين الباطن، اللهم إلا حالة الغفلة. وأما مع اليقظة فلا يجوز له بحال، ويكون في حقه سوء أدب، وتغميض العينين كان مع وجود اثنين، ولما غابت الأنداد فتحت الألحاظ. فأي عين لا تبصر، وأي قلب لا يحضر. أمرنا بغض الطرف. حين كنا مع الظرف. قال بعضهم: (غضضت الطرّف حيث كنت لا أعرف أن الظاهر عين الباطن، كما أن الأول عين الآخر، ولما فقدت الإثنينية فتحت عيني) وكما قيل في هذا المعنى:

وغضضت طرفي عن سواك فلا أرى * في الكونين من إله يعبد

قال شيخ شيوخنا مولاي العربي رحمه اللّه: (كنت في حالة الذكر، وأنا مغمض العينين، وإذا بهاتف يقول: هو الاول والآخر والظاهر والباطن فسكتُّ وإذا به يكررها ثانيا وثالثا فقلت له: فأما الأول ففهمناه، وأما الآخر ففهمناه، وأما الباطن ففهمناه، وأما الظاهر فلا نرى إلا المكونات. فقال لي: لو كان هنالك ظاهر مع ظهوره لقلناه لك. فتحققت حينئذ بمراتب الوجود المطلق) فعند ذلك فتح بصره، فالبصر شعاع البصيرة، فلا ينبغي للفقير أن يفتح بصره إلا إذا اتصل البصر بالبصيرة، حتى إذا اتصل وصار كله بصيرة، يرى من **(ليس كمثله شيء)** بسائر أجزائه كما أنه يسمع كلامه بسائر أعضائه. كما قيل:

فكلـي أعيـن إذا بـدا مقبـلا * كما إذا ناجاني فكلي مسامع

ولما تكلم المصنف على ما يطلب من صاحب الشهود المتحقق بحقيقة الوجود، وأنه لا يغمض بصره، خشي أن يدعي هذا المقام من هو في رتبة العوام، أي من لم يذق الموت، فلهذا عقد هذا الفصل فقال:

فَصْلٌ وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرْضُ عَيْنْ * وَهْيَ كِفَايَةٌ لِمَيْتٍ دُونَ مَيْنْ

قد تقدم الكلام على معنى الصلاة وعلى أن نتيجتها اتصال المصلي بالمصلى له، وحيث كان الإتصال يتضمن رؤية المتصل به وهو الحق عز وجل، ورؤية الحق لا تحصل إلا بعد الموت أي بعد اضمحلال العبد وفنائه وذهابه بالكلية. فهذه حقيقة الموت المتعاطى بين الصوفية، فمن أجل هذا عقد المصنف هذا الفصل، وبين فيه أن رؤيته ومشاهدته لا تحصل إلا لمن مات عن نفسه وعن الخلق، وذلك قوله (وهي لميت) أي فهي حاصلة لميت لا محالة (دون مين) أي دون شك. فقوله (لميت) خرج به من لم يمت فهو ممنوع من رؤية الحق - عز وجل - لأن الحق لا يراه إلا من مات، كما تقدم. والموت هنا منقسم إلى قسمين: موت عامة وموت خاصة. وكل منهما يتضمن رؤية الحق للمؤمن، إلا أن موت العامة تتضمن الرؤية التقييدية وذلك في وقت دون وقت، ونتيجتها لا تظهر إلا في الجنة، وموت الخاصة تتضمن الرؤية المطلقة أي لا تختص بوقت دون آخر. فلهذا كانت نتيجتها عاجلة غير آجلة. أي حصلت نتيجتها التي هي رؤية الحق في الدنيا قبل الآخرة، فحصل أهل هذا المقام على رؤية الحق في هذه الدنيا

بقلوبهم، وفـي الآخـرة بأبصـارهم. فمـن أراد أن يحظـى بهذه الخصوصية فليسرع للموت قبل أن يموت. كما قيل في الأثر: (موتوا قبل أن تموتوا) فمن تحققت له هذه الموت، فَتَحَقَّق لـه الفوت فلا جرم يقول: إنني في حضرة القدس جالس على بساط الأنس، فهو كذلك، لأنه غاب عن مقتضى النفس وقيود الحس، هنيئا لهم حيث وجدوا مطلوبهم، فيا له من رضى ويا له من جمال، فهؤلاء هم الرجال وما سواهم أطفال. ماتوا حتى عن الموت **(لا يذُوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى)** ماتوا عن الخلق وعن كل ما سوى اللّه في الجملة، ماتوا عن البعض وعن الكل، ماتوا وهم قعود فما لهذا القول من جحود. سئل أبو يزيد البسطامي – رضي اللّه عنه – عن نفسه فقال: (أبو يزيد ذهب مع الذاهبين، مات لا رحمه اللّه) ماتوا وانطرحوا بين يدي اللّه عز وجل، فلما صحت موتتهم وغابت دعوتهم نادى سلطان الحقيقة (لِمَنِ المُلْكُ اليوم) فأجاب لسان بارئهم مُعْرِبًا عن حالهم (للّه الواحد القهار) فلما تحقق صدقهم مع اللّه أبدلهم حقيقة من ذاته، ونفخ فيهم من روحه، وأنشأهم لنفسه، ولو لم ينفخ فيهم من روحه وأبدلهم حقيقة من نفسه لما صح لهم وجود، ولا وقع عليهم شهود. وقيل في هذا المعنى:

مَن لا وجود لذاته من ذاته * فوجودُه لولاه عين المحال

وحاصل الأمر أنهم ملوك في صورة مماليك.

ثم أعلم أن هذه الموت الحسية لا تحصل إلا بواسطة مَلَكِ الموت، فكذلك هنا لا تحصل إلا بواسطة أستاذ عارف بقبض أرواح المريدين، حتى لو اجتمعت عليه أهل السموات والأرضين

وطلبوا منه الدخول على اللـّه لقبض أرواحهم وجمعهم بمولاهم في ذلك الوقت لا غير، لكن يشترط الطلب منهم، بخلاف الموتة الحسية لا يشترط فيها وجود طلب لكونها لا تتضمن رؤية الحق لجهل السابقة، فصاحبها إما في الجنة وإما في السعير، بخلاف الموتة المعنوية فإنها تتضمن رؤيته ولقاءه، فلهذا يشترط فيها رضاء مريد الموت، أي بأن يكون راضيا بفنائه وذهابه، وإن لم يرض بذلك فلا طاقه للعارف أن يجمع المريد مع ربه لكونه لم يرض بلقاء اللـّه عز وجل، فكيف يرضى اللـّه بلقائه، لقوله: – عليه الصلاة والسلام –: **(من أحب لقاء اللّه أحب الله لقائه)** وكيف يرضى الإنسان بالموت التي هي أعظم المصائب، ولا يرضى بها إلا من تحقق نتيجتها، وذلك إذا عرف أن لا مصيبة بعدها لقوله – عليه الصلاة والسلام – **(لا مصيبة بعد الموت)** المراد به هذا الموت على طريق الإشارة، لأن ما بعدها حياة، وتنعم بمشاهدة الذات. فلهذا قال (لا مصيبة بعدها) أي لم يبق بعدها إلا المشاهدة، وأما الموتة الحسية فقد قال فيها – عليه الصلاة والسلام – **(سبع عقبات بين العبد وربه أهونها الموت، وأصعبها الوقوف بين يدي اللـّه عز وجل)** فكان الاجتماع بالحق عز وجل في الموتة الأولى رحمة من حيث المشاهدة، وفي الموتة الثانية نِقْمة من حيث المكابدة. وعليه فمن تحقق بنتيجة الموتة المعنوية التي هي التلذذ بمشاهدة الألوهية، فكيف لا يسلم نفسه للهلاك، ويهون عليه ما ترك، لأن من عرف ما قصد هان عليه ما ترك، وإن كانت النفس عزيزة فهناك ما أعز منها، وكما قال بعضهم رحمه اللـّه:

النفس عزت لكن فيك أبذلها * والقتل مر ولكن في رضاك حلا

وحاصل الأمر مهما سلّم المريد نفسه إلى شيخ لكي يجمعه على مولاه، فحينئذ يجب عليه أن يدخله على اللّه بأربع فرائض لقول المصنف:

فُرُوضُهَا التَّكْبِيرُ أَرْبَعًا دُعَا * وَنِيَّةٌ سَلاَمٌ سِرا تَبِعَا

أي من الفرائض التي تحصل بها هذه الموتة وينطوي بها وجود المريد، التكبير أربعا، والمراد منه أن يلقي الأستاذ على أسمَاع مريده وجوهِ الوجود الأربعة، وذلك الأولية والآخرية، والظهور والبطون في دفعة واحدة، ويقطع له الحجج ويَسُدُّ له لفرج، ويتبين قوله تعالى (هو الأول والآخر والظاهر الباطن) حتى إذا انطبقت هذه الوجوه ولم يجد فسحة لديه من حيث عدم الفراغ فتزهق حينئذ روحه ويضمحل جسمه، وذلك لما تنعدم لديه الجهات بحيث لا يجد مقدار الأنملة فارغا من هذه الوجوه الأربعة، أينما توجه، ولو لنفسه فيجدها وجها من تلك الوجوه، وهكذا أينما تولى، لقوله عز من قائل (**فأينما تولوا فثم وجه اللّه**) فلهذا لما تولى المجذوبُ وجْهه لنفسه فيرى في مرآة وجوده وجه اللّه، فيقول كما قال الحلاج - رضي اللّه عنه - (ما في الجبة إلا اللّه) ولا مفهوم للجبة بل سائر الأجرام العلوية والسفلية، والحسية والمعنوية، ولبعضهم في هذا المعنى:

أينما تولوا حقا وجوهكم * فما ثم إلا اللّه هل من يطالع

فمن هنا تزهق أرواح المريدين حيث لم يجدوا مع وجود الحق أينا ولا بينا، أي أينما توجهوا يروا تلك الوجهة المتقدمة

في الذكر، فمنهم من أخبر بها ومنهم من سكت، فمن جملة من أخبر بها سيدنا إبراهيم – عليه السلام – لما (رأى كوكبا قال هذا ربي) إلى غير ذلك مما حكى عنه عز وجل فقوله: (هذا ربي) ليس هو جهلا منه حاشاه من ذلك، إنما هو علم وكمال دون كمال، وسبب قوله (هذا ربي) أراد أن يبين ويوضح حقيقة قوله عز من قائل **(فأينما تولوا فثم وجه اللـّه)** فلهذا لما ولّى وجهه إلى الشمس وإلى القمر ولسائر المكونات فرأى وجه اللـّه، فأخبر بذلك تصديقا منه لقوله عز وجل، فلما أخبرهم بالواقع وجد القلوب بعيدة من المحبوب، فخشي أن يصير ذلك القول على أكثرهم فتنة، فحينئذ بسط الرداء على وجه المائدة، وأتى بالتلويح بدلا عن التصريح، وذلك قوله **(إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا، وما أنا من المشركين)** فالقول الأول هو عين الثاني من حيث المعنى، وغيره من حيث اللفظ، فالأول تصريح والثاني تلويح. وقد قال ابن الفارض في هذا المعنى:

وعني بالتلويح يفهم ذائق * غني عن التصريح للمتعنت

ولنرجع لما كنا بصدده وهو الكلام على الموت، وذلك إذا انطبق الوجود المطلق على المريد كما تقدم، فتنعدم نفسه وينعدم الوجود بانعدامه، لأن النفس مهما انعدمت تنعدم في نظرها سائر الأنفاس. لقوله عز من قائل **(ومن قتلها فكأنما قتل الناس جميعا)**.

ثم اعلم أن معرفة هذه الفرائض راجعة للمصلي على الميت، فينبغي له أن يكون عالما بأحكام إدخال هذا الميت على اللـّه، لكونه شافعا فيه، فلهذا ينبغي له أن يحببه للـّه عز

وجل ليصح له القبول، ويكون هو أيضا من أحب الخلق إلى اللّه عز وجل لقوله - عليه الصلاة والسلام - فيما يرويه عن الحق (**أحب الخلق إلي من يحببني إلى الخلق، ويحبب الخلق إلي**) فلهذا ينبغي له أن يحببه للّه عز وجل بالدعاء الصالح والاستغفار، لكون الدعاء من الفرائض، لقول المصنف والدعاء، أي فَلْـيَدْعُ له بلسان التضرع والخضوع كقوله: (إن كان محسنا فزد له في إحسانه، وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته)، ويلح في الدعاء ما استطاع، وحاصل الأمر يطلب منه أن يحببه له بأي وجه كان، وهكذا حتى يقبله ويسبل عليه رضاه، ولا يقبله الحق عز وجل، إلا إذا كان للأستاذ نيَّة جازمة، لكونها من الفرائض، وذلك أن يجزم بقلبه ويقطع ويظن ظنا بالغا بأن اللّه يقبله لقوله - عليه الصلاة والسلام - فيما يرويه عن الحق: (**أنا عند ظن عبدي بي**) وإن كان شاكا في عدم القبول فإن اللّه لا يقبله. ولما يتحقق دخول ذلك الميت على اللّه، وينزع الشيخ من التكلم في عظمة اللّه، فيطلب منه أن يشرع حينئذ في الخروج من ذلك المقام إلى غيره، وهو الجمع بين المقامين المعبر عنه بالسلام، أي يطلب منه الإسراع للأخذ بالظاهر، كما كان مستغرقا بالباطن. ثم قال - رضي اللّه عنه -:

وَكَالصَّلاَةِ الْغُسْلُ دَفْنٌ وَكَفَنْ

لما قدّم الكلام على معنى الموت وكيفياتها، وبين أن لا صلاح ولا فلاح إلا من بابها، ومن صلاح الإنسان تطهيره مما لا يرضي الرحمان، ويكون ذلك التطهير على يد شيخ طاهر في نفسه عالم بكيفيات التطهير لغيره، ولا تحصل هذه

النظافة للمريد إلا بعد موت النفس. فلهذا ذكر المصنف الغسل عقب الموت، لأن من بقيت فيه الحياة لا يغسل، ولو كان على الألواح وتقررت الحياة في عضو من أعضائه، فإن الغاسل يتركه على ما كان عليه، والسبب في ذلك وجود الحياة فيه، كذلك المغسول لا يسلم نفسه للمغسل إلا إذا مات، فكذلك المريد لا يسلم نفسه لشيخه ليطهره مما كان عليه إلا بعد موت النفس، وانقطاع مادة الحس، وإلا فكيف يرضى بكشف عورته ويسلم نفسه لمن هو بشر مثله، لو بقيت فيه بقية من وجود النفس، لا والله لا يرضى بذلك إلا من كان رميما. وكذلك الشيخ لا يشرع في تطهير المريد ما دامت فيه بقية من نفسه، اللهم إلا إذا تحقق بموته وبخمود نار طبيعته، وإلا يتركه ما دام مُدّعي الحياة، وعليه فيطلب من المريد الساعي في الدخول على الله أن يسعى أولا فيما يزيل نفسه ويميت وجوده، ليكون مطاوعا لمغسله، وإلا يبقى بقاذوراته بسبب تعصبه ووجود إرادته وعدم مطاوعته، وقد تقدم في هذا المعنى قول بعضهم - رحمه الله -:

فإن ساعد المقدور وساقك القضاء * إلى شيخ حقٍ في الحقيقة بارع
فكن عنده كميت عند مغسل * يقلبه كيف شاء وهو مطاوِع

فهذا يكون المريد بين يدي مربيه إذا أراد التطهير من حظوظه والخروج عن أوصافه، حتى إذا تمت طهارته وتحققت نظافته بأن سطع نور فؤاده من مشكاة وجوده، فيكون حينئذ مطلوبا بستره، لأن الصّوْن من شيم العارفين الكاملين، كما أن الإفشاء من وصف الجاهلين، وهذا الستر هو المعبر عنه بالكفن في قول المصنف. والمراد منه أن يكفن زجاجة الحرية

بمشكاة العبودية حتى لا يظاهر شيئا من سر الخصوصية إلا القدر المحتاج إليه، لأن الحسناء عزها النقاب، كما أن الشمس عزها السحاب، وإذا تحقق للمريد موت النفس وطهارتها من رؤية الحس، وتغمدها بحسن اللبس، فاستحقت حينئذ الكمون والاختفاء حتى لا تتشوف لها العيون، وهو المراد بالدفن في قول المصنف، أي استحقت الدفن في أرض الخمول ليكون نباتها بعد ذلك حسنا ومقبولا، قال صاحب الحكم – رحمه اللّه – (أدفن وجودك في أرض الخمول، فما نبت مما لم يُدْفَنْ لا يتم نتاجه) فتحصل من هذا أنه لا شيء أحسن للمريد من الخمول بعد الوصول، ولا ضرر أعظم له من الشهرة في ذلك الوقت، أي في أول دخوله على اللّه لا بعده، وأما بعد دفنه في أرض الخمول كما تقدم فلا بأس عليه إذا انتشر ذكره، لكون النبات حصل بعد الثبات لا قبل، فلا شك يتم نتاجه آخرًا لوجود دفنه أولا، وزيادة أنه لم يطلب الظهور لنفسه، وإنما اللّه هو الذي أظهره بعد دفنه، **(أماته فأقبره، ثم إذا شاء أنشره)**. وإذا لم يشأ فلا طاقة للعارف أن ينشر ذكره بنفسه. وحاصل الأمر أن العارف يكون في هذا المقام سالب الاختيار بحيث لا يريد ظهورا ولا خمولا، وإنما يكون كالآلة بيد الصانع لقول بعضهم:

تراني كالآلة وهو محركي * أنا قلم والاقتدار أصابع

ولما أنهى الكلام على الصلاة الفرضية والكفائية أخذ يبين فيما هو مسنون، فقال – رضي اللّه عنه –:

وِتْرٌ كُسُوفٌ عِيدٌ اسْتِسْقَا سُنَنْ

فَجْرٌ رَغِيبَةٌ وَتُقْضَى لِلزَّوَالْ * وَالْفَرْضُ يُقْضَى أبَدًا وَبِالتَّوَالْ

والمراد من كلامه أن العارف يطلب منه على وجه السنية أن يقوم بما تقتضيه الأوقات من سائر التجليات، ولا يدع الأدب اتكالا على ما حصل له أولا من شهود الذات، بل يطلب منه أن يعطي لكل ذي حق حقه، ويوفي لكل ذي قسط قسطه من جمع وفرق، وحق وخلق، ولا يعكس ولا يَنكِسُ، بأن يطلب شهود الخلق عند ظهور الحق، أو يدعي الحرية في وقت يقتضي العبودية: فيكون كالمنازع للربوبية، وهذا المقام يقتضي الطرد والعياذ بالله، بل ينبغي له أن يكون قائما بما يرضي الحق، ويدور معه حيث دار، ويراعي أدب الأوقات ففي كل وقت أدب، وفي كل حال أدب، حتى قيل: (إن التصوف كله أدب) ولا يكون الأدب على قانون واحد ولا على كيفية مطردة، وإنما يكون باعتبار التجليات واختلاف المقامات؛ ومن أجل هذا ذكر المصنف في هذه الأبيات أوقاتا مختلفة ومقامات متباينة من بسط وقبض، وفَقْدٍ ووجْدٍ، ووصل وطرد. وحاصل الأمر أتى بما يعتري العبد من تجليات الألوهية في سائر الأوقات، لأن القلب هو مظهر التجلي فكلما ظهر فيه الحق عز وجل بشأن، يكون ذلك القلب في حال، وسمي القلب قلبًا لتقلبه عند ترادف التجليات عليه، وابتدأ المصنف بوقت الوتر لكونها أشرفها رتبة وأعظمها نسبة، ففيه تنتهي الصلوات وتنقطع المسافات **(وأن إلى ربك المنتهى)** فيه يغيب الكل وينطوي الفرع في الأصل. كما قال بعضهم – رضي الله عنه –:

صرت معشوقا وعاشقا * وفي فضلي طامع
طويت شفعي في وتري * والوجود إلي يبايع

فكيف لا يبايع الوجود عند ظهور الموجود الذي ينطوي في وجوده كل موجود. وحاصل الأمر أن الوتر هو غاية القربة ومنتهى الرغبة من بلوغ المريد إلى منتهى غوامض التوحيد، فهو غاية لا مزيد عليها، فلهذا كان بالنسبة للصلوات آخرًا لحيازته المفاخر. قال – عليه الصلاة والسلام – **(اجعلوا صلاتكم آخر الليل وترا)** أي فمن أوتر لا يوتر.

ثم اعلم أن الوتر حقيقة هو كناية عن غيب الألوهية قال – عليه الصلاة والسلام –: **(إن اللّه وتر ويحب الوتر)** أي يحب من يبالغ في معرفة الوتر، ولا يتحقق بهذه الحقيقة إلا خواص أهل الطريقة، لأن غاية ما يبلغ العارف إلى مجال الألوهية أي الذات المستحقة للربوبية، ولا يطلب كنه الذات وحقيقتها لما يؤديه ذلك إلى الاستهلاك التام، وإنما غايته المشاهدة، ومن هناك ابتداء خواص المحققين، فكان سير الأولين للّه وسير الآخرين في اللّه. **(كلا نُمِدُّ، هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك، وما كان عطاء ربك محضورا)** إلا أن الآخرين بلغوا مبلغا لا تحمله الأذهان ولا تسعه الأركان، لما فيه من الغوص والمبالغة في ميادين العرفان، حتى يتوهم قول أحدهم أنه لم يكتف بمقام العيان، كما قال سلطان العاشقين – رحمه اللّه تعالى –:

وإن اكتفى غيري بطيف خياله * فأنا الذي بوصاله لا أكتفي

وقد تزاحمت همة العارفين إلى مقام عجزت عنه خواص المحققين، وكيف لا يعجزون عند مقام وقفت دونه الخواص والعوام، وقد يطرأ هذا الحال على خاصة الخاصة من الكمل

فيخرجهم عن سائر الأحوال، لكونه وقتا يقتضي انطواء سائر التجليات من الأسماء والصفات فضلا عن المكونات، لحصول الغيبة في بطون الذات التي لا ذات مع تلك الذات، ذات مجردة، ونفس مفردة، أمر مجيد وكنز غميض، بحر لا موج فيه. ولا فسحة لديه، لا يمين ولا شمال، ولا كيف ولا مثال. وما أحسن قول القائل حيث قال:

كلت عبارته ضاعت إشارته * هدت عمارته قلبي يصادمه

لا عين تبصره لا حد يحصره * لا وصف يحضره من ذا ينادمه

وحاصل الأمر، ففي هذا المقام تَكِلُّ العبارات، وتضيع الإشارات، وتخشع الأصوات (**لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا**) وكيف يتكلم من لم يجد كلاما، إذ الكلام ممنوع على أهل ذلك المقام، والذي أعطاهم ذلك مبالغتهم في التوحيد، وغوصهم في ميادين التفريد، فاستخرجوا من ذلك البحر الراكض، والكنز الغامض أقوالاً تقتضي تعطيل النعوت. فلهذا استحبوا السكوت. فماذا يقول، وبأي شيء يحدث؟ فالألفاظ لا تحمل المعنى المراد، والأقوال لا تطابق الأحوال، فهم في كلل ورهبة، وجلال وغلبة، دعاهم ذلك إلى الفناء عن الحق كما أفناهم أولا عن الخلق، فهم في حضرة مستوية الطرفين من نفي واثبات، وحياة وممات، فإفشاء الحقائق بالنسبة لهؤلاء تشريع. ولهذا قال الإنسان الكامل - رحمه الله - بعد أن أفشى في كتابه ما لا ينبغي إفشاؤه بقوله:

فثم أمور ليس يمكن كشفها * بها قلدتني عنها قلائد الشرائع

فتحصل من هذا أن للعارفين أسرارا لا تمر على الأفكار. كما قال سلطان العاشقين - رحمه اللّه -:

فثم وراء النقل علم يـدق عن * مـدارك غايات العقول السليمة
تـلـقيتـه مني وعـني أخـذتــه * ونفسي كانت من عطائي ممدتي

الحالة الثانية والثالثة من الأحوال حالة الخسوف والكسوف، وهما حالتان تقتضيان الملجأ والاضطرار للّه عز وجل، فكلما حصلت واحدة منهما فيطلب من العارف التوجه للّه على وجه الاضطرار، ويعلم أنه في وقت متوقفا على الانتظار فإن شـاء اللّه عز وجل مده بمدد الأنوار والأسرار، وإن شاء أوقفه مع ظلمات الأغيار والأكدار، وعليه فلينهض للوقوف، ويعلـم أنـه في وقت مخوف، وكفى به وقت الكسوف (**فلا يأمن مكر اللّـه إلا القوم الخاسرون**).

ثم اعلم أن كلا من الكسوف والخسوف له أسباب يتوقـف عليها، ولنأت بسبب الكسوف الحسـي فنقـول: يقـع مـع وجـود الحائل، وذلك إذا حال القمـر بيننـا وبيـن جـرم الشـمس فيمنـع الأرض من النور الواصل إليها بسبب الحائل الـذي هـو جـرم القمر، لكونه كثيفا، كما يمنعنا منه أيضا وجود السـحاب، فـإذا رأينا في ذلك الوقت فلا نرى إلا جـرم القمـر الـذي هـو جـرم مظلم، فيقال: إن الشمس كسفت، فكذلك شمس حضرة القدوس، إذا أشرقت على أرض النفـوس، أي (**وأشـرقت الأرض بنـور ربها**) فتكون تلك النفس مطاوعة لربها نـاظرة لمـا يأتيهـا مـن جانب الألوهية، فيطلب حينئذ مـن صـاحب هاتـه النفـس أن لا يتسبب في فسادها لقوله عز من قائل (**ولا تفسدوا في الأرض**

بعد إصلاحها) بل ينبغي له أن يدعوه خوفا وطمعا أي خوفا من حالة الكسوف وطمعا بالمكث في حضرة القدوس، وهكذا لا زالت شمس المعارف شارقة على العارف ما دام لم يحل بينها وبينه حائل، حتى إذا قضى ونزل، وقضى الله أمرا كان مفعولا أي وقع وجود الحائل بأن حجز بينه وبين الحق حاجز، فتستتر عنه الأنوار وتبدل مكانها ظلمات وأكدار، وتتلبس الجوارح بالعصيان، وتستحكم حينئذ الخسارة والحذلان، فإذا لم ينهض هذا العبد في طلب الأسباب التي ينجلي بها عنه ذلك السحاب، فإنه يهلك مع الهالكين. وهذه الحالة أشد على العارف من ابتداء الحجاب وأشد عليه من كل عذاب، وإن كان قبل دخوله على اللّه في شقاء فإنه الآن قد زاد فيه وارتقى قال – عليه الصلاة والسلام – **(أشقى الأشقياء من عرف اللّه ثم عصاه)** فما أصعب الخروج بعد الدخول، وما أعظم الرجوع بعد الوصال. قال رجل لأبي محمد الحريري – رحمه اللّه تعالى – كنت على بساط الأنس فانفتح علي باب من طريق البسط، فزللت زلة فحجبت عن حبيبي، فكيف السبيل إليه، دُلَّني على الوصول إلى ما كنت عليه، فبكى أبو محمد وقال: يا أخي كلنا في قهر هذه الحياطة، لكن أنشدك أبياتا لبعضهم وأنشد يقول:

قف بالديار فهذه آثارهم * تبكى الأحبة حسرة وتشوقا
كم قد وقفت بربعها مستخبرا * عن أهلها أو سائلا أو مشفقا
فأجابني داعي الهوى في رسْمِها * فارقْتَ من تهوى فعزَّ الملتقى

وسئل بعض المشايخ عن هذه الزلة فقال: (انبسط مع الحق بغير أدب) اللهم أحسن أدبنا ولا تؤاخذنا بما صدر منا. وهذا معنى الكسوف واللّه أعلم.

وأما الحالة الثانية التي هي حالة الخسوف فهي كذلك حالة مزعجة لكونها عبارة عن ذهاب نور القلب وفراغه من المعارف، لأن القمر كناية عن القلب وكما أن القمر نوره مكتسب من الشمس حالة حصول المقابلة، فكذلك القلب نوره مكتسب من حضرة الرب، وله مادة تامة من جانب الحضرة الألهية التي هي كناية عن الشمس، فإذا حصلت المقابلة يستنير ذلك القلب حتى يظن أن عين الشمس طبعت في مرآته، كما أن جرم القمر ليلة البدر يظن أن الشمس ممتزجة بذاته، فكان القمر الذي هو كناية عن القلب بمعنى الكأس، والشمس التي هي كناية عن أنوار الألوهية بمعنى الخمرة. كما قيل في هذا المعنى:

لها البدر كأس وهي شمس يديرها * هلال وكم يبدو إذا مزِجت نجم

فما زالت شمس التوحيد طالعة على قلب المريد حتى يصير معدن الفهوم وكنز العلوم، لتوجه الفؤاد واحتوائه على المعنى المراد، ولا زال على هذه الحالة ما لم يحل بينه وبين شمس طلعة محبوبه حائل، وإذا حصل الحلول في عين المادة الممتدة لذلك القلب، أي في عين النور المعار إليه من جانب حضرة محبوبه، فيسود القلب ويدبر عن حضرة الرب، لأن النور الذي كان يمشي به في الناس استتر عنه بوجود الإحساس، فإذا لم يتداركه اللّه بلطفه فإنه يبقى على ما هو عليه.

ثم اعلم أن خسوف القمر يقع بسبب مرور الأرض بين الشمس وبين جرم القمر، حتى إذا وقع المرور في عين المادة فتنقطع حينئذ تلك الأنوار الممتدة من عين الشمس إلى جرم

القمر لوجود الحائل الذي هو جرم الأرض، فيعود لما خلق عليه لكونه جسما مظلما. والنور ليس من ذاتها وإنما هو معار إليها، فكذلك قلب العارف له مادة من جانب حضرة القدوس ساطعة في مرآته كسطوع الشمس في شكل القمر، بل أكثر وأظهر. كما قيل في هذا المعنى:

إن شمس النهار تغرب ليلا * وشموس القلوب ليست تغيب

اللهم إلا إذا حال بينها وبين القلب حائل أي من بينهما جرم النفوس، ووقع المرور في عين المادة كما تقدم فيستتر نور الشمس بوجود تكدر النفس، فيظلم حينئذ الفؤاد وتنقطع عنه المعارف والأمداد، ويستبدل مكان اللطائف بالكثائف، والحقائق بالخلائق، والرتق بالفتق، وتنطبع في مرآته صورة الأثر بدلا عن المعارف والأسرار، وتتحكم جنود الظلمة وتتقهقر الأنوار، وهكذا ما دام وجود النفس حائلا بينه وبين حضرة القدس، وعليه فيطلب من صاحب هذا المقام أن يسعى في مداواة قلبه ويوجهه بما خلق لأجله، قال عز من قائل: **(يأيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه)** فإذا حصل التوجه وزال سحاب النفس عن سماء حضرة القدس، فتشرق حينئذ أنوار الشمس فيزول اللبس، ويتنور الحس، فيحظى ذلك القلب بالكسب من بعد السلب، وينتقل من البعد إلى القرب، ومن الظمأ إلى الشرب **(وما ذلك على اللـّه بعزيز)**.

الحالة الرابعة من الأحوال التي تترادف على أكابر الرجال حالة العيد، وهي حالة جمالية وغرة بهية، وهذا الوقت المعبر عنه بالعيد يتكرر على خواص الصوفية، وهو اجتماع

الحبيب مع محبوبه على بساط الرضى والمساعدة، وسمي هذا الوقت عيداً لعودته وتكرره وترادفه علــى العـارفين، وإلا فالإجتماع حاصل لهم بدون امتناع في كل وقت وحال، جلال وجمال، إلا أن ذلك يكـون علـى منوال آخـر وكيفيـة مختلفـة، والأوقات تختلف باختلاف التجليات، فمن الأوقـات مـا يكـون رهبة وهناك ما يكون رغبة، وحاصل الأمـر أن الأوقـات مـن حيث الإجتماع كلها عيد، إلا أن العيد عندهم يطلق على وقـت حصلت فيه المجالسة على بساط الرضى. كما قيل (قف علـى البساط وإيـاك والانبسـاط) فمـا زلـت أقدام العـارفين إلا حالـة الانبساط في حضرة رب العالمين، فينبغي للعـارف إذا اجتمـع مـع محبوبـه علـى هـذا الوجـه أن يكـون واقفـا علـى حـدود الخطـاب، ويعلم أن لكل قول جوابًا، فقول العبد قول، وجـواب الحـق فعـل، وعليـه فـلا ينبغـي أن يمازحـه وإن مازحـــه، ولا يقدحه وإن قدحـه، وإنمـا يكـون ضحكـه تَبَسُّمًا ونطقـه تذميمـا وفعله تسليما، وأن يقف عند الحدود ويتنعم بالشهود، فإذا أبـاح لك الملاحظة فلا تطلب المفاوضة، ألم تكتف بـالنظر وتشـتغل بالحضور على منوال حسن المعاشرة، حتى إذا صح منك ذلك فلا يكون عكس التجلي آخر الوداع، وإنما يعود كلما عدت في أدبك وحسن معاشرتك لقوله عز من قائل: (وإن تعـودوا نعـد) فهذا هو العيد وما سواه وعيـد، ويـا لـه مـن عيـد يـوم تـتزاحم أبصـار العـارفين لطلعتـه، وتتمـايل أرواح العاشـقين فـي تلـك الحضرة كما قيل:

إذا أسفرت في يوم عيد تزاحمت * علـى حسنهـا أبصار كل قبيلة

فأرواحهم تصبوا لمعنى جمالها * وأحداقهم من حسنها في حديقة
وعندي عيدي كل يوم أرى به * جمال محياها بعينٍ قريرة

فإذا صح منهم هذا تسبل عليهم حينئذ حلل الاقتراب، ويؤمر بإظهار شعير الانتساب، والتجمل بالمعارف الجديدة القريبة العهد من الله عز وجل، وهي مواهب لا يظبطها نقل ولا يحصرها عقل، حتى لوسئل أحدهم عن شيء أجاب عن أشياء لأخذه العلوم من أصولها، وجنيه الأثمار من غرسها. كما قيل:

جنى ثمر العرفان من فرع فطنة * زكا باتباعي وهو من أصل فطرتي
فإن سئيل عن معنى أتى بغرائب * عن الفهم جلت بل عن الوهم دقت

وكل ذلك دليل على ما خصهم به من الخصوصية، وما أولاهم من الأفضلية، وسبب ذلك صدقهم في العبودية، وقيامهم بحقوق الربوبية - رضوان اللّه عليهم - وعلى اتباعهم آمين.

الحالة الخامسة من الأحوال. الاستسقاء وهي أكثر ما تطلب من المريدين حالة سيرهم إلى اللّه، والمراد من الاستسقاء طلب الغيث من اللّه عز وجل عند انحباسه، ولا تطلب هذه السنة من المريدين إلا عند الطامة العظمى التي هي كناية عن تعسر الفتح، ويعبرون عنها بالوقفة، فإذا حصلت لبعضهم هذه الحالة أي تعسر عليه الحال وضاق به المنوال، ووقف في أثناء الطريق، فيؤمر حينئذ على يد إمامه الذي هو أستاذ طريقته أن يأتي بهذه السنة على ما تقتضيه حالة المريد، ونظر الشيخ في ذلك واسع، ويعبرون عن هذه السنة بخرق العادة لما فيها من تغير الأحوال، مع أنها من حسن الأعمال، وخصوصا في بعض الأوقات فتكون من

أعظم القربات، والغالب تكون سببا في رفع الحجاب، وقد قالوا أي القوم – رضي اللّه عنهم – (من لم يخرق العادة في نفسه لم تَخرَقْ له العوائد) وقد جعلها بعض المشايخ كالعمدة في طريقهم لما فيها من الفوائد ما لم يوجد في غيرها، لأن الحق عز وجل لا يظهر على عبده إلا إذا غير ما بنفسه لقوله عز من قائل: (**إن اللّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**) أي لا يغير ما بهم بحيث يستبدل مكان الظلمات بالنور إلا إذا غيروا ما بأنفسهم من عوائدها ورفاهيتها وعلو منزلتها عند الخلق، لأن ما يصنعه عزيز جدا، وإذا كان طلب الغيث الحسي يطلب من طالبيه أن يغيروا ما بأنفسهم لينظر الحق عز وجل من حالهم ويشفق مما هم عليه، وذلك كلبسهم الثياب المهينة ومشيهم حافين وتصريخهم الأصوات بالدعاء في الطريق، وتحويل الرداء لأجل التفاؤل، وغير ذلك من أفعال التذلل، وكل ذلك لأجل شيء حادث وأمر محسوس، وهو الماء لتستمد منه النفوس وتقوم بنيتها، وإذا كان هكذا فكيف بطالب القديم الذي لا ينعدم، أي طالب الغيث المعنوي الذي تستمد منه الأرواح وتستنير به الأشباح، لا واللّه، حق على هؤلاء أن يخرقوا العوائد ويهجروا المراقد ويغيروا ما بأنفسهم حتى تنكرهم الخلان مما هم عليه من التهتك والفضائح، حتى لا يرضى ذلك منهم إلا من هو على طريقهم. كما قال سلطان العاشقين – رحمه اللّه تعالى –:

وخلع عذاري فيك فرضى وإن أبى * اقترابي قومي والخلاعة سنتي
وليسوا بقومي ما استعابوا تهتكي * فأبدوا قلى واستحسنوا فيك جفوتي
وأهلي في دين الهوى أهله وقل * رضوا لي عاري واستطابوا فضيحتي

فمن شاء فليغضب سواك ولا أذى * إذا رضيت عني كرام عشيرتي

وأفعال القوم معلومة بالضرورة مما هم عليه من التهتك، وذكرهم في الأسواق وتعرية الرأس ولبسهم المرقعة، وما أشبه ذلك مما تفر منه النفوس، حتى يقال فيهم: إنهم مجانين ومراؤن، وغير ذلك من الأقوال التي لا تناسب مقامهم، وكل ذلك لعلو همتهم عن الخلق وتشوفهم للملك الحق، ومن قولهم:

فليتك تحلو والحياة مريرة * وليتك ترضى والأنام غضاب
وليت الذي بيني وبينك عامر * وبيني وبين العالمين خراب
إذا صح منك الود فالكل هين * وكل الذي فوق التراب تراب

حتى إذا صح صدقهم مع اللـه وانقطعوا عما سواه من الخلق، فيمطر عليهم من سماء الغيوب معاني تحيا بها القلوب وتتفاجى بها الكروب، حتى إذا وقعت على أرض النفوس أنبتت نباتا حسنا **(والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خبث لا يخرج إلا نكدا)** وهذا معنى الاستسقا واللـه أعلم.

وأما قوله (فَجْرٌ رغيبةٌ وتُـقْـضَى لـلزوال) فهو بيان لما هو مرغب فيه من الأوقات، وذلك لما ذكر المصنف من أن للعارف أوقاتا تختلف باختلاف التجليات، ولكل وقت أدب، ولكل شيء سبب، وتبين لنا أن أعظم الأوقات وأشرفها على الإطلاق وقت حصل فيه اجتماع الفرع بالأصل والبعض بالكل، أي حصل حضور الحبيب مع محبوبه والطالب مع مطلوبه. فأخبر الآن على ما هو مرغوبه ومطلوبه من ذلك الوقت لعزته وعدم تكرر ذلك، أي حالة دخول المريد على اللـه وهو المعبر عنه بالفجر، فكان هذا الوقت بالنسبة لما بعده

عزيزا جدا لما يلقاه المريد من محبوبه حالة الدخول عليه من أنواع البشاشة والمساعدة والمرافقة في سائر الأمور، حتى ربما يجلسه الحق عز وجل مكانه أي يجلسه على سرير ملكه ويُصَرِّفه فيما شاء، حتى يصير أمره بأمره، وكل ذلك لإضافته للّه عز وجل. كما قال بعضهم:

وإن شئت شاء وإن أمرت فأمره * ما شاء يصنع حاسدي ومعاندي

وكل ما صدر من المساعفة وفاء بحق الضيافة، ومن وفاء الحق مع أهل ضيافته أن يجلسهم على سرير مملكته، لقوله - عليه الصلاة والسلام -: (**من كرامتي على ربي قعودي على العرش**) مع أن العرش لا حظ فيه للمخلوق، ومن أجل هذا سأله ابن سلام - رضي اللّه عنه - بقوله: (وهل يستوي مخلوق على العرش يا رسول اللّه؟) وكل ذلك من كرامته على الحق عز وجل، وكل من كان على قدمه له نصيب من كرامته على اللّه، لا جرم أن الحق يكرم مثواه عند لقائه، فتحصل من هذا أن أحب الأوقات للعارف حالة دخوله على اللّه ابتداء، وهو المعبر عنه بالفجر، وإن كان العارفون منذ وصلوا ما رجعوا، إلا أنهم يجدون من الحلاوة في الابتداء ما لا يجدونه في الانتهاء، ألا ترى أن المسك لا يتمتع الإنسان بنشره إلا حالة قربه منه، وأما إذا قرب منه جدا وطال وتكرر فيفقد ما كان عليه من الشم لصيرورته كالجزء منه، والعريس لا يتمتع بحلاولة تزويجه إلا في أوائل الأيام، فكذلك هذا يكون وقت اللقاء أعظم الأوقات وابتداؤه أحب الساعات كما قيل:

ويوم اللقا عرسي وعيدي حقيقة * وسعدي وإسعادي وروحي وراحتي

وحاصل الأمر، لا وقت أحب للعارفين من وقت دخولهم على اللّه، ولا زالوا يتأسفون عليه لما فيه من أنواع الرضى.

ثم اعلم أن ذلك الوقت المرغب فيه يمتد أي تمتد حلاوته ونشوته إلى الزوال، لقوله (فجر رغيبة وتقضى للزوال) أي نتمادى تلك النشوة إلى وقت الزوال، أي من قرب ظهور الحق إلى وقت زوال الخلق ومحوهم من لوحة الوجود، حتى إذا وقع الزوال وامتحق الخيال وحصل ظهور الكبير المتعال، فتنقطع حينئذ تلك الشهوات الخَلقية لإزالتها مع وجود الغيرية لكونها من جنسها، وما دامت تلك الغريزة الطبيعية موجودة في الإنسان إلا وهو في نشوة ونشاط، إلا إذا ضمته يد التوحيد المطلق فتمتحق حينئذ تلك الغريزة كأمثالها، ويفقد العارف ما كان عليه من التلذذ الطبيعي، ويستبدل مكان التنعم بنفسه بالتنعم بربه، فيكون الحق عز وجل هو المتنعم في ذاته بذاته لفقدان الغيرية وثبوت الأحدية، ولهذا يفقد العارف ما كان عليه لغيبته في الحق، كان أولا يتنعم بقربه، ولما انطوى وجوده في وجوده فالعين لا ترى عينها إلا إذا ميزتها في الخارج كالمرآة ونحوها فافهم.

ثم اعلم أن هذه الحال أي حالة انطواء الموجود في موجده يدوم للعارف ما دام في حضرة اللّه عز وجل، لقول المصنف (والفرض يقضى أبدا وبالتوالي) أي على الدوام والاستمرار والتعاقب والترادف، لأن العارف مهما تذكر وجود الحق يفقد نفسه وما عليها، ولهذا لما ذكر المصنف ذلك الظهور الذي يقتضي محو العبد من لوحة الوجود، خشي

أن يتوهم السامع أن العارف سقطت عنه التكاليف، فلهـذا قـال – رضـي اللّـه عنه –:

نُدِبَ نَفْلٌ مُطْلَقًا وَأُكِّدَتْ * تَحِيَّةُ ضُحًى تَرَاوِيحٌ تَلَتْ
وَقَبْلَ وِتْرِ مِثْلَ ظُهْرٍ عَصْرِ * وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَبَعْدَ ظُهْرِ

فهـذا بيـان مـن النـاظم لأحـوال العـارفين وسـيرتهم فـي حضرة رب العالمين، ليتحقق بذلك كل من كان على وَهْمٍ في أمرهم، فهم – رضـوان اللّـه عليهم – بـاذلون أنفسـهم فيمـا خلقوا لأجله، وأوقاتهم كلها متخللة بالنوافل، إلا أن نوافل القوم ليست كنوافل العموم بـأن تكون محصورة، أو تكـون لهـا صورة في الخارج، لقول المصنف (نُدِبَ نفلٌ مطلقا) أي بغير قيد ولا حصر ولا حدٍّ ولا قصْر، فهم بـاذلون الجهـد فيمـا يرضـي اللّـه، يتقربـون للّـه عز وجل علـى كل وجـه، إمـا بالنوافل الظاهرة وإمـا بالباطنـة، ونوافل الأرواح تنـوب عـن نوافل الأشباح ولا عكس، ولكـن هـذا بالنسبة للعـارفين. وأمـا المبتـدؤن فسـائر النوافل فـي حقهم مؤكـدة. لقـول المصنـف (وأكدت تحية ضحى، تروايح تلت) وسـبب تأكدهـا للمريديـن عدم استغراقهم في شهود رب العالمين، فلهذا تطلب منهم طلبا مؤكدا، لأن تقرب المحجوبيـن إلـى اللّـه متوقـف علـى وجـود النوافل. لقوله – عليه الصلاة والسلام – فيما يرويه عن الحق عز وجل (**ما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما زال عبدي يتقرب إلـي بـالنوافل حتـى أحبـه، فـإذا أحببتـه كنـت**) إلـخ الحديـث. فهـذا بيـان من اللّـه عـز وجـل للمنقطعين كيفية التقرب إليه. وأما المستغرقون فـي قربـه فقد

فرغوا من طلب القرب، بل صاروا يتعوذون من القرب كما كانوا يتعوذون من البعد، ومع ذلك كله لا يتركون ما أكد من النوافل، اللهم إلا في أوقات النهي لكونها لا تقبل منهم بحال، وذلك وقت الشروق وقبل الغروب، فهذان الوقتان لا تقبل فيهما نافلة، والشروق كناية عن وقت قرب الحق من عبده وتجليه عليه، وإذا كان من هذا القبيل فهل يسوغ للعاقل أن يشتغل بالأمر عند مجيء الآمر، كأن يشتغل بخدمته عن النظر إليه، فالملك وإن كان أمر المملوك ببعض الاشتغال لكن قيدها بأوقات، وهل يشتغل بالبواب من رفع عنه الحجاب، ومن نوافل الاقتراب والتلذذ بالخطاب قول موسى - عليه السلام - لما قال له الحق عز وجل: **(وما أعجلك عن قومك يا موسى؟ قال هم أولاءِ على أثري، وعجلت إليك رب لترضى)** والمقصود من العبد حصول رضاء المعبود على أي وجه كان وقد حصل بالشهود، وليكون المطلوب من العبد أن يتسبب في إبقاء ذلك التجلي ويحافظ عليه ما أمكنه، فتحصل من هذا أن المريد يكون مطلوبا بما يقتضي دوام ذلك الحال، ونظر العارف في ذلك واسع، ويدوم على تلك الحالة أي ما دامت الأنوار عليه ظاهرة وهكذا إلى الغروب، وليس المراد بالغروب استتار نور الحق، إنما هي أوقات تعتري العارفين يلزمهم فيها الإيمان بما يأتي به غيرهم من المحجوبين، فتكون النوافل مطلوبة منهم بعد ظهور الحق، كما كانت مطلوبة منهم مع وجود الخلق، حتى يصير أحدهم جامعا بين المقامين أي بين الصحو والمحو، فلهذا طلبت منهم النوافل آخرًا كما طلبت منهم أولا، إلا أنها كانت مطلوبة منهم أوّلاً على وجه الجَبْرِ

أي من حيث الأمر، ثم صارت من حيث الشكر، كان – عليه الصلاة والسلام – (يقوم الليل حتى تورمت قدماه، فقيل له: أتفعل هذا وقد غفر اللّه لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: أفلا أكون عبدًا شكورًا). وكان للجنيد -رضي اللّه عنه- من الوظائف والأوراد ما لا يحمله أحد، فقيل له في ذلك، فقال لهم: (شيء دخلنا به على اللّه لا نتركه) وقول المصنف: (وقبل وتر) وقد تقدم أولا أن الوتر كناية عن حالة تقتضي استهلاك العبد في غيب أحدية المعبود، وإذا كان من هذا القبيل يطلب من المريد الإتيان بالنوافل قبل حصول الوتر، لأن طرو هذا الحال على المريد لا يتركه مع مظاهر الناسوت، أو مع أنوار الملكوت، بل يهوي به إلى غيبة الرهبوت، وقد تقدم الكلام على هذا المقام. وإذا كان هكذا فلا يمكن من المريد الإتيان بالنوافل عند استغراقه في هذا المقام، إلا إذا انقلب إلى حال غير هذا فيكون مطلوبا حينئذ كما تقدم، ولهذا تجد للعارفين أحوالا مختلفة، وفي كل وقت تصدر منهم أمور تباين ما سبق ولا تطابق ما لَحِقَ، حتى لو لم يحمل بعضهم على مَحْمَلٍ حسن ربما تنكره فتطرد من حيث لا تشعر، وكل ذلك يقتضيه ما هم عليه من أنواع التجليات وأنوار الكشوفات، لأن الحق عز وجل **(كلَّ يوم هو في شأن)** فلهذا يكون مسكنه الذي هو قلب العارف كل يوم هو في حال إن لم أقل كل وقت، وتلك الأحوال كلها نوافل، ولو كانوا تاركين النوافل في نظرنا فذلك واقع من ضعف الأبصار ووجود الأستار. وقد تقدم أن العارف يتعبد للّه عز وجل على الوجه الذي يرضاه الحق منه في ذلك الوقت، لا على الوجه الذي ترضاه أنت من العارف. كما قيل:

للقوم سر مع المحبوب ليس له * حد سوى المحبوبِ يحصيه

فتحصل من هذا أن نوافل العارفين ليست منحصرة في النوافل المعهودة، بل هي مطلقة كما قال المصنف (ندب نفل مطلقا) فهم يتعبدون للّه عز وجل على وجه غير معتاد لغيرهم، أي على وجه في الباطن لا وجه له في الظاهر، أي عند الخلق. كما قال – عليه الصلاة والسلام – **(لي وقت مع اللّه لا يسعني فيه غير ربي)** أي لا ملَكا مقربا ولا نبيا مُرسَلا، وهذا حكم ورثته من أمته لا يطلع على أدب هذا الوقت مخلوق حتى الملَك، وهذا هو الذكر الخفي الذي لا يتوسط فيه ملَك ولا يفسده شيطان، وذلك عند تشرفهم بتجلي الذات، فحينئذ يَكِلُّ اللسان ويبهت الجنان ولا يساعدنا في ذلك سوى الإيمان بأحوالهم. كما قيل:

إذا لم تر الهلال فسلم * لأناس رأوه بالأبصار

فلا تعترض يا أخي على العارفين في أحوالهم ولا تهزأ بأقوالهم، ولا تقس نفسك عليهم، فشتان بين من همته الحور وبين من همته رفع الستور ودوام الحضور، **(لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه)** ثم قال – رضي اللّه عنه –:

فَصْلٌ لِنَقْصِ سُنَّةٍ سَهْوًا يُسَنْ * قَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ أَوْ سُنَنْ
إِنْ أُكِّدَتْ وَمَنْ يَزِدْ سَهْوًا سَجَدْ * بَعْدُ كَذَا وَالنَّقْصَ غَلِّبْ إِنْ وَرَدْ

فذكر المصنف في هذا الفصل أحوال السائرين إلى اللّه حالة سيرهم من حيث إسناد السير إلى العبد فلا يخلو من وجود التقصير فيه، فلهذا كني عنه بالسهو، وقسم السائرين إلى قسمين كما قيل:

الناس عبدان مجذوب وسالك * داع إليه بتعليم وتنبيه

وكل من القسمين لا يخلو من الركاكة ووجود التقصير فيه، فلهذا بين المصنف حكم ذلك بقوله (لنقص سنة سهوًا يسن) وكون النقصان وقع سهوا أمر واضح والعمد لا يتصور في وجود السير إلى اللـه، لما يقتضي من عدم الوصول، وابتدأ بحكم من نقص سنة سهوا أو سنن، والمراد به المجذوب أي المأخوذ بيد العناية الإلهية الذي انطوت عنه المسافة، ويكنى عنه بمحبوب الحق ومرغوب الحضرة الإلهية كما قيل:

والجذب أخذة عبد بغتة بيد * عناية أمر ليس ينويه
هو المراد ومخطوف العناية لا * يخشى كلفة تكليف تلاقيه

فمن حيث هذا الجذب به لا يمكنه أن يؤدي ما وجب عليه في طريق اللـه، - عز وجل - لضيق الوقت، فإذا حصل على مطلوبه وبلغ ذلك المبلغ الذي لم يخطر له ببال، ولم يمر بأفكاره، كما ورد في الخبر (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلبِ بَشَرٍ) ولم يقيد ذلك بدنيا ولا بأخرى، فالمخطوف حالة جذبته يحصل على ما أعده الحق عز وجل لعباده، لأن جنته عاجلة غير آجلة. وحاصل الأمر أن المجذوب هو مخطوف العناية الإلهية لا يحس كلفة في طريقه، ولا يدري كيف حصل له ذلك حتى يجد نفسه في مقام ليس يدريه، وفي حال ليس ينويه، ولا يمر بأفكاره، أي أمر فوق المأمول كما تقدم في قول ابن الفارض:

ونلت مرادي فوق ما كنت راجيا * فوا طربا لو تم هذا ودام لي

وحيث كان المجذوب مارًّا على الطريق كالبرق الخاطف، فلا شك أنه ترك بعض حقوق الطريق إلا أن الترك ليس هو عمدا منه، فلهذا عبر المصنف عنه بالسهو ليجبره بالسجود، والمراد بالسجود الرجوع مع الطريق والمرور على المقامات، والتمسك بما فاته من سنن الطريق، ولا يهمل ذلك اتكالا على ما حصل له من التحقيق، فمهر الحقيقة في ذمة المريد إما تقديما أو تأخيرا، لأن المريد وإن كان حصل على المقصود بالذات، فهو مطلوب بعد ذلك بتقييد تلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قال – عليه الصلاة والسلام – **(قيدوا النعم بالشكر)** وكما قيل: (إن شكر النعمة تمام الخدمة) ولا يخفى ذلك على ساداتنا العارفين ما يجب على المريد من سلوك. الطريق إما ابتداء وإما انتهاء، فهذا هو القسم الأول.

وأما القسم الثاني الذي هو السالك المجذوب، وبيان الحالة التي ينتهي إليها السالك وما يؤول إليه فغايته ما حصل للمجذوب ابتداء، إلا أن ذلك يحصل له بعد قطع المقامات والتثبيت في التجليات، فهو عاط لكل مقام ما يستحقه، وهذا حال محمود لما فيه من التمكن في الشريعة والطريقة والتغلغل في الحقيقة، فما أشرفه من حال إن كان على هذا المنوال، ولبعضهم في هذا المعنى:

والجذب إن كان بعد السلوك قل * فضل على الجذب مما السعي تاليه
فالجذب لذي التفضيل فيه على * الجذب الذي ظهرت حسا بواديه
وفي الحقيقة لولا الجذب ما سلكت * طريق حق ولا رئيت مرائيه
لولا العناية والتخصيص قد سبقا * في دعوة العبد ما قامت دعاويه

لكن ما لم يزد في الطريق سهوا كأن يزيد في السير ويقف في المقام الذي لا ينبغي الوقوف فيه، وما أشبه ذلك من كثرة الوظائف، فيكون مطلوبا بالسجود آخرًا إلا أن السجود الأول يكون مما فاته من الطريق، والسجود الثاني يكون مما فاته من التحقيق، وإن كان ولابد فالأول أفضل، وعليه إن حصلت زيادة للسائر في طريقه كأن وقف في المقام الذي لا يطلب الوقوف فيه بأن زاد في الصلاة ما ليس فيها لغفلة حصلت له، وظن أنه في عين الوقوع، حتى إذا علم من نفسه أنه ضال عن الطريق أو أنه سلك مسلكا لا غاية له، فينبغي له حينئذ أن يجبر ما فاته بالسجود، وذلك أن يميل لغاية التحقيق ويغلب جانب الجمع على جانب التفريق، ليجبر ويحظى بما فاته حالة التعويق، حتى إذا سجد هذا السالك فينجبر كسره ويجتمع هو وجانب المجذوب في نظرة لا تواليها حجب، ومن سبقت له العناية لَمْ تضره الجناية ثم قال –رضي اللّه عنه–:

وَاسْتَدْرِكِ الْقَبْلِي مَعَ قُرْبِ السَّلاَمْ
واسْتَدْرِكِ البَعْدِي وَلَوْ مِنْ بَعْدِ عَامْ

أشار في هذا البيت لحكم ما تقدم وكيفيات استدراك ما فات للمريد أو جَبْرِ ما زاده حالة سهوه، فأخبر أن استدراك القبلي وهو ما فات المجذوب من الوظائف والأوراد حالة جذبه يكون مطلوبا به مع قُرْب السلام، أي مع شعوره ورجوعه لحسه، فيكون متلبسا بأفعال المبتدئين ليستدرك ما فاته، وفائدة ذلك ليكون راسخا في الظاهر كما هو مستغرق في الباطن، فيكون ظاهره مجاهدة وباطنه مشاهدة، وتلك المجاهدة تكون

قرب السلام، وأما إذا حصل للمريد ثبات في الشرع وثبات في الجمع بأن كان متخلقا بالأخلاق المحمدية والأوصاف الزكية، فهذا لا يطلب منه استكثار النوافل لما يؤدى ذلك لتحصيل الحاصل، لأن كثرة الأوراد استنتاج الوارد، ولأنّ نتيجة الوارد أن يكون على اللـّه وارد، ونتيجة ورود المريد على اللـه أن يكون ممتثلا في الظاهر لأمره ومستسلما في الباطن لقهره، وهذه نتيجة قوله تعالى (**إن كنتم تحبون اللـه فاتبعوني يحببكم اللّه**) ومتى وجدت هذه الأوصاف في المريد فقد وجدت فيه أوصاف العبودية، فما فاته شيء حتى يستدركه. فهذا هو القسم الأول.

وأما القسم الثاني فهو من فاته شهود الحق، والمراد به السالك الذي طالت عليه الطريق وبَعُدَ عن نهج التحقيق، فهذا هو الذي يطلب منه أن يستدرك ما فاته لكونه فاته الكل، فما حصل على شيء إن لم يحصل على المقصود بالذات الذي هو منتهى الطريق وغاية نتائج التحقيق، ليس المقصود من الطريقة السير مع المرور، إنما المقصود منها الوصول مع الحضور، ومتى تأخر على المريد هذا الحال يكون مطلوبا باستدراكه أينما وجده وفي أي وقت أمكنه، لكونه في مقام البُعْد ولا يرضى بالبُعْد إلا المتباعد. كما قال المصنف (واسْتَدْرِكِ البعديَّ ولو من بعد عام) ولا مفهوم لعام ولا لأعوام، وإنما يكون مطلوبا باستدراكه إلى أن يبلغ الكتاب أجله، وعليه فينبغي له أن يجتهد ويمزّق جلده ويبكي على ما فاته وينادي بالويل والثبور، وذلك إذا ضاع العمر ولم ترتفع عنه الستور، لأن (**من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى**) كما قيل في هذا المعنى:

على نفسه فليبك من ضاع عمره * وليس له منها نصيب ولا سهم

إن هذا الركن الذي هو كناية عن الخصوصية وعبارة عن سر الألوهية يطلب من المريد أن يستدركه أينما وجده، فليس له وقت مخصوص ولا حكم منصوص، فهو لا يسقط على المريد بحال، لكون المريد لا يُعَدُّ مرادًا ولا يُعقَلُ الولي بدونه لا عند اللّه ولا عند الخواص من خلقه، ولو بلغ ما بلغ من العلوم، فيكون بالإضافة لهذا الفن محروما. ثم قال -رضي اللّه عنه-:

عَنْ مُقْتَدٍ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الإِمَامْ

يعنى إذا حصل للمريد في سيره واحد من النقصان والزيادة يكون في ضمان الإمام أي أستاذ الطريق لكونه هو العالم بكيفيات تدريج المريد إلى اللّه، فما على المريد إلا أن يسلم نفسه بين يدي شيخه إن شاء أقامه وإن شاء هدمه. كما قال بعضهم:

واترك مرادك واستسلم له أبدا * وكن كميت محض في أياديه
أعدم وجودك لا تشهد له أثرا * ودعه يهدمه طورا ويبنيه

فإذا كنت على هاته الحالة أيها المريد الصديق فيكون الشيخ حاملا لسهوك مقتديا به، إلا إذا اقتديت بنفسك واستقللت برأيك فتكون مطلوبا بما لا طاقة لك به، والخير في الاتباع.

ولما أنهى الكلام على كيفيات سجود السهو شرع يبين في مبطلات سير المريد بعد عزمه ووقوفه في الطريق قبل استشرافه على التحقيق، فقال – رضي اللّه عنه –:

وَبَطَلَتْ بِعَمْدِ نَفْخٍ أَوْ كَلاَمْ
لِغَيْرِ إصْلاَحٍ وَبِالْمُشْغِلِ عَنْ * فَرْضٍ وَفِي الْوَقْتِ أعِدْ إذَا يُسَنْ

وَحَدَثٍ وَسَهْوِ زَيْدِ المِثْلِ * قَهْقَهَةٍ وَعَمْدِ شُرْبٍ أَكْلِ
وَسَجْدَةٍ قَيْءٍ وَذِكْرِ فَرْضِ * أَقَلَّ مِنْ سِتٍ كَذِكْرِ الْبَعْضِ
وَفَوْتِ قَبْلِيٍّ ثَلاثَ سُنَنِ * بِفَصْلِ مَسْجِدٍ كَطُولِ الزَّمَنِ

أي فيبطل سير المريد إلى اللّه كلما صدر منه وصف من هذه الأوصاف أي يتعمد شيئا منها أي من الأشياء المنهي عنهَا في طريق القوم، فأول المبطلات تعمد النفخ، والمراد به تعمد فعل شيء من أوصاف النفس حتى يكون ذلك الوصف دليلا على ما في باطن المريد من وجودها، لأن النفس من أعظم القواطع عند القوم، وكلما وُجدَ في المريد وصف من أوصافها ينبغي له أن يجدد العقد مع اللـّه **(إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون)** لأن المريد كان يظن قبل ظهور هذا الوصف عليه أنه انتقل من محله وسار في طريق اللـّه، ولما ظهر عليه ذلك الوصف تبين أنه لم يتحرك من مكانه لوجود الشاهد عليه الذي هو الوصف المذموم الصادر منه المقتضي وجود البعد، لأنه لو حصل منه التقرب إلى اللـّه عز وجل ولو شبرًا لتقرب له الحق ذراعًا، كما قال عز من قائل في بعض كلامه **(إذا تقرب إليَّ عبدي شبرا تقربت إليه ذراعا، وإذا تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعًا، وإذا أتاني ماشيا أتيته هرولةً)** إلخ.

وقد تبين لنا أن المريد لم يصدر منه ما يوجب التقرب، والأواني ترشح بما سكنها. ومن المبطلات الكلام لغير إصلاحها، لأن المريد يكون في سيره مطلوبا بالصمت الذي هو من أركان الطريق، لأن الكلام عند أهل الطريق في ما لا يعني حرام لكونه يناقض ما هو مطلوب منه وهو الصمت، فهو أساس لكل خير وضده مفتاح لكل شر. كما قيل في هذا المعنى:

ولازمِ الصمت إلا إن سئلت فقل * لا علم عندي وكن بالجهل مستترا

وقد قيل: (إن الصمت صمتان: صمت باللسان وصمت بالجنان) وكلاهما لابد منه في الطريق، فمن صمت قلبه ونطق لسانه نطق بالحكمة، ومن صمت لسانه ونطق قلبه حق وزره، ومن صمت لسانه وصمت قلبه تجلى له سره وكلمه ربه، وكل ذلك من فوائد الصمت، فلازمه يا أخي حتى يقال لك تكلَّمْ فحينئذ يكون نطقك حكمة. قال – عليه الصلاة والسلام –: **(اللهم اجعل صمتي فكرة ونظري عبرة ونطقي حكمة)** وتبطل أيضا بما يشغل عن فرض من فرائض الطريق، والمراد بالمشغل كل ما يقطع المريد عن النهوض إلى اللـّه عز وجل. ويَصُدُّه عن أداء فرائض الطريق، وإن كان ذلك المشغل من أفعال البر كالعلم ونحوه فضلا عن غيره من الأعمال الدنيوية، لأن المريد يكون مطلوبا بالسعي لمن ينهض به إلى اللـّه تعالى فلا يختار لنفسه، لكونه لا يدري أين منفعته، والطبيب هو العالم بمعالجة المريض، كما قيل:

وآخش الدسائس من جوع ومن شبع * فرب مخمصة شر من التخم

فتحصَّلَ من هذا، أن كل ما يشغل المريد عن اللـّه فهو قاطع كائنا ما كان ولو كان من أفعال البر كما تقدم، وأما المشتغل بالأمور الدنيوية فلا يصح التكلم عليه لأنه منَ اللـّه بعيد لا يعد من السائرين إلى اللـّه عز وجل، ومحط الكلام في المشتغلين عن أداء حقوق الطريق بما هو مشغل، فيكون واقفا معه منقطعا كغيره، كالمشتغل بالعلم مثلا أي القدر الزائد على ما يتعبد به، فإذا وقف المريد مع سوى القدر الواجب حالة

سيره إلى اللّه فيكون واقفا مع غيره، ويطلب بالانتقال على الفور كما تقدم لنا في قوله:

تنقل إلى حق اليقين تنزها * عن النقل والعقل الذي هو قاطع

إلى أن قال: **(ولا تكن ممن طيشته دروسه).**

فتحصّلَ من هذا، أن كل ما يشغل عن اللّه فهو قاطع يجب تركه والإقلاع منه على الفور، لكونه من المبطلات. ومن المبطلات أيضا طُرُوٌّ الحدوث على المريد حالة وقوفه مع اللّه، أي يحدث في بصيرة المريد أي يرتسم فيها شيء من الحوادث، لأن اللّه - عز وجل - لا ينظر إلى قلب طبعت فيه صورة غيره فضلا عن الدخول إليه، كما قال صاحب الحكم (كيف يُشْرِقُ قلبٌ صورُ الأكوان منطبعة في مرآته) وإذا كان الحق - عز وجل - لا يقبل العمل المشترك فكيف بالقلب المشترك، والقلب له وجهة واحدة وكلما توجه إلى وجهة أدبر عن الأخرى، وبصيرة المبتدىء أضعف من بصيرة المنتهي، أقل شيء يطمسها، ومداواة البصيرة أصعب من مداواة البصر لقلة وجود الأطباء لهذا الشأن، فلهذا ينبغي للمريد الصادق أن يسعى في مداواتها لا في فسادها وعلى اللّه الكمال.

ومن المبطلات أيضا زيادة المثل سهوًا، وقد تقدم أن السهو يجبر بالسجود، فخشي المصنف أن يطول ذلك السهو على المريد حتى يخرجه من مقام إلى غيره، ويزيد في الطريق ما ليس فيها، حتى لم يجد لها منتهى ولا غاية، ويظن أن المقصود من الطريق هو السير، مع أن الطريق لها انتهاء وإن طالت، وإذا زاد فيها مثل عادتها فقد خرج وضل عن

طريق الحق إلى غيرها، وبطل ما كان عليه، فيحتاج حينئذ لمن يرشده إلى سواء السبيل. ومن المبطلات أيضا القهقهة في الطريق، أي حالة السير إلى اللـّه والمراد بها كثرة الضحك لما فيها من إساءة الأدب مع اللـّه ومع رسوله – عليه الصلاة والسلام – فلا مفهوم للضحك بل سائر الأفعال التي تنبيء عن قلة الخشوع في الباطن، وعدم السكون في الظاهر أمام الحق – عز وجل – لأن المريد يجب عليه أن يعبد اللـّه كأنه يراه، وهذا ابتداء مقام الإحسان، وأين الحضور مع اللـّه حيث وجدت القهقهة، ولو كان حاضرًا مع اللـّه لـتـقـطـّع إرْبًا إربًا حياء من اللـّه، وعليه فينبغي له أن يستأنف سيرا آخرا بسكينة ووقار وخشوع واستغفار، حتى إذا صح منه ذلك ينقله إلى أعلـى مراتب الإحسان التي هي درجة الشهود والعيان.

ومن المبطلات أيضا تعمُّدُ الشربِ والأكل لما فيهما من الميلان للطباع النفسانية والشهوات البهيمة، والمريد مطلوب بالانتقال من ذلك الوصف الخسيس إلى حال شريف، وهو التزي بزي الملائكة عليهم السلام من عدم الأكل وكثرة التسبيح والتهليل والتكبير.

وحاصل الأمر أن الجوع من أصول الطريق وخصوصًا إذا كان الشيخ أمر المريد بقلة الأكل والشرب خالة الرياضة، فيصير الأكل والشرب حراما عليه إلا القدر المحتاج إليه الذي قسم له على يد شيخه، فإذا تعمَّدَ المريد الأكل والشرب في وقت النهي لغير ضرورة تدعوه لذلك، فيبطل ما كان عليه من الاقتداء والمتابعة لشيخه، وفوائد الجوع وخواصه واضحة من أن تذكر.

ومن المبطلات أيضًا تَعَمُّدُ الزيادة في الطريق ولو سجدة من باب أولى إن زدت غيرها، وإن كان السجود كناية عن التذلل والانخفاض يكون من المبطلات حيث زاده المريد من تلقاء نفسه قبل أن يأمره بذلك شيخه، وعليه فينبغي للمريد أن يكون محجورًا عليه ما دام في عصمة شيخه لا يزيد على ما أمره به خيرا أو شرا، لكونه لا يدري أين المصلحة، فلهذا ينبغي له أن يخشى الجميع ولا يأخذ شيئاً إلا من الطبيب، وهذا أدب المريض مع طبيبه، لأن المريض حالة مرضه ربما يكون الصلاح فيما يظنه فسادًا، والفساد فيما يظنه صالحا لقوله – عز من قائل –: **(وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم).**

فتحصل من هذا أن المريد حالة سيره لا يأخذ شيئا إلا ما تسلمه على يد شيخه، كما سيعود في انتهائه لا يأخذ شيئا إلا ما أتاه على يد اللـّه عز وجل. ومن المبطلات أيضا تَعَمُّدُ القيء، والقيء هو استخراج ما في الباطن إلى الظاهر، فلهذا كان عبارة عن إفشاء ما وصل إلى باطن المريد من حقائق الطريق، حتى إذا استقر ذلك في باطنه ثم استخرجه على فيه من غير ضرورة تدعوه له، فيكون ذلك دليلا على خيانته وعدم صدقه مع اللـّه – عز وجل – فيبطل ما كان عليه من السير، لكونه لا يصلح لكتمان الأسرار. لما قيل: (إن صدور الأحرار قبور الأسرار) ومن المبطلات أيضا تَذَكُّرُ فرضٍ من فرائض الطريق، كمن كان ناسيًا فرائض مترتبة عليه من صلاة وصيام وغير ذلك من قواعد الإسلام، ثم تذكرها حالة

تلبسه بالطريق ودخوله للخلوة فيكون ذلك التذكر من المبطلات، لأن التقرب إلى اللّه لا يكون إلا بعد أداء الفرائض، وعليه فليترك ما هو عليه من النوافل ويشتغل بأداء ما فاته من الفرائض. لقوله – عليه الصلاة والسلام – فيما يرويه عن الحق – عز وجل –: **(ما تقرب إلي عبدي بشيء أحبَّ إلى مما افترضته عليه)** حتى إذا فرغ من أداء الفرائض فليعد لما كان عليه ويبتدىء الطريق، لكن هذا إن كان المتروك يمكن قضاؤه في أيام معدودة، أي في أقل زمان لقول المصنف – رضي اللّه تعالى عنه – (وذكر فرض أقل من ست كذكر البعض) هذا إن أمكن، وإلا فلا تنفعه إلا التوبة لأنها تمحي ما قبلها، كما أن الإسلام يهدم ما قبله **(إن اللّه يحب التوابين ويحب المتطهرين)**.

ومن المبطلات أيضا فَوَاتُ القبلي أي فوات شيء من الأفعال القبلية التي يطلب بها المريد قبل دخوله على اللّه، لكن إن كان ذلك القبلي متركبًا من ثلاث سنن من سنن القوم المعتبرة عندهم، وذلك كالخروج من الخلوة مثلا قبل الحصول على المقصود وهو المعبر عنه بقول المصنف (كفصل مسجد) هذا تشبيه في المتروك المركب من السنن الثلاث، لأن الخلوة تشتمل على عزلة وذكر وفكر وما أشبه ذلك، وحيث كان الانفصال منها يبطل ما كان عليه المريد لكن إن طال الزمان لقوله (كطول الزمن) لأن المريد مطلوب بالجد والعزم والحزم ليلا ونهارًا أولا وآخرًا، لا راحة له قبل دخوله على اللّه. كما قيل (لا راحة للعبد دون لقاء سيده) حتى إذا صدر منه فعل من هذه الأفعال وطال الزمان عن الرجوع إليها،

وكان ذلك المتروك متركبًا من السنن الثلاث كما تقدم، فينبغي له أن يستأنف السير ويستنجد العون، وأما إذا كان القبلي متركبًا من سنة واحدة خفيفة فلا تبطل طريقه ولا ينقطع سيره إلى اللّه، ولكن ينبغي له أن لا يتهاون فيما بقي له من مسنونات الطريق فضلا عن واجباتها، والمتهاون بالبعض كالمتهاون بالكل، فمن أجل هذا ينبغي للفقير أن يواظب على الوظائف ما استطاع ولا يُهْمِلُ منها كثيرًا أوقليلا، ولا يعلم الفتح اين منطوى، والأوامر تحتها سرائر والمناهي تحتها ملاهٍ.

ولما ذكر المصنف مبطلات الطريق والنواقض لعزائم المريد، شرع يبين كيفيات استدراكه فقال -رضي اللّه عنه-:

وَاسْتَدْرِكِ الرُّكْنَ فَإِنْ حَالَ رُكُوعْ

فَأَلْغِ ذَاتَ السَّهْوِ والْبِنَا يَطُوعْ

قد تقدم أولا أن سهو المريد حالة اقتدائه يحمله الإمام لقوله (عن مقتدٍ يحمل هذين الإمام) والمراد منه أن المريد معذور في الطريق وفي عدم وصوله إلى اللّه إذا بَعُدَتْ عنه الطريق، لأنه تحت نظر إمامه، فإن حصل له سهو في الطريق وكانت الطريق ليست هي من الطرق الموصلة إلى اللّه عز وجل، وإنما هي طريق التبرك فيكون الإمام الذي هو كناية عن الشيخ حامل لسهو المريدين وعدم ا صابتهم والمسؤول عن عدم وصولهم إلى اللّه عز وجل، لأن المريد يشترط في حقه أن يطلب شيخا من مشايخ التربية، مع أن الشيخ الحقيقي الموصل إلى اللّه اختفى في المشايخ كما اختفت ليلة القدر في الليالي.

كما قال صاحب الحكم (سبحان من لم يجعل الدليل على أوليائه إلا من حيث الدليل عليه، ولم يصل إليهم إلا من أراد أن يوصله إليه) فمن حيث هذه الحالة لا يدري المريد أين يحصل له المزيد، وإنما ينبغي له أن يعمل اجتهاده في إصابته حتى إذا عقد نية على شيخ من المشايخ المدعين لمعرفة اللّه، فينبغي له أن يظن ظنا بالغًا على أن ذلك الشيخ هو الموصل إلى اللّه لا غير، وإنه هو العالم بمسالك الطريق والحاوي لمعارف التحقيق، حتى إذا أخطأ المريد في اجتهاده فيكون الشيخ هو الحامل لذلك الخطأ، وكل ما فعله المريد من تصحيح النية ليكون ناجيا من المؤاخذة على عدم إصابته لطريق الحق، ولكون المؤاخذ بذلك هو الامام المدعي لمعرفة مسالك الطريق والعالم بنتائج غوامض التحقيق، مع أنه لم يعرف من الطريق سوى اسمها، والوزر الذي يتحمله هذا المدعي أشد من وزر قاطع الطريق، لكونه قطع الطريق عن الحق وأضل أكثر المريدين بسبب متابعتهم له واقتدائهم به، وعليه فكلما تحقق المريد بعدم إصابته للطريق وعلى أنه خاطيء منهج التحقيق، فيكون مطلوبا باستدراك ما فاته على يد غير ذلك الشيخ حيثما تمكن له ذلك، لقول المصنف (فاستدرك الركن وإن حال الركوع) إلى آخره.

وعليه ينبغي للمريد أن يستدرك الركن بأن يرجع مما هو عليه في تلك الطريق إلى طريق غيرها إذا تبين له أن يستدرك فيها ما فاته، وإن حصل له شيء في الطريق الأولى فهو على كل حال مطلوب بالإنتقال لغيرها لما تقرر فيها من

كثرة السهو والتطويل ووجود الركاكة، وما عليه إلا أن يلغيها لقول المصنف (فألغ ذات السهو والبنا يطوع) أي فألغ ما كنت عليه وتَمَسَّكْ بما ينهض بك إلى اللـه، ولك أن تبنى على ما سلف إذا كان ذلك القبلي على حق ونظر الشيخ الثاني في ذلك واسع فإن شاء أن يبقيك على ما حصل لك، وإن شاء أن يهدم كل ما سبق، لكن يطلب من المريد أن يستأذن شيخه في ذلك ابتداء، ويعلمه بما أضر به من عدم الوصول وقلة التحصيل على ما هو المطلوب، فإن رقاه إلى رتبة أخرى كأن ينقله إلى الفنا في الصفات أو يتكلم معه في مقتضى الذات ولا يسأله سوى المعرفة باللـه فإن أجابه إلى ذلك وإلا انتقل ليستدرك ما فاته، ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق، ولا معصية أشد على المخلوق من سدل الأستار والوقوف مع الأثار، والانتقال من طريق إلى طريق آخر لا يقدح في سير السائرين إلى اللـه بل هو من سنة القوم لكن إن كان على هذا القصد، وأما إن كان له مجرد لعب فهذا مسلوب لا يعد من طالبي الوصول لحضرة اللـه. ولما ذكر كيفية الاستدراك لمن فاته الركن حالة تلبسه بالسير أعقبه بمن تذكره بعد الفراغ فقال:

كَفِعْلِ مَنْ سَلَّمَ لَكِنْ يُحْرِمُ * لِلْبَاقِي وَالطُّولُ الْفَسَادُ مُلْزِمُ

قوله (كفعل من سلم) تشبيه بالأول في كيفيات استدراك الركن، فهو مطلوب كذلك أن يستدرك ما فاته حينما تذكر الفوت، وبيانه كمن سلم ظَانًّا أنه فرغ من الطريق وحصل على غوامض التحقيق مع أنه حصل على البعض، ومثاله كمن حصل له الفناء في الصفات فظن أنه حصل على منتهى

الدرجات، حتى إذا تبين له أنه لم يزل مع الصفات، وأين شهود الذات التي تقتضي اضمحلال سائر المكونات؟ وذلك الشعور لا يقع له إلا عند اجتماعه مع أهل هذا المقام الذين جمعوا بين الصحو والاصطلام، حتى إذا حصل معهم التكلم فينتبه حينئذ مما هو عليه من التقصير بالنسبة لما سواه من العارفين، لقولهم أي القوم - رضي اللّه عنهم - (تكلموا تعرفوا) حتى إذا عرف المريد أنه لم يزل في تقصير بالنسبة لذوي التعبير، فما عليه إلا أن يحرم ويدخل في الصلاة ليحصل على ما فاته من شهود الذات، لكونه محجوبا بالصفة عن الموصوف. لقول المصنف (يحرم للباقي) أي يُحْرِمُ ليحظى بما بقي له من معرفة اللّه حتى يصل إلى مقام تَكِلُّ فيه الإشارات وتضيع فيه العبارات، ولا يبقى له سوى هويات الذات، وأما أولا حالة فنائه في الصفات لم يبلغ لهذه الرتبة، وإنما هو ملاحظ للصفات وحائر في كيفيات تعلقها بالمكونات، وغاية ما يقول لا سميع ولا بصير ولا متكلم ولا قادر ولا مريد ولا حي على الحقيقة إلا اللّه، وهذا بالنسبة لعوام العارفين مقام، وأين قول أكابر الموحدين حيث قالوا (لا موجود على الإطلاق إلا اللّه) أي كما لا فعل مع فعل اللّه ولا صفة مع صفة اللّه، فكذلك لا ذات مع ذات اللّه، وهؤلاء هم الذاتيون، وكما أن الملائكة لهم عالون، فكذلك هؤلاء هم العالون بالنسبة لما سواهم من العارفين، وكل من تحقق من عوام العارفين أنه لم يبلغ لهذه الغاية فينبغي له أن يحرم على الفور، والتأخير ليس فيه خير، وإذا تأخر يخشى أن يرفع على ما هو عليه لقول المصنف (والطولُ الفسادُ ملزَم) وخصوصا

لما يتحقق أنه لم يبلغ إلى رتبة الرجال، وأنه لم يزل مع الخيال حيث يثبت للسوى وجودا في الخارج مع العجز، والمطلوب منه أن يصل إلى رتبة يعجز فيها عن إثبات وجود الخلق، وإن كان ولابد أن يثبتهم فيثبتهم **(كسراب بقيعة يحسبه الضمآنُ ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد اللّه عنده).**

ولما ذكر كيفيات من تحقق بفوات الركن شرع يبين في كيفيات من شك في فواته فقال - رضي اللّه عنه -:

مَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ بَنَى عَلَى الْيَقِينْ
وَلْيَسْجُدِ البَعْدِيَّ لَكِنْ قَدْ يَبِينْ

فقوله (من شك) فالشك والوهم والظن وما في معناها كله باطل في طريق القوم، بحيث لا يستعمل في معرفة اللّه - عز وجل - لأن الوصول إلى اللّه يكون موقوفا على المشاهدة والعيان، وإذا كان من هذا القبيل فكيف يكون للشك هنالك سبيل، وإذا كان الشك لا يكون مع الدليل والبرهان، فكيف حتى يصل مع الشهود والعيان.

وعليه فينبغي للمريد إذا حصل له شك في مقام من المقامات أن يلغي ما وقع له فيه الشك ويبني على ما حصل له من اليقين، لأن أساس التحقيق لا يبنى إلا على اليقين، ومثال ذلك كمن حصل له الفناء في الصفات ذوقًا وحالا، ونظر ببصر الإيقان أن لا سميع ولا بصير ولا حي ولا مريد ولا قادر على الحقيقة إلا اللّه على نعت المكاشفة، ومن حيث غلبة هذه الأنوار على ظلمات الأثر شك في نفسه وتخيل في

ذهنه أنه حصل على مشاهدة الذات، فيكون المقام الأول متحققًا به والمقام الثاني متوهما لوجود الشك فيه، فينبغي له أن يبني على اليقين الحاصل له أولا وهو التحقق بتجلي الصفات، ويطلب حينئذ بشهود الذات، وكلما حصل للعارف شك في مقام من المقامات ينبغي له أن يبني على ما أدنى منه إن كان على يقين فيه، لأن كلا من الشك والوهم يستعملان مع الحجاب، وعلم القوم متوقف على رفع الستور ودوام الحضور، وكله يقين.

ثم اعلم أن اليقين له مراتب ثلاث: ابتداء وتوسطا وانتهاء. فأوله علم يقين، ووسطه عين يقين، وانتهاؤه حق يقين. فالرتبة الأولى التي هي علم اليقين قد يتصور فيها الشك وما في معناه وهي رتبة عوام المسلمين من ذوي الحجاب. والرتبة الثانية التي هي عين اليقين لا يتصور فيها شيء من تخيلات الأوهام لوجود الاقتراب وتلطف الحجاب، ومن هنا قال بعضهم – رحمة الله عليه –: (لو كشف عني الغطا ما ازددت يقينا). والرتبة الثالثة التي هي حق اليقين وهي غاية لا مزيد عليها لكونها رتبة الأنبياء والمرسلين وخاصة الخاصة من العارفين، فينتهون لهذه الرتبة فيضمحل لديهم الأين، ويتلاشى البين، وتقر العين بالعين ولا يبقى إلا مفرد اليقين.

وحاصل الأمر، أن العارفين بالله لا يبنون مبانيهم إلا على يقين من الله، وكل من شك في شيء يذكر الله – عز وجل – ويتوجه له بقلبه حتى يصير الشك عنده يقينا لقول المصنف (من شك في ركن بنى على اليقين). ثم يجتهد فيما

بقي له بعد ذلك ولا يغر نفسه وحاشاهم من ذلك؛ نصحوا غيرهم فضلا عن أنفسهم لقول المصنف (وليسجد البعدي) أي يسجد بعد ذلك ليحصل ما بقي له، ولو بنى على ما حصل له فيه الشك لما سجد البعدي، إنما يفرغ من التلبس بالسير ويدع مقام الأكابر مع أنه في شك مريب لبنائه على الشك.

ثم اعلم أن المريد لا ينبغي له أن يبني إلا على الفعل فقط، ولا يبني على القول، أي ولا يبني على أقوال العارفين الذين لم يصل إلى مرتبتهم، وإنما ينبغي له أن يبني على فعلهم، والقول يقضيه بعد الوصول إلى رتبتهم، ولهذا يقال: ينبغي لمن فاته شيء من الطريق أن يبني الفعل ويقضي القول ليكون بناؤه على يقين. وأما إذا كان على مجرد القول فهو باطل، أو كان على الفعل والقول فهو ناقص لقول المصنف – رضي اللّه عنه –:

لإنْ بَنَوْا فِي فِعْلِهِمْ وَالْقَوْلِ * نَقْصٌ بِفَوْتِ سُورَةٍ فَالْقَبْلِي
كَذَاكِرِ الْوُسْطَى والأيْدِي قَدْ رَفَعْ * ورُكَبًا لاَ قَبْلَ ذَا لَكِنْ رَجَعْ

أي يكون ذلك البناء نقصا في حقهم، وهذا إن كان القول مع الفعل وأحرى إن كان مجرد القول لقوله عز من قائل: **(كبر مقتًا عند اللّه أن تقولوا ما لا تفعلون)** ومحط النقص في سير السائرين إن كان القول موافقا للفعل وكان ذلك نقصا في حقهم، لأن المريد السائر إلى اللّه ينبغي له أن يكون قلبا بلا لسان، إلا إذا فرغ مما هو عليه وتحقق بما لديه، وانتهى قلبه للحضور مع اللّه، فيؤمر حينئذ ليخاطب الخلق بلسانه لكي يجمعهم على اللّه.

وحاصل الأمر لا ينبغي للسائر إلى اللـّه أن لا يبني إلاّ على أفعال القوم لا على أقوالهم، أي على ما يصدر منهم حالة شطحاتهم، لأن أقوال القوم بعيدة من أن يظبطها المريد في ابتدائه، والمطلوب منه أن يتبعهم في أفعالهم ويصدقهم في أقوالهم إجمالا من غير تفتيش، كما قال بعضهم - رحمة اللّه عليه -:

فلا تشرب بكاساتي ففيها سم درياقي * ولا تثبت وجودا لي ولا تنفيه يا باقي

فإذا وصل المريد إلى رتبة العارفين فيصير عارفا بأقوال القوم معرفة ضرورية.

وقول المصنف: (كذاكر الوسطى والأيدي قد رُفِعَ). تشبيه في النقض الذي لا يمكن التدارك فيه لوجود تلبس السائر إلى اللـّه بما هو أشرف منه، وذلك كمن فاته فعل من الأفعال المطلوب بها شرعا وتذكره حالة تغلغله في ميادين الحقيقة، فهذا لا يمكنه أن يتدارك ما فاته لتلبسه بمنتهى الشرف وهي درجة الحقيقة، فكيف حتى ينزل مما هو أعلى إلى ما هو أسفل، اللهم إلا إذا فرغ من ذلك الحال، وتجلى له الحق عز وجل تجليا يوجب العمل، فيطلب منه حينئذ الإتيان بما فاته ويصير العمل الأول آخرا، وهذا لا يقدح في السير، وأما إذا تذكر الركن قبل التلبس بما هو أشرف منه فينبغي له أن يتداركه على الفور، ليؤدي شروط الطريق على وفق نظام أهل التحقيق – رضوان الله عليهم وعلينا معهم أجمعين – ثم قال – رضي اللـّه عنه –:

فَصْلٌ بِمَوْطِنِ الْقُرَى قَدْ فُرِضَتْ * صَلاَةُ جُمُعَةٍ لِخُطْبَةٍ تَلَتْ
بِجَامِعٍ عَلَى مُقِيمٍ مَا انْعَذَرْ * حُرٌّ قَرِيبٍ بِكَفَرْسَخٍ ذَكَرْ

هذا شروع من الناظم في بيان اجتماع الأسرار في حضرة تَكِلُّ دونها الأفكار، وهي حضرة الطمس التي لا تكنى بمعنى ولا بحس ولا بنوع ولا بجنس، ولا يطيق الاجتماع بهذه الحضرة إلا القليل من القليل، ولهذا لم تكن واجبة إلا على من تقدم في قول المصنف ووصفهم بأوصافهم الخاصة، وأنها لا تجب على عوام القوم ولا على خواصهم لعدم توفر الشروط فيهم، إنما هي واجبة على خاصة الخاصة منهم، ولو كانت واجبة على عامة القوم لما أداها منهم إلا القليل، ويكون ذلك نقصًا في حقهم حيث لم يوفوا بما وجب عليهم، وحاشاهم من ذلك، وحيث كان دين اللّه يسرًا، لم يكلف اللّه تبارك وتعالى عبدًا فوق طاقته، والشروط التي تقتضي وجوب التكليف ليست في طوق العبد، فلهذا لم تكن واجبة إلا على من توفرت فيه الشروط.

ثم أعلم أن هذه الحضرة المعبر عنها (بالجمعة) لا يحضرها أحد إلا من كان اسما بلا رسم، والمعنى أنه مفقود في صورة موجود، لكونها لا يدخلها مخلوق إلا إذا أسبلت عليه حلة الخالق، فحينئذ يحضرها باللّه لا بنفسه، ومن حيث اشتراط هذا الشرط لا يحضر مع اللّه إلا اللّه في هذه الحضرة، ومن هنا تفهم قول الجنيد - رحمه اللّه تعالى - حيث قال (لا يرى اللّه إلا اللّه) لأن الذات المقدسة لا تتحيز ولا تتميز حتى يقع البصر عليها إلا إذا انطوى وجود العبد في وجودها، ورجعت الفروع لأصولها. فهذا معنى الجمعة، فحينئذ يدرك رؤية الذات بالذات، ويكون البصر هو المبصور، كما كان الساتر هو المستور. وقد قيل في هذا المعنى:

أعارتــه طرفا رآها بـه * فكان البصير لها طرفـها

ثم أعلم أن افتراض هذه الفريضة لا يكون إلا علـى ذوي الاستقرار في حضرة الحق عز وجل، لقولــه **(بموطن القرى قد فـُرِضَتْ)** أي فرضت علـى ذوي الـرُّسوخ فـي ميـاديـــن التعريف، فهؤلاء هم الذين تطلب في حقهم الجمعة، لأن الكل من الخواص والعوام مطلوبون بالتقدم إلى اللـّه عز وجل على أي وجـه كـانوا، كمـا أن حقيقـة الأسـماء والصفـات تطلـب المبتـدىء وتقـول لـه: مـا تطلبـه أمـامك. فكذلـك حقيقـة الـذات تطلب المنتهي وتقول له: ما تطلبه أمامك. وكل إنسـان يحمـل ما تسعه حوصلته من تجلي الألوهية، فأهل الفنـاء فـي ظهـور الذات تطلبهم غوامض بطونها إلى الفنـاء علـى مـا هـم عليـه، ولهذا يقال: يصل العارف إلى مقام يفنى فيه عن ربه كما فنـى أولا عن نفسه، وهذا المقام لا يطيقه أحد إلا القليل من القليـل. نعم يتلفظون به دون التخلق به لصعوبته وهو المسمى (بجمـع الجموع) فاستخرجوا منه لفظ الجمعة، وكانت واجبة على مـن ذكرهم المصنف في قوله (بجامع على مقيم مـا انعذر). (حـر قريب بكفرســخ ذكـر) فقولـه (علـى مقيـم) تقدم الكـلام عليـه، والمراد به الراسخ غير المتزلزل فـي علـم القـوم. وقولـه (مـا انعـذر) أي لـم يكـن لـه عـذر يمنعـه مـن انطـواء الفـروع فـي أصولها، وإلا فهو ممنوع عن هذا المقـام الشامخ، وأن يكـون حرًا أي متحققا بأوصاف الحرية؛ لم تبق فيه شائبة رقيةٍ كأهل الفناء في الأفعال والصفات، فهؤلاء وإن تحققوا بالحرية لكـن لم تزل من وجودهم بقية، ومن حيث هذه البقية لم تجب عليهم الجمعـة، وأن يكـون المطلـوب بهـذه الفريضـة قريبًا. أي فــلا

تجب على المنقطع، فهذا من باب أحرى إن كانت لا تجب على أهل الفناء في الصفات والأفعال الموصوفين بالقرب، فكيف تجب على المتباعد، وإنما ينبغي له أن يتسبب في التقرب حتى يحظى بحضور الجماعة والجمعة. ومن شروط وجوبها أيضا الذكورية، أي فليست هي واجبة إلا على من اتصف بالذكورية والرجولية وكان من الرجال الذين قال في حقهم - عليه الصلاة والسلام - **(إن للـه رجالا لا يشقى جليسهم)**.

ثم اعلم أن الرجل هو من خرج من حضرة الحجاب، وأما المتصفون به فليسوا برجال، وإنما هم من الجملة الذين نزلت فيهم آية الحجاب بالنسبة لهذا المقام. وعلى كل حال من لم تجب عليهم أجزأتهم إن حضروها، بل تندب في حقهم. كما قال – رضي اللـه عنه –:

وَأَجْزَأَتْ غَيْرًا نَعَمْ قَدْ تُنْدَبُ * عِنْدَ النِّدَا السَّعْيُ إِلَيْهَا يَجِبُ

إذ الكل مطلوب بها وبالتسبب في الحضور لهذه الحضرة، إلا أن طلب العامة وهم من ليست واجبة عليهم، يكون على وجه الاستحباب، وكان على وجه الاستحباب لما فيه من الصعوبة على من لم تتوفر فيه الشروط، حتى إذا حضر وخصه اللـه – عز وجل – بما لم يكن يؤمله **(ذلك فضل اللـه يؤتيه من يشاء)**.

قوله (أجزأت غَيْراً) يعنى أن من صادف نفحة الهيبة فزجت به في طلّسمِ الأحدية، وحصل على المقصود بالذات فقد أجزأه ذلك، وإن لم يكن مطلوبا بها لكن ذلك نادر والنادر لا حكم له، فلا ينبغي للعارف أن يهمل الأسباب التي تقتضي

التقرب وخصوصا في مثل هذا الشأن، بل ينبغي له أن يشمر عن ساعد الجد والإجتهاد، ولا يرضى من اللـه بالقليل لقوله – عليه الصلاة والسلام – **(إذا سألتم اللـه فعظموا المسألة)** وقد قيل: **(إن القناعة من الله حرمان)** وإن كان هذا المقام قال فيه عز من قائل: **(يجتبي إليه من يشاء)** لكن قد علق الهداية على وجود الإنابة في قوله: **(ويهدي إليه من ينيب)** وعليه فمن العبد الأسباب ومن اللـّه رفع الحجاب. وقد قال مولانا عبد القادر الجيلاني – رضي اللـّه تعالى عنه – لبعض تلامذته: (بك لا يجيء شيء، ولابد منك) وعلى كل حال فينبغي للمريد أن يتسبب في الوصول لهذا المقام، وهذا إن لم يسمع النداء وإلا فيجب لقول المصنف – رضي اللـّه عنه – (عند النداء السعيُ إليها يَجبُ) أي يجب على من حصل نصيبًا في طريق القوم أن يسعى في الزيادة للـّه عز وجل مهما وجدها، وإلا يحرم عليه إذا تأخر، لما تقرر أن السعي لها يجب عند النداء، وأما قبله فهو مندوب كما قال – رضي اللـّه عنه –:

وَسُنَّ غُسْلٌ بِالرَّوَاحِ اتَّصَلاَ * نُدِبَ تَهْجِيرٌ وَحَالٌ جَمُلاَ

أي يندب التهجير وهو قبل الآذان كما تقدم، ويسن في حق الساعي لها الاغتسال عند التوجه لهذا الشأن تشريفًا له وتعظيمًا لجانبه، والمراد بالاغتسال أن يتخلى عن علمه وعن فهمه، أي حتى عما كان يفهمه حالة الابتداء من تجليات الصفات وظهور الأسماء، لأنه سيغوص في بحر لا ساحل له، وأين العلم، وأين الصفات، وأين الاسم؟ لا واللـّه سوى اللـّه، أي سوى الذات التي حازت سائر التجليات، فحينئذ يصل العارف إلى رتبة لم تمر بذهنه ولم تتشكل بفكره، وإن

كان له فهم في السابق فقد انطوى باللاحق حيث وقف على عين الحقيقة نفسها التي تفرعت منها الحقائق، وصارت حقيقته حقيقة من حقائقها. ثم يطلب في حقه أن يتجمل عند السعي لها بالأوصاف الزكية والأخلاق البهية، ويتهيأ ليد العناية الإلهية كي تأخذه لها وتجذبه لجانبها، حتى يصير كالجزء منها من حيث انطواؤه فيما تقتضيه الذات من استهلاك الكل وانطواء الفرع في الأصل، وهو المعبر عنه بالاتصال في قوله (غسل بالرواح اتصل).

ولما تكلم على أن الجمعة واجبة على من توفرت فيه شروطها، أخذ يبين في حكم الجماعة وذكر أنها سنة على كل من حصل البعض من علم القوم من حيث الذوق، وهي في سائر الأوقات، بحيث يكون العارف متخللا بها كتخلل الروح في الجسد من حيث المشاهدة، وهذه المشاهدة هي المعبر عنها بالامتزاج. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

بِجُمْعَةٍ جَمَاعَةٌ قَدْ وَجَبَتْ * سُنَّتْ بِفَرْضٍ وَبِرَكْعَةٍ رَسَتْ

قد تقدم أن الجمعة كناية عن استغراق العارف في غيب الأحدية، وهذا يقتضي اضمحلال وجود الغير رأسا، بحيث لا يكون له تصور ولو في الذهن فضلا على أن يقع عليه البصر. وهذا المقام غميض لما فيه من تعطيل الأسباب حيث انعدمت الفروع في الأصول، وعند انعدام الفروع سار الانعدام إلى اسم الأصول لا للذات، لأن الأصل تأصل بوجود الفروع، وكلما انعدمت الفروع كلّ اللسان عن التعبير بما هنالك. وحاصل الأمر أن اجتماع الجمعة يُغيِّرُ الوقت على ما

هو عليه، ولهذا كانت صلاة الظهر رباعية فلما دخلت عليها الجمعة صيرتها ثنائية، وفي ذلك دليل على أن هذا الاجتماع طي محض لا انتشار فيه، بخلاف الجماعة فإنها تترك الصلاة على هيئتها ولا تغير الوقت على ما هو عليه، والاجتماع فيها سنة، وهي عبارة على جمع القلب على اللّه - عز وجل - في حضرة مستوية الطرفين، بحيث يصير العارف يرى واحدا في وجود اثنين، أي يرى الوجود من حيث ظاهره نقطة من طين، ومن حيث باطنه خليفة رب العالمين، إن لم نقل هو هو. والمعنى أنه يرى الرحمان في صورة إنسان، ولا تفهم من ذلك معنى الجسمية أو التشكل والجزئية، تعالى اللّه عما يوجد في الغيرية. قال - عليه الصلاة والسلام - **(رأيت ربي في صورة شابٍّ أمْرَدْ)** أو كما قال. وليس ذلك تقييدا بالشيبوبية أو بالشيخوخة، وإنما ذلك تنبيه على ما يلاحظه ذوو الخصوصية، وكما أنه يرى لذوي هذا المقام في الجملة يرى في النملة بل في الموجودات من حيث هي علوها وسفلها، جوهرها وعرضها، وفي هذا المعنى قال بعضهم -رحمه اللّه تعالى-:

محبوبي عم الوجود * وظهر في بيض وسود

وأقوال العارفين في مثل ذلك لا تنحصر، ومع هذا الشهود كله يقول صاحب هذا المقام: إن العبد حق والرب حق، ولا يغيبه ذا عن ذا، فهو جامع مانع أي جامع بين الأضداد التي لا يمكن اجتماعها في العقل، لكن يمكن اجتماعها خارج العقل، ولا تطلب يا أخي في ذلك دليلا فإنك لا تحصل شيئا ولو مع وجود البرهان إن عَدِمَتْ في ذلك

وجود الشهود والعيان، وإن فاتك ذلك فالتصديق بأهله لا يفوتك، وقد قيل: (من صدق به فهو من الخاصة، ومن فهمه فهو من خاصة الخاصة، ومن عبر عنه فهو النجم الذي لا يدرك والبحر الذي لا يترك).

وحاصل الأمر، أن هذا المقام يسن في حق العارف الاجتماع فيه في سائر الأوقات، ولا يهمل وقتا من كل الأوقات، ولا يستبدله، اللهم إلا بوقت الجمعة المتقدمة في الذكر، لكونها ليست في سائر الأوقات، وإنما هي في وقت مخصوص، والسبب في ذلك لما فيها من الاستغراق الذي لا يمكن معه وجود التعاطي والمعاملة، فاختصت بوقت لعزتها وشرفها، وبقية الأوقات مختصة بالجماعة ليكون صاحبها ساكرًا في صحوه أو العكس، فهي محل الشعور والأدب مع وجود الحضور. ولهذا قال المصنف – رضي اللّه عنه –:

وَنُدِبَتْ إِعَادَةُ الْفَذِّ بِهَا * لاَ مَغْرِبًا كَذَا عِشًا مُوتِرُهَا

أي ويندب من الفذ وهو فردي المقام الغائب في صلاته عن الامام والمأموم الذي لا يرى خلفه أحدًا ولا أمامه أحدا، بل ولا يرى في سائر الجهات سواه موجودا، كما قال بعضهم – رضي اللّه عنه –:

أنا وحدي فافهم سري غريب * نرى ذاتي بذاتي سري عجيب

ومع هذا كله تندب في حقه الإعادة مع الجماعة، أي إلى المشرب المتقدم إن أمكنه، وإن لم يمكنه فلا إعادة عليه، كما قال (لا مغربًا كذا عشا موترها) أي فمن كانت صلاته مختتمة

بوتر فلا تمكنه الإعادة لاستغراقه في عين التوحيد، فكيف يطلب بالمزيد، والمطلوب بالإعادة من كان تَمَكُّنُهُ ملاحظة الغير ولو على سبيل المجاز. كما قال بعضهم (لو كلفت أن نرى ما سوى اللـه لم أستطع، وإن كان ولابد نراهم كالسراب في الهواء) فمثل هذا هو المطلوب بالإعادة مع الجماعة، والمراد بالإعادة أن يخرج مما هو عليه بظاهره، ويلا حظ الشيء في الشيء وإن كان لا شيء، وأما من لم يمكنه – كما تقدم – فلا شيء عليه.

ولما ذكر أحكام الصلاة وما احتوت عليه من المعارف والإشارات، شرع يبين فيمن يستحق التقدم على أهلها ويكون إماما في هذا الفن العظيم والأمر المهم، فقال – رضي اللـه تعالى عنه –:

شَرْطُ الإِمَامِ ذَكَـرٌ مُكَلَّفٌ * آتٍ بِالأَرْكَانِ وَحُكْمًا يَعْرِفُ
وَغَيْرُ ذِي فِسْقٍ وَلَحْنٍ واقْتِدَا * فِي جُمْعَةٍ حُرٌّ مُقِيمٌ عَدَدًا

فأخبر أن الإمام الذي هو كناية عن شيخ التربية الدال على اللـه باللـه المدعي الوصول إليه، يشترط فيه شروط فإن فقدت، أو فقد شرط منها لا يصح الاقتداء به، ولا يمكن الوصول للمريد ما دام متعلقا به، بل يكون له قاطعًا عن اللـه من أعظم القواطع، حيث كان المريد متعلقا به لا يلتفت لغيره، واللـه حسيب من كانت هذه صفته، حيث ضيع المريدون أوقاتهم بسبب صحبته، وعليه فيطلب من المريدين أن يحافظوا على شروط الإمامة لئلا يقتدي بعضهم بأدنى منه رتبة في معرفة اللـه الخاصة، فمن شروط الإمامة الذكورية، وقد تقدم

الكلام على معنى الذكورية عند القوم في عدة مواطن، ويفهم منه أن إمامة المرأة لا تجوز ولو بمثلها وهو كذلك، وعلى من كان مشابهًا لها أي في قيد الحجاب فهو في رتبة النساء بالنسبة للرجال العارفين بالله، حيث لا زال في حجاب عن الله.

ومن شروطها التكليف، والمراد بِه أن يكون الشيخ غير صبي في طريق القوم بأن يكون مبتدئا في علمهم كأهل الفناء في الأفعال والصفات مثلا، بل يكون بالغا ومبالغا في شهود الذات الجامعة لسائر الأسماء والصفات، متغلغلا في ذلك، فهذا هو الذي يصح الاقتداء به. وأما من سواه كأهل المقامات الواقفين مع ظهور التجليات، فهؤلاء لا يجوز الاقتداء بهم، اللهم إلا بأمثالهم وهم أهل النوافل المعبر عنهم بأهل التبرك.

وأما أهل السلوك يشترط في إمامهم أن يكون بالغا في التحقيق، وأن يكون في بلوغه مكلفا أي شاعرا غير مغلوب عليه كأهل الجذب، فكذلك لا يجوز الاقتداء بهم لكونهم لا يميزون بين المراتب والمقامات، لأنهم مغمورون في غياهب التحقيق لا يحسون بالخلق، ولا يشعرون بوجودهم، [illegible] لتكليف عن أنفسهم، فكيف يمكن أن يتكلفوا بغيرهم، وأين يجدون الغير حتى يتكلفون به، ووجود المجذوب بالنسبة للمقتدين به كالعدم، وإن كان هو في عين الواقع على ما هو عليه. فخيره غير متعد، بخلاف المكلف الذي يعطي لكل ذي حق حقه، ويوفي لكل قسط قسطه، فهذا عارف ويعرِّفُ وسالك ويسلِّكُ فباطنه باطن مجذوب وظاهره ظاهر مربوب، فيأخذ بظاهره ويجذب بباطنه.

ومن شروطها أيضا أن يكون الإمام آتيا بالأركان، والمراد به يكون عارفا بأركان الطريق وآتيا بها، أي متلبسا

بفعلها، وهذه رتبة عالية وحالة سنية، إذا وجدت في العارف يكون مستحقا للتقدم بين أقرانه، فأركان الطريق هي الأصول التي يتوقف عليها وجودالتربية اثنان لا غير؛ وذلك أن يكون الشيخ ظاهره في الحضرة المحمدية وباطنه في الحضرة الأحدية، وإن اختل شرط من هذه الشروط لا تصح متابعته وإن صحت لا يتم نتاجها.

ومن شروطها أيضا أن يكون عالما بالحكم لقول المصنف (وحكما يعرف) والمراد به أن يكون عالما بحكم اللـّه في الشرع من حيث الظاهر وفي الطريق من حيث الباطن، وعليه فالعارف يلاحظ حكم اللـّه في جميع الأشياءِ ظاهرها وباطنها أينما سارت وحيثما توجهت، بأن يكون فَطِنا بإشارة الحق له، وفاهما عن اللـّه - عز وجل - غير غافل ولا ذاهل، ولا أبله ولا جاهل (**ما اتخذ اللـّه وليا جاهلا إلا وعلمه**) أي يعلمه بذاته وصفاته، يعلمه التوحيد بلا استعمال وينفى عنه الشرك، يعلمه الجمع وينفى عنه الفرق، يعلمه الوفاق وينفى عنه الشقاق، يكون نظره عبرة، وصمته فكرة، يدور مع الحق حيث دار، ويلاحظ سر الألوهية أين سار، يشاهده في الكثائف ويحفظه في اللطائف، يكون باللـّه ومع اللـّه، لسانه مع الخلق وباطنه مع الحق.

وحاصل الأمر أن يكون آخذا علمه عن الجليل والحقير والقليل والكثير، ولا يأخذ إلا من اللـّه ولا يفهم إلا عن اللـّه، فهذا واللـّه ولي اللـّه، ويستحق التقدم على الخواص والعوام، وإلا فلا يتقدم وإن تقدم فلا شك هو النادم (**يوم ندعو كلَّ أناسٍ بإمامهم**).

ومن شروطها أيضا أن يكون غير ذي فسق أي داخل الطريق كما أحدثت الأحداث في الطريق ما ليس فيها، وغلطوا وغلّطوا وزادوا عن المعارف حيث فقدوها وطلبوا الدخول للحضرة وقد خالفوها حيث لم يأتوا البيوت من أبوابها. وقد جعلوا عمدتهم في الطريق على أمور وهمية وصور فانية لم توجد في السلف، ولا عند ساداتنا في الخلف، كانوا – عليهم تمام الرضى والرضوان – عالمين بالشرع مستغرقين في الجمع عاملين في الظاهر من حيث المجاهدة وفي الباطن من حيث المشاهدة، ومن زاد في الطريق ما ليس فيها ونسبها إليهم فاللّه حسيبهُ، فمَا هم إلا على قدم النبوة – على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام –، لم يكن مقصودهم الأكوان ولا الإنس ولا الجان كما تقدم لنا في قول بعضهم:

وما مقصودهم جنات عدن * ولا الحور الحسان ولا الخيام

وعليه فلا يجوز الاقتداء بمن كان فاسقا في الطريق، ولا فسق أعظم من هذا الفسق، لما فيه من الضرر العام للمقتدي بكلامهم، كقولهم: إن الوصول هو أن يصير ينظر في ملك اللّه أو يقسم الأرزاق ويدبر الامور من حيث هي وما سوى ذلك من الخرافات، بل هي من أعظم الآفات لكونها صورا وهمية يجب على الفقير الإعراض عنها، وإن عرضت له فلا يلتفت إليها ويحول عنها، ويقول لها: مقصودي سواك، أي الذي أوجدك وبوجوده أثبتك، ويقتدي بنبيه محمد – صلى اللّه عليه وسلم – لما أسرى به حيث كشف له عن السماوات السبع وما فيهن فأعرض عن الجميع وطلب خالقها، وعمل

بقوله عز من قائل **(وأن إلى ربك المنتهى)** ومازال سائرا حتى كان من ربه قاب قوسين أو أدنى، ومن لم يكن على قدمه في سيره لا يجوز الاقتداء به كائنا ما كان، ولو كان ممن يخرق الجبال فما هو إلا مغتر بطال، وهائم في أودية الضلال.

ومن شروطها أيضا أن يكون غير لاحن، وليس المراد به لحن اللسان إنما المراد لحن الجنان، لأن لحن اللسان يجبر بفهم المعاني كما قيل: (إذا فهمت المعاني فلا عبرة بالألفاظ) وأما لحن القلب - والعياذ باللـه - لا يجبر إلا بالمكث في النار ما شاء اللـه، ولهذا قال بعضهم: (من العجب أن يَتعلم الإنسان نحو اللسان ويُعلّمَه ولا يتعلم نحو القلب ولا يُعلّمه مع أنه سيقف بين يدي ربه) وعن نحو القلب يعبرون بالمحو، لمحوه ما سوى اللـه من القلب، وصاحب هذا المحو لا ينطق إلا بالحكمة، ومن لم يوجد فيه هذا الوصف لا تصح إمامته لوجود اللحن في فؤاده.

ومن شروطها أيضا أن يكون الإمام غير مقتد بغيره، والمراد به أن يكون مشروبه من إنائه بعد أن كان يأتيه من غيره. كما قال بعضهم:

صار مشروبي من إنائي * مذ استعذبت الورود

وعليه كل من لا ينفطم عما يأتيه من سواه حتى من شيخه، ويصير الكل مستمدًا منه وهو غير مستمد من شيء من حيث الحقيقة التي صار عينها لم يصح الاقتداء به لكونه مقلدًا لغيره، وزيادة أنه لم يفرغ من تأديب نفسه فكيف حتى يسري التأديبُ لغيره، وحكمه مفتون حيث خرج للخلق قبل

حقيقة تدعوه لذلك، مع أن حقيقته لم تكمل وفؤاده لم يحفل. وحاصل الأمر، إن العارف لا يصلح للإرشاد حتى يكون جامعا لأسرار العلويات والسفليات، ويصير الوجود محتاجا إليه، غني عن الكل باللـه عز وجل، والمراد بقول الناظم أن يكون غير مقتد أي يكون خارجا عن ربقة التقليد من حيث الشريعة ومن حيث الحقيقة، ومن الأفعال ومن حيث الأحوال، أي يأخذ الشريعة من أصلها أي يأخذها مما أخذها المجتهدون، وكذلك الحقيقة يأخذها مما أخذها المحققون؛ يأخذ الحقيقة من الحقيقة المحمدية والشريعة من السنة النبوية – على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية –.

وهذا هو الذي يصح الاقتداء به والتذلل لجنابه، وكل من لم يخرج من ربقة التقليد لا يصح الإقتداء به لكونه محجورا عليه، فلا يمكنه أن يخلص غيره مع أنه لم يتخلص من نفسه حيث لم يزل معتمدا على ما سوى اللـه، والشأن هو أن يكون واقفا مع اللـه باللـه، حتى لوشاء أن يأخذ أحدا من الخارج ويزج به في حضرة اللـه – عز وجل – لفعل، ولم يجد مخلوقا يتعرض له في ذلك لكونه هو باب الحضرة الإلهية، ولا يبقى بعد الباب إلا الدخول. وهذا هو القطب الوارث مقام النبوة، لأن النبوة وإن غاب رسمها فقد بقي حكمها. (الشيخ في قومه كالنبي في أمته) وأما الفرد الجامع والمراد به من توفرت فيه شروط الإمامة أي شروط الصحة وشروط الكمال فهو محمدي المقام، كما قال سلطان العاشقين – رحمه اللـه – في هذا المعنى ما يرفع الإيهام:

فعالمنا منهم نبي ومن دعا * إلى الحق منا قام بالرسالة

وعارفنا في وقتنا الأحمدي من * أولي العزم منهم آخذ بالعزيمة
وما كان منهم معجزا صار بعده * كرامة صديق له أو خليفة
بعترته استغنت عن الرسل الورى * وأصحابه والتابعين الأيمة

وقوله (**في جمعة حر مقيم**) هذان الشرطان زائدان على ما تقدم في إمامة الجمعة، وأما الجماعة قد تحصل بإمامة من ذكر، وسبب هذه الزيادة في إمامة الجمعة لما فيها من تغير الوقت عن هيئته كما تقدم، فلهذا يشترط في إمام الجمعة أن يكون حرا أي خاليا من كل مشوبة رِقّيَّةٍ، والمراد به يكون عبدًا لله – عز وجل – ليس لأحد فيه نصيب، فعبادته ليست معللة كأن تكون لخوف من نار أو لطمع في جزاء؛ وصاحب هذا المقام النارُ لا تؤلمه والجنة لا تنعمه، إنما يتنعم بالقرب ويتألم بالبعد، النعيم مع وجود الفقد جحيم، والجحيم مع وجود الوجود نعيم قلت:

ولم يحل لي في الكون طرا بأسره * إذا حجبت عنها لم نرض بما فيه
ولو كنت في النعيم وفقدت حسنها * فنبدله بالجحيم إذا نراها فيه

ومن شروط إمام الجمعة أيضًا أن يكون مقيمًا، أي ساكن الظاهر. وأما الباطن فهو المتحرك لامحالة لقوله عز من قائل: (**وترى الجبال تحسِبُها جامدةً وهي تمرُّ مَرَّ السحاب**) وأما إذا كان متحرك الظاهر لا يصلح للإمامة وخصوصًا في المواطن الصعبة، لأنه لا يضبط الأمور فيها، بخلاف الساكن في الظاهر المتحرك في الباطن فهو يجول في فنون الاتحاد بباطنه، واقف في مركز الاجتهاد بظاهره، فلهذا استحق التقدم على غيره. ولما فرغ من شروط الصحة شرع في شروط الكمال فقال – رضي الله عنه –:

وَيُكْرَهُ السَّلِسُ وَالْقُرُوحُ مَعْ * بَادٍ لِغَيْرِهِمْ وَمَنْ يُكْرَهُ دَعْ
وَكَالأَشَلِّ وَإِمَامَةُ بِلاَ * رِدًا بِمَسْجِدٍ صَلاَةٌ تُجْتَلَى

ومما يشترط في كمال الإمام أن يكون غير ذي سلَسٍ ويكره تقدمه على من هو أسلم منه، والمراد بالسلس غير الشيء المعتاد، وبيانه أن العارف يدعوه الحال إلى الكلام بالحقائق مع غير أهلها في كل الأوقات بحيث لا يميز المجالس، ولا يراعى أحوال الناظرين، ويكون مجبورًا على ذلك، وأما لو كان مختارًا لكان من أهل الإفشاء والزندقة – والعياذ باللّه – لما يروى في الخبر (أن إفشاء سر الألوهية كفر) لكن لما كان مغلوبا عليه كانت إمامته مكروهة مع وجود من هو أسلم منه من إخوانه، وإن لم يوجد فيستحق التقدم لعدم وجود المتغلغين في هذا العلم، والأفضل سلامة المشيخة من هذا الوصف، ليكون يتكلم مع الحاضرين، لكل أحد على طاقته وعلى ما تسعه حوصلته من قوة وضعف، لأن طعام الرجال يضر بالصبيان، والحقائق ليست متعاطية بين الخلائق، فلهذا كلما ظهر على صاحبها شيء رموه بالبهتان، واعتقدوا فيه أنه من أهل الخسارة والخذلان، وصاحب هذا المقام قلَّ من ينتفع به لوجود المانع المتلبس به، وعلى كل حال فهو مطلوب بمداواته إن قدر على رفعه أي يكتم ما أمر اللّه بكتمانه، وإلا فهو طاهر بالنسبة لنفسه أي غير ملوم عليه، لكن الرخصة لا تتعدى عن محلها. ومما يكره أيضا إمامة صاحب القروح، والمراد به من بقيت فيه بقية من الأوصاف النفسانية فهذه هي القَرْحَة لكونها تكدر وقت الإمام، وإذا تكدر وقته يسري ذلك التكدير للمقتدين به من المريدين لوجود الرابط بين الفروع وأصولها.

ومن المكروهات أيضا إمامة البادي لغيره من أهل الحضور، والمراد بالبادي هو الساكن ساحة الحضرة الإلهية، وإذا دخلها فهو كالزائر، فهذا لا يؤم من هو داخل الحضرة بل ينبغي له أن يكون مأموما حتى يتمكن من الحضور، وإلا لا يتقدم على من هو أكمل منه، اللهم إلا على أمثاله.

ومما يكره للعارف أيضا أن ينصب نفسه للتربية مع أن أكثر القوم له كارهون، وليس المراد بالقوم عامة الناس، بل القوم الذين لا يشقى جليسهم، أي إخوانه في الطريق الذين بلغوا درجة التحقيق لكونهم مطلعين على سريرته، وما تلبس به ظاهره واحتوى عليه باطنه، فإن كان أكثرهم كارهين له في تصدره للإرشاد فيكره له أن يخالفهم فيما أشاروا به عليه، وإن خالفهم لا يجيء من دعوته شيء، وذلك مشاهد، وهذا إن اتفقوا وكان أكثرهم من ذوي الخصوصية وكان الغرض النصيحة. وأما إذا كان القليل منهم أو صدر ذلك من عامتهم أو كان لمجرد الحسد فلا كراهة في إمامته إن كان له إذن في ذلك، وإن لم يكن له فهو كمن ألقى نفسه للهلاك يخشى عليه دنيا وأخرى إن لم يتداركه اللـه بلطفه، لكونه تعدى على ما ليس في كسبه.

ومما يكره أيضًا إمامة الأشل، والمراد به قصير الباع في علم القوم ضعيف الإشارة قصير العبارة، الذي لا يطيق أن يستنتج من علمه أكثر من قوله هو هو، وما ثم إلا اللـه، فهذا كلام عند القوم ليس بمفيد لكونه معلوما بالضرورة كما في تعبير النحاة بقولهم (السماء فوقنا، والأرض تحتنا) فهذا لا يعد

كلاما لكونه مشاهَدًا، وحقيقة الكلام هو ما يفيد الإعلام ويقصد عن قلب الخواص ويطرب العوام، **وقصير** الباع لا يأتي إلا بما هو قصير، ويكون في معنى التصريح، والمطلوب في حق الإمام أن تكون عمدته التلويح، فيأخذ من المسمى أسماء ومن المعنى معانٍ ويتفتن ويجول، لأنهم قالوا أي القوم – رضي اللّه عنهم –: التعبير يقتضي التنوير والتفصيل يقتضي التفضيل، المشروب واحد واختلفت المشارب، كما أن المشهود واحد واختلفت المشاهد. قال في محكم التنزيل **(تسقى بماءٍ واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل).**

ومما يكره أيضا للإمام أن يترك الرداء وهو ما زاد على الإزار، لأن الإزار عبارة عن كتم الأسرار وقد تقدم الكلام عليه، وأما الرداء فهو زائد على الستر المطلوب به، والمراد به هو كمال التستر والاختفاء لسر الألوهية، حتى يكون العارف لا يبدي شيئا بين الأجانب حتى يشك أنه من أمثالهم، حيث لم يجدوا شيئا زائدًا على فهمهم إلا بعض النكت الخفيفة التي لا تخل بصيانة الأسرار، وقد قيل: (إن صيانتها هو كتمانها عن غير أهلها) ويتجاهل العارف مع الجهال حتى لا يُعْرَفُ من بينهم، وربما سألوه عن معاني لا يجاوبهم عنها لعلو مقامه، لكن هذا مع غير أهل المقام، وأما مع أهله فهو كالواجب التكلم به ولو بالاشارة، لأن اللبيب تكفيه الإشارة كما قيل:

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا * فنحن صموت والهوى يتكلم

وقد قال بعضهم (كلامنا إشارة فإذا صار عبارة خفي) ثم استطرد الناظم فروعا أجنبية تتعلق بالمأمومين وهم المريدون المقتدون وذلك قوله:

بَيْنَ الأُسَاطِينِ وَقُدَّامَ الإِمَامْ * جَمَاعَةً بَعْدَ صَلاَةٍ ذِي الْتِزَامْ

ومحل الكراهةِ في حق المريد المتخلف عن إخوانه في أفعاله أو في أقواله بغير عذر، فلهذا عبر عنه بالخروج عن الصف حيث انفرد بفهمه ورأيه، وإن كان غير مخالف لإمامه حيث كان أمامه، فهو على كل حال في الكراهة حيث خالف إخوانه وفارق صفهم وانفرد بعلمه، والمطلوب منه أن يكون مع صف الجماعة وإن كانوا أضعف منه علمًا وعملا، فيَدُ اللّه مع الجماعة، وزيادة أنه لا ينبغي له أن يرى لنفسه أفضلية حتى ينفرد بها إنما يتهمها في سائر الأفعال ويوبخها في كل الأعمال، ويرى كل الأعمال مقبولة إلا العمل الصادر منه، فهو غير محقق ويقول: نتزاحم مع الذاكرين عسى اللّه أن يحشرني في زمرتهم كما قيل:

ما لذة العيشِ إلا صحبة الفقرا * هم السلاطين والسادات والأمرا
فاصحبهم وتأدب في مجالسهم * وخلِ حظك مهما خلفوك ورا
واستغنم الوقت واحضر دائما معهم * واعلم بان الرضي يخص من حضرا

إلى أن قال:

ولا ترى العيب إلا فيك معتقدا * عيبا بدا بينا لكنه استترا

جازاهم اللّه خيرًا حيث أرشدونا للطريقة، وعليه فمن لم يزاحم الإخوان لا يحصل على هذا الشان، فالخير كله في مزاحمتهم والأخذ من كلامهم. ويحتمل أن الإنسان يستمد ممن هو أدنى منه رتبة لما قيل (يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر).

وحاصل الأمر أن الملازم لحضور الفقراء هو على كل حال أعْلى رتبة من المنفرد بنفسه، ومما نقل عن الامام الشافعي - رضي اللّه عنه - أنه قال: (استفدت من الصوفية كلمتين؛ قولهم: الوقت سيف إن لم تقطعه قطعك. وقولهم: اشغل نفسك بالخير، إن لم تشغلها بالخير أشغلتك بالشر) فانظر - يرحمك اللّه - إلى شهادة هذا الإمام الأعظم حيث صرح باستفادته من مجالسة الصوفية، وربما كانوا أضعف منه علما لكونه مجتهدا، ولاشك أنه عالم عامل متفنن واصل، وإذا كان هذا الإمام مع شرفه يتزاحم على مجالسة الصوفية بقصد الاستفادة، فكيف بأمثالنا؟ هل يصوغ لأحدنا أن يستقل برأيه عن إخوانه وينعزل عن مزاحمتهم؟ فما عرف قدرهم من خالفهم، ولو عرف ما تلف. ومما يكره أيضا للمأموم أن يتقدم على إمامه، والمراد به التقدم من حيث هو حسًا ومعنى، وذلك إذا كان أستاذه يسيره في الطريق حالة التكلم معه في ميادين التحقيق فلا ينبغي له أن يتقدم عليه في التعبير، ولا يملي عليه بالكلام ولو كان له حق في ذلك، لكن هذا إن لم يكن مغلوبا وإلا فلا كراهة عليه، بل ذلك مما هو ممدوح عند القوم، والتقدم على الإمام يكون مذموماً مع الاختيار، وأما مع الاضطرار فلا كراهة، وقد قالوا أي القوم - رضي اللّه تعالى عنهم - ليس الشأن أن يفتخر المريد بشيخه، وإنما الشأن أن يفتخر الشيخ بمريده).

ومما يكره أيضًا الجماعة وراء صلاة ذي التزام. والمراد به هو من اراد أن يحدث اجتماعا زائداً على اجتماع صاحب الالتزام، وهو من كان مأذوناً له في التصدر لذلك، بحيث

انعقد عليه الإجماع أو كان موصًى له بها من شيخه أو غير موصًى له بها، وإنما شهدت له كافة إخوانه بخصوصيته، ثم أراد أن يحدث سوى ذلك الاجتماع ويكون هو الإمام، فهذا فعل مكروهًا إن كان له نصيب في التحقيق، وإذا لم يكن له ففعل حراما. ثم رجع الناظم إلى عدّ شروط كمال الإمامة فقال:

وَرَاتِبٌ مَجْهُولٌ أوْ مَنْ أُبِّنَا * وَأغْلَفٌ عَبْدٌ خَصِيٌّ ابْنُ زِنَا

فقوله **(وراتب مجهول)** أي تكره إمامة مجهول الحال والأصل، والمراد به من ليس له سند محقق وسلسلة طريق مجهولة، أو موجودة إلا أنها غير متصلة بحضرة النبي – صلى اللّه عليه وسلم – وكذلك تكره إمامة المأبون والمراد به المتزين للخلق والمتصنع والمتمشدق لهم، فهو في رتبة النساء لما تقدم أن المرأة لا تتزين إلا للرجل لتكون عنده في رتبة سنية، وغايتها عنده تكون امرأة، فكذلك من كانت هذه حالته فهي رتبة دانية حيث كانت همته متعلقة بتصنعه للخلق لكي يمدحوه، وتَغَفَّلَ عن المَلك الحق الذي سيطرده من بابه حيث اشتغل بغيره، فهذا قصير النظر مطموس البصر حيث لاحظ الخلق بعد أن كان لا يرى لهم رتبة مع الحق، بئس ما فعل.

ومما يكره أيضا إمامة الأغلف، والمراد به غليظ القلب ذو الفظاظة في سيرته، ولو كان هو فظا على الحق إلا أنه ينبغي له أن يقدم اللين على الفظاظة خصوصا في سيرة المشايخ، لقوله عز من قائل لصاحب هذا المقام **(ولو كنت فظا غليظ القلب لانفظوا من حولك)** بعث النبي –عليه الصلاة والسلام– باللين والسيف، فالسيف مع أهله، ولم يبق لأتباعه

وعترته من المشايخ إلا اللين، وخصوصا بينهم وإن كانت لهم فظاظة في ابتدائهم فقد تحسن في انتهائهم، كما قال سلطان العاشقين في مدح من اتصف بهذا المشرب:

ويكرم من لم يعرف الجود كفه * ويحلم عند الغيظ من لا له حلم

ومما يكره أيضا إمامة العبد، وقد تقدم الكلام عليه في شرح إمامة الجمعة وتوقفها على الحرية، ومن المكروهات أيضا إمامة الخصي. والمراد به عادم النسل وهو الأبتر الذي لا يسلك على يديه أحد في الطريق، وإن كان هو في نفسه من ذوي التحقيق، ففائدة المريد بنفسه أي فيما يحصل هو لا فيما حصل عليه شيخه. ومن المكروهات أيضا إمامة ابن الزنا، والمراد به من لم يكن له أب في الطريق أي شيخ بحيث فتح عليه من الأوراق، أو ادعى أنه حصل له بملازمة الأوراد أو بملاقاة سيد من الأموات مثلا أو بما سوى ذلك من النوادر، فالاقتداء بصاحب هذا المقام مكروه إن لم نقل بعدم جوازه، لأن الفتح موقوف على صحبة ذي الفتح، وحكم من فتح عليه بدون شيخ كمن ولد من غير أب شرعي، فالاقتداء به مكروه.

ولما أنهى الكلام على شروط الإمامة الأدائية والكمالية وكان وجود الإمام على هذا الوجه عزيزًا جدًا، خشي المصنف – رضي اللّه تعالى عنه – أن تتوهم العوام عدم وجوده لتعذر وجود الشروط فيه، فأخبر أن بعض الأوصاف التي لا تُخِلُّ بمرتبته إن وجدت فيه فلا تمنعنا من الاقتداء به، بل يجوز له التقدم فقال – رضي اللّه عنه –:

وَجَازَ عِنِّينٌ وَأَعْمَى أَلْكَنُ * مُجَذَّمٌ خَفَّ وَهَذَا الْمُمْكِنُ

قوله (وجازَ عِنِّينٌ) والأولى سلامة الإمام، والمراد بالعنين هو من كان في مقام الرجال إلا أن همته ضعيفة بالنسبة للكمل، فإمامته جائزة مع عدم وجود الكاملين من الرجال، لأن من كانت همته قوية تجاوز الحور والقصور وعن كل ما سوى المذكور، حتى قيل: (إن الهمة القاطعة هي التي تمحي ما شاء الله أن يمحي) ولهذا رفع الإيهام صاحب الحكم بقوله (سوابقُ الهمم لا تخرقُ أسوار الأقدار) خشية أن يتوهم السامع عند مدح الهمة القاطعة أنها تنازع القدر. ومن الجائزات أيضا إمامة الأعمى، أي عمي عن نظره للخلق بمشاهدة الحق، ويكفيه عين الفؤاد التي تتعلق بمعنى المراد، لأن العارفين قد يكشف لبعضهم عن السماوات وما فيهن وعن الأرضين وما تحتهن، وقد لا يكشف لأحدهم حتى عن الأرض التي هو فيها، والمعنى أنه لا يرى إلا ما انتهى إليه بصره، ولا يُخِلُّ ذلك بمقامه ولا ينقص من رتبته حيث كان يرى بقلبه ما لا يرى ببصره.

ومن الجائزات أيضا إمامة الألكن، والمراد به هو من يضيق صدره ولا ينطلق لسانه، والمعنى أنه غير فصيح في العبارة، فهذه اللُّكْنَة التي منعته من الإفصاح بالعبارة لا تخِلّ بصحة إمامته، لأن الفصاحة هي شرط كمال، حتى إذا فُقِدَتْ قامت مقامها الإشارة، لأن الإشارة مستعملة عند القوم غالبا أكثر من أن تستعمل العبارة، وقد تقدم (كلامنا هذا إشارة)، وعليه فالعارف إذا كان غير فصيح في العبارة أي غير فصيح اللسان، وأما الجنان فهو ممتلىء بفيوضات الرحمن،

وقد يوجد في المريدين من هو أفصح من شيخه، وقد تتضح النازلة في قضية سيدنا (موسى) مع أخيه (هارون) – عليهما السلام – في قول الله –عز وجل – حكاية عن موسى حيث قال: **(وأخي هارون هو أفصح مني لسانا)**.

ومن الجائزات أيضا إمامة المجذوم بشرط إن خف وإلا لا يجوز، والمراد به المرض الخفيف من الأمراض النفسانية، لكن يكون غير ضار في الدين وذلك كمحبة المال والأزواج والأولاد وما أشبه ذلك من المباحات، ويكون ذلك مقيدًا بالخفة، وأما إذا اشتد وتَقَوّى فلا تجوز إمامته، لأن المريدين مقتدون بأساتذتهم في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم، وإذا اشتد جذامه سرى للمقتدين به وقد قيل (اختر لصحبتك من أطاع، فإن الطباع تسرق الطباع) والتغير يحصل بالمجاورة والأفْضَلُ سلامة الإمام من الأفعال المذمومة، فإن فعل المقتدي مشتق من فعل المقتدى به، فلهذا ينبغي له أن يتنزه ويَتورّع حتى عن المباح خيفة الوقوع في المكروه.

وقوله (وهذا الممكن) أي هذا هو القدر اللائق بهذا المختصر، وإلا فشروط الإمام كثيرة من أن تحصر، وهذه الشروط باعتبار ظاهِرِهِ، وأما ما يحتوي عليه باطنه فهي عزيزة من أن تذكر وإن ذكرت لم تفهم. ولما ذكر شروط الإمامة أعقبها بما يجب على المأموم فقال:

وَالْمُقْتَدِي الإِمَامَ يَتْبَعُ خَلاَ * زِيَادَةٍ قَدْ حُقِّقَتْ عَنْهَا آعْدِلاَ

فأخبر هنا أن المقتدي وهو المريد الطالب الدخول على الله، يجب عليه متابعة شيخه ومطاوعته في سائر الأمور

الدينيـة والأخرويـة والحسية والمعنويـة، ولا يختـار معــه ولا يدبر ولا يفهم مع فهمه ولا يقصر ولا يتـأول فـي كلامـه، ولا يقول: الشيخ غلب عليه جذب في هذا الكلام.

وحاصل الأمر يكون تابعًا له علـى أي حالـة كـان عليهـا، لأن متابعته واجبة على المريد ومخالفته لا تجوز بحال، اللهم إلا إذا تحقق المريد وقوع الزيادة من الشيخ، والمراد بالزيـادة أي طال عليه في الطريق وخاف المريد قِصَرَ العمـر وهـو لـم يصل إلى اللـه واشتاق الوصول، وأحس وجـود الطـول، ففـي هذا المحل يجوز له أن يعدل وينفصل لكن بعد تسبيحه للإمـام والمراد بالتسبيح أن يخبرهُ بوجود الطول ويعلمه بما وقع لـه، فإذا أنصت له وعمل بقوله واشتغل به فبهـا، وإلا فيعـدل عنـه إلى من هو أقرب منه في المسالك، والطرق إلى اللـه لا تنحصر، ومن طلب الوصول إلى اللـه – عز وجـل – فنعـم المطلـوب وهذا مسلم عند القوم، أي الانتقال من شيخ إلى آخر في طلـب اللـه. وأما بغير هذا القصد وعلى غير هذه الكيفية لا يجوز بحال.

ثم قال – رضي اللـه تعالى عنه –:

وَأحْرَمَ الْمَسْبُوقُ فَوْرًا وَدَخَلْ * مَعَ الإمَامِ كَيْـفَمَـا كَانَ الْعَمَلْ
مُـكَبِّرًا إنْ سَاجِـدًا أو رَاكِعَـا * ألـْفَــاهُ لاَ فِي جَلْسَـةٍ وَتَابِعَا

فأخبر أن المسبوق وهو من فاتته الأوقات وانطوت عليـه الأزمنة وهو فـي الطريق ولم ينتج له شيء في ذلك، فينبغي له إذا انتقل إلى شيخ آخر أن يُحْرِمَ ويدخـل معـه أي مـع الثـاني على الفور، ويدخل كيفما كان العمل، ولا يزن على ذلك للشيخ أقواله وأفعاله، لأن الوقت قد ضاق وهو مع وجود نفسه مكبول

في شهواته محجوب عن ربه، فمن أجل هذا ينبغي له أن يترك ما عنده من التردد ويكسر الصنجة عن أفعال ذلك الشيخ، ويلوم نفسه عن التأخير ويصفها بالتقصير، ويدخل مع المأمومين أي المقتدين بذلك الشيخ كيفما كان العمل، وعلى أي عمل وجدهم وعلى أي سيرة ألفاهم، ولا يطلب من الشيخ أن يستعبده على وجه مخصوص، بل يكون من جملتهم إن لم تقل من أدناهم، ويرى القبيح منهم مليحا ويقول لا قبيح أقبح من نفسي التي منعتني الشهود وقيدتني بالوجود، ويتواضع معهم ويتضرع لهم ويقول كمن قال:

سيروا على سيري فإني ضعيفكم * وراحلتي بين الرواحل ضالع

وحاصل الأمر أن متابعته تجب على المريد على أي وجه وجده متلبسًا به من الطاعة، اللهم إلا إذا وجده في فترة عن أفعال البر فلا يتبعه في ذلك لقول المصنف (لا في جلسة) أي فلا يقتدي به إن وجده غير متصف بأوصاف القوم من ذكر وفكر واجتماع على اللـه، والنصيحة في ذات اللـه، والوقوف مع حدود الشرع بحيث وجده مهملا لسنة القوم من حيث هي، فهذا ليس بإمام إنما هو من جملة العوام إن لم نقل من جملة الأنعام. ثم قال – رضي اللـه عنه –:

إِنْ سَلَّمَ الإِمَامُ قَامَ قَاضِيًا * أَقْوَالَهُ وَفِي الأَفْعَالِ بَانِيًا

فقوله (إن سلم الإمام قام) أي من فَقَدَ أستاذه بموت أو بحياة كبعد المسافة بحيث لم يُمْكِنْ للمريد الاجتماع معه حالة كونه لم تكمل حقيقته ولم ينته سيره، إنما هو في أثناء الطريق ما ذا يفعل؟ فأخبر أنه يقوم ويَجِدُّ في سيره ويبني على ما

حصل له على يد إمامه، أي يبني على الفعل الذي أمره به شيخه حتى **(يقضي الله أمرًا كان مفعولا)** ثم قال -رضي اللّه عنه-:

كَبِّرَ إنْ حَصَّلَ شَفْعًا أوْ أقَلْ * مِنْ رَكْعَةٍ وَالسَّهْوَ إذْ ذَاكَ احْتَمَلْ

أي ينفرد بنفسه، وهذا إن حصل مع إمامه نصف الطريق بحيث كان له نصف المعرفة، أو كان لم يحصل شيئا بأن كان من أهل التبرك، فهذا هو الذي يكون مخيرًا في ذلك، وأما إن كان في بدء السير بأن طرأ عليه جذب مثلا فهذا مطلوب ومضطر لشيخ آخر لكونه مختل العقل.

وحاصل الأمر الذي ينفرد بالاختيار هو من حصل شفعًا، كمن حصل على شهود الصفات وذلك نصف المعرفة، فله أن يكتفي بذلك إن عدم شهود الذات، وكذلك ينفرد من لم يحصل شيئا مع ذلك الإمام لكونه كالأجنبي حيث لم يكن له شيء من علم القوم على سبيل الذوق، فهذا حتى إذا انفرد يكون كمن لم يتلبس بالصلاة.

ثم اعلم أن كلا من القسمين عند انفراده يكون حاملا ما صدر عنه من السهو، والمراد بالسهو الهفوات النفسانية إذا صدرت من المريد حالة انفراده بنفسه يكون إثمها عليه، بخلاف المقتدي يكون محمولا غير حامل إذا لم تكن له إرادة مع شيخه.

وحاصل الأمر أن المريد يكون حاملا لسهوه كلما اقتدى بنفسه واكتفى برأيه لقول المصنف (والسهوُ إذ ذاك احتمل) والإمام لا يحمل إلا على من كان تابعا له في الإحرام والسلام، والمراد به ابتداء وانتهاء، أي من كان فعله منطويا في فعل إمامه واللّه أعلم. ثم قال:

وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ قَبْلِيَّ الإِمَامْ * مَعْهُ وَبَعْدِيًّا قَضَى بَعْدَ السَّلَامْ

فأخبر هنا على من فاته شيء من الطريق إما بتراخ وإما بعذر، فإن صادف الإمام ووجده متلبسا بالصلاة وقد تقدم ماذا يفعل في كونه يدخل على الحالة التي وجده عليها، فبين هنا أن القبلي يسجده مع الإمام أي ما دام في حيزه وحياطته، والمراد بالقبلي هو ما يطلب من المريد حالة الابتداء من المجاهدة والمكابدة ومخالفة النفس وغير ذلك من افعال البر، وأما البعدي وهو ما يحصل للمريد من التفنن في الحقائق والتفصيل والتبحر في علم القوم الذي هو منتهى الغاية لكل مريد، وحيث كان لكل مقام أدب ولكل حال أدب، وأدب الابتداء ليس كأدب الانتهاء، أمر المصنف -رضي الله عنه- المبتدي بما يجب عليه من الاجتهاد في العمل أي ما دام في عصمة الامام، والمراد منه أن يقوم بأدب الظواهر من حيث هي، وهو المعبر عنه بالقبلي، وأما الأدب البعدي يأتى به ولو بعد مفارقة إمامه لكونه ممتدا مع العمر وهو العمل القلبي، بخلاف أعمال الجوارح التي تنتهي عند اتصال الأعمال للقلب، وقد قيل: (إذا اتصل العمل بالقلب استراحت الجوارح) لكن من التكلف والأعمال الشاقة، وإلا فالتكليف لا يسقط بحال، والأعمال التي تطلب من المريد، والأولى أن تقول من المراد، هي الوقوف مع الله والنظر إليه والهيبة والرجوع إليه.

وحاصل الأمر يكون مع الله أينما هو معه **(وهو معكم أين ما كنتم)** في كل وقت وحال، وهذا بلوغ الأقصى لا يكون إلا بمجاوزة الأدنى وهو محو النفس واضمحلالها وتلاشيها

من لوحة الوجود، فإذا حصل المريد على ذلك يسهل عليه ما بقي من أدب الباطن المعبر عنه بالسجود البعدي، لكونه ينشأ بعد الوصول، ويكون الواصل في ذلك محمولا يصدر منه بغير استعمال، فلهذا يقدر أن يتداركه المصلي ولو من بعد عام، ولا مفهوم لعام بل متى حصل على الوصول إلا ويكون الأدب معه موصولا، بخلاف القبلي فإنه يطلب من المريد في الابتداء ووقته ضيق. ثم أكد المصنف ذلك السجود بقوله:

أَدْرَكَ ذَاكَ السَّهْوَ أَوْلاَ قَيَّدُوا * مَنْ لَمْ يُحَصِّلْ رَكْعَةً لاَ يَسْجُدُ

ذكر أن المريد لا ينبغي له إلا متابعة شيخه في الأفعال القبلية أدرك ذلك السهو أولا، أي سواء فاته حالة متابعته لشيخه أو قبل ملاقاته به، ولو كان موصوفا قبل ملاقاته للشيخ بالجد والاجتهاد فربما يكون ذلك عند الشيخ العارف للمسالك ليس بجد، ولا يسعه إلا متابعته في الأفعال القبلية والتوبة والبكاء على مافاته في الأيام الخالية، وإن كان يراها في زعمه عامرة فهي بالنسبة إليه، وإلا ففي نظر القوم كل الأعمال قبل وصول المريد خالية من وجود الإخلاص، مَحْشُوَّةٍ بما يناقض نظرهم، فلهذا لا يسع المريد إلا السجود مع شيخه أصابه ذلك السهو أولا كما قال المصنف (أدرك ذاك السهو أولا) أي سواء أدرك في نفسه وتحقق بتقصيره أو لم يدرك، ولكن هذا لمن حصل شيئا مع إمامه، وأما من لم يحصل على يد ذلك الشيخ شيئا فلا سجود عليه لقول المصنف: (من لم يحصل ركعة لا يسجد) وحكم هذا المريد كالأجنبي مع شيخه أو نقول كأحد من إخوانه، لأنهم قالوا أي

القوم – رضي اللّه عنهم – ليس شيخك من دلَّكَ على الباب، وإنما شيخك من رفع بينك وبينه الحجاب، وقال لك: ها أنت وربك) فهذا هو الشيخ الذي يجب على المريد الانقياد إليه بظاهره وباطنه. قلت في بيان صفة هذا الشيخ:

ومن لم يغن المريد عند نظرته * فهو في قيد الجهل حاط به الجهلا
فلا شيخ إلا من يجود بسره * حريصا على المريد من نفسه أولى
فيرفع عنه حجوبا كانت لقلبه * منيعة عن الوصول للمقام الأعلى

فمن جاد على مريده بمثل هذا المعنى فلابد من متابعته وقد قيل: (من بَانَ عليك فضله وجبت عليك خدمته) ومن لا فلا.

ولما ذكر ما يجب على المريد من المتابعة لإمامه، أخبر أن المأموم إذا بطلت صلاة إمامه بطلت عليهم اللهم إلا في فرعين كما ذكر في هذه الأبيات:

وَبَطَلَتْ لِمُقْتَدٍ بِمُبْطِلِ * عَلَى الإمَامِ غَيْرَ فَرْعٍ مُنْجَلِي
مَنْ ذَكَرَ الْحَدَثَ أَوْ بِهِ غُلِبْ * إنْ بَادَرَ الْخُرُوجَ مِنْهَا وَنُدِبْ
تَقْدِيمُ مُؤْتَمٍّ يَتِمُّ بِهِمُ * فَإِنْ أَبَوْاانْفَرَدُوا أوْ قَدَّمُوا

قد تقدم الكلام على مبطلات الصلاة، ولما كانت صلاة المأموم مرتبطة بصلاة إمامه أخبر أن صلاة المقتدي تبطل كلما بطلت صلاة المقتدى به، اللهم إلا في فرعين وهما: تذكر الحدث وغلبته، وتقدم الكلام على معنى الحدث وعلى أنه يجب التطهير منه مع الذكر والقدرة ومع العجز والنسيان.

وحاصل الأمر أن الحدث أو نقول الحدوث هو المانع العظيم من الدخول لحضرة اللّه، وكلما حصل للإمام تذكره بأن ارتسم

في مرءاة قلبه أي شاهد له وجودا زائـدا علـى موجـده فتبطـل صلاته لعدم صلاحيته للوقوف مع اللّه حيث شاهد سواه، ولا تبطل على المأمومين لأنهم دخلوها بوجه جائز، فيجدّون علـى ما هم عليه، هذا في تذكره للحدث، وأمـا غلبتـه عليـه أي بـأن غلب عليه الحدوث واشـتغل بـه عمـا فـي باطنـه بعـد أن كـان متبحرًا فـي القديـم متغلغـلاً فـي التعظيـم، فـإذا بـه غلـب عليـه الحس واشتغل عن الأنس بما تحتاج إليه النفس من المـأكولات والمشـروبات ومـا عطـف علـى ذلـك، وصــار لا يتعشــق إلا بمظاهر الحـس ولا يتلـذذ إلا بمـا تشـتهيه النفـس، فهـذا تبطـل صلاته ولا تبطل على المقتدين به.

هذا معنى غلبة الحدث وتذكره، ويتصور فيمن كان يزعـم أنه فرغ من تأديب نفسه وتصـدر لإرشـاد غيـره، فلمـا وصـل بهم إلى أثناء الطريق سائرا على منهج التحقيق ترادفـت عليـه الأحوال وضاق بــه المنـوال واختلـط المخيـل بوجـود الخيـال، فانبهت عقله ووقف فكره وصور المحال حيث كـانت لـه بقيـة مـن نفسـه، وتذكـر الحـدوث ورجـع للإدبـار مـن بعـد الفـوت، واستبدل الحياة بالموت، وعند تذكره للحدوث استوجب الإبعاد واستحق التقدم من كان على استعداد، وعليـه فتبطـل الصـلاة عليه، ولا تبطل على المقتدين به، لأنهـم دخلوهـا بوجـه جـائز كما تقدم. فلهم أن يبنـوا علـى مـا حصلـوا عليـه، لأنـه محقـق الابتداء ولم يطلق الانتهاء لكن يبنون علـى مـا سبق إن بـادر الخروج بمجرد تذكره مفهومه إن طــال واتبعـوه علـى سـيرته واستحسـنوا مـن حالـه فتبطـل عليهم كمـا تبطـل عليـه، لأنهـم ضيعوا أوقاتا كثيرة فيما لا يرضي اللّه ورسوله، وعليه فينبغي

للإمام كلما تذكر الحدوث أو غلب عليه أن يبادر بالخروج وأن يعلم المقتدين به بأن الباب مسدود عليه، والحدوث متلبس به، والناسوت مُسْتولٍ على قلبه، ويستخلف من هو أسلم منه وأجره على اللّه. لقولُ المصنف – رضي اللّه عنه –:

تَقْدِيمُ مُؤْتَمٍّ يَتِمُّ بِهِمُ * فَإِنْ أبوا انْفَرَدُوا أو قَدَّمُوا

أي ويطلب منه أن يدلهم على من ينهض بهم إلى اللّه لأن نصيحتهم وجبت عليه، وإن تركهم فذنبهم يعود عليه، ولهذا قال المصنف ينبغي له أن يبادر بالخروج لئلا يكون من أشد الناس عذاباً يوم القيامة، لقوله - عليه الصلاة والسلام - (**أشد الناس عذابًا يوم القيامة من كان الناس يظنون فيه خيرا وهو لا خير فيه**) وقد قلت فيمن نصب نفسه للإرشاد وهو في إبعاد:

ألا يخشى رب العرش يوم لقائه * حيث يدعي الوصول وهو في فصلا
ألا يتقي الرحمان صونا لعرضه * ويحفظ نور الإيمان ليلا يرحلا
ألا يخاف الإله من كان قوله * يشير إلى التحقيق كأنه أهلا

حفظنا اللّه وحفظ كل من يريد النجاة أمام ربه. وعليه إن بادر الإمام بالخروج ولابد أن يقدم مؤتما يتم بإخوانه، وإن لم يفعل وتركهم وانصرف يتعين عليهم أن يصطلحوا على من يدلهم على اللّه ويسيرهم إليه، ويبنون على ما حصلوا وهذا هو المطلوب إن وجدوه، وإلا بأن تركوا ذلك وانفرد كل باجتهاده فاللّه أولى بالعبد من نفسه، ولا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم.

وقد أنهى الكلام على الصلاة، وشرع في معنى الزكاة قال – رضي اللّه عنه –:

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

تقدم ما للقوم من الأسرار والمعارف والعلوم واللطائف، وإنه أعطي لهم من ذلك (ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر) ولما تحقق لهم الملك ومال لحيزتهم بأن صار مقصورا عليهم حيث تبتلوا للحق وتيتموا في جانبه، وهب لهم ما لديهم من الخيرات، وقال لغيرهم صونا لسرهم **(ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن)** قلت: فيمن يتجاسر على مقامهم:

تنح عن علم القوم لست من أهله * لا تقرب مال اليتيم ذاك نفس البلا

ولما تمَّ لهم ذلك طولبوا حينئذ بوجوب الزكاة لقوله - عليه الصلاة والسلام -: **(لكل شيء زكاة)** لنتم نتيجته، وليكون العارف مأمونا من زوال تلك النعمة، لأن الزكاة معناها النمو والزيادة، ويؤخذ منها الشكر على النعم، وفي ذلك تقييد لها من زوالها لما قيل: (قيدوا النعم بالشكر) وقال عز من قائل: **(لأن شكرتم لأزيدنكم)** وقال بعضهم: (من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها) والمعنى على كل حال أن الشكر واجب على كل ما يرتسم أي محقق الوجود كما قال المصنف - رضي اللّه عنه -:

فُرِضَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا يُرْتَسَمْ * عَيْن وَحَب وَثِمَار وَنَعَمْ

أي وإن كان هناك للقوم أمور لا تحصى وأسرار لا تستقصى، فلا تجب عليهم الزكاة إلا فيما هو مرتسم منها محقق الوجود كما تقدم، وسيأتي إن شاء اللّه بيانه. ومن الأشياء الثلث الأصناف الثلاثة وهي: العين والأنعام والحبوب وما في معناها لا زائد على ذلك.

ثم أعلم أن القوم على أقسام ثلاثة: مبتدئين وسائرين وواصلين، ولكل مقام وحال حكم يخصه، ومع هذا وإن تعددت مراتبهم واتسع ملكهم لا يخرج عن هذه الأصناف الثلاثة، إما أن يكون أحدهم ذا عين أو ذا حبوب أو ذا نعَم، وإما أن يكون مالكا للجميع وهو المسمى بالقطب الجامع والترياق النافع، ففيه ما في الوجود من العرش إلى الثرى.

ثم اعلم أن لكل صنف من تلك الأصناف زكاة مخصوصة لما تقدم في صدر بعض الأحاديث **(لكل شيء زكاة)** خصوصا مثل هذا الشأن الشامخ، إلا أن الزكاة تختلف باختلاف التجليات، فمنهم من تجلى عليه الحق تبارك وتعالى بأسمائه، ومنهم من تجلى عليه بصفاته، ومنهم من تجلى عليه بذاته، ومن أجل هذا كان الشكر ينقسم إلى أقسام ثلاث: شكر باللسان ويكون بمعنى الحمد وهو التحدث بالنعمة لقوله عز من قائل: **(وأما بنعمة ربك فحدث)** وشكر بالجنان وهو خلو القلب مما سوى الرب، وهو قوله تعالى - في حق سيدنا موسى عليه السلام -: **(واصطنعتك لنفسي)** وهذا شكر الخاصة. وشكر بسائر الأركان، وهو قوله تعالى - في حق نبيه وصفوته من خلقه محمد عليه السلام - **(فاستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءَهم)** وحقيقة هذا الشكر هو صرف العبد جميع بدنه، جوهره وعرضه لما خلق لأجله، وهذا عزيز الوجود والدال عليه قوله تعالى: **(وقليل من عبادي الشكور)**.

ثم اعلم أن لكل قسم من هذه الأقسام فروعا متنوعة، ولكل فرع حكم يخصه، إلا أن المعنى يعود على الأصناف

الثلاثة المتقدمة في الذكر، وأولها العين، وهي كناية عن عين الحقيقة والمعنى الرقيقة، وتسميتها بالعين معروفة عند القوم، لأن العين في اللغة تطلق على معانٍ، وكذلك في شرع القوم تطلق على معانٍ، بل على كل المعاني، فهي عين لكل موجود وما فُقِدَتْ إلا في الشيء المفقود، وقد يعبرون عنها بحقيقة الحقائق. ومن تحقق بهذه الحقيقة يكون عينا من عيونها أو تقول عينا من عيون اللـه، وأرض اللـه لا تخلو من عيونه.

قال سبحانه وتعالى لنبيه: **(فإنك بأعيننا)** وفسرت هذه العيون بالخلافاء الأربعة - رضوان اللـه عليهم - نعم، هم عيون اللـه، وكل من على قدمهم متصلا بمشربهم فله من ذلك الميراث، أي له نصيب من شهود الذات الإلهية، حقيقة تلك الحقائق المتقدمة في الذكر، إلا أن الحقيقة الذاتية ليست متعاطية بين الخلائق، إنما هي منزهة من أن تدرك بالبصيرة فضلا عن البصر إلا من كان بصره حديدا أي متحددا من ذلك المعدن القديم والسر المهم، فيكون الباصر هو عين المبصور من حيث السريرة لا من حيث البصيرة، وإن كانت السريرة هي عين البصيرة، والبصيرة هي عين البصر، لكن لما انعكس بصره في بصيرته صار كله بصيرة، وهذا **(ليس كمثله شيء)** حيث حصل على رؤية من **(ليس كمثله شيء)** لكن ليس كمثله شيء باعتبار المقام لا باعتبار الأعراض مع الأجسام، فهو متلون ومتجدد على خلاف الأصل، ولو بقي على أصله فلا كلام عليه، فالأصل عين والفرع غين، والغين شين والنقطة زين، والغفلة بين، والبين حجاب، والحجاب عذاب. **(وما كان اللـه ليعذبهم وأنت فيهم)**.

ولنرجع لما كنا بصدده فنقول: إن زكاة العين لها أصل وهو العرفان، ولها فرع ومن جملتها الكتمان عن غير أهل هذا الشأن. ثم اعلم أن زكاة العين من جنسها وتصرف لأهلها كما سيأتي في قول المصنف (مصرفها الفقير والمسكين) وتمنع من غير أهلها، فهذه زكاة العين وسيأتي تفصيلها إن شاء اللـّه. وأما زكاة النعم فهي كناية عما أنعم اللـّه به على عباده، وهما نعمتان أصليتان: نعمة الإيجاد ونعمة الإمداد، ولهما فروع كما سيأتي. ومن فروع نعمة الإيجاد الجوارح السبع، فمن ملكها وتحقق له الملك بأن صار يتصرف فيها كيف شاء بدون أن تمنعه من ذلك سطوة الشيطان والنفس، فهذا حينئذ وجبت عليه لإثبات الملك له، فهذه زكاة الجوارح المعبر عنها بالنعم. وأما زكاة الحبوب والثمار فهي كناية عن نتيجة نعمة الإمداد المتوالية على العارفين حالة رسوخهم في المقام وتفننهم في العبارات، ويكون ذلك دليلا على رسوخهم في حضرة اللـّه. وعليه فمهما وجدت هذه المعارف وطابت هذه الثمار والحبوب طولبوا بوجوب الزكاة فيها، ولكل وقت حكم كما قال – رضي اللـّه عنه – :

فِي الْعَيْنِ وَالأَنْعَامِ حقَّتْ كُلَّ عَامْ * يَكْمُلُ وَالْحَبُّ بِالإِفْرَاكِ يُرَامْ

لأنها من الأمور اللازمة للعارف، فلهذا وجبت كل عام، ولا مفهوم لعام بل هي واجبة في كل وقت وفي كل شيء شيء، إلا أن العام شرط في وجوبها، لأن المريد قبل العام لا يعد من الواصلين ولو كان من خاصتهم، لكونه في حالة لم تقبل الكلفة لما هو فيه من أنواع القربات، حتى ربما يدعى في

ذلك الوقت الملك لنفسه فكيف تجب الزكاة عليه، وقد قيل في هذا المعنى (أصبحت أرى الملك ملكي والزمان غلامي) وقال سلطان العاشقين – رضي اللّه عنه –:

فيا سكرة منها ولو عمر ساعة * ترى الدهر عبدا طائعا ولك الحكم

وحاصل الأمر فإنّ حالة الاستغراق تنافي الشقاق، إنما هي وفاق في وفاق واطلاق في اطلاق، توحيد محض لا مانع ولاضد، وقد قيل في هذا المعنى:

قالوا ما عندكم قلنا * توحيد حق بترك حق * وليس حق سواي وحدي

وحاصل الأمر إنما تجب الزكاة على المريد في العين بعد رسوخه وثباته وتمييزه بين المقامات ومعرفته لأنواع التجليات، وإن كان المتجلي واحدا فالتجليات تختلف باختلاف المظاهر، فعند تمكن المريد في هذا المقام يكون مطلوبا بوجوب الزكاة إن تحقق لديه النصاب؛ وأما زكاة النعم فكذلك هي واجبة على المريد في كل الأوقات وفي كل الساعات وفي سائر اللحظات إذا تحقق له الملك كما تقدم، وثبت له الإخلاص في عمله وإلا فلا، لأن زكاة النعم لا تجب على المكلف إلا إذا صارت طوع يديه بأن صار يتصرف في أعضائه وجوارحه كيف شاء بنصرة اللّه تبارك وتعالى له، وبعد كونها طائعة تكون من مأكولات اللحم، أي فلا تكون محرمات ولا مكروهات، والمعنى أنها تكون من مقبولات العمل خالصة فيه للّه –عز وجل–، أي فلا تكون الجوارح مشوبة العمل، فإذا كان عملها لغرض دنيوى فتكون من محرمات الأكل، وإن كانت لغرض أخروي تكون من مكروهات الأكل، وإذا كان عملها للّه تكون من

مباحات الأكل، أي تعمل فيها الذكاة مع اسم اللّه لقوله تعالى: (**وكلوا مِمَّا ذُكِرَ اسمُ اللّهِ عليه**) وعملها يعود عليها (**من عمل صالحا فلنفسه**) (**لن ينال اللّه لحومُها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم**) لأن عملها يكون للألوهية، والألوهية جلت من أن تقبل العمل المدخول. لقوله – عليه الصلاة والسلام – (**إن اللّه لا يقبل العمل المشترك**) فمن أجل هذا كانت الزكاة لا تجب في مكروهات الأكل ولا في محرماته.

وحاصل الأمر ينبغي للإنسان أن يشتغل بنفسه ويستكمل فضائلها ولا يقبل منها عملا إلا إذا علم أنه مقبول عند اللّه بيقين، أو بظن قاطع فحينئذ يزكيها لأنها تقبل التزكية، وأن يجعل عملها كله للّه، وهذا هو الفلاح الذي قال فيه عز من قائل: (**قد أفلح من تَزَكّى وذكر اسمَ ربِّه فصلَّى**) وفي هاته الآية إشارة، ومن الآيات الصريحة في هذا المعنى (**قد أفلح من زكاها وقد خاب من دسَّاها**) وتزكية النفس هي معرفتها من حيث فروعها وأصولها، ودس النفس هو أن تجهلها.

وحاصل الأمر ان في معرفة النفس خير كثير، لما قيل (من عرف نفسه فقد عرف ربه) ومعرفة اللّه لا تبعد من معرفة النفس بل هي منطوية فيها في الغالب إن لم نقل لا توجد في الخارج عنها.

نعم، (قلت): (العارفون طبقات: عارف بنفسه وعارف بربه، إلا أن العارف بنفسه أشد معرفة من العارف بربه) لما في بعض الأحاديث (**أشدكم معرفة بنفسه أشدكم معرفة بربه**) ومن عرفها لا محالة يصرفها فيما خلقت لأجله، فهذه زكاة النفس أو نقول الجوارح المعبر عنها بالنّعَم.

وأما زكاة الحبوب والثمار فلا تجب إلا بعد الطيب أو الإفراك، كما قال المصنف - رضي اللّه عنه - (والحَبُّ بالإفراك يرام) قد تقدم الكلام على معنى الحبوب من طريق الإشارة، وعليه فلا تجب الزكاة إلا فيما طلب منه وتحقق أوانه، ولا ينبغي للعارف أن يعجل فيما لم يَدْعُ أوانه، والحكم يستفاد من قوله – عز وجل – في حق نبيه – عليه الصلاة والسلام – **(ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقْضَى إليك وَحْيُهُ وقل رب زدني علما)** مع أنه مأمور بتبليغه، فمن هنا تفهم قول الحكماء حيث يقولون: (الأشياء مرهونة في أوقاتها) وإياك أن تبرز بالحكمة قبل أوانها، اللهم إلا إذا تحققت بطيب الثمار المفسرة بالمعارف والأسرار، وتبين لك أن ذلك أوانها، فحينئذ وجبت عليك الزكاة بحسب تنوع تلك المعارف، وفي هذا الحال تأخذ بقوله – عليه الصلاة والسلام – **(من كتم علما يعرفه ألجمه اللّه بلجام من النار)** وفي رواية أخرى (بريء من الإيمان) نسأل اللّه السلامة. أي لا يكتمه إذا كان نافعا لأهل زمانه في دينهم ودنياهم لا بمجرد معرفته له يكون مطلوبا بإظهاره، بل ربما يكون فيه فتنة، وقد نهى النبي - عليه الصلاة والسلام - بعض الصحابة لما سأله: **(أأحدث بكل ما أسمع منك يا رسول اللّه؟ فقال: إلا بحديث لم يبلغ عقول القوم فيكون على بعضهم فتنة)** والمستفاد من هذا الحديث أن العلم لا يجب إظهاره إلا إذا تحققت نتيجته، أي العلم المكنون الذي لم يبلغ عقول القوم، وأما العلم الذي وجب تبليغه فأَرْبَابُهُ مأمورون بتبليغه في كل الأوقات. ومحط الكلام فيما وراء ذلك من دقائق العلوم، وقد تقدم قول ابن الفارض في هذا المعنى:

فثـم وراء النقل علم يدق عن * مـدارك غايات العقول السليمة

وعليه كل ما أتى أوانه وجبت زكاته وبثه وإظهـاره، لأن الشريعة المطهرة أتت بما يعود على الأمة بالصلاح في الديـن والدنيا، فلهذا كان ورثتها يدورون مـع العلـة وجـودا وعدمـا، وكلما أتى أوان علم من العلوم وجب إظهاره، فإن قيـل: كيـف كانت المعارف وأنواع الكشوفات واللطائف تجب فيهـا الزكـاة مـع أنهـا لوامـع برقيـة؟ قلـت: هـذا لغير العـارف، وأمـا هــو صارت لديه ملكا ذاتيا لا تنفك عنه، أي صـار يتصـرف فيهـا كما يتصرف في أعضائه، فلهذا وجبت فيها الزكاة، إذ الزكـاة لا تجب إلا فيمـا يـدخـر لـيـوم الميعــاد، كمـا قــال المصنـف -رضي اللّه عنه- فيما سيأتي (إذ هي في المقتات مما يُدَّخَرُ) أي المعارف التي يجب على العارف إظهارها، هي من الأمور التي تدخر لليوم الذي (**لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا مــن أتـى اللّه بقلـب سليم**). ولهـذا كـان الكـلام الـذي يبرز مـن أفـواه العارفين يكون نافعا في قلوب السامعين بمجرد التلفظ به.

وحاصل الأمر، أن العارف لا يكون مطلوبا ببث المعارف غير المسبوق بهـا وتأليفهـا إلا إذا دعــت الضـرورة لذلــك، وتحقق النفــع إمـا فـي الحـال وامـا فـي قريـب الاستقبال. لأن معارف العارف وما يرد على قلبه ليس هو نافعا للعمــوم، ولا يصح في كل الأوقات، إنما الأوقات في ذلـك مختلفـة وعقـول الخلق متابينة، فالأحكام تترادف والأمراض تختلف، ولكل داء دواء، فمـن أراد أن يبـث علـم القـرن الرابـع عشـر فـي قــرن الثالث عشر مثلا فقد أخطأ في تصرفه، وأراد أن يزكي الحب

قبل إفراكـه، وذلـك لا يجـوزُ. قـال أصـدق القـائلين **(وإن مـن شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزِّله إلا بِقَدَرٍ معلوم)** ولا تَقُلْ: لماذا أن المتقدمين لم يصرحوا لنـا بذلـك؟ فـالجواب عـن ذلـك أنهم ليسـوا موصوفيـن بالإحاطـة **(ولا يحيطـون بشـيء مـن علمه إلا بما شاء)** زيادة أنهم كانوا مشتغلين بما هو أهم من ذلك، أي ما يصلح لهم في وقتهم ويكون نافعا لأبنـاء جنسـهم، ولكل وقت عبادة مخصوصة، ولو اشتغلوا بمـا يصلـح القـرن الرابع عشر فمن ذا الـذي يشتغل بمـا يصلحهـم فـي زمـانهم؟ واعلم أخي أن الشريعة كنز وكل ينفق على مـا حصـل عليـه: **(ليُـنْفِقْ ذو سعَةٍ من سعَتِهِ، ومن قُدِرَ عليـه رزقُـه فلينفـقْ مما آتاه اللّـهُ)** وقد قال بعض العـارفين (إذا كـانت المعـارف منحـا إلهيـة ومواهـب اختصاصيـة، فـلا يسـتغرب أن يدخـر للمتأخرين ما صعب فهمه عن المتقدمين).

وحاصل الأمر أن العارف يتطور مع الأطوار ويظهر في الظروف على مقتضى ألوانها، ولون الماء لـون إنائـه، يظهـر في كل آنيـة بمـا يقتضيـه حقيقتهـا، ومـن البديهـي أن ظـروف الزمان والمكان سريعة التغير والانقلاب، وتجد العـارف فيمـا منحه اللّـه من المعارف يبدي في كل وقـت مـا يسـاعد أهلـه، ولا يزيدهم في الشرع إلا رسوخا، ولهذا سـمي القطـب. لأنـه تـدور عليـه الأفـلاك وهـو لا يـدور، يظهـر مـع كـل مسـتحق للظهور (تحدث للناس أقضيـة بقـدر مـا أحدثـوا مـن الفجـور) والحق يجري على ألسـنة علمـاء كـل زمـان بمـا يليـق بأهلـه. ولهذا تجد العـارف يتطـور فـي كـل زمـان بمـا يليـق بأهلـه، ويستخرج من المعارف الذوقية ما دعت الضرورة لإخراجـه،

ولا يفعلون ذلك إلا تعضيدا للشريعة النبوية ونصرة لها، لأنهم أمناء على أسرارها، بشرط أن لا يظهروا إلا ما هو مستحق الظهور كما تقدم، ولا يزيدون على القدر المحتاج إليه لما قيل: لم يترك من الجهل شيئا من أراد أن يحدث في الوقت غير ما أظهره الله فيه. فكل غلّةٍ تؤكل في وقتها، ولهذا قال المصنف - رضي الله عنه -:

وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ بِالطِّيبِ وَفِي * ذِي الزَّيْتِ مِنْ زَيْتِهِ وَالْحَبُّ يَفِي
وَهِيَ فِي الثِّمَارِ وَالْحَبِّ الْعُشُرْ * أَوْ نِصْفُهُ إِنْ آلَةَ السَّقْيِ يَجُرْ
خَمْسَةُ أَوْسُقٍ نِصَابٌ فِيهِمَا * فِي فِضَّةٍ قُلْ مِائَتَانِ دِرْهَمَا
عِشْرُونَ دِينَارًا نِصَابٌ فِي الذَّهَبْ * وَرُبُعُ الْعُشْرِ فِيهِمَا وَجَبْ
وَالْعَرْضُ ذُو التَّجْرِ وَدَيْنُ مَنْ أَدَارْ * قِيمَتُهَا كَالْعَيْنِ ثُمَّ ذُو احْتِكَارْ
زَكَّى لِقَبْضِ ثَمَنٍ أَوْ دَيْنِ * عَيْنًا بِشَرْطِ الْحَوْلِ لِلأَصْلَيْنِ

تكلم المصنف في هذه الأبيات على زكاة العين والنعم والحبوب، وقد تقدم معناها من طريق الاشارة، ثم صرح ولوح باعتبار تلون الفروع واختلاف لذاتها وطيب مذاقها، فكل يأخذ على قدر مشروبه **(قد علم كل أناس مشربهم)** والتفصيل يستلزم التطويل، ومن فتح عليه يستخرج كلا من نفسه: **(وإن من الحجارة لما يتفجَّرُ منه الأنهار)** ومما يؤْخذ من كلام المصنف أن الزكاة لا تجب إلا على من ملك النصاب في المعارف وفي العين، والمراد به من وجب عليه الانتصاب في هذا الشأن وكان كلامه مقبولا، ولا تجب على من لم ينتصب لذلك إذ لو كان الكلام بالحقائق والمعارف الغيبية مباحا لكل من له أدنى نصيب لوقع اختلاط، ولم يبق للشريعة ارتباط. كلا، وقد قال تعالى: **(إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)**

فلهذا كانت لا تجب إلا على من ملك النصاب لأنه لم ينطق إلا بالصواب: **(وقال صوابا)** وكان له ذلك من حيث الميراث النبوي، وإلا فلا زكاة عليه كما قال المصنف -رضي اللّه عنه- فيما سيأتي (ولا يُزَكّى وقَصٌ من النعم) (كذلك ما دون النصاب وليعم) ثم أشار -رضي اللّه عنه- إلى زكاة الجوارح المعبر عنها بالنعم فقال – رضي اللّه عنه –:

فِي كُلِّ خَمْسَةِ جِمَالٍ جَذَعَةٌ * مِنْ غَنَمٍ بِنْتُ الْمَخَاضِ مُقْنِعَةٌ
فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَابْنَةُ اللَّبُونْ * فِي سِتَّةٍ مَعَ الثَّلاَثِينَ تَكُونْ
سِتًّا وَأرْبَعِينَ حِقَّةٌ كَفَتْ * جَذَعَةٌ إحْدَى وَسِتِّينَ وَفَتْ
بِنْتَا لَبُونٍ سِتَّةٌ وَسَبْعِينْ * وَحِقَّتَانِ وَاحِدًا وَتِسْعِينْ
وَمَعْ ثَلاَثِينَ ثَلاَثٌ أيْ بَنَاتْ * لَبُونٍ أوْ خُذْ حِقَّتَيْنِ بِافْتِيَاتْ
إذَا الثَّلاَثِينَ تَلَتْهَا الْمِائَةُ * فِي كُلِّ خَمْسِينَ كَمَالاً حِقَّةٌ
وَكُلِّ أرْبَعِينَ بِنْتٌ لِلَّبُونْ * وَهَكَذَا مَا زَادَ أمْرُهُ يَهُونْ

تقدم أن الأنعام كناية عن الجوارح، وقدم الكلام على الإبل لمعنى هنالك، لأن عمل الجوارح راجع للنفس، والنفس تختلف باعتبار المقامات، وقد قسمت إلى خمس مراتب، والجوارح تختلف في تزكيتها باختلاف أصولها، والمراتب خمسة: لأنها إما أن تكون أمّارة، وإما أن تكون لوّامة، وإما أن تكون مطمئنة، وإما راضية، وإما مرضية. ولم يمدح اللّه تبارك وتعالى من هذه الأقسام إلا ثلاثة في قوله: (**يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية**) فالعمل الناشىء عن هذه النفوس الثلاثة يكون مقبولا في الغالب، وأما إذا صدر من النفس الأمارة يكون مردودًا على صاحبه، لأن جوارحها تكون بمنزلة محرمة الأكل لا تجوز فيه الزكاة، ولا

تعمل فيها الذكاة، وكذلك العمل الصادر من النفس اللوامة فهو غير محقق القبول لأنه مدخول، فلا يعتد به المريد، وعليه ينبغي للمريد أن لا يشتغل إلا بتصفية نفسه كما قيل:

فاقبل على النفس فاستكمل فضائلها * فأنت بالروح لا بالجسم إنسان

فإذا استكملت النفس صلحت للسير، فيكون عملها حينئذ يقربها إلى الله زلفى، لأنها عاملة غائبة عن أعمالها، فلهذا ينهض بها إلى حضرة الله، وليس هو إلا عمل القلب، إنما يكون للجوارح في الصورة فقط، فهذا هو العمل الموصل الصادر عن النفس المشار لها في قوله تعالى: **(فمنها ركوبهم ومنها يأكلون)** وقد تكلم المصنف على الرتبة الأولى من زكاة النفوس وعبر عن مكاسبها الفعالة بالإبل، فاستعار لفظ الإبل للنفس المطمئنة، لأن النفس إذا اطمأنت للعمل فلك أن تحمل عليها ما شئت من أنواع القربات ومشاق التعبدات، فهي أقوى جهدا من الإبل لما أعطيت من حلاوة الطاعة، فذلك نتيجة قبول عملها باعتبار مرتبتها الإبتدائية **(ولمن خاف مقام ربه جنتان)**.

فإذا كنت أيها المريد على هذه الحالة التي يتعذر عليك وجودها في غير ذلك الوقت، فاحمل على نفسك كل ما تعلم فيه قربة، لأن الوقت ضيق وأنك مطلوب بعمارته، وعلى كل حال فاطلب منها التقدم وقل لها هناك مقام آخر، ارفعي رأسك للخارج فإذا رفعت رأسها وتشوفت لما يخفى عليها فيهون عليك أسرها، كما قال المصنف (وهكذا ما زاد أمرها **يهون)** إلى أن تبلغ درجات الرضا فتكون راضية، فإذا رضخت في هذا المقام وتلاشى لديها الإيهام تغير الحكم في اجتهادها وفي

تزكية جوارحها، ولا يحمل عليها الحمل الأول، ولهذا غير المصنف الحكم فقال:

عِجْلٌ تَبِيعٌ فِي ثَلاَثِينَ بَقَرْ * مُسِنَّةٌ فِي أَرْبَعِينَ تُسْتَطَرْ

فانظر – بارك اللّه فيك – كيف غير الحكم في زكاة النفس الراضية وقد خفف عنها العمل لأنها لا تطيق المشاق، فلهذا عبر عن جوارحها بالبقر، لأن البقر وإن كانت حاملة للمشاق فلم تبلغ درجة الإبل، وزيادة أن هذه النفس انتقل عملها غالبا إلى القلب، فلهذا خفت الأثقال على الجوارح **(لا يكلف اللّه نفسا إلا وسعها)** ولهذا قيل: إذا صار العمل للقلب استراحت الجوارح. وذرة من عمل القلوب أفضل عند اللّه من وزن جبل من عمل الجوارح. وقد صارت هذه النفس متشوفة لقضاء اللّه، راضية بما قسم لها، ملاحظة لصفاته، فانية في أفعاله، لا ترى لذاتها عملا قائلة: **(واللّه خلقكم وما تعملون)**.

فإذا تمكنت من هذا المقام تنتقل إلى أن تكون مرضية عند اللّه، وهذه النفس هي نفس العارفين وعباد اللّه الموحدين، وهي التي قال فيها الحق سبحانه وتعالى: **(فادخلي في عبادي وادخلي جنتي)** ومن أجل هذا كانت ليست كسائر النفوس، ويرفع اللّه تبارك وتعالى عليها كل المشاق، اللهم إلا الأحكام التكليفية. فلهذا تتغير معاملتها مع اللّه لأن عملها صار كله للباطن، وإنما يبقى أثره في الظاهر فيكون باطنه عبادة وظاهره عادة، ولهذا قال سلطان العاشقين –رضي اللّه عنه–:

رجعت لأعمال العبادة عادة * وأعددت أحوال الإرادة عدتي

وعدت بنسكي بعد هتكي وعدت من * خلاعة بسط الانقباض بعفتي

ولكل مقام حكم يخصه، ولهذا نصبت قوانين لزكاة هذه النفس غير الأولى، وكلما ارتفعت إلا ويفسح لها في معاملة الظاهر. لقول المصنف – رضي اللّه عنه –:

وَهَكَذَا مَا ارْتَفَعَتْ ثُمَّ الْغَنَمْ * شَاةٌ لأَرْبَعِينَ مَعْ أُخْرَى تُضَمْ
فِي وَاحِدٍ عِشْرُونَ يَتْلُوا وَمِائَةْ * ومَعْ ثَمَانِينَ ثَلاَثٌ مُجْزِئَةْ
وَأَرْبَعًا خُذْ مِنْ مِئِينَ أربَعِ * شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ إنْ تُرْفَعِ
وَحَوْلَ الأَرْبَاحِ وَنَسْلِ كَالأُصُولْ * وَالطَّارِى لاَ عَمَّا يُزَكَّى أنْ يحَوْلْ

وهذا الحكم غير الأول، وهو حكم زكاة النفس المرضية وعبر عن جوارحها بالغنم لما فيها من المشابهة، ووجه الشبه هو الانتفاع، لأن النفس إذا وصلت لهذه الرتبة تكون الأعمال الصادرة منها كلها فائدة لصاحبها، كما أن الغنم كلها فائدة لمالكها، ولا تنافي كثرة الفوائد عدم تحملها المشاق لما قيل: إن العمل الصادر عن النفس المرضية هو مرضي عند اللّه لا محالة، لأن صاحبها صار كله باللّه، فهو من عباد اللّه المذكورين في قوله تعالى: (**فادخلي في عبادي**) فهؤلاء هم العباد الصالحون والرجال العارفون، عرفوا وأي معرفة، حتى غابوا عن وجودهم في وجود موجدهم، لا يرون لأنفسهم أثرًا في الوجود يذكر لا خير ولا غير، فالعمل الصادر من صاحب هذه النفس كله ربح ابتداء وانتهاء كما قال المصنف (وحول الأرباح ونسل كالأصول) قلت:

تاللّه نوم العارف يغني عن ذكره * فكيف بصلاة العارف إذا صلى
يكون بسقف العرش حالة قربه * واقفا مع الإله يا لها من حالا

وحاصل الأمر أن المصنف أشار لكل المقامات الثلاثة إجمالا وتفصيلا، وأجملنا الكلام عليها بخلاف عادتنا في صدر الكتاب خشية التطويل، وإلا قلنا أن نتكلم على كل حرف حرف، كما فصلنا في كتاب الصلاة، وإشارة القوم تؤخذ من كل شيء شيء، وليس لها لون مخصوص ولا كيفية مطردة، والمقصود من هذا الشرح هو تنبيه السائر إلى اللـّه ليأخذ إشارته من كل شيء كما تقدم في مقدمة الكتاب، وأيضا لتنبيه من ليس له خبرة بالقوم وبما هم عليه لعله يتشوق لمشربهم لأنه عزيز قلت في هذا المعنى:

خمرة يحتاج الكل طرا لشربها * كما يحتاج السكران لمزيد السكر

ثم أشار المصنف – رضي اللـّه عنه – إلى معنى آخر وهو أن أهل العلم باللـّه منهم من يجب عليه إخراج الزكاة أي إظهار ما عنده من العلوم المكنونة، ومنهم من لا تجب عليه وهو من لم يكمل لديه النصاب، وهذا في تلقين الحقائق على وجه ذوقي، فهذا المنصب ليس هو مباحا لكل محقق، إنما هو واجب على من توفرت فيه الشروط، واتصل قلبه بخطاب اللـّه المقتضي فعل المكلف بطلب أو بإذن، أي إما طُلِبَ منه أن يبث ما عنده طلبا جازمًا أو أذِنَ له في ذلك، فهذا هو المطلوب لإظهار الحقائق على كيفية مستحسنة شرعا، وأما من لم يؤذن له في ذلك فالغالب يكون فتنة عليه وعلى أتباعه، لأن الحقيقة لم تدعه لذلك كما قال سيدي (أبو مدين) – رضي اللـّه عنه – (من خرج للخلق قبل حقيقة تدعوه لذلك فهو مفتون) وربما الأمر الذي أراد إخراجه يكون ليس مطلوبا به ولا بتزكيته لقول المصنف – رضي اللـّه عنه –:

وَلاَ يُـزَكَّى وَقَـصٌ مِنَ النَّـعَـمْ * كَذَاكَ مَا دُونَ النِّصَّابِ وَلْيُعَمْ

وحاصل الأمر من لم تكمل حقيقته لا ينبغي له أن يشتغل بحقيقة غيره، وقد قيل في هذا المعنى:

كمل حقيقتك التي لم تكمل * والجسم دعه في الحضيض الأسفل

وأي شيء ينفعه من الخلق إذا لم يستوف ما يستحقه من الحق، وهل هذا إلا مغرور غر بنفسه. وعليه ما دون النصاب لا يزكي فافهم. ولما كانت المعارف متعددة وأنواع الكشوفات زائدة خشي المصنف – رضي اللـه عنه – أن يتوهم السامع أن كل ذلك تجب فيه الزكاة فقال:

وَعَسَلٌ فَاكِهَـةٌ مَـعَ الخُضَرْ * إِذْ هِيَ فِي الْمُقْتَاتِ مِمَّا يُدَّخَرْ

تقدم أن المعارف الغيبية والعلوم الذوقية لا يزكى منها إلا ما طاب وقته أو كان على الافراك أي قرب أوانه، وذلك مثل الكتاب الذي وضعناه في الفلك على قاعدة ليست متعاطية، وسميناه (مفتاح الشهود في مظاهر الوجود) ففيه من غرائب العلوم التي لم يسمح الشرع بإظهارها قبل أوانها، ولو لم تدع الضرورة لذلك لكان مخزونا ومكتوما، وفائدته يعلمها من مارس الأحوال الوقتية والدواهي الطارئة، فلهذا قلنا: لا ينبغي للعارف أن يبدي إلا ما كان مستحق الظهور، وزيادة يتحقق أن إظهار ذلك الفن يكون ذخرًا ليوم الميعاد لما يرجى من نفعه للمسلمين، إما من حيث الدنيا وإما من حيث الدين. كما قال المصنف -رضي اللـه عنه- (إذ هي في المقتات مما يدخر) أي يرجى ثوابه. وأما الكلام الذي لا ينتفع به في ذلك الوقت أو فات أوانه ربما يكون على بعضهم فتنة، كما تقدم أن بعض

الصحابة قال لرسول الله: (**أأحدث بكل ما أسمع منك؟ فقال: إلا بحديث لم يبلغ عقول القوم فيكون على بعضهم فتنة**) أو كما قال – عليه الصلاة والسلام –.

فلهذا قلنا إن الثمار التي لم يأت أوانها لا تجب الزكاة فيها، كما لا تجب أيضا في بعض المعارف الطارئة التي ليست بذاتية المعبر عنها بالفواكه في البيت الأول لأنها ليست مما يدخر، إنما هي لوامع ولوائح صدرت من ترادف الأحوال، ودوام الحال من المحال، وحيث كانت أعراضا سريعة التغير فلا تجب فيها الزكاة ونبّه المصنف على هذا خشية أن يتوهم المريد لما يحصل له من أنواع الكشوفات الكونية والواردات الروحانية والمعارف الملكوتية فيقف معها ويشتغل بها عن غيرها، ويعتقد أنها غاية المقصود، ويتهيأ لبثها وتأليفها مع أنها زائلة ومنسوخة (**فأما الزبد فيذهب جفاء**) ولهذا قيل: لا ينبغي للإنسان أن يتكلم ولو بما لاحظ في اللوح المحفوظ، لأن الله يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب والكلام الصادر من هؤلاء القوم هو من وراء اللوح، فلهذا يكون محقق الوقوع في الغالب. وأما كلام الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - لا يتخلف إذا كان وحيا، وأما إذا كان مناما أو إلهاما قد يتأخر زمانه كما في كلام الأولياء، وكلّ ما تخلف من كلام الولي فسببه العجلة (**خلق الانسان من عجل**) ومن هنا قال – عز من قائل – لنبيه – عليه الصلاة والسلام – (**ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علما**) وقد يكون من الأولياء من لا يتكلم إلا بما قضى اللّه بتنجيزه فلابد من وقوعه، وهذا هو الكبريت الأحمر والمسك الأذفر، وإن قيل: بماذا حصل على هذا الشأن العظيم؟ قلنا: حصل عليه بسبب

انطوائه في عين الجمع ونظره للأشياء من حيث أصولها فضمها لبعضها. كما قال المصنف – رضي اللّه عنه –:

وَيَحْصُلُ النِّصَابُ مِنْ صِنْفَيْنِ * كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ مِنْ عَيْنِ
وَالضَّأْنُ لِلْمَعْزِ وَبُخْتٌ لِلْعِرَابْ * وَبَقَرٌ إِلَى الْجَوَامِيسِ اصْطِحَابْ
الْقَمْحُ لِلشَّعِيرِ لِلسُّلْتِ يُصَارْ * كَذَا الْقَطَانِي وَالزَّبِيبُ وَالثِّمَارْ

فالشأن الذي لا يماثله شأن هو ما تقدم، ولا يحصل إلا لمن اجتمع له الصنفان ويحصل له النصاب منهما أي الشريعة والحقيقة المعبر عنهما بالذهب والفضة؛ فالذهب عبارة عن معدن الحقيقة، والفضة على عنصر الشريعة، ومن جمع بينهما هو العروة الوثيقة، لكن من جمع بينهما ذوقا وحالا لا إيمانا ومقالا، بل صار يأخذهما من أصلهما كما قال المصنف (كذهب وفضة من عين) أي أخذ الحقيقة من معدنها والشريعة من أصلها، وهذا هو الجامع، وأما من لم يصل إلى هذه الرتبة فلا يعد من المقربين إنما هو من خاصة أصحاب اليمين، فيكون جامعا من وجهة أخرى أي جامعا بين عمل القلب وعمل الجوارح، أو تقول بين قول اللسان واعتقاد الجنان، وحاصل الأمر أن المصنف أشار في هذه الأبيات إلى جمع الأشياء لأضدادها والفروع لأصلوها، وفي ذلك من الفوائد ما لا يحصى لما قيل: إن الأشياء كامنة في أضدادها والأصول في فروعها. ولهذا قال المصنف:

الْقَمْحُ لِلشَّعِيرِ لِلسُّلْتِ يُصَارْ * كَذَا الْقَطَانِي وَالزَّبِيبُ وَالثِّمَارْ

ولا مفهوم لما ذكر والمعنى أن النصاب لا يحصل والعارف لا يكمل إلا إذا ضم الأشياء لبعضها وطوى الفروع في أصولها، وجَمْعُ الأشياء من حيث أصولها لا يصعب جدا فهي مجتمعة، فلو نظرت من حيث باطنها لوجدتها على ما هي عليه واحدة

في ذاتها، كما أن الفاعل فيها واحد **(ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة)** فمن حيث هذه النظرة تهون عليك معرفة اللّه في هذا العالم ولم تتكر شيئا من ذلك، لأنك ترى الأشياء واحدة والمتجلي واحدا، فيصير العالم بأجمعه عندك كجبل موسى **(ولما تجلى ربّه للجبل جعله دكا وخرَّ موسى صَعِقَا)** ومن هنا قال بعضهم:

وصرت موسى زماني * مذ صار بعضي كلي

والسبب في ذلك نظره للأشياء بعين الجمع، ولو نظرها مفترقة لم يحصل شيئا، لما قيل في هذا المعنى:

وفارق ظلال الفرق فالجمع منتج * هدى فرقة بالاتحاد تحدث
وصرح باطلاق الجمال ولا تقل * بتقييده ميلا لزخرف زينة

وما دمت ترى الفروع قبل أصولها فأنت محجوب بها عن خالقها، وأين يظهر لك الحق وأنت مع الخلق؟ وفي الخلق أصناف متباينة من طويل وقصير، وصغير وكبير، وصالح وفاجر، ومسلم وكافر، ومقهور وقاهر، ورابح وخاسر، ومزجور وزاجر، وغافل وذاكر، ونائم وساهر، وجاحد وشاكر، وجازع وصابر. وأين يظهر لك الحق في هذه المظاهر التي هو فيها ظاهر بأنواع التجليات، وأنواع الصفات حتى غاب عن البصائر؟ إذا لم تجمعها في نفسها وتمحيها في أصلها فلا خبر لك بها كما قيل:

فلم يدركها ذوا العقل إلا إذا فنى * عن الأشياء كلها يراها تشعشع

(الماء واحد والزهر ألوان) **(تسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل)** وعلى هذا فالحق تبارك وتعالى هو المحبوب في الأشياء لا الأشياء هي محبوبة في ذاتها، لأن

صفتها كاسفة ليس لها حسن تكون محبوبة لأجله، ولولا معار الحسن لرأيت الكائنات سرابا لما قيل:

واعلم بأنك والعوالم كلها * لولاه في محو وفي اضمحلال

قلت: إياك يا أخي أن يقع بصرك على الموجودات فتتوهم أنه وقع على وجودها لذاتها وذا محال، لأن الأشياء من ذواتها العدم، والبصر لا يتعلق بالمعدوم، وإنما وقع على وجود موجدها الذي هو معار إليها، فتوهمت أنه وقع على وجودها. **(اللّه نور السموات والأرض)**.

ثم اعلم أن هذا الفن الذي نحن بصدده أعز من الكبريت الأحمر، ولا يفشى إلا بين أهله، ولا يعطى إلا لمن أتى بشروطه فهو مقصور على أربابه. كما قال المصنف -رضي اللّه عنه-:

مَصْرِفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمسْكِينُ * غَازٍ وَعِتْقٌ عَامِلٌ مَدِينُ
مُؤَلَّفُ الْقَلْبِ وَمُحْتَاجٌ غَرِيبْ * أحْرَارُ إسْلاَمٍ وَلَمْ يُقْبَلْ مُرِيبْ

فقد جمع – رضي اللّه عنه – أصناف المستحقين لهذا الفن كما جمعهم عز من قائل حيث قال: **(إنما الصدقات للفقراءِ والمساكين والعاملينَ عليها والمؤلفةِ قلُوبهم وفي الرقابِ والغارمين، وفي سبيل اللهِ وابن السبيل)**.

وحاصل الأمر من لم يكن فيه وصف من هذه الأوصاف الثمانية لم يكن أهلا لسر الألوهية، ولا يطمع به مادام لم يتصف بما ذكرنا، وكذلك يجب على من تعينت عليه الزكاة أن لا يصرفها لغير أهلها لقول النبي –عليه الصلاة والسلام–: **(اختاروا لصدقاتكم كما تختاروا لبناتكم)** فهذه الصدقة، وكيف بسر الألوهية الذي هو أمانة عنده والأمانة مقصورة على

أهلها لما قيل (لا تؤتوا الحكمة لغير أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها من أهلها فتظلموهم) وحينئذ لم يبق إيهام لمن أراد من المحققين أن يضع سره، ولكن التبس عليه الحال ولم يدر من هو أهل، فقد رفع الحق تبارك وتعالى عليه الإيهام بهذا الإيضاح الشريف حتى لا يكون ملوما ولا على فعله مأثوما، فبمجرد وجود من فيه وصف من هذه الأوصاف لا يمنعه حقه بل يوفي لكل ذي قسط قسطه: (**إن اللـه يأمركم بأن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**) وعليه أن خواص أهل الطريقة الذين هم مستحقون لما ذكرناه ثمانية أصناف. أولها: الفقير، وهو المتصف بالاحتياج لهذا الفن فارغ القلب من الدعوى، لا يرى لنفسه معرفة ولا مقاما. فهذا أهل أن يؤتى هذا الفن (**إن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله**) فقد علق الغنى على وجود الافتقار، فكل من ثبت فيه هذا الوصف استحق أن يؤتى من فضل اللـه لاضطراره. وقد قال عز من قائل: (**أمن يجيب المضطر إذا دعاه**) وأما من كان يرى لنفسه حالا أو مقاما مع القوم خصوصا مع شيخه، فهذا لا تجوز فيه الزكاة ولا تسري فيه إشارة القوم، لأن قلبه عامر، والحقيقة لا ترسخ إلا في قلب فارغ لما قيل:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكن

وقد صنفت تصانيف في شروط الفقير تؤخذ من محلها. الصنف الثاني من أصناف المريدين المساكين، وليس المراد بالمسكين فارغ اليد من الدنيا إنما هو خافض الجناح المتذلل عند أهل اللـه، يرى نفسه مسكينا أقل المساكين، فهذا لاشك ينهض به ذله إلى اللـه ويحميه نصر اللـه، والنصر لا يكون إلا بعد الذل لقوله عز من قائل: (**ولقد نصركم اللـه ببدر وأنتم**

أذلة) فانظر – بارك اللـّه فيك – كيف نهضت بهم إغارة اللـّه بعد الذل، وكل من يرى نفسه متعززًا غير محتاج لنصرة اللـّه فلا حظ له فيها لقوله عز من قائل: **(ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا)** وعليه أن المريد كلما تحققت له المسكنة إلا ويأخذ اللـّه بيده لا محالة بواسطة رجل من أهل اللّه، وينقذه إليه كما أنقذ سفينة لمساكين بواسطة سيدي الخضر – عليه السلام – لقوله -عز وجل -حكاية عن مقالة الخضر: **(أما السفينة فكانت لمساكين)** فانظر كيف وصفهم بالمسكنة مع أن لهم سفينة، وربما كان لهم أكثر من ذلك، وقد تجد من هو فارغ اليد وليس له من المسكنة شيء، فهو فظ يشبه الجبابرة في نعته، فهذا لا يستحق سر الخصوصية لكونه لم يتصف بأهله.

الصنف الثالث من أصناف المتوجهين الغزاة، والمراد بهم أهل العزيمة والشجاعة في الطريق المتصفون بالحزم القاطع والصدق البارع، فبسبب شجاعتهم لا يعوقهم عائق ولا يطرق قلوبهم دون مقصودهم طارق، فهؤلاء يستحقون التقدم بهذه الخصلة حيث جردوا سيوف الصدق وقطعوا بها كل الهواجس وظلمات الفرق، فلا جرم تلوح عليهم لوائح من حضرة الملك الحق، ولا وسيلة لهم في ذلك إلا مجرد شجاعتهم في طريق اللـّه. وفي هذا المعنى قال صاحب العينية -رضي اللـّه عنه-:

وإياك حزما لا يهولك أمره * فما نالها إلا الشجاع المقارع

وقد قيل: سر اللـّه في صدق الطلب. ويكفي ما قال عز من قائل في بعض الأحاديث القدسية: **(إذا تقرب إلي عبدي شبرا تقربت إليه ذراعا، وإذا أتاني ماشيا أتيته هرولة)** وقد قال – عليه الصلاة والسلام – **(احفظ اللـّه تجده أمامك)**

وقال أيضا: (**الصدق سيف اللّه في أرضه مهما وقع على شيء إلا وقطعه**) فلو صدق الإنسان بقرب اللّه المخبر عنه في قوله: (**وإذا سألك عبادي عني فإني قريب**) لوجده، ولكن حجبنا عنه عدم الشجاعة وقلة الصدق في طلب الحق (**فلو صدقوا اللّه لكان خيرا لهم**).

وحاصل الأمر أن غالب أصناف المحققين من الغزاة أي من أهل الشجاعة في هذا الفن، قد يكون ذلك وصفا لهم قبل دخولهم في الطريق، وحالة تلبسهم بها يسيرون على ما هم عليه لقوله – عليه الصلاة والسلام –: (**خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام**) ومن كلام أهل الطريق قولهم: (من اللصوص تخرج الخصوص) ومن كان شجاعا قبل دخوله في الطريق يكون كذلك فيها، لأن نفسه جبلت على طلب التقدم في كل شيء شيء، ولا يرضى أن يكون مع الخوالف، لأنه مقام مذموم، وقد ذم اللّه به تبارك وتعالى من تخلف عن النبي بقوله: (**رضوا بأن يكونوا مع الخوالف**) فلهذا لم يرضوا بذلك المقام، وبسبب عزيمتهم حصلوا على مقصودهم. وقد قيل: (إن الزعيم له رزقان). وصاحب هذا الوصف يطلب اللّه بمجرد توجهه إليه ويعلم أنه قريب، ويصح الوصول إليه بدون أن يرى لنفسه عملا صالحا يعتمد عليه أوعملا صالحا يتقيد به، وإنما لا حظ حظه في الألوهية فتشوف لأخذه فلا جرم يتحقق مقصده، لأن ظنه في اللّه حسن. وقد قال في حديث قدسي (**أنا عند ظن عبدي بي**) وقد قال بعضهم:

ما ضاع حق وله طالب * لو جاوز الشمس والقمر

الصنف الرابع من المتوجهين طالب العتق. لأن الخلق كلهم أرقاء في قبضة الشهوات وسُجون النفس والظروف الدنيوية وما اشبه ذلك، كل واحد إلا وهو أسير مظهر من مظاهر الغيرية والشهوة البهيمية، هذا وصف عامتهم. وأما وصف خاصتهم فهم أسارى للحظوظ الأخروية والتجليات الملكوتية، غافلين عما لهم من الحقوق الأزلية والتجليات الإلهية، فإذا تشوف أحد من المريدين للخروج من سجن الرِّقِّيَّةِ إلى فضاء الحرية فيتعين على من بيده سر الخصوصية أن يفيض عليه من ينابيع التوحيد، وينقذه من رقّ الأثر إلى شهود المؤثر، فيصير حينئذ حرا وعلى اللـّه أَجره. وبيان ذلك مفصل في كتاب الأجور، وذلك من أعتق شخصا من يد غيره ووكله بنفسه فله كذا من الأجر، فكيف بمن أخرج إنسانا من سجن نفسه إلى شهود ربه.

الصنف الخامس من أصناف المريدين العاملون عليها. كما قال المصنف، أي الذين ليست لهم وجهة غير طريق اللـّه ففَنَوْا أنفسهم في خدمتها والتعشق بكلامها والتذلل لأهلها، ومن تعظيمهم لها حتى اكتفوا بظاهرها، فصاحب السر إذا وجد من فيه هذه الخصوصية ولكن توجه لطلب الزيادة فلا يشق عليه إن امتثل لأمره، لكونه في رتبة شريفة بالنسبة لما سواه ممن هم في غفلة، لقول بعض العارفين (من رأيته يصدق بكلام القوم فقل له يدع لك اللـّه فإنه مجاب الدعوة).

قلت: ومن العجب أن هذا الصنف هو أثقل الأصناف في النهوض إلى اللـّه بسبب وقوفهم واكتفائهم بما هم عليه من التشبه بأهل الطريق في ظاهرهم والمحبة فيهم، وقد رأيت أكثر الشاردين عن الطريق دخلوا إليها وحصلوا عما فيها،

وهؤلاء باقون في وسطها غافلين عن معانيها لم يدروا معنى الطريق ولا مقتضاها، وإذا قلت لأحدهم: جُدَّ فالمقصود أمامك، ربما يقول لك: يكفينا المحبة فيهم والانتساب إليهم. فو العجب فبتعظيمهم احتجبوا عن اللـّه، فإذا أردت أن تزحزح أحدا من مكانه تجده أرسخ من الجبل لا يزيد معك إلى اللـّه ولو مقدار النملة. قال شيخ شيوخنا مولاي العربي الدرقاوي – رضي اللّه عنه – (أهل هذا الطريق أخذوا منها العكاز والدربالة والتسبيح والجلالة. وإذا قلت: له أذنُ نوصلك إلى اللـّه يقول لك لا. لا) وفي الغالب يعتقدون أن المقصود من الطريق مجرد الانتساب وذكر بعض الأشعار وحفظ بعض الكرامات الحسية، والحضور مع الفقراء، وهو ليس كذلك، إنما المقصود من الطريق الوصول إلى غايتها **(وأن إلى ربك المنتهى)** على نعت الشهود والعيان، وكل ذلك بواسطة المرشد، وليس للمريد عمل معه إلا مجرد الامتثال.

الصنف السادس من أصناف المريدين على ترتيب المؤلف هو المَدينُ. أي من عليه دَيْن لم يؤده للحق فهو مكسور القلب من عدم امتثاله لأمر اللـّه، والوقوف على حدوده، فمن كانت فيه هذه الصفة فهو أقرب إلى اللـّه من غيره، أي ممن كان معجبا بعمله متجبرا بطاعته. انكسار الأول أفضل من صولة الآخر، وإن كان انكساره نشأ عن معصية لقول صاحب الحكم العطائية (معصية أورثتك ذلا واحتقارا خيرًا من طاعة أورثتك عزا واستكبارا) وقول سيدي أبي مدين – رضي اللـّه عنه – (انكسار العاصي أفضل من صولة المطيع) والكلام في هذا المعنى كثير. قال تعالى في بعض الأحاديث القدسية **(أنا عند المنكسرةِ قلوبُهُم)** ولا شك من عليه دين معترفا بحق اللـّه

عليه، يكون مكسور القلب، بخلاف من يرى لنفسه حقا على اللّه بسبب طاعته المدخولة بوجود النفس والرضا عنها، فهذا داء قتال. وحاصله أن من كان مكسور القلب إذا رجع يكون أقرب إلى اللّه من غيره، **(إن اللّه يحب التوابين ويحب المتطهرين)**.

والصنف السابع من الأصناف المتوجهين المؤلفة قلوبهم، وهم الذين لم تكن لهم رغبة في الطريق كغيرهم، وإن اجتمعوا عليها فهم كالأجانب لعدم تشوقهم، إلا أنهم من ذوي الفضل ويرتجي نفع الطريق بسبب علمهم، لأن العالم له شأن فلابد من تأييده بشيء على غيره، فلهذا رخص الشارع لصاحب هذا الفن أن يمنح به هؤلاء بدون أن يشترط عليهم شيئا لئلا يصعب عليهم بخلاف غيرهم، ولكن لابد من الامتثال حتى إذا حصلوا على شيء من طعم القَوْم اشتروه بما لديهم، ومن جهل شيئا عاداه، ولكن هذا لا يكون في كل الأوقات، اللهم إلا إذا دعت الظروف، وإلا فطريق القوم أغنى من ذلك والكل محتاجون إليها، والرخصة لا تؤتى إلا بشروطها، وتكون كالعزيمة في وقتها. وقد وقع للعارفين كثيرٌ مثل هذا، أنهم طلبوا من بعض العلماء الدخول إلى الطريق والتسهيل في إرثها بدون مشاق، وذلك كما وقع لمولانا العربي مع بعض علماء وقته وأنه قال – رضي اللّه عنه – قد ندمت على ما وقع لي مع إنسان من ذوي الفضل، وذلك أنه قال لي: (ما مَهْرُ طريقتكم؟ فقلت له: إسقاط المنزلة، فتعذر عليه الحال، ولما افترقنا رجعت على نفسي باللوم، ولو كنت أعلم لما اشترطت عليه ذلك) فمثل هؤلاء لا يجوز منعهم من هذا السر لما فيهم من نفع البرية.

الصنف الثامن – وهو آخر أصناف المريدين – الغربـاء، أي السواح المحتاجون لهذا الفن كما قـال المصنـف (ومحتـاج غريـب) فالسائح المضطر لهذا الفن فـلا تغلـق الأبـواب دونـه وهو ابن السبيل، أي ولد الطريق، فقابليته لهذا الفـن لا تحتـاج لبيان، وكفاه أنه سايح محتاج لمن ينهض به إلى اللـه، فإذا وجد من بيده مقاليد الأمور فلا يمنعه حقه بمجرد حصول الملاقـاة، ويتضح حال السائح أنه مريد اللـه وأنه متوجه لكل ما يأتيه من فضل اللـه، فلا يبقى على الشيخ إلا أن يلقي عليه من إكسـيره ويطويه بنظرته فإذا هو غني من حينه، ولمثل هذا قال سـيدي أبو العباس المرسي: (ما بيني وبين مريدي إلا نظرة واحدة وقد أغنيته) وقد وقعت لي ملاقاة مـع بعض السـائحين المحتـاجين لمعرفـة اللـه فامتحنـاهم فـي طلـب اللـه فوجدنـاهم صـادقين، فمنحناهم ما يحتاجون بدون مشاق، والمنة للـه عز وجل.

وحاصل الأمر أن كلا من الأصناف الثمانيـة يشـترط فيـه الحرية والإسلام، أي الرسوخ في مقام التسليم، وهـذا وصـف المريدين خصوصًا من يعالجهم أي لا يعترضون عليه بشـيء مما لهم قبل ملاقاته، وأن يكونوا أحرارًا غير أرقاء لما سـوى ذلك الفن الذي هم بصدده قائلين كمن قال:

خذ الدنيا والأخرى أبغهما معا * وهات لنا كأسا فذاك لنـا وفـر

ثم اعلم أن الأصناف الثمانية كلها لابـد مـن تحقـق حـالهم وصدق دعواهم قبل إعطائهم هذا السر الشريـف، وكل من وجدت فيه ريبة تكذبه في حاله فلا يعتبر مقاله، ولهذا قيـل: لا تعتـبر من الفقير المقال وإنما خذ منه الحال، ومن ادعى بما ليس فيـه كذبته شواهد الامتحان، ولهذا قال المصنف (ولم يقبل مريـب)

أي من وجد فيه وصف يناقض مقاله ولو أعطيت له تنزع منه غالبا، ومن له فراسة يجد أوصاف المريدين تلوح على ظواهرهم فليعمل بها، ثم تعرض الناظم لزكاة الفطر فقال -رضي الله عنه-:

فَصْلٌ زَكَاةُ الفِطْرِ صَاعٌ وَتَجِبْ * عَنْ مُسْلِمٍ وَمَنْ بِرِزْقِهِ طُلِبْ
مِنْ مُسْلِمٍ بِجُلِّ عَيْشِ القَوْمِ * لِتُغْنِي حُرًّا مُسْلِمًا فِي اليَوْمِ

والمراد بالفطر عند القوم هو الرجوع للخلق بعد الإعراض عنهم، إلا أن الرجوع يكون بالله، والمعنى يلاحظ الخلق ولا خلق. وأما الصيام عندهم لا يكون لهم ذلك إلا بخروجهم عن هذا الكون وفنائهم في اسمه الباطن، فإذا تم لهم ذلك وأمروا بالرجوع ليتحققوا باسمه الظاهر في جميع المظاهر، فيكون لهم ذلك يوم عيد، لما وجدوا الباطن عين الظاهر، كما أن الأول عين الآخر، وقد قيل:

ويوم اللقا عرسي وعيدي حقيقة * وسعدي وإسعادي وأنسي وبهجتي

وقال آخر:

وعيدك لي وعد وإنجازه منى * ولي بغير البعد أن يرم فيثبتي

وكل ذلك لسبب تحققهم بقوله تعالى (**هو الأول والآخر والظاهر والباطن**) على نعت المكاشفة، وأي عيد يكون له أعظم من هذا حيث ناداه الأول يقول له: ارفع همتك للأبد فأنا الآخر، كما ناداه الباطن: افتح عينيك في الكون فأنا الظاهر. ولما فاض عليه هذا العلم الذي لم يكن له خبرة به ولم يتصور في ذهنه ولم يكن له رجاء فيما حصل عليه لما تقدم في هذا المعنى:

نلت مرادي فوق ما كنت راجيا * فوا طربا لو تم هذا ودام لي

فوجبت عليه حينئذ الزكاة أي ينفق بعض ما حصل له على إخوانه، ويفيض عليهم من ذلك العلم الجديد ليتقوى يقينهم فيما هم عليه، لأنهم قالوا أي القوم – رضي الله عنهم – (تكلموا تعرفوا) وحاصل الأمر أن هذه الزكاة واجبة على كل من له أدنى نصيب من المعرفة، فلابد له أن يتكلم بها حالة ذوقها مع إخوانه لا مع الأجانب، بخلاف ما قبلها فهي واجبة على من ملك النصاب، وأما هذه بالنسبة لغيرها شيء قليل لتغني الحر المسلم في ذلك اليوم، أي لمن له تسليم في الطريق، حتى إذا سمع تلك الحقائق من المريد الواصل إلى الله في تلك المدة يتقوى عزمه ويستغني بطريقه ويطمئن قلبه.

وحاصل الأمر أن الكلام الصادر من المريد في ذلك الوقت هو شكر للنعمة مأخوذ من قوله تعالى: (**وأما بنعمة ربك فحدث**) ويكون زكاة لتلك النعمة الحاصلة، ولا يكون إلا من عيش القوم، ومن الذي حصل عليه ذوقًا وحالا لا مما سمعه منهم نقلا وإيمانا. وكثيرًا ما سمعنا من المشائخ يقولون لتلامذتهم: (إيتونا باللّحم النيّء لا بالقدّيدِ اليابس) وليس المراد منهم أن الكلام القديم لا يعتبر، وإنما المراد منهم لا تجب عليه الزكاة إلا فيما عنده وحصل عليه من نفسه، وأما كلام الغير فـ (**تلك أمة قد خلت**) والمطلوب التخلق بأخلاقهم لا مجرد التعليم لألفاظهم.

وحاصل الأمر أن المريد لما يدخل على الله يخرج من عنده بعلم وهو يوم العيد المعلوم عند القوم، فتجده يتكلم بأسرار عجيبة أمام إخوانه وفي الغالب أمام شيخه، والكل محتاج لكلامه، ولا يتكلم معهم إلا بعلوم من دقائق القوم لقول المصنف:

من جل عيش القوم * لتغني حرا مسلما في اليوم

أي ليستغني أخوه المشارك له في ذلك الفن عن بقية البحث بمجرد أن يفشي ما حصل عليه في ذلك اليوم المبارك، لأن للقوم معاني لا يطلع عليها أحد غيرهم. وكان أستاذنا وولي نعمتنا مفيض هذا الشراب سيدي محمد البوزيدي - رضوان اللّه عليه – أكثر ما يحب أن يتكلم مع المريد في هذه المدة التي يأتي فيها بعلم قريب عهد من اللّه، ويقول له: (تكلم فكلامك هو الكلام، وكل كلام الغير عدم) أو ما في معنى هذا اللفظ.

وحاصل الأمر أن هذه الزكاة واجبة على عامة العارفين أي حالة وصولهم، ثم بعد ذلك يعود كل لعادته لا يخرج أحدهم عن منصبه، **(عاش من عرف قدره وجلس دونه)** ولهذا قيل: إن أول الطريق جنون، ووسطها فنون، وآخرها سكون. وربما يتجاهل العارف مع الجاهلين حتى لا يعرف من بينهم، وإذا سئل عن أمر لا يجيب عنه لمعرفته بقدره والوقوف عند حده (وما منا إلا له مقام معلوم).

ولما أنهى الكلام على الزكاة بأقسامها وهي القاعدة الثالثة من قواعد الإسلام، شرع في القاعدة الرابعة وهي الصيام فقال – رضي اللّه عنه –:



كتاب الصيام

كتـــاب الصيـــام

الصوم في اللغة مطلـق الإمسـاك، وفـي شـرع القـوم هـو الإمساك عما سوى محبوبهم، ولهذا المقـام فرائـض وشـروط وموانع ومستحبات كما سيتعرض لها الناظم قال:

صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجَبَ * فِي رَجَبٍ شَعْبَانَ صَوْمًا نُدِبْ
كَتِسْعِ حِجَّةٍ وَأحْرَى الآخِـرْ * كَذَا الْمُحَرَّمُ وَأَحْرَى الْعَاشِرْ

تقـدم معنى الصيام عند القـوم، وفيه قال صـاحب العـينية -رضي اللـه عنه-:

الصيام هو الإمساك عن رؤية السوى * وفـطـري نحـو إلـيك راجـع

وقال غيره:

ونفسي بصـومي عن سـواي تفـردت * زكاتي بفضل الفيض عني تزكت

لكـن يكـون إمسـاك العـارفين عمـا سـوى اللـه فـي حضـرة مخصوصـة وهـي حضـرة الـذات، وقـد يعـبرون عنهـا بحضـرة الجبروت، وأما في حضـرة الأسـماء والصفـات أو الأفعـال فـلا يكون شهود الذات واجبا لتعذره على لوحة الأسـماء والصفـات، فلهذا كان الإمساك فيها مستحبا فيهما، وفـي الغالب يتعذر الجمع على صاحب هذا المقام لاضطراب أمواج الأسماء والصفات، فكل ذلك مناقض للإمساك، بخلاف الحضرة الأحدية فهي منزهة من أن يناقضها غيرها، وصاحبها ولو تعمد رؤية الغير لم يسـتطع، لأن حقيقتها لا تقتضيه وإن خطر على قلبه ما سوى اللـه فقد خرج منها وبطل صومه. وقد قال سلطان العاشقين في هذا المعنى:

ولو خطرت لي في سواك إرادة * على خاطري سهوا قضيت بِرِدتي

فهكذا يكون صاحب تلك الحضرة المتقدمة في الذكر، وأما باقي الحضرات فقد يحتجب صاحبها بظهور الأسماء والصفات فيكون شهود الذات في حقه مستحبا إن أمكنه لقول المصنف (في رجب شعبان صوم ندبا) ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وَيَثْبُتُ الشَّهْرُ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالْ * أوْ بِثَلَاثِينَ قُبَيْلاً فِي كَمَالْ
فَرْضُ الصِّيَامِ نِيَّةٌ بِلَيْلِهِ * وَتَرْكُ وَطْءٍ شُرْبِهِ وَأَكْلِهِ
وَالْقَيْءِ مَعْ إِيصَالِ شَيْءٍ لِلْمَعَدْ * مِنْ أُذُنٍ أَوْ عَيْنٍ أو أَنْفٍ قَدْ وَرَدْ
وَقْتَ طُلُوعِ فَجْرِهِ إِلَى الْغُرُوبْ * وَالْعَقْلُ فِي أَوَّلِهِ شَرْطُ الْوُجُوبْ
وَلْيَقْضِ فَاقِدُهُ وَالْحَيْضُ مَنَعْ * صَوْمًا وَتَقْضِي الْفَرْضَ إِنْ بِهِ ارْتَفَعْ

لما تقرر عند القوم أن الإمساك واجب عما سوى اللّه تشوفت النفوس إلى معرفة وقت الوجوب، فأخبر المصنف بأن ذلك يكون عند رؤية الهلال، فكأنه يقول: (**فمن شهد منكم الشهر فليصمه**) فالمقام مقام مشاهدة، وليس الخبر كالمعاينة. فمن شهد الشهر فلابد له أن يمسك على ما يناقضه.

ثم اعلم أن هذه الرؤية لا تكون في أرض الكثافة إنما تحصل في سماء اللطافة، ومن لم يرفع رأسه للخارج فلا يرى ملكوت السماوات والأرض، وفي الغالب لا تجتمع همة المريد في الحس، لأنه هو السبب في تغيير القلب عن مشاهدة الرب، وحاصله هو مناقض للمعنى. ولهذا طلب المصنف – رضي اللّه عنه – من المريد أن يترك كل ما يصل إليه من الحواس الخمس، (وترك وطء أكله وشربه / والقيء مع إيصال شيء للمعد) إذ كل ما يصل للمعدة مناقض للإمساك،

والمراد بالمعدة هي المعدة للتجلي الإلهي، وقد يعبرون عنها بسويداء القلب، وهي المسماة بالبصيرة، لأنها سريعة التغير فليحافظ عليها المريد ما استطاع، ولهذا تجد أكثر المريدين حالة دخولهم على اللّه غلب عليهم تغميض العين وجمع الحواس حالة الذكر. وذلك من أهم الوسائل في الطريق، لأن المريد لا تجتمع همته إلا عند انقطاع مادة الحس، والحس له غلبة في الظاهر. وقد قال مولانا العربي الدرقاوي - رضي اللّه عنه - (الحس يَسفُّ المعنى ولو كان لأبي الحسن الشاذلي) وكل ما يصل من الحس إلى المعنى حالة الفناء فذلك مناقض للإمساك، اللهم إلا إذا صار الحس هو عين المعنى، فحينئذ لا يكون مناقضا. ثم نبه المصنف على هذا الحال وعلى أنه عزيز والعقل لا يصل إليه، وإنما هو واجب في أوله أي حالة الابتداء، لقوله: (والعقل في أوله شرط الوجوب) وأما في وسطه وآخره فالغيبة عنه شرط، والوصول إلى هذا المقام من وراء العقول.

ثم أعلم أن نفس المريد إذا أصابتها قطيعة وهي المعبر عنها بدم الحيض أو النفاس، فيحرم عليها الاستغراق وينسدل عليها الرواق لوجود المانع، وقد تقدم أن المانع يلزم من وجوده العدم، وكم لها من الموانع! ومتى ارتفع هذا المانع يجب على المريد أن يقضي ما فاته من أوقات الموافقة لقول المصنف (وتقضي الفرض أن به ارتفع) وأرجو اللّه أن يحول بيننا وبين الموانع، وهو على ما يشاء قدير. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وَيُكْرَهُ اللَّمْسُ وَفِكْرٌ سَالِمَا * دَأْبًا مِنَ المَذْيِ وإلاَّ حَرُمَا

ذكر في هذا البيت ما يكره على المريد وهو أن يخطر شيء من الحس على بصيرته خشية أن يرتسم ذلك على قلبه

فينقطع عن ربه. لقول صاحب الحكم (كيف يشرق قلب صورُ الأكوانِ منطبعةٌ في مرآته) لأن القلب أدنى شيء يؤثر فيه، فلهذا ينبغي للمريد أن لا يتهاون في ذلك بل يقف على باب قلبه، وليفعل كما قال بعضهم (وقفت على باب قلبي أربعين سنة، مهما خطر عليه ما سوى اللـه رددته) فهكذا ينبغي للمريد ثم قال:

وكَرِهُوا ذَوْقَ كَقِدْرٍ وَهَذَرْ * غَالِبُ قَيْءٍ وَذُبَابٍ مُغْتَفَرْ
غُبَارُ صَانِعٍ وَطُرْقٍ وَسِوَاكْ * يَابِسٌ إصْبَاحُ جَنَابَةٍ كَذَاكْ

ذكر في هذه الأبيات أشياء مكروهة على المريد وأشياء مغتفرة إن تعمدته هي، ومكروهة إن تعمدها، وإلا فتحرم إن وقف معها كما تقدم، وذلك أن الخارج من الحس في دفعة إلى المعنى تعتريه أمور محسوسة حالة سيره في الطريق تعرض نفسها عليه، فإن تركها فلا بأس عليه، وإن التفت إليها أدنى التفات فمكروه عليه، وإن وقف معها حرم عليه. وقد تقدم أن الحس مناقض للمعنى، والمريد يريد الخروج عن الكل، فإذا وقف مع البعض فيكون قاطعا له عن اللـه، وكفى بتعبير المصنف ولو وقف مع ذباب أو غبار الطريق. وقد بلغنا أن بعض المشائخ أمر تلميذه بالخروج عن الحس أي يتجرد، فخرج ذلك المريد عن كل ما يملك ولم يترك شيئا زائدا عدا ستر العورة إلا إبرة تركها لترقيع ثوبه، فتعذر عليه الفتح، فسأل شيخه عن سبب المانع فقال له الشيخ: إبرة إذا بقيت للمريد تحجبه عن ربه، فنزعها المريد ففتح عليه من حينه. وهذا مثال في التجريد الحسي، ويماثله التجريد المعنوي، فمن بقي له أدنى شيء منطبعا في مرآة قلبه ولو شعرة من جسده

فتعظم تلك الشعرة حتى تحجز بينه وبين ربه. اللهم اجمع بيننا وبينك وحل بيننا وبين غيرك آمين ثم قال -رضي اللـه عنه -:

وَنِيَّةٌ تَكْفِي لِمَا تَتَابُعُهْ * يَجِبُ إلاَّ إنْ نَفَاهُ مَانِعُهْ

والمراد منه أن القواطع في هذا المحل كثيرة من أن تحصر، بحيث لا يمكن الخروج عنها تفصيلا، وإنه إذا أراد الخروج عنها شيئا فشيئا فهي متتابعة، كما قال: وعليه نية واحدة تكفي بأن يجمع المريد العالم بأسره، وما احتوى عليه، ويخرج عليه بقلبه وهذا أسهل الطرق إلى اللـه كما قال بعضهم:

اللـه قل وذر الوجود وما حوى * إن كنت مرتادا بلوغ كمال

لأن كل ما يعتري المريد من الأسباب المناقضة لصيامه هي داخلة في العرش، وأما في خارج هذا المظهر لا يجد ما يناقض صيامه ولو تعمد الحس لم يجد مادة له لأن المحل محل تنزيه وفيه قال سلطان العاشقين – رضي اللـه عنه –:

صفاء ولاماء ولطف ولا هواء * ونور ولا نار وروح ولا جسم

والفطر لا يتمكن ما دام الحس مفقود، اللهم إلا إذا رجع له ورجع بنفسه، وأما إذا رجع بربه فذلك هو المطلوب وهو المعبر عنه بالعيد، فيكون الفطر فيه واجبًا أي الرجوع إليه والنظر فيه، وإنما تركناه حيث كان مناقضا للواجب، ولما صار واجبا فلنقصد الواجب حيث وجدناه، ونلاحظ اللـه حيث عرفناه. فالمريد يخرج من الحس خشية اللمس والالتذاذ به كيْلاَ يحتجب عن ربه، وأما إذا صار الحس هو عين المعنى أو نقول هو مظهر التجلي فلا يخرج عنه بل يكون عنده كجبل موسى – عليه السلام – يقصد فيه وجود الأنس، وموسى - عليه السلام – طلب رؤية

التنزيه قبل أن يعلقها له على التشبيه، أي على الحس لقوله تعالى: (**انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني**) فلما تحقق في الحس أو نقول في عالم التشبيه استغنى بذلك عن المعنى، أو نقول عن عالم التنزيه وقال: إن كلا من الحس والمعنى والتنزيه والتشبيه (**فأينما تولوا فثم وجه اللّه**). وقد أتاني كلام من بعض إخواننا ما نصه (خرقت الظاهر وجدت الباطن، حققت الباطن فهو ظاهر، فلا بطون على ما هو باطن، ولا ظهور على ما هو ظاهر) فوجدته يناسب لهذا المعنى مقتبسا من قوله تعالى: (**هو الأول والآخر والظاهر والباطن**) وعند تحقق المريد في هذا المعنى وهو فناؤه في اسمه الباطن، حتى إذا وجده هو عين الظاهر يتعين عليه الرجوع لهذا المظهر على الفور، وإذا لم يرجع إليه على الفور بأن عرفه في التنزيه وجهله في التشبيه، أو نقول: عرفه في المعنى وجهله في الحس فهو قائل بالجهة من حيث لا يشعر. لقول المصنف:

نُدِبَ تَعْجِيلٌ لِفِطْرٍ رَفْعَهْ * كَذَاكَ تَأْخِيرُ سُحُورٍ تَبِعَهْ

إذ فائدة خروج المريد عن كل العالم حيث كان يرى وجودا له في الخارج، ولما وجده لا يوصف بوجود ولا بعدم، وجد نفسه كان محجوبا عن اللّه بما ليس بموجود معه، لقول ابن عطاء اللّه - رضي اللّه عنه - (مما يدلك على وجود قهره سبحانه أن حجبك عنه بما ليس بموجود معه) فلهذا تجد أكثر العارفين في نهايتهم يتأنسون بوجود الخلق كما كانوا يستوحشون منهم في بدايتهم، ولا يأنسون إلا بالخلوة، فالوجود صار كله عندهم خلوة، وليس فيه إلا واحد وذلك الواحد هو المقصود بالذات. قلت في هذا المعنى:

كنت قبل اليوم نرى مقصودي بعيد * وهو معي في الورى وأنا بليد

نرى الأرض كذا السما والكل عبيد * نرى النور كذا الظلمة والحجاب حديد
خلقته في ظاهر وطلبت المزيد * مع أني كنت نزعم بالراي السديد

وحاصل الأمر أن المريد يطلب منه الرجوع للحس بمجرد معرفته له، كما يطلب منه الخروج عليه أولا، فكان خروجه عنه لوجود العلة، والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما. ولهذا قال سيدي محي الدين – رضي اللـه عنه –:

وليس تنال الذات في غير مظهر * ولو تهتك الإنسان من شدة الحرص

ثم قال المصنف – رضي اللـه عنه –:

مَنْ أَفْطَرَ الْفَرْضَ قَضَاهُ وَلْيَزِدْ * كَفَّارَةً فِي رَمَضَانَ إِنْ عَمَدْ
لأكْلٍ أَوْ شُرْبِ فَمٍ أَوْ لِلْمَنِي * وَلَوْ بِفِكْرٍ أَوْ لِرَفْضِ مَا بُنِي
بِلاَ تَأَوُّلٍ قَرِيبٍ وَيُبَاحْ * لِضُرٍّ أَوْ سَفَرٍ قَصْرٍ أَيْ مُبَاحْ

ذكر في هذه الأبيات حكم الراجع إلى الخلق قبل استغراقه في مشاهدة الحق، وأثبتهم بعد إمساكه عنهم أي نقض عهده وبطل صومه بعد ادعائه أنْ لا يرجع للخلق إلا إذا رجع إليهم باللـه، ثم رجع بنفسه، وهو قول المصنف (من أفطر الفرْض قضاه وليزد) وعليه، وجب عليه في شرع القوم أن يكفر أي ما وقع منه من المخالفة ونقض العهد بأن يمسك ثانيا عن كل ما سبق، ويخرج عن الحس ويستغرق في المعنى استغراقا كليا، ولا يرجع للخلق إلا إذا تحقق بتكفيرهم وتغطيتهم، وعلم يقينا من نفسه أنه لا يعود إليهم، وتحقق زوال الكل من قلبه بأن صار لا يخطر له ببال ولا يرتسم له في فكر. كما قال المصنف (ولو بفكر أو لرفض ما بني) أي لئلا يرفض ما بناه مما انعقدت عليه عزيمته، لكن هذا يفعل ما ذكرناه إذ رجع للكون وأثبته بلا تأويل قريب، وأما إذا رجع بنفسه إلا أنه تأول تأويلا قريبا، وظن أنه حصل على المقصود،

ثم تبين خلافه، فهذا لا بأس عليه إنما يرجع لما كان عليه ولا يتأول مثل هذا التأويل مرة أخرى، لأن علم القوم يبنى على اليقين المحقق لا على وجود التأويل، سواء كان قريبا أو بعيدا.

ولما أنهى الكلام وبَيَّنَ حكم مَنْ رجع عن إمساكه الواجب، أخذ يبين حكم من نقض إمساكه المستحب فقال:

وَعَمْدُهُ فِي النَّفْلِ دُونَ ضُرٍّ * مُحَرَّمٌ وَلْيَقْضِ لاَ فِي الْغَيْرِ
وَكَفِّرَنْ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلاَ * أَوْ عِتْقِ مَمْلُوكٍ بِالإِسْلاَمِ حَلاَ
وَفَضَّلُوا إِطْعَامَ سِتِّينَ فَقِيرْ * مُدًّا لِمِسْكِينٍ مِنَ الْعَيْشِ الْكَثِيرْ

قد تقدم أن إمساك المريد عما سوى الله في حضرة تعلق الأسماء والصفات يتعذر في الغالب، فلهذا لا يجب شهود الذات في هذا العالم قبل معرفته لأصله لكثرة مظاهر الأسماء والصفات، وإذا وقع ونزل وتمكن من الشهود في هذا العالم قبل الخروج عليه فذلك هو المطلوب. فينبغي له أن يمسك عن رؤية الغير ولْيَدُمْ على تلك الحالة ولو كان الإمساك مستحبًا فيه فلا ينبغي له أن يترك ما هو عليه، ويشتغل بغيره، فيستبدل (**الذي هو أدنى بالذي هو خير**) وقد نبه الحق - تبارك وتعالى - على من لم يصبر على الطعام الواحد أي على توحيد الذات والتشوف لما سوى ذلك من المصنوعات قال (**أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، اهبطوا مصرا**). والمتبادر من فهم معنى مصرْ على مقتضى ما نحن بصدده هي مركز النفس وما فيها من الشهوات الخفية والجلية المشار لها بقوله تعالى: (**مما تنبت الأرض من بقلها وقثّائها وفومها وعدسها وبصلها**) وكل شهوات النفس مقترنة بوجود

الذلة ولهذا (**ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضبٍ من اللّـه**) فلا ذل إلا مع وجود النفس، ولا عز إلا مع وجود الأنس. ولهذا قيل: (إذا أردت عزا لا يفنى فلا تعتز بعز يفنى) وأما قول المصنف (وكفرن بصوم شهرين). قد تقدم الكلام على الكفارة، إلا أن المريد ينبغي له أن يرجع للّـه ويكفر ما صدر منه، ويبادر فيما يجبر كسره لئلا يسقط من عين اللّـه حيث نقض عهده مع اللّـه في حضرة اللّـه. وأما إساءة المريد قبل دخوله في حضرة اللّـه فلا تضره في الغالب، لأنه بعيد عن اللّـه، بخلاف من هو على البساط فيخاف عليه من الانبساط.

ثم اعلم أن المريد إذاوقعت له الإساءة ونقض عهده مع اللّـه وبطل صومه، فينبغي له الرجوع على الفور ويقصد اللّـه - تبارك وتعالى - ويرجع إليه بقلبه المنيب، ويتوسط له بأحبابه ذوي القلب السليم والشرف والتكريم، ويجمعهم وهو أعلم بهم وينبئهم عن حاله، ويبكي ويتضرع ويسألهم الرجوع لمقامه، ويكرمهم ويطعمهم بقدر وسعه، لأنهم سفراء اللّـه بينه وبين خلقه كما قال المصنف (وفضلوا إطعام ستين فقيرا) أي إذا جمع من إخوانه المطلعين على أحواله ستين فقيرا لا يخلوا، من أن يكون فيهم أحد مقبولا ممن إذا أقسموا على اللّـه لأبرهم، فينهض به إلى اللّـه ويجبر كسره. فمن كان للّـه كان اللّـه له. ثم قال:



كتاب الحج

كتـــاب الـحـج

الحج في اللغة هو القصد مطلقا، وعند القوم هو القصد إلى مقام لا يمكن المزيد عليه، ولا يساعد التلفظ بكنهه وحقيقته لعدم وجود الألفاظ المساعدة في التعبير على مَاهيَتِه، فمن أجل هذا قلّ من يتكلم عليه كما قلّ من يصل إليه من عامة القوم لِفقْدِ الإستطاعة، والحج لمن استطاع إليه سبيلا. ولهذا كان واجبا مرة في العمر لقول المصنف – رضي اللـه عنه –:

الْحَجُّ فَرْضٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ * أرْكَانُهُ إنْ تُرِكَتْ لَمْ تُجْبَرِ
الإِحْرَامُ وَالسَّعْيُ وُقُوفُ عَرَفَهْ * لَيْلَةَ الأَضْحَى وَالطَّوَافُ رَدِفَهْ

ذكر أن له أركانا غميضة إن تركت لم تجبر، وسيأتي الكلام على الأركان في بيان ترتيب الحج المشار إليه فيما سيأتي بقوله: (وإن تردْ ترتيب حَجّك أسمعا) إلى آخره. وقد نبه على الأركان هنا أنها أربعة. أولها: الإحرام، وذلك أنه يحرم على صاحب هذا المقام حالة تلبسه به كل حلال فضلا عن الحرام تعظيما لحرمة اللـه، وسيأتي بيانه وكيفية التجرد له. الثاني: السعي، وهو تقلب العارف بين جلاله وجماله إلى أن يصير الجلال عنده هو عين الجمال لخروجه عن نفسه فضلا عن إرادته واختياره، وسيأتي الكلام عليه. الركن الثالث: وقوف عرفة، وهذا محط الرحال لقول النبي -صلى اللـه عليه وسلم- **(الحج عرفة)** وقد عبر أكثر العارفين عن هذا المقام ولم يستوفوا الكلام على معانيه لأنهم مقصرون من وجوه ونحن اشد في التقصير منهم، وكلما يقصد صاحب هذا المقام التعبير

إلا ويزداد في التقصير لفَقْدِ التعبير والإشارة، إلا أنهم جعلوا للحج بعض الألفاظ التي تناسب في الكلام لا في المقام، وذلك يعرف عندهم بالطمس أو بالعمى أو بما أشبه ذلك من الألفاظ المتبادر من فهم ظاهرها التعطيل، وكلما أراد العارف الإفصاح عن هذا المقام إلا ويزداد عُجْمَة، وأغلبهم محجوبون عن هذا المقام، وربما ينكر أحدهم من تكلم فيه ويرى ذلك من مدهشات الأمور، لأن العارف من حيث هو إلا ويكتفي بالوصول، وكيف إذا قيل له: إن في ذلك الوصول وصولا، أو بقي هنالك شيء فينكره بداهة. وقد قال سلطان العاشقين في هذا المعنى:

وإن اكتفى غيري بطيف خياله * فأنا الذي بوصاله لا أكتفي

وقد تكلم صاحب العينية في عينيته بكلام لا مزيد عليه في التصريح، وفي آخره قال:

فثم أمور ليس يمكن كشفها * بها قلدتني قلائد الشرائع

وقد أنكر بعض الإخوان هذه الكلمة لما تكلمنا فيها، وقال لي: لم يترك شيئا إلا وقد بينه ولا مزيد على ذلك في التصريح. قلت له: نعم، ترك شيئا لا يمكن كشفه. فطلب مني أن نرشح له بنصيب من ذلك الشراب الصعيب والسر الغريب الذي قل من يراه فضلا عن أن يتعاطاه، فلما فهّمْتُهُ بترشيح بين تلويح وتصريح، وعبرت له بالتقريب فقال لي: (تا لله إن هذا لأمر عجيب، قد تعين علينا الابتداء). مع أنه كان من أهل المشاهدة فانظر يا أخي ما أعز هذا الشأن عند أهله، فلما وصلوا ابتدأوا السير منه إليه؛ قد ساروا أولا للـه ثم ساروا في اللـه. قال سيدي أبو مدين – رضي الله عنه – في حكمه: (السائر ذاهب إليه، والعارف ذاهب فيه) وحاصل الأمر هذا شيء من وراء العقول

خارج عن المعقول والمنقول، فلهذا لا يجب إلا على المستطيع استطاعة تامة، وقد تقدم أن هذا الركن هو المقصود بالذات وما سواه تابع له.

الركن الرابع: الطواف، بعد الوقوف، والمراد به هو الرجوع إلى ظهور الذات المستحقة للألوهية المتصفة بصفة المعاني والمعنوية، والجولان في معنى صلوحية التعلق وكيفيات إظهار الخالق والمخلوق، وهو المعبر عنه بالطواف؛ وسيأتي تفصيل ما ذكر. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وَالْوَاجِبَاتُ غَيْرُ الأرْكَانِ بِدَمْ * قَدْ جُبِرَتْ مِنْهَا طَوَافُ مِنْ قَدِمْ
وَوَصْلُهُ بِالسَّعْيِ مَشْيٌ فِيهِمَا * وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ إنْ تَحَتَّمَا
نُزُولُ مُزْدَلِفَةَ فِي رُجُوعِنَا * مَبِيتُ لَيْلاَتٍ ثَلاَثٍ بِمِنَى
إحْرَامُ مِيقَاتٍ فَذُو الْحُلَيْفَهْ * لِطَيْبَ لِلشَّامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَهْ
قَرْنٌ لِنَجْدٍ ذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقْ * يَلَمْلَمُ الْيَمَنِ آتِيهَا وِفَاقْ
تَجَرُّدٌ مِنَ الْمَخِيطِ تَلْبِيَهْ * وَالْحَلْقُ مَعْ رَمْيِ الْجِمَارِ تَوْفِيَهْ

قسم أفعال الحج إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول: الأركان، وهي الأصول إن تركت لم تجبر بشيء. القسم الثاني: الواجبات، وهي التي تجبر بالدم. القسم الثالث: إن تركت أفعاله فلا شيء فيه، قد يمكن الإستغناء عنها في هذا المحل. والمراد بالدم الذبح أو النحر، أي ذبح النفس أو نحرها إن تحقق موتها فكل تقصير مع موت النفس مقبول، فلهذا كانت الواجبات تجبر بالدم، بخلاف الأركان المتقدمة أول مرة لم ينفع فيها سوى الفعل، إذ لا يغني عنها ما سواها لأنها المقصودة بالذات في هذا المحل. وسيأتي تفصيل ما أجمله المصنف - رضي اللّه عنه - في هذه الأبيات وهي:

وَإنْ تُرِدْ تَرْتِيبَ حَجِّكَ أسْمَعَا * بَيَانَهُ وَالذِّهْنُ مِنْكَ اسْتَجْمَعَا

إنْ جِئْتَ رَابِغًا تَنَظَّفْ واغْتَسِلْ * كَوَاجِبٍ وَبِالشُّرُوعِ يَتَّصِلْ
وَالْبَسْ رِدًا وَأُزْرَةً نَعْلَيْنِ * وَاسْتَصْحِبِ الْهَدْيَ وَرَكْعَتَيْنِ
بِالْكَافِرُونَ ثُمَّ الإِخْلَاصِ هُمَا * فَإِنْ رَكِبْتَ أَوْ مَشَيْتَ أَحْرِمَا
بِنِيَّةٍ تَصْحَبُ قَوْلاً وَ عَمَلْ * كَمَشْيٍ أَوْ تَلْبِيَةٍ مِمَّا اتَّصَلْ
وَجَدِّدَنْهَا كُلَّمَا تَجَدَّدَتْ * حَالٌ وَإِنْ صَلَّيْتَ ثُمَّ إِنْ دَنَتْ

ولما كان الأمر غميضا من حيث كنهه وحقيقته، طلب المصنف من المريد أن يحضر قلبه ويستجمع ذهنه ليحصل له من الفهم نصيب، حتى إذا طلب هذا المقام يكون على بصيرة من السير إليه أحسن من أن يدخله بدون أن يسبق له شيء في علمه، ولهذا قال:

وَإِنْ تُرِدْ تَرْتِيبَ حَجِّكَ أَسْمَعَا * بَيَانَهُ وَالذِّهْنُ مِنْكَ اسْتَجْمَعَا

وقوله (إن جئت رابغا) أي المحل الذي يجب عليك فيه الإحرام أي فيحرم عليه المجاوزة بدونه، ولكل عارف ميقات يخصه، وقد ذكرها المصنف في الأبيات قبل هذا.

ثم أعلم أن الميقات إما أن يكون زمانيا وإما أن يكون مكانيا، ولكل منهما شرط. فالميقات الزماني عند تحقق المريد بوحدانية الإله قائلا: ما في الوجود إلا اللّه. فحينئذ إذا أراد الوقوف بأن أراد مقام الكل فيُحْرِمُ عند ذلك ويتهيأ للسير لِكنهِ الذات، والاستغراق في غوامضها والمطالعة على أسرارها. وأما قبل ذلك الزمان لا يجوز له الإحرام ولا يطلب منه الحج، لأن الحج أشهر معلومات، فلا يمكنه أن يدخله قبل أوانه. والميقات المكاني مبتدؤه من حدود الكون أو تقول سدرة المنتهى، أو تقول منتهى التقييد، ولكلٍّ ميقات يخصه كما تقدم؛ فهو كناية على حالة خروج المريد عن التقييد وتشوفه للإطلاق، فهذا هو الميقات من أي جهة كان، سواء كان من

العلو أو من الدنو، أو من اليمين أو من الشمال، أو من غاية الكيف أو من منتهى المثال. فالمطلوب الخروج عن المكان والزمان ليتمكن له الغوص في الاطلاق. وأما قبل خروج المريد على الظروف وإحاطتها لا يتمكن له الإحرام المقرون بالتجرد عن الكل، لأنه يريد بطون الذات، وكيف يتمكن له السير إليها وهو في قيد المكونات، ولو كان عارفا باللّه في وجود هذه المظاهر فينبغي له الخروج عنها إن اراد الوقوف في هذا المحل ليصل إلى معنى أغمض مما كان عليه، وقد وجدت بعض العارفين لا يتيسر له الكلام فيما ذكرنا، فنبهته عن ذلك فتعذر عليه الحال، فتذكرت قوله تعالى حكاية عن ملائكته **(وما منا إلا له مقام معلوم)**.

وحاصل الأمر أن مريد الشروع في هذا المقام إذا أتى ميقاته تعتريه هيبة وجلال، لأن السقام مقام اضمحلال، وقد يعبرون عنه بالرهبوت. وقد قيل في هذا المعنى:

حتى إذا ما تدانى * الميقات في جمع شملي
صارت جبالي دكا * من هيبة المتجلي
ولاح سر خفي * يدريه من كان مثلي

لأن هناك سرًّا خفيا لا يدركه إلا الإنسان الكامل، ولهذا أوصاك المصنف بأدبه قبل الشروع فيه بقوله:

إنْ جِئْتَ رَابِعًا تَنَظَّفْ واغتَسِلْ * كَوَاجِبٍ وَبِالشُّرُوعِ يَتَّصِلْ

أي تنظف من وجودك لئلا يمازج وجود محبوبك. قال الجيلي – رضوان اللّه عليه –:

أرى مزج قلبي مع وجودي جناية * فماء طهري أنت والغير مانع

أيا كعبة الأمال وجهك حجتي * وعمرة نسكي إنني فيك والع
وتجريد نفسي من مخيط ثيابها * بوصل وإحرام عن الغير قاطع

إلى آخر ما ذكر من أنواع الأدب. لأنه أول الشروع في أركانه وهو الإحرام، ويعني به الخروج عن كل ظرف جليل أو حقير زمانيا ومكانيا المعبر عن ذلك بالتجرد من المخيط والمحيط، إذ لو لم يخرج صاحب هذا المقام من قيد الزمان وظرف المكان ومن كل مظاهر الأكوان لم يصل إلى مقصده، وكل ذلك داخل المظهر، وأما خارجه لا زمان ولا مكان. كان اللّه ولا زمان ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان. فمن عظمة هذه الخليقة في نظره صار ينزه الحق عن المكان والزمان والجهة والأركان، وإلا فالحق منزه من هذه الأوصاف من قديم، وما هذه الأكوان بالنسبة لعظمته إلا كخرذلة بل أصغر وأضعف، وهذا إن أثبتنا لها وجودا حسبما يقولون، وإلا فعظمة الحق لا تقبل زائدا عليها، قال لسان حال هذه الحضرة:

وهل لي فسحة تكون إلى غيري * وهل يكون الفراغ كلا ولا ولا
فإني باطن الكنه من حيث عينه * وإني ظاهر النعت جملة مفصلا
ولا وجهة إلا وإني موليها * وهل للسوى ظهور وهل من نعتي خلا
فذاتي ذات الوجود كانت كما ترى * تعظيم غير محدود بكقدر خردلا

وحاصل الأمر أن المريد إذا خلف هذا العالم من خلفه ثم سار بدون روحه وجسمه بل سار لربه بربه تناديه الحقائق الخفية من الحضرة الواحدية المتصفة بصفات المعاني والمعنوية بلسان الربوبية قائلة: هل وجدت لغيري سميا؟ إن كان لغيري إثبات فما فائدة الصفات؟ وقد ثبت لديكم أنني الأول والآخر والباطن والظاهر، والسميع البصير، (**إنني معكم أسمع وأرى**) فيقول

ذلك العارف: **(تراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون)** فتجيبه من علو سناها: فالعين لا ترى عينها.

وحاصل الأمر، كلما تكرر عليه النداء وأذن له بالتقريب إلا وهو يقول: لبيك لبيك، ها أنا بين يديك، ويجدد التلبية كلما تجددت، أي كلما سمع النداء لقول المصنف: (وجددنها كلما تجددت) ثم قال – رضي اللـه عنه –: (ثم إن دنت)

مَكَّةٌ فَاغْتَسِلْ بِذِي طُوًى بلاَ * دَلْكٍ وَمِنْ كُدَا الثَّنِيَّةِ ادْخُلاَ
إِذْا وَصَلْتَ لِلْبُيُوتِ فَاتْرُكَا * تَلْبِيَةً وَكُلَّ شُغْلٍ وَاسْلُكَا
لِلْبَيْتِ مِنْ بَابِ السَّلاَمِ وَاسْتَلِمْ * الْحَجَرَ الأَسْوَدَ كَبِّرْ وَأَتِمْ
سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِهِ وَقَدْ يَسَرْ * وَكَبِّرَنْ مُقَبِّلاً ذَاكَ الْحَجَرْ
مَتَى تُحَاذِيهِ كَذَا الْيَمَانِي * لَكِنَّ ذَا بِالْيَدِ خُذْ بَيَانِي
إِنْ لَمْ تَصِلْ لِلْحَجَرِ الْمَسْ بِالْيَدِ * وَضَعْ عَلَى الْفَمِ وَكَبِّرْ تَقْتَدِ
وَارْمُلْ ثَلاَثًا وَامْشِ بَعْدُ أَرْبَعًا * خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ أَوْقِعَا
وَادْعُ بِمَا شِئْتَ لَدَى الْمُلْتَزِمِ * وَالْحَجَرَ الأَسْوَدَ بَعْدُ اسْتَلِمِ

أي إذا دنوت إلى الحضرة الواحدية المعبر عنها بمكة، وقد عبر عنها القوم بالذات المستحقة للألوهية، وعليه فينبغي للمريد أن يجدد أدبه، لأن لكل مقام أدب، ولكل حال أدب؛ فأدب الألوهية ليس كأدب الربوبية، وقس على ذلك بقية الحضرات، وقد يصعب الدخول على المريد لهذه الحضرة لوجود ظهورها وتعلق صفاتها، ومن عجائبها وما يدل على صعوبتها أنها تطلب من الإنسان وجوده وانتفاءه في آن واحد، وقد يتعذر ذلك على أغلب المحققين لوجود التناقض. ومن مقتضاها اضمحلال العبد ووجوده في آن واحد لا تصافها بالصفة الوجودية والأسماء السنية، فكل يطلب ما تقتضيه حقيقته. قال صاحب

الحكم: (الأكوان ثابتة بإثباته، ممحوة بأحدية ذاته) فالكون في هذا المقام مفقود في صورة موجود؛ مفقود من حيث الذات الصمدانية، موجود من حيث الصفات وأنها لا تؤثر إلا في الغيرية.

وحاصل الأمر أن صاحب هذا المقام لا يساعده إلا التسليم، وليس له دخول إلا من هذا الباب لقول المصنف (اسلك للبيت من باب السلام) بعد أن بين كيفية الأدب في قوله (إذا وصلت للبيوت فاتركا تلبية وكل شغل) لأن فائدة التلبية تظهر عند القرب، وإذا غبت عن القرب في عظيم القرب فما فائدة الطلب، فيكون ذلك من ترك الأدب. وليس عليه إلا ترك كل ما يشغله عن المشاهدة، ولو اسمه فلا ينادى إلا البعيد لا القريب، وفي هذا المعنى قيل: (لا يذكر اللـه من يشاهده، ولا يشاهده من لم يذكره) وحاصل الأمر أن أدب هذه الحضرة هو أن تشتغل بمشاهدتها والاستلام على يمينها وهو الحجر. لما قيل فيه (يمين اللـه). والمراد به كل ما صدر عن فعل اللـه وهو الأثر، ومن هنا يقال: كل ما فعل المليح مليح. لأن الحجر الأسعد كناية عما صدر من تعلق الصفات أو تقول فيه صفة التكوين، فهو صفة من صفات اللـه على كل حال. ولهذا قال – عليه الصلاة والسلام –: **(الحجر الأسعد يمين اللـه)** فإن العارف إذا وصل لهذا المقام يرى السموات والأرض مطويات بيمينه، فتحجبه يمين اللـه عن نظره للأشياء، لأن الأشياء لا تخرج عن يمين اللـه وإن جلت لعظمة يمينه، فتجد العارف يرى يمين اللـه قبل أن يرى الأشياء، فلا جرم أن يعظم الأشياء ويبجلها، وذلك من أدبه مع هذه الحضرة.

ومن الأدب أيضا الطواف سبعا، والمراد به هو جولان الفكر في تعلق الصفات السبع وكيفيات ترتيبها وتوقفها على بعضها

بعضا، لأن المقام مقام تفصيل لا تقبل فيه المعرفة الإجمالية، وقد حصلت للمريد قبل هذا. وعليه فلا يتخلى عن الطواف ما استطاع، وكلما جال في معاني تلك الصفات وحقق ما لها من التعلقات إلا وقبّل ذلك الحجر الصادر عنها قائلا: **(فتبارك اللّه أحسن الخالقين)** لقول المصنف: (وكبرنْ مُقـْبَلاً ذاك الحجرْ).

وحاصل الأمر أن الحق تبارك وتعالى يظهر لأوليائه في هذا المظهر بأسمائه وصفاته، ثم يشتد ذلك الظهور حتى يصير بداهة، أي بذاته على اختلاف صفاتها، وكان العارف من جملة المظاهر الكونية؛ فتارة يظهر فيه وتارة يظهر عليه، فإذا تجلى عليه يكون هباء منثورا. وإذا تجلى فيه فليبح بما شاء، لأنه معبر عن ذات الحق لا ذاته ومتكلم بلسان الحق لا بلسانه. ولهذا قال المصنف - رضي اللّه عنه -: (وادع بما شئت لدى الملتزم)

هذا مقام التهني قد وصلت به * فبح بما شئت تفصيلا وإجمالا

لأن الحاج إذا دخل الكعبة يجد الجهات الست كلها متوجهة نحوه، فكيف بالعارف إذا انطوى في ذات موجده، وناب عن الحق في مقاله. قال سلطان العاشقين - مشيرا إلى حج العارفين -:

وكل الجهات الست نحوي توجهت * بما تم من نسك وحج وعمرة

وحاصل الأمر كل ما أشار إليه المصنف من أنواع العبادة في هذا المقام إلا وهي إشارة إلى التفصيل، لأن المقام مقام تفصيل. وكل ما يبرز على ألسنة العارفين فهو مأخوذ من شعاع الحضرة الواحدية، وأما الأحدية والكنزية لا يصح التعبير عنها. وسيأتي الكلام عليها وهي المعبر عنها بالوقوف، ثم الخروج من ذلك المقام على الفور. ومن أراد الإقامة والمجاورة فعليه بالبيت **(مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا)**

وأما مريد الإقامة في الأحدية أو الكنزية لا يؤمن عليه، لأن مقام مخوف. ولهذا قال المصنف فيما سيأتي (وسر للبيت فطف وَصَلّ مثل ذاك النعْتِ) لأن في ذلك المحل تتمكن العبادة والمشاهدة، ولهذا من دخله كان آمنا، بخلاف وقوف عرفة لا يتمكن فيه شيء ولا يمكن الاستقرار فيه، وله طريق مخوفة، أي في وسط الطريق هناك محل للشيطان معروف عند القوم يلتقى كل من يمر عليه بما يخبل غزله، وأغلب العارفين أخذهم من هذا المقام - نسأل اللـه السلامة منه - وروي عن الشيخ عبد القادر - رضي اللـه عنه - أنه قال: (ناداني الشيطان في مثل هذا المقام بقوله: يا عبدي إني بُحْتُ لك المحرمات. فالتفت فإذا بزاجر من باطني يقول: إن اللـه لا يأمر بالفحشاء. فقلت له كما قال ذاك الزاجر. فقال لي: واللـه يا عبد القادر، لقد أخذت أناسا كثيرة من هذا المقام) ومن الأعذار المهمة أن العارف لم يعلم ولا سبق له أن في ذلك المحل شيطانا حتى يتقيه، ومن هنا يأخذه من حيث لا يشعر كما أخذ أبويه، ولو كان مستعدا له لما أخذه. وسيأتي الكلام على هذا المعنى في محله. ثم قال - رضي اللـه عنه -:

وَاخْرُجْ إِلَى الصَّفَا فَقِفْ مُسْتَقْبِلاً * عَلَيْهِ ثُمَّ كَبِّرَنْ وَهَلِّلاَ
وَاسْعَ لِمَرْوَةٍ فَقِفْ مِثْلَ الصَّفَا * وَخُبَّ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ذَا اقْتِفَا
أَرْبَعَ وَقْفَاتٍ بِكُلٍّ مِنْهُمَا * تَقِفُ وَالأَشْوَاطَ سَبْعًا تَمِّمَا
وَادْعُ بِمَا شِئْتَ بِسَعْيٍ وَطَوَافْ * وَبِالصَّفَا وَمَرْوَةٍ مَعَ اعْتِرَافْ

ذكر أن العارف لما يبلغ حقيقة التعلق أي تعلق الصفات تحقيقا وتدقيقا، ويفرغ من الطواف المطلوب به، ويستلم الحجر الأسعد المعبر عنه بما صدر عن الصفات السبع، ينبغي له أن يسعى بين الصفا والمروة. والمراد به أن يكون بين جلال

وجمال وهذه رتبة الكمال، فتجد العارفين - رضوان اللّه عليهم - يتقلبون في هاذين المقامين كتقلب الطفل في المهد، تحركهم يد العناية وتقلبهم وتحفظهم في الحالتين، ولا يفتنهم شيء من ذلك لما حصل لهم في السابق من الطواف والاستغراق في الحضرة الواحدية حتى صاروا كالجزء منها، فلهذا صار الجلال والجمال لا يؤثر في بواطنهم لأنه من جنسهم، بخلاف غيرهم يكون الكل عليهم فتنة. **(ونبلوكم بالشر والخير فتنة)** وأما العارف فيصير الجلال عنده هو عين الجمال، فلهذا يتلذذ بهما معا.

كان شيخنا سيدي محمد البوزيدي - رضي اللّه عنه - كثيرا ما يقول إذا أصابه ألم جلالي من جمالي، وتراه مبسوطا ينبع بالحكمة أكثر مما يكون عليه حالة الجمال، ومن العجب أننا قصدناه يوما وكان قد أصابه ألم عَدِمَ فيه يدًا ورجلا تعطلتا عن الحركة، فكنا نتأسف، فلما تكلم قال لنا: لم نجد عبارة منذ دخلت الطريق أفصح من هذه العبارة؛ (كنت هذه الليلة المباركة نائما ولما استيقظت مسست هذه اليد المعدومة الحركة باليد المتحركة، فوجدتها كأنها زائدة علي لم نحس بها لأنها ميتة فظننت أنها يد أجنبية، فناديت على أهل البيت أن يوقدوا لنا المصباح قائلا: إن الحي معنا وإنني قابض عليه، فلما أوقدوا المصباح وجدت يدي قابضة على يدي، ولا حي معي ولا شيء زائد علي. فقلت: سبحان اللّه، هذا مثال الوهم الواقع للمريد قبل معرفته للّه) فانظر يا أخي حالة القوم كيف يتلذذون بالجلال فهم مع اللّه على كل حال، لا مع الجلال ولا مع الجمال، ويرون القبض والبسط من جملة الليل والنهار. **(وجعلنا الليل لباسًا والنهار معاشا)** حالتان لازمتان للهيكل الجسماني: القبض

وصف الأشباح والبسط وصف الأرواح **(والله يقبض ويبسط)** وإذا كان العارف مع الله يكون مع القابض لا القبض، ومع الباسط لا البسط، فهو مضاف إلى الفاعل لا الفعل.

فمن أجل هذا صار كأنه لم يطرأ عليه شيءٌ، كن أيها المريد مع الله يكنْ الكل معك تابعا لك وأنت كالأمير، يصير جحيمك نعيما، تقلبك يد الرحمة والمنة والرأفة، لا تتألم بشيء ولا تشتاق لشيء، دع المقام يطلبك فلا تطلبه أنت فهو خلق لأجلك لا أنت خلقت لأجله، وكن متوجها لله مستقبلا لما يأتيك من عنده لقول المصنف (وأخرج إلى الصفا فقف مستقبلا) ولا تشتغل بشيء فدَعْ الكل يشتغلْ بك وأشتغل أنت بتعظيم الألوهية وبالتهليل، لقول لمصنف (ثم كبرن وهللا) أي اشتغل بالتكبير والتهليل مستغنيا بذلك عن الكل حتى تصير في الحالتين على حد سواء لقول المصنف (واسعَ لمروة فقفْ مثل الصفا) أي فسارع لتدريب نفسك ولو بالاستعمال حتى يكون عندك حال فتكون على الصفا كما على المروة، فالصفا كناية عن الجمال، والمروة كناية عن الجلال. فكن أنت أيها العارف متصفا بالكمال، وهو الرضا بالحالتين. فمن عرف الله في الجمال وجهله في الجلال فقد فاته الكمال، وأغره وجود الخيال عن السعي فيما يرضي الله.

قال سيدي محمد الحراق المغربي في حكمه (العارف المحض يقيم الأدب مع الله في جميع الجهات، لحضوره مع الله في جميع الجهات، ومن يقم الأدب مع الله في جهة ويغفلْ عن الله في جهة فهو حاضر مع الله في جهة وغافل عن الله في جهة، فهو قائل بالجهة ولم يشعر). إياك يا أخي

أن تتقيد بتجلية دون الأخرى لكيلا يطرأ عليك قول هذا العارف، فلهذا ينبغي لك النهوض مهما توقّفتْ نفسك أو جزعت من مقام أو ركنت إلى غيره. لقول المصنف (وخِبَّ في بطن المسيل) والخبب فوق الرَّمَلِ يقرب من الجري، والمراد به النهوض التام لكيلا تركن نفسه لشيء دون شيء حتى يصير العارف كأهل الكهف **(ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال)** حتى إذا صارت يد العناية الأزلية تقلبه ذات الجلال وذات الجمال وهو كميت عند مغسل، فله أن يدعو حينئذ بما شاء لأنها تصدقه شواهد الإمتحان، وإن لم يقبل ذلك في الغالب تكذبه، لقول المصنف (وادع بما شئت بسعي وطواف) أي بعد السعي والطواف، وأما قبل ذلك لا يجوز له أن يقول أنا لما قيل: (من ادعى بما ليس فيه كذبته شواهد الإمتحان) إلا إذا علم من نفسه التحصيل على هذا الشأن الشريف، بأن صار عنده الجلال والجمال، والقبض والبسط، والفقر والغنى، والموت والحياة على حد سواء، فهذا ميزان صحيح على نفس المريدين إذا ادعت بشيء فعليها البيان، وإذا كانت تركن إلى شيء دون شيء فلا يجوز لها أن تَدَّعِي بما ليس فيها **(قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين)**.

قال أبو عثمان الحيري - رحمه الله - (لا يكمل الرجل حتى يستوي قلبه في أربعة أشياء: في المنع والعطاء، والعز والذل) وحكي عن إبراهيم بن أدهم - رضي الله عنه - قال: (ما سررت في الإسلام إلا مرات معدودات، وذلك أني كنت في مركب يوما وكان به رجل يحكي الحكايات المضحكة فيضحك منه الناس، وكان يقول: رأيت وقتا في معركة الترك عِلْجًا فنال مني هكذا، وكان يأخذ بلحيتي ويصرف يده على حلقي هكذا، والناس

يضحكون منه، ولم يكن في ذلك المركب عنده أحد أصغر مني ولا أحقر، فسررت بذلك. ويوما آخر كنت جالسا فجاء إنسان وبال علي) وهذا وأشباهه معلوم من أحوالهم ضرورة، فإذا بلغ الإنسان إلى هذه الحالة فله أن يَعُدَّ نفسه في رتبة سنية، لأنه تقي. **(وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا)** ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وَيَجِبُ الطُّهْرَانِ وَالسَّتْرُ عَلَى * مَنْ طَافَ نَدْبُهَا بِسَعْيٍ يُجْتَلاَ

ذكر أن صاحب الطواف يجب عليه الطهران والستر، وقد تقدم الكلام على الطهارة، وأما الستر وهو كتمان الحقائق وعدم الإفشاء لسر الألوهية. فهو واجب على صاحب هذا المقام، لأن المقام مقام تمييز لما هو عليه من وجود الفرق بين الجلال والجمال المعبر عنه بالسعي والطواف المعبر عنهما بالجولان في تعلقات الصفات، فكل ذلك يقتضي وجود التكليف، ووجود الستر منوط معه.

وحاصل الأمر أن صاحب الحضرة الواحدية يكون مطلوبا بالستر ما استطاع، لأنه يرى الأثر والمؤثر والصفات وتعلقاتها فلهذا يجب عليه الستر. قلت في هذا المعنى:

وإياك والحجاب ترضى بِهتكه * فتلك حدود اللّه حصنا وإقفالا
ألا في كتمان السر فضل وهيبة * وفخر وتعظيم وعز بين الولا
وكفى بخير الخلق حيث أتى به * من اللّه مكتوما وكنزا معطلا

وقد يطيق صاحب هذا المقام على كتمانه، بخلاف غيره أي من غاب عن كل ما ذكرناه فهو مغلوب عليه، حتى إذا برز منه ما يناقض الستر يكون معذورا لأنه سكران عادم العقل. والتكليف مقرون بوجود العقل. ثم قال – رضي اللّه عنه –:

وَعُـدْ فَـلَـبِّ لِمُصَلَّى عَرَفَـهْ * وَخُطْبَةُ السَّابِعِ تَـأْتِي لِلصِّفَهْ

تقدم أن المحرم يبقى ملبيا إلى أن يصل للبيت المعبر عنها بالواحدية فيقطع التلبية لاضمحلاله فيها واكتفائه بوجودها، ولما يتعين عليه الذهاب إلى مقام آخر يبقى منتظرا هل يعيد التلبية أم لا؟ فأخبر هنا أنه يعيدها إلى أن يصل إلى مقصوده وينطوي في وجوده كما تقدم، لأن النداء يتكرر عليه كلما استشرف على مقام بما تقتضيه حقيقته، فهو يختلف باختلاف الأحوال، فكل نداء يشير إلى معنى غير الأول خصوصا في هذا المقام، فإنه لم يُفهم إلا أنه يلبيه حتى يتصل به أو يغيب في كنهه. وحاصل الأمر أنه يلبي، وهذا منتهى الخطاب الصادر من حضرة الصفات. وآخره الخطاب السابع الخالي من التعلقات المضاف للحياة، ولم يبقَ بعده إلا الإنطواء في بطون الذات. لقول المصنف (وخطبة السابع تأتي للصفة) ثم قال - رضي اللّه عنه -:

وَثَـامِنَ الشَّهْرِ اخْرُجَنَّ لِمِنَى * بِـعَرَفَـاتٍ تَـاسِعًا نُـزُولُـنَـا
وَاغْتَسِلَنْ قُرْبَ الزَّوَالِ وَاحْضُرَا * الْخُـطْـبَـتَـيْنِ وَاجْمَعَنَّ وَاقْصُرَا
ظُهْرَيْكَ ثُمَّ الْجَبَلَ اصْعَدْ رَاكِبًا * عَـلَـى وُضُـوءٍ ثُمَّ كُنْ مُوَاظِبَـا
عَلَـى الـدُّعَا مُهَلِّـلاً مُبْتَهِـلاً * مُصَلِّـيًا عَلَى النَّبِـي مُسْتَقْبِلاَ
هُنَيْهَـةً بَعْدَ غُـرُوبِهَا تَـقِـفْ

تعرض لما يفعل العارف بعد الفراغ من الطواف والسعي، فأمره أن يتأهب للمسير إلى حال جديد أو تقول إلى غاية لا مزيد عليها، ولهذا أمره بالخروج عن الكل أي على كل معلوم عنده، وكل وصف حصل له، فيترك ما كان عليه من أنواع البطون والظهور والغيبة والحضور، لأن المقام الذي يقصده لا يقبل من

الظهور شيئا، وقد يستثقل وجود الأسماء والصفات وصلاحياتها للتعلق فضلا عن غيرها، فكل ما سوى الكنزية هناك لا يعقل، فهو طلسم كنز مجمل لا إسم ولا نعت، ذات في ذات.

ومن لم يخرج عن كل ما ذكرناه لم يشم رائحة هذا العالم، وقد يتعذر على أكثر العارفين الدخول إلى هذا المقام لما فيه من التجريد الكلي، فقد تطلب هذه الحضرة من العارف الخروج من شبحه وروحه ونفسه وعقله، وعن الأسماء والصفات وكل ما فيه رائحة التجليات، وتأمره بالجمع وطي الظهور في البطون والبطون في الظهور، لقول المصنف (واجمعن واقصرا ظهريك/ ثم الجبل اصعد راكبا) أي اجمع الكل في الكل واطو ظهورك في بطونك ووجودك في شهودك (ثم الجبل اصعد) أي إذا تحقق لك ذلك فقد تحقق لك الصعود للجبل المعبر عنه بالوقوف، وليس لك سواه، فيكون عدمك مطلقا لغيبتك عن الخلق والحق، لافَتْقَ ولا رَتْقَ وقد يعبرون عن هذا المقام بالعمى.

وقد قال في هذه الحضرة الإمام الجيلي -رضي اللّه عنه- (اعلم أن العمى عبارة عن حقيقة الحقائق التي لا تتصف لا بالحقيقة ولا بالخليقة، فهي ذات محض، لأنها لا تضاف إلى مرتبة لا حقية ولا خلقية، فلا تقتضي لعدم الإضافة وصفا ولا اسما، وهذا معنى قوله – عليه الصلاة والسلام –: (**إن العمى ما فوقه هواء ولا تحته هواء**).

وحاصل الأمر، المقام غير معقول المعنى، فلهذا سمي بالوقوف أو تقول الكلل، أو البهت أو الدهش أو اللاهوت أو الطمسْ أو الرهبوت أو الكنزية ولم نعلم له سميا، إلا أن هذه الإصطلاحات تتعاطى عند الصوفية، ولا وصول إليه إلا به.

ثم ما زال العارف يلبي كلما دنا منه إلى أن ينزل بعرفة، وعبر بالنزول لما هنالك من الغوص إلى الغيب في الغيب، والطي في الطي، والجمع في الجمع، والتقصير في التقصير، فيا سبحان اللّه ما أغربه من مقام حتى عند القوم، تراهم يتحيرون عند ذكره ويخرصون عند وصفه، كأنهم صم بكم لا يعقلون لما هم فيه من البهت، قلت:

(ترشيح بلسان التلويح) قد مررت في طريق هذه الحضرة وإذا بإنسان عظيم المكان ليس بإنسي ولا بجان، فسلمت عليه فرد علي السلام بعد أن مهمه فعلمت أن المحل محل قبض فلزمت أدبي بعزيمة وجد، ثم سألته عن اسمه فقال لي: أنا الحق المجهول، فظهر لي أن المحل محل تيه، والديار بلاقع، وفي الطريق مخادع. فقلت له: يرحمك اللّه من اين الطريق إلى الحق العميق والسر الرقيق؟ فتَأَوَّهَ وقال: أتسأل عن الداهية العظمى والهلاك المبين؟ فقلت وما يدريك أن يكون لي هلاك، وقد أدهشتني بما أراك. فقال لي: إن ذلك من مقتضاه. فقلت: أنا من جنسه ومائه فإن وصفت لي البحر المسجور فأنا الرق المنشور، فالتفت مستفهما وقال: من أنت؟ قلت نور الذات ومظهر الصفات. فقال لي: غررت بنفسك وخاطرت بروحك وزججت في لجة لا نجاة لك بعدها، ألم تعلم أن سكان تلك الحضرة منكرون كلا من نور الذات ومظاهر الصفات، أنصحك مخلصا لذاتي ارجع لما كنت عليه، ويكفيك من التمويه، فالمقام خاطر والسلطان جائر. فقلت: يرحمك الله! دُلَّني على سبيل النجاة في المسير، أدهشتني ولم يمكني الرجوع بعد الشروع، وقد بقيت سكان الحي بخير، وآذنوا لي في المسير، وإن رجعت لهم لم نكن مقبولا ولا عندهم معقولا، وبأي حالة

نرجع وبأي مقام نطمع، وقد خلفت روحي وعقلي ورسمي وشكلي وبعضي وكلي وعلمي وجهلي، ومت عندهم موتة بهيمية، فإن رجعت لهم نرجع باللّه، وإلا فعلي رحمة اللّه نبقى عندهم نسيا منسيا لا علي ولا بي، فإني معك ولا شيء، ولولا العناية الإلهية والواسطة العظمى لم نطق الوقوف بين يديك، فأومىء إلي - بارك اللّه فيك - ولما ذكرت له الواسطة العظمى طاش وقال: ومن تعني بالواسطة؟ فقلت: رسول رب العالمين، فأنكر علي كل الإنكار وأدبر بعد الإقبال قائلا: متى وجد هذا الرسول ولمن أرسل؟ يا سبحان! قد جعلوا للّه أندادا وهم يعلمون فعند ذلك انقبض حالي وضاق منوالي لما سمعت منه هذا الكلام، فنويت الرجوع وبادرت بالشروع؛ وإذا بإنسان لابس اللونين، فسلم علينا فرددت عليه السلام وقلت: ما اسمك؟ فقال لي مترجم اللغتين. فقلت: يرحمك اللّه ألك معرفة بلغة هذا الحي خصوصا هذا الإنسان الذي ضيق عني المكان؟ فقال لي: من هو؟ فقلت له: الحق المجهول. فتبسم وقال لي: اسمه الربط المحلول؛ وكنت باكي الأثماد حزين الفؤاد لما أصابني معه من تخبل الغزل وتخلط العلم بالجهل. فقال: لا بأس عليك، والتفتَ إليه قائلا: ما لك وهذا الغريب والسهم الصائب، فإنه واللّه عاشق مِقروح وقاتل مجروح، فتراه في مَهْمَهٍ مطروحا بين حيكم يا كرَمَ العربان متروكا. ألا تأووا الغريب ألا تشفقوا من حاله! وصار يعتذر علي حتى سكن روعي، والتجأ حالي بطبعي واستمد فرقي من جمعي. فقال له: لو سمعت ما قال وكيف صور المحال لضاق بك المنوال، ولمته قبل ملامي، ألم تعلم بما أخبرني وبأي اعتقاد أنبأني؟ إنه جعل مظاهر أفعال وصفات وذات، كأنه يقول: (إن اللّه ثالث ثلاثة). ولم يكفه

ذلك حتى جعل راسلا ومرسولا ومرسولا له، وكيف نرضى بمقاله ونسكن لحاله، وأنت تعلم هذه الحضرة التي عظم شأنها وقوي سلطانها لم تقبل زائدا عليها فإنها (لواحة البشر) (لا تبقي ولا تذر) وهل ترى هذا الكلام مقبولا؟ وإذا بحالي منكسرا لما سمعت هذا الخطاب الصادر، والكلام القاهر، فبقيت في تلك الحالة ذليلا ولم ندر ما نقول حتى طرق سمعي ما يسكن به روعي، وهو صوت من صاحب الفوت من وراء اللاهوت يقول: المقصود أمامك، فاستبشر حالي قبل أن يبدو مقالي. وقلت: هو هو. فقال لي من تعني بهو؟ قلت: حبيب المعبود، وازدادت عنايتي وقويت عزيمتي لما سمعت ذلك الصوت المنعش فتبسم ضاحكا وقال لي: هذا الإسم ليس بمعقول في هذا العالم. فقلت: وهل مسماه معقول؟ فقال لي: نعم. فقلت له: ما اسمه المقبول؟ فقال لي: الحق المشغول. فقلت له: وما أتيت من العلم إلا قليلا. فقال لي: أنصحك لله لا تتقدم أماما حتى تتعلم لغة من أنت قادم عليهم، فمن عرف لغة قوم أمن من مكرهم، فمكثت حتى تعلمت من علومهم وشربت من شربهم وصرت نحسن المخاطبة خصوصا معرفة الأسماء، وعند تلك الطريق كنت آدمي المقام (وعلم آدم الأسماء كلها) فنجوت بمعرفة الأسماء والحمد لله اهـ.

ولنرجع لما كنا بصدده وهو (الوقوف بعرفة) فما دام العارف سائرًا إلى هذا المقام وهو يسمع نداء وخطابًا من وراء حجاب، فيلبي كلما تكرر النداء إلى أن يصل لعرفة وهو محل الوقوف كما تقدم، والغاية التي لا يمكنها مزيد، والفناءُ الكلي أو تقول الفناءُ المحض أو تقول الفناءُ المطلق، لأنه غيبة عن الوجود والفقد، (فما ثم موصول وما ثَمَّ بائن) ولما وصلت للمقام نفسه

وجدت برنامجا مكتوبا بخط مقلوب ملصوقا على صفحة العدم مختوما في آخره بخاتم الصمدانية، ولولا معرفة الأسماء لم نكن له قارئا لصعوبة خطه وتخلط نسجه، فقرأته وفهمت ما فيه فأخذت منه شروط المقام وما يستحق إليه، وإذا أنا نسمع الكلام من لسان الكنهية إلى مقتضى الصمدانية قائلا: ضاع الوجود وغاب الشهود، وتعطلت الكنهية وأين المزية، وحياتي ما بخلت بكنه ذاتي، ولولا غيب الهوية ومقتضى الصمدانية لظهرت بما بطنت، وصار كنهي معقولا، ومقتضى الهوية صَيَّرَهُ مجهولا. يا سبحاني غبت في أيني، إلى أين الغاية، جلت عظمتي وتقدست ذاتي في ذاتي لا ماضي ولا آتي، كأني مفقود لا من يراني أو يدري مكاني. يا سبحاني! لولا مقتضى الغيب لم نبخل بنصيب. وإذا بلسان الصمدانية يعتذر لغيب الهوية قائلا له: لو تعلم مالي لعذرت حالي، فهل أردت تحيز الذات أم وصفتني بالجهات فلمن نريك؟ ولأي أحد نحكيك؟ وحقي وذاتي لم نجد محلا لظهور صفاتي الكل ذات، أمر مجيد وكنز غميض، بحر لا موجة فيه ولا فسحة لديه، لا يمين ولا شمال، اللّه، اللّه، لا تبديل لخلق اللّه، فإن الحق في هذا المقام مجهول قل أو لم تقل. قلت: (العجز عن درك الإدراك إدراك) ووجود الغير في هذا المقام إشراك، ولو تعمدناه ما وجدناه هو هو، غاب الكل في الكل، لا فصل ولا وصل، لا علم ولا جهل، لا عرض ولا طول، لا بَعْدَ ولا قَبْلَ. قلت:

فإن قلت فوق الفوق فالفوق تحته * وإن قلت تحت التحت فالتحت فوقه
وما الفوق إلا التحت والتحت فوقه * والفوق إن كان التحت فما الذي تحته

(**ظلمات بعضُها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها**) ولهذا قال المصنف - رضي اللّه عنه - (هنيهة بعد غروبها تقف)

أي لا يكون الوقوف إلا بعد غروب الظهور وانطواء النشور **(إذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت)** المقام مقام طمس لا نوع ولا جنس. فلهذا كناه – عليه الصلاة والسلام – بالعمى ما فوقه هواء ولا تحته هواء.

عـزت مـداركـه * غـابت عـوالـمـه
جـلـت مهـالكـه * أصمت صوارمـه
لاعيـن تـبصـره * لا الـحـد يـحصـره
لا الوصف يحضره * مـن ذا يـنـادمـه
كـلـت عبـارتـه * ضـاعـت إشـارتـه
هـدت عمـارتـه * قـلـب يـصـادمـه
عين ولا بصـر * عـلـم ولا خبـر
فـعـل ولا أثـر * غـابت معـالمـه

ولما كان هذا المقام غميضًا جدًا واستهلاكا محضا ينبغي الخروج منه على الفور بمجرد يحصل الوقوف قول المصنف – رضي اللّه تعالى عنه –:

*** وَانْفِرْ لِمُزْدَلِفَةٍ وَتَنْصَرِفْ ***
فِي الْمَأْزَمَيْنِ الْعَالَمَيْنِ نَكِّبِ * وَاقْصُرْ بِهَا واجْمَعْ عِشًا لِمَغْرِبْ
وَاحْطُطْ وَبِتْ بِهَا وَأَحْيِ لَيْلَتَكْ * وَصَلِّ صُبْحَكَ وَغَلِّسْ رِحْلَتَكْ
قِفْ وَادْعُ بِالْمَشْعَرِ لِلإِسْفَارِ * وَأَسْرِعَنْ فِي بَطْنِ وَادِي النَّارِ
وَسِرْ كَمَا تَكُونُ لِلْعَقَبَةِ * فَارْمِ لَدَيْهَا بِحِجَارٍ سَبْعَةِ
مِنْ أَسْفَلٍ تُسَاقُ مِنْ مُزْدَلِفَهْ * كَالْقَوْلِ وَانْحَرْ هَدْيًا إِنْ بِعَرَفَهْ
أَوْقَفْتَهُ وَاحْلِقْ وَسِرْ لِلْبَيْتِ * فَطُفْ وَصَلِّ مِثْلَ ذَاكَ النَّعْتِ

قد تقدم أن المقام مقام مخوف لا تتمكن فيه الإقامة، وليس على العارف إلا الخروج منه على الفور وإلا يخشى عليه،

فإنه محفوف بالصواعق المحرقة، ولهذا قال المصنف (وانفر لمزدلفة) المراد به انفر إلى محل القرب منه بدل الإنطواء فيه، وأسرع بالخروج إلى مزدلفة أي محل الزلفى، حتى إذا خرجت يطرأ عليك اسم الوجود ويظهر العابد والمعبود، فالرب حق والعبد حق، فيصير عابدا ومعبودا وإن كان سره يعبده، فهو مقام معروف وسر مألوف، فإذا طرأ على العارف في هذا المقام الوجود، وثبت الشاهد والمشهود، فيؤمر حينئذ بالسجود، فينادي لسان حال العارف: إلهي من حيث حقيقة الوجود أنت العابد والمعبود، أنت الشاهد والمشهود، أنت عين أنت زين، أنت أين إنك أني، لا عين سواك ولا ذات معك، أيدني بروحك ياروح الروح. أو يقول ما في معنى هذا الشعر:

أيا روح روح الروح والآية الكبرى * ويا سلوة الأحزان للكبِد الحرا
ويا منتهى الآمال يا غاية المنى * حديثك ما أحلاه عندي وما أمرا
ويا كعبة التحقيق يا قبلة الصفا * ويا عرفات الغيب يا طلعة الغرا
أتيناك أخلفناك في ملك ذاتنا * تصرف لك الدنيا جميعا مع الأخرى
فلولاك ما كنا ولولاي لم تكن * فكنت وكنا والحقيقة لا تدرى
فإياك نعني بالمعزة والغنى * وإياي نعني بالفقير ولا فقرا

ثم اعلم أن صاحب هذا المقام بمجرد مايطرأ عليه الوجود ويتوجه للشهود ينبغي له أن يكون على بصيرة من همزة الشيطان، لأن المقام محفوف بالمكاره، وكثير من الحساد عليه، وقد اتخذ الشيطان - لعنهُ الله - في طريق هذا المقام مخدعا فهو يتعرض للعارفين بمجرد انفصالهم عنه، فلهذا يجب منه الإسراع حالة الرجوع حتى إذا وصل إلى مكة المعبر عنها بالحضرة الواحدية يكون مأمونا، وأما ما دام يقرب من المقام

الأول إلا ويخاف عليه لما تقدم أن الشيطان له في ذلك المحل مخادع ومصايد ما شاء اللّه، فهو يقعد لأصحاب هذه الطريق ويتعرض، ويأخذ كل مرصد، وكفى بما أخبرنا به الحق عز وجل حكاية عنه كيف يتعرض للسائرين على صراط هذه الحضرة المستقيم حيث قال: (**لأقعدن لهم صراطك المستقيم، ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم**) حفظنا اللّه والمسلمين من شره، ولكن ليس له سلطان على من أخذ اللّه بيده و(**إنما سلطانه على الذين يتولونه**) ومن أجل مكائده كان العارف مطلوبا بالإسراع من ذلك المحل إلى محل مأمون، فإذا اطمأن العارف فليحط رحله ويصلي صبحه ويغلّسْ رحلته. لقول المصنف (واحطط وبت بها وأحي ليلتك / وصل صبحك وغلس رحلتك) والمراد بالرحلة هي الروح يأخذها بعد خلعها لتتمكن له العبادة بوجودها. وقوله (أحي ليلتك) أي أحي ما فاتك حالة اشتغالك بدفع كيد الشيطان، فهو اشتغال بما سوى اللّه على كل حال.

ثم أمر المصنف - رضي اللّه عنه - العارف بالإسراع حالة الخوف والاستعداد لأن المحل محل نار، ولا يؤمن على العارف إلا إذا خرج منه، ولهذا قال المصنف (رضي اللّه عنه): (وأسْرِعَنْ في بطن وادي النار) وكفى بتسميته بطن وادي النار، فأسرع أيها العارف واحذر على نفسك لئلا يأخذك من بين يديك ومن خلفك، ولا تأمنه بل ارجمه واقصده قبل أن يقصدك، وقد أمرك المصنف - رضي اللّه عنه - برجمه في قوله (وسر كما كنت للعقبة/ فارم لديها بحجار سَبْعَة) فإذا رجمته يعود يخشاك بدل أن تخشاه، فلا تخفه بل خاف اللّه

فإنه يعينك عليه، قال عز من قائل: **(فلا تخافوهم وخافونِ إن كنتم مؤمنين)** إلا أنه خذ حذرك **(فلا يأمن مكر اللّه إلا القوم الخاسرون)**.

وحاصل الأمر، أن العارف لا يستقيم حاله وتسكن روعته إلا إذا وصل للبيت المعبر عنه بالواحدية، فهي مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا. فلهذا قال المصنف -رضي اللـّه عنه-: (وسر للبيت فطف، وصلّ مثل ذاك النعت)، وأما قبل دخوله ذلك الحصن لا يؤمن عليه، وهي حضرة (لا إله إلا اللـّه)، التي قال فيها عز من قائل في حديث قدسي **(لا إله إلا اللـّه حصني، ومن دخل حصني أمِنَ من عذابي)** فهي حضرة مستحقة للعابد والمعبود والشاهد والمشهود، بخلاف الحضرة المتقدمة في الذكر فهي نافية لكل منهما، فلهذا لا يمكنه الاستقرار فيها ولا في طريقها، بل ينبغي النهوض التام لما تقدم أن الشيطان له في تلك الطريق مخادع؛ فهو يتلقى كل عارف بما يخبل عليه الغزْلَ ويخلط العلم بالجهل، ولا تحسبن شيطان هذا الطريق هو الشيطان المعقول في الحس، بل لكل حضرة شيطان، ولهذا يقال: (الملك شيطان الملكوت، والملكوت شيطان الجبروت) أي لكل محل شيطان يناسبه، فيدخل على العارفين بما دخل على أبويهم وأخرجهما مما كانا فيه.

وحاصل الأمر، هو يتلون في كل مقام بما يقتضيه (ولون الماء لون إنائه) حتى إذا كان العارف في حضرة اللـّه ولا يسمع ولا يرى إلا اللـّه، فيناديه على لسان الألوهية كما وقع لبعض العارفين أنه قال: ناداني الشيطان على ساحل حضرة القرب والمشاهدة بقوله: يا عبدي إني أبحت لك المحرمات. لولا أن ربط اللـّه على قلبي لأخذني من حيث لا أشعر، لأنني

كنت لا نرى إلا اللّه أو كما قال – رضي اللّه عنه –. وأكثر العارفين أخذهم من هذا المحل.

ومن الأعذار المهمة أن العارف لا يعلم أن في ذلك المحل شيطانا حتى يتقيه، ومن هنا يأخذه من حيث لا يشعر، ولو كان مستعدا له لما أخذه. وقد تلاقيت مع بعض العارفين في هذا المحل أي في بطن واد النار بنفسه، وحذرتهم من مكر الشيطان ومكائده، وأوصيتهم أن يكونوا على استعداد وبصيرة، فمنهم من أخذ بقولي وتحصن من مكائده وقال: **(فلا يأمن مكر اللّه إلا القوم الخاسرون)** ومنهم من أنكر قولي إنكارا وقال لي: إنك محجوب عن اللّه، فأين الشيطان في هذه الحضرة؟ وأنك ترى مع اللّه سواه، ونقصت مرتبتي في عيونهم، فنجا من نجا وغرق من غرق. ولما تلاقيت مع بعضهم بعد أن قيل لهم: اهبطوا منها. قلت: كيف وجدتم مقالي ونصيحتي لكم؟ فقالوا لي: إنا كنا عما دعوتنا إليه غافلين، وإننا سائلون الحق – تبارك وتعالى – أن يجتبينا **(فإن عدنا فإنا ظالمون)** فكن على بصيرة أيها السائر، فإني لك ناصح أمين، واحذر من همزات الشياطين، وإني أخبرك حالة سيرك ماذا يلقى عليك؛ فإذا كنت مارا في حضرة الأفعال أي فانيا في أفعال اللّه عن فعلك، فإنه يخاطبك في سرك خطابا شافيا تستفاد منه استغراقا في شهود الأفعال، إلا أنه فيه سم قاتل إذا كنت بكيده جاهلا، يقول لك: كل من يرى فعلا مع فعل اللّه فهو محجوب عن الفناء في الأفعال. تقول له: نعم. يقول لك: كيف أني اراك لم تغب عن أفعالك، إنك ترى لنفسك عملا، وتقول هذا حرام وهذا حلال، وأين معرفتك من قوله تعالى **(واللّه خلقكم وما تعملون)**.
وإذا لم تحمك العناية الإلهية فقد يأخذك بما أخذ به الأشقياء.

وإذا كنت في حضرة الصفات أي فانيا في صفات اللـه عن صفاتك، فيقول لك: يا سبحان اللـه لا سميع ولا بصير، ولا متكلم ولا قادر، ولا عالم ولا حي ولا مريد على الحقيقة إلا اللـه. فتقول له نعم. فيقول لك: إن العارفين قد فنوا عن صفاتهم وتولـّى اللـه أمرهم، إذا صدرت منهم حسنة فلا يرجون ثوابا عليها، وإذا صدرت منهم زلة فالدِّيَةُ على القاتل، لأنهم أموات غير أحياء.

وإذا كان العارف في حضرة الذات أي فانيا عن ذاته في ذات موجده، فيأتيه على ساحل الحضرة ويناديهِ قائلا: لا موجود إلا اللـه، فيلتفت العارف إلى هذه الكلمة المشرفة التي لا أعز منها عند العارف، فإذا التفت إليه يقول له: إن الحق ظاهر في الأشياء ظهورا جليا، وأنه هو حقيقة الوجود المطلق، ومن لم يتمتع بهذه المظاهر الذي هو فيها ظاهر فقد فاته خير كثير، فأين فائدة المعرفة إذا كنت تعرفه في شيء وتجهله في شيء؟ ويبيح له النظر في المحارم والصور الجميلة ويقول له: كل الجمال جمال اللـه، إذا لم تزل تخشى العذاب فما فائدة رفع الحجاب، ألم تعلم أن سبب العذاب وجود الحجاب في؟ ويأخذ بنصيحته إلى أن يخرجه كما أخرج أبويه - حفظنا اللـه من شره -.

وأما من أخذ اللـه بيده فإنه لا يلتفت إليه، لأنه يفهم منه ابتداء، وكل كلام يبرز إلا وعليه كسوة القلب الذي برز منه، فيجد تلك الحقائق مكسوفة الأنوار، فلا يلتفت إليها ولا يعمل بها، ولهذا كان صاحب هذا المقام مطلوبا برجم الشيطان في الجمرات الثلاث، وقد تقدم لك أن الشيطان له استظلالات

ثلاث في هذا الطريق، فينبغي للعارف كلما وصل إلى محل مما تقدم في الذكر إلا ويرجمه ولا يلتفت لنصيحته، وإذا لم يرجمه وركن لقوله فإنه يأخذه أخذا وبيلا، ولا يفرطه فتستبدل حقيقته النورانية بالحقيقة الظلمانية، والروح بالنفس، والملك بالشيطان، وتستولي عليه جيوش الخسارة والخذلان **(إنا للّـه وإنا إليه راجعون)** إن المقام صعب جدا فلا يصل إليه إلا المستطيع ولهذا قال: **(لمن استطاع إليه سبيلا)** وأن يكون مأمونا في نفسه وماله، وأن يكون محافظا على الصلاة، بأن لا يضيع أركانها، وكل ذلك راجع إلى الثبات في أحكام الشرع، ومن لم يتحقق ذلك من حاله فلا يجب عليه. ثم قال: – رضي اللّـه عنه –:

وَارْجِعْ وَصَلِّ الظُّهْرَ فِي مِنًى وَبِتْ * إِثْرَ زَوَالِ غَدِهِ أَرْمِ لاَ تُفِتْ
ثَلاَثَ جَمَرَاتٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتْ * لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَقِفْ لِلدَّعْوَاتْ
طَوِيلاً إِثْرَ الأَوَّلَيْنِ أَخِّرَا * عَقَبَةً وَكُلَّ رَمْيٍ كَبِّرَا
وَافْعَلْ كَذَاكَ ثَالِثَ النَّحْرِ وَزِدْ * إِنْ شِئْتَ رَابِعًا وَتَمَّ مَا قُصِدْ

تقدم أن المحل خطير ولا يخلو من الخواطر الشيطانية خصوصا في المواطن الثلاثة المتقدمة في الذكر. فلهذا أمرنا برجم الشيطان في كل موطن تعرّض لنا بما تقتضيه حقيقته، وهو قول المصنف (أرم لا تفت، ثلاث جمرات بسبع حصيات) إلى آخر ما قال، فأنت مأمور برجمه، لا تلتفت إليه.

ثم أعلم أن برمي الجمرة الأولى يحصل للعارف بعض التحليل، لأنه دليل على حزمه ووقوفه على باب قلبه، وتفريقه بين الحق والباطل، فيسهل عليه ما بعد ذلك فيما بقي له من تعرض الشيطان، لمعرفته بالمكائد حالة الإبتداء، ولهذا يقال:

(من أشرقت بدايته أشرقت نهايته) فإذا نجوت أيها العارف من هذه المواطن الصعبة فقد تمّ لك المقصود لقول المصنف - رضي اللّه عنه -: (وتم ما قُصِد) لأنك صرت عارفا بمظاهر الوجود، وإن الشيطان مظهر منها، وكل مظهر يطلب ما تقتضيه حقيقته، فهو داع لما خلق لأجله، فكن أنت تابعا لما أمرت بفعله **(وكل ميسر لما خلق له)** الحديث. ثم قال - رضي اللّه عنه -:

وَمَنَعَ الأِحْرَامُ صَيْدَ الْبِرِّ * فِي قَتْلِهِ الْجَزَاءُ لاَ كَالْفَأْرِ
وَعَقْرَبٍ مَعَ الْحِدَا كَلْبٍ عَقُورْ * وَحَيَّةٍ مَعَ الْغُرَابِ إِذْ تَجُورْ

قد تقدم الكلام على الوقوف أنه استغراق كلي، وأن صاحبه لا يرى ولا يسمع ولا يبالي، وإن كنزه مطلسم، وأنه في بحر لا ساحل له، وهل يلاحظ في ذلك البحر حراما؟ قلت: هو غائب عن الحلال فكيف يرى الحرام ما دام في البحر، إنما حرُم عليه صيد البر المعبر عنه بالحس والتفريق لقول المصنف (ومنعَ الاحرامَ صيدُ البر) وقد قال تعالى في هذا المعنى **(أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما)** أي ما دمتم مستغرقين في ذلك البحر، وعند الخروج منه أي عند وجود البر المفسر بالحس عند القوم يظهر الحلال من الحرام، وأما في بحر المعاني لا رسوم ولا أواني، وعند التفات العارف من هذا البحر ورؤيته للبر يجد مكتوبا على ظاهر الجمادات والأنعام **(هذا حلال وهذا حرام)** قيل في هذا المعنى:

حكمة الشرع أثبتتني لما * سمي الكون كله بأسامي

وأما الحالة التي لا اسم فيها ولا رسم، لا مظاهر ولا حكمة، فهي عماء في عماء **(ظلمات بعضها فوق بعض)** من ذا الذي حلل

الحلال وعلى من حرم الحرام وهو يقول **(لمـن الملـك اليـوم، للـّه الواحد القهار)** ولما كان العارف لا ينفك عن هذا الحـال، نعم منفكٌّ عنـه ببصـره لا ببصيرتـه، أو تقـول خـارج عنـه بروحه لا بسره، فهو لا ينفك عنه على كل حال، ولا يمكن أن يخرج شيء من حياطة هذا البحر، فماذا يفعل العارف على البحر الذي هو من أجزائهِ شعر:

البحر بحر كما كان في القدم * إن الحـوادث أمـواج وأنـهـار

فعلى هذا لا يمكنه أن يؤذي شيئا من صيد البحر لانـدراج الكل في البحر المطلق، وقد يعم هذا البحـر علـى الجميع فـي نظر العارف، وكان الشـيطان مـن جملـة أفراد العـالم، فكيـف يتيسر للعارف رجمه؟ قلت: إن الشيطان هـو مـن صـيد البـر، وإن كان البحر يعمه في الغالب، فنحن مطالبون برجمه خارج عرَفة لا فيها، أي بين الطمس والحضرة الأحدية، ولو وجدنـاه في البحر حالة الاستغراق لأكلناه، وكان أكله حـلالا لمـا تقدم في قوله تعالى **(أحل لكـم صيـد البحـر)** إلخ ولـهذا تجـد أكـثر المجاذيب المستغرقين فـي بحـر الأحديـة لا يعـرف لـك معنـى الشيطان ولا خبر له به ولا بكيده، ولو وجد الشـيطان لابتلعـه كما يبتلع لقمة الطعام، وهذا لا يقربه الشيطان، بل مهما وجـده إلا وسلك غيره الشيطان لا يصطاد المريد إلا في البر أي إذا غلب عليه الحس، وصار يتلذذ بما تشتهيه النفس.

وأما إذا وجده غائبا عن مقتضى الطبيعة البشرية فمن أين يدخله حتى يخاطبه! وإن خاطبه لا يسمعه، وهذا حكم أربـاب الاستغراق، وأما أرباب المزج أي من كان بين سكر وصحو فله حكم آخر؛ فهو في تمييز بين النفع والضر، فمازال يرى الأشياء

بعين التعظيم إلا أنه يتقي ما فيه ضرر لقول المصنف (وعقرب مع الجدا كلب عقور /وحية مع الغراب إذ تجور) وكنى بذلك عن النفس والشيطان والدنيا والهوى وأعوانها، فهؤلاء الأصناف لا توجد إلا في البر، أي إلا إذا كان الإنسان ثابتا في الحس، وذلك عالمهم المستغرقون فيه، والعارف مطلوب بملاحظة المعنى في الحس، ومن حيث الجملة يجب احترامها إلا لجورها، لأن كلا من النفس والشيطان والدنيا والهوى مناقض للجمع الذي هو مقصد العارفين وغاية الموحدين، والعارف لا يتقي شيئا إلا ما يناقض جمعه على اللّه قلت:

فلي حبيب والمحبة بيننا * ولست أخشى سوى ما فيه قطيعتي

فالعارف يتقي كُلاًّ من الدنيا والهوى إذا علم وتحقق منهما الضرر، وأما إذا كان غائبا في شهود الحق متلذذا بمناجاته فهذا لا يؤثر فيه شيء، فهو يأخذ من كل شيء ولا يأخذ منه شيء، يشتاق إليه كل شيء ولا يشتاق لشيء، وهذا حال لا يناقضه حال، إنما الشيطان يدخل على العارف إذا وجد له أدنى ميلان لطبعه، فمن هنا يكون مدخله وهنالك يكون الأمر برجمه، وذلك لا يخلو من الإنسان لمقتضى الطبع البشري، فالشيطان ملازم للطبيعة البشرية كالنفس وما سواها. فلهذا كان الرجم مشروعا في هذا المقام مأمورا به، فكلما رجع العارف لنفسه واشتغل بمصالحها من مأكول ومشروب وملبوس، فيتعين عليه التمييز بين الرضا والمكر، ويجب عليه أن يتقي اللّه في كل مظهر حسبما تقتضيه حقيقتهُ، وإن التبس عليه خطاب ولم يدر ما مراد اللّه فيه فليقسه على الخطاب القديم المحكوم به، وهو المنهج القويم والصراط المستقيم (**وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه**) لأن في القرآن الكريم قوالب صالحة للقياس،

فكل خطاب لا يحمله مقياس القرآن فاتركه واترك العمل به **(ما فرطنا في الكتاب من شيء)**.

ولنرجع لما كنا بصدده وهو الكلام على المُحْرِمْ، فنقول: إنه يكون ممنوعا من أن يؤذي ولو بعوضة فلا حقير في تلك الحضرة، وكيف يؤذي وهو يرى الكل في حضرة اللّه، وقد قيل: (إن مجنون ليلي وجد كلبا فأدخله إلى بيته وأخذ في تعظيمه وتبجيله وفي الإشتغال بمصالحه. فقال له القوم: ماذا تصنع بهذا الكلب؟ وأعابوا عليه. فقال لهم: وكيف لا أحترمه وإني رأيته في حي ليلي) وقيل في هذا المعنى:

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
وما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

(قل انظروا ماذا في السموات والأرض) وقد رأيت أكثر العارفين في هذا المقام محافظين على أدبهم مع الخلق كأنهم مع الحق. وقال مولانا عبد القادر الكيلاني – رضي اللّه عنه – في هذا المعنى:

وما الحق إلا اللّه لا شيء غيره * فشم شذاه فهو في الخلق ضائع

فلهذا تجدهم أي سكان هذه الحضرة لا يؤذون شيئا ولو قلّ، ويكفيك حكم الحاج أنه لا يؤذي شيئا ولا يقتل ولو قملة لرؤيته نفسه وجميع خلق اللّه في حضرة شريفة لا يسعه مع سكانها إلا الأدب، وقد مكثت على هذه الحالة نحو الخمس سنين وأنا نرى الخلق تلوح عليهم أنوار الحضرة مغمورين في أسرارها، فتراني في انكماش وأدب معهم لما لهم من السطوة علي، وحصلت على راحة عظيمة وحالة جسيمة إلى أن نقلني اللّه إلى مقام غير هذا فاشتغلت به، فلم ندر هل وقعت لي بعد ذلك إساءة أدب معهم أم لا.

وحاصل الأمر أن صاحب هذا المقام لا يمكنه إساءة مع أحد من خلق اللـه إلا إذا خشي وجود القطيعة كما تقدم من الأصناف المؤذية، فيجب عليه دفعهم قبل أن يجوروا عليه. لقول المصنف (وحية إذ تجور) والمراد بها النفس فليتق شرها ولا يأمنها (**وإن تعدلْ كل عَدْلٍ لا يؤخذ منها**) لئلا تجور عليه، وإذا جارت يتعذر دفعها، فلهذا يتقيها ابتداء. ثم قال – رضي اللـه عنه –:

وَمَنْعَ الْمُحِيطَ بِالْعُضْوِ وَلَوْ * بِنَسْجٍ أَوْ عَقْدٍ كَخَاتَمٍ حَكَوْا
وَالسَّتْرَ لِلْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ بِمَا * يُعَدُّ سَاتِرًا وَلَكِنْ إِنَّمَا
تُمْنَعُ الأُنْثَى لُبْسَ قُفَّازٍ كَذَا * سَتْرٌ لِوَجْهٍ لاَ لِسَتْرٍ أُخِذَا

تقدم أن صاحب هذا المقام خارج عن الظروف الكونية مكانا وزمانا، ولو لم يتجرد من المحيط والمخيط لما وصل لصريح الحرية، فتكلم هنا على ما ينبغي له فذكر أنه يبقى على تلك الحالة حتى يتغلغل في غيب الغيب، ويقطع نظره عن الظروف الكونية، ولا يقول: إني عرفت المعنى فلا بأس إن رجعت للحس، فذلك ممنوع عليه ما دام في ذلك المقام، لأن المقام مقام طمس لا مقام حس. لقول المصنف - رضي اللـه عنه - (ومنع المحيط بعضوٍ) أي فلا هو محيط بشيء ولا محاط به، قيل في هذا المعنى:

تجلت المعاني وغابت الظلال * كسرت الأواني ومزق المثال

أي لا يستغرق العارف في هذا المحل إلا إذا زال الكل من نظره، وخرج من جميع الظروف الزمانية والمكانية، وتقييده بالظروف ممنوع، بل هو عندهم من الكبائر. لقول الشيخ الكبير بن العربي الحاتمي - رضي اللـه عنه -: (من لم يتغلغل في علمنا

هذا مات مصرًّا على الكبائر) أي من لم يستغرق في هذا البحر حتى يغيب عن أمواجه فضلاً عن الحس فهو متباعد، وأنه في مقام غير هذا لأن الضدان لا يجتمعان، الحدود والإطلاق متباينان. وعليه فصاحب هذا المقام يرى وجود الظروف من المستحيل الضروري ثم قال -رضي اللـه عنه -:

وَمَنَعَ الطِيبَ وَدُهْنًا وَضَرَرْ * قَمْلٍ وَإلْقَا وَسَخٍ ظُفْرٍ شَعَرْ
وَيَفْتَدِي لِفِعْلِ بَعْضِ مَا ذُكِرْ * مِنَ الْمُحِيطِ لَهُنَا وَإنْ عُذِرْ
وَمَنَعَ النِّسَا وَأَفْسَدَ الْجِمَاعْ * إلَى الأفَاضَةِ يُبَقَّى الامْتِنَاعْ
كَالصَّيْدِ ثُمَّ بَاقِي مَاقَدْ مُنِعَا * بِالْجَمْرَةِ الأُولَى يَحِلُّ فَاسْمَعَا

نبه على صاحب هذا المقام حالة استغراقه بأنه لا يمكنه أن يفعل شيئا من عادته ومألوفاته، فيكون ذلك دليلا على استغراقه في عين الجمع، فيخرج عن عوائده إجمالا. لقول المصنف (ومنع الطيب والدهن، وأفسد الجماع) إلى أخر ما قال. لأنه في حالة ينبئك عليها ظاهرهُ لما هو عليه من التهتك، كأنه لم يشعر بنفسه، اللـه يعلم بحاله والراسخون في العلم. ولهذا لا يمكنه أن يفعل ما يزينه ولا يترك ما يشينه الكل عنده محمود، وذلك مشهور في سيرة القوم لما هم عليه في ابتدائهم من التخريب وخلع العذار والتهتك والذل وشبه ذلك مما تفر منه النفس، وقد أشار إلى هذا المعنى سلطان العاشقين بقوله:

خلعت عذاري واعتذاري لابس * الخلاعة مسرور بخلعي وخلعتي
وخلع عذاري فيك فرض وإن أبى * اقترابي قومي والخلاعة سنتي
وليسوا بقومي ما استعابوا تهتكي * فابدوا قلى واستحسنوا فيك جفوتي
وأهلي في دين الهوى أهله وقد * رضوا بعاري واستطابو فضيحتي

وقد يصدر من العارفين - رضي اللـه عنهم - ما يعجز الفكر من إهمالهم لبشريتهم، وسبب ذلك ملاحظتهم لسر الجمع الظاهر في أغصان الفرق، إذ لا يمكنهم إذاية الشيء أو إزالته مما أحاط بهم لرؤيتهم للأشياء بأجمعها من أجزاء الحضرة الإلهية، وأما ترك النساء وعدم الجماع عندهم مشهور حالة دخولهم لهذه الحضرة ابتداء، فتجد العارفين في أول أمرهم غافلين عن أزواجهم تاركين لحقوقهن متباينين تباينا كليا لما هم فيه من التعظيم الناسخ لكل لذة، ولهذا تجد زوجات المنتسبين لهذا الفن في ابتدائهم منكرين عليهم ساخطين على أفعالهم، قائلين: إنهم ليسوا برجال، وكل ذلك لعدم قيامهم بحقوقهن وإهمالهم لهن إهمالا كليا، لما هم عليه من حلاوة المشاهدة ولذة المناجاة.

ولا تحسبن العارف يكون تاركا ما تحتاج إليه البشرية في مدة الحياة، فليس كذلك، وإنما يمتنع عليه ذلك حال دخوله لهذه الحضرة وانفرادها في نظره، وأما بعد تمكنه في المقام وانتقاله إلى حالة غير هذه وهي حالة البقاء فيتمكن له أن يشتغل ببشريته اشتغالا ما، وأن يَحِلَّ له ما كان ممنوعا. لقول المصنف - رضي اللـه عنه -: (ثم باقي ما قد منعا/ بالجمرة الأولى يَحِلُّ فاسمعا) فقد يشترك العارف مع غيره في كل الأعراض البشرية عند رجوعه لهذا العالم الجسماني، فلابد أن يجوز ما يجوز على غيره لكونه من جنسهم، وإن كان هو بروحه خارجا عن الحس بأجمعه، يرجع إليه في بعض الأوقات المحتاج إليها، وذلك جائز لقول المصنف - رضي اللـه عنه -:

وَجَازَ الإِسْتِظْلاَلُ بِالْمُرْتَفِعِ * لا فِي الْمَحَامِلِ وَشُقْدُفٍ فَعِ

فذكر أن العارف يجوز له أن يستظل بمرتفع وهو العرش بعد الخروج عنه، أي يكون تحت حياطته في بعض الأوقات، وذلك لما ذكر ما يقتضيه حال العارف من خروجه عن الكل، خشي أن يتوهم السامع أن العارف همته لا يحويها عرش على الأبد، وإذا كان هكذا لا يؤلمه شيء من أحوال البشرية، فرفع الإيهام بقوله: إن ذاك جائز على العارف أن يحويه العرش في بعض الأوقات، لا في كل الأوقات، وفي وقت استظلاله بالمرتفع أي حالة رجوعه لداخل العرش تتمكن له المعاملة مع الخلق والتمتع بالأزواج، ولا تفهم أن همته تكون منحصرة في الخلق انحصارًا كليا كغيره، إنما يكون ملاحظا لشمس الحقيقة من وراء سحاب الخليفة، لابد للحسناء من نقاب وللشمس من سحاب، فالمستظل بالمرتفع لا يمنعه نور الشمس، فهو ليس غافلا غفلة كلية ولا حاضرا حضورًا كليا، ولا يفهم هذا الحال إلا من ذاقه لكونه يشعر بالجمع بين المتناقضين، وذلك مُسلَّم عند القوم. كما قال بعضهم: (لو كلفت أن نرى ما سوى اللـّه لم أستطع، وإن كان ولابد نراهم كسراب في هواء، فإن فتشتهم لم تجدهم) وعلى هذا رؤيتهم لهم كسراب جائزة.

ولما أنهى الكلام على الوقوف الذي هو واجبٌ مرة في العمر على العارف، وله أوقات (الحج أشهر معلومات) والمراد به هو الاستغراق في الأحدية كما تقدم، فذكر الآن الحضرة التي يجوز له أن يدخلها في كل الأوقات وهي المطلوبة بالذات فقال – رضي اللـّه عنه –:

وَسُنَّةَ الْعُمْرَةِ فَافْعَلْهَا كَمَا * حَجٍّ وَفِي التَّنْعِيمِ نَدْبًا أَحْرِمَا
وَإِثْرَ سَعْيِكَ أَحْلِقَنْ وَقَصِّرَا * تَحِلَّ مِنْهَا وَالطَّوَافَ كَثِّرَا
مَا دُمْتَ فِي مَكَّةَ وَارْعَ الْحُرْمَهْ * لِجَانِبِ الْبَيْتِ وَزِدْ فِي الْخِدْمَهْ

وَلاَزِمِ الصَّفَّ فَإِنْ عَزَمْتَ * عَلَى الْخُرُوجِ طُفْ كَمَا عَلِمْتَ

المراد بالعمرة أي عمارة الأوقات بالحضور في هذه الحضرة الشريفة لكونها حصنا مانعا، ولا يخشى صاحبها من السلب في الغالب، ومن أجل هذا عبر عنها بالبيت، وهي حصن اللّه ومن دخله أمن من عذابه كما تقدم الكلام عليها. لأن صاحب العمرة لا يجب عليه الوقوف في عرفة، وإنما هو مطلوب بالطواف والسعي وعدم الخروج من مكة، وكثرة المشاهدة للبيت، فهي حضرة العبادة، حضرة الأسماء والصفات قابلة لوجود العابد والمعبود، إلا أنها تطلب من العارف أن يعرفها في سائر الجهات وفي كل التجليات، حتى إذا حصل على هذه الملاحظة فلم يبق له إلا الموافقة والتوجه لظهورها له في كل الجهات. وقد قيل في هذا المعنى:

وسعي لها حج به كل وقفة * على بابها قد عادلت كل وقفة
وأي بلاد اللّه حلت بها فما * أراها وفي عيني حلت غير مكة
وأي مكان ضمها حرم كذا * أرى كل دار أوطئت دار هجرة

فإذا عرفها العارف على هذه الكيفية فتصير تحافظ عليه كما يحافظ عليها، ولا يرضى بالخروج منها، وفيها تحصل له الزيادة وتتفنن العبارة، ومنها تتنوع التجليات وتفيض أنوار الصفات، ويشرق الوجود بنور الموجود **(وأشرقت الأرض بنور ربها ووضع الكتاب)** وأدب العارف في هذه الحضرة قد تقدم في الذكر حالة مروره إلى عرفة، وقد تقدم للحاج ما يفعل في هذه الحضرة من الطواف والسعي، وكل ذلك كناية على التفنن في المعارف فليفعلها أي يفعل العمرة كما فعل في

الحج، أي تصير أوقاته كلها كحالة الابتداء من عشق ومشاهدة وما أشبه ذلك، وقد تقدم الكلام عليه فراجعه إن شئت.

ثم اعلم أن هذا المقام مقام عظيم وأمر مهم، فينبغي للواصل إليه أن يستعمل كل أنواع الأدب من حيث هي ما دام في هـذه الحضرة، ومن أدبها كثرة النظر إليها إلا أنه مع استحياء، ولا يطلب منه شيء أكثر من الحياء في هذه الحضرة، ولهـذا قـال المصنف - رضي اللّه تعالى عنه - (ما دمت في مكة وارغ الحُرْمَـةِ لجانب البيت وزدْ في الخدمة) لأن هذه الحضرة تعقل أنك عبد، فلهذا تطلب منك الأدب، فلو كنت غير معقول عندها كنت فـي ارتياح حيث لم تعقلك فإنها لم تطلبـك بـأدب ولا بعدمـه، ولمـا عقلتْـك أنك عبد ورضِـيَتْ بمجالستك فلابـد أن تسـتعمل كـل أنواع الأدب، ولهذا يقال (قف على البساط وإياك الانبساط) فقد علقت عليك الميزان لأنها تزن كل ما بـرز عنـك، فينبغـي لـك أن تكون نبيلا. قلت في هذا المعنى:

فروعها في الأطـوار أينما تجلت * وكـن لـهـا تـابعـا أينـمـا تـوجـهـت

وسلم لها الأمور في كل ما أرادت * ولا تعتـرض عنـها بشيء وإن زلت

فكن بها عارفا في الأشياء وإن جلـت * وكن لـها موجبـا في الـقول وإن سارت

لأنها كثيرة التجليات والتطورات، وتريد أن تحترم في كـل تجلية بقدر الإمكـان، مـع أن تجلياتهـا لا تنحصـر. فلهـذا قلنـا: ينبغي للعارف أن يلزم الأدب مع كـل المظـاهر بقـدر وسـعه، وينبغي لصاحب هذا المقام أن يسعى في صفاء الأوقات لقـول المصنف – رضي اللّه عنه –:

وَلازِمِ الصَّـفَّ فَـإنْ عَـزَمْتَ * عَلَى الْخُرُوجِ طُفْ كَمَا عَلِمْتَ

أي إذا عزمت على الخروج للحضرة المحمدية وهذا ليس بخروج في الحقيقة، لأن الحضرة المحمدية هي مظهر من مظاهر الحضرة الواحدية، وعلى كل حال لا يؤمن على العارف تمام الأمن إلا بالدخول في هذه الحضرة المعبر عنها بزيارة سيد الأنام – عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام – لقول المصنف – رضي اللّه عنه –:

وَسِرْ لِقَبْرِ الْمُصْطَفَى بِأَدَبِ * وَنِيَّةٍ تُجَبْ لِكُلِّ مَطْلَبِ
سَلِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ زِدْ لِلصِّدِّيقْ * ثُمَّ إِلَى عُمَرَ نِلْتَ التَّوْفِيقْ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ ذَا الْمَقَامِ يُسْتَجَابْ * فِيهِ الدُّعَا فَلاَ تَمَلَّ مِنْ طِلاَبْ
وَسَلْ شَفَاعَةً وَخَتْمًا حَسَنًا * وَعَجِّلْ الأَوْبَةَ إِذْ نِلْتَ الْمُنَى
وَأَدْخِلْ ضُحَى وَاصْحَبْ هَدِيَّةَ السُّرُورْ * إِلَى الأَقَارِبِ وَمَنْ بِكَ يَدُورْ

وليكن في علمك أن العارف لو بلغ ما بلغ إذا لم يدخل هذه الحضرة المحمدية ويقوم بأدبها حتى تشرق عليه أنوارها قد يخاف عليه، لأن الوصول كان بها، فلابد من الرجوع إليها. ولهذا يقال: (حقيقة النهاية هي الرجوع للبداية) وقد قيل في هذا المعنى:

كل من يهوى ولا يهوى الرسول * كيف يعبأ به
هو باب اللّه ما ثَمَّ دُخُولْ * إلا من بابه

وإن كان المريد حالة سيره يتجاوز الحضرة المحمدية بالمشاهدة للحضرة الواحدية أو الأحدية، لكن كان له التجاوز بصاحبها – عليه الصلاة والسلام – إذ لولا نور المصطفى الذي تغمده لما تقدم أنملة، ولو تقدم لاحترق. فلهذا كان الرجوع إليها والتذلل على أعتابها واجبا، فهي كمال الكمال،

وكل كمال دون هذا الكمال بطال. فمن لم يرسخ في هذه الحضرة فهو ناقص أو تقول مغلوب عليه، وأما لو كان غير مغلوب يعد محجوبا أو مطرودًا.

ثم اعلم أن هذه الحضرة فيها يكشف للعارفين عن حقيقة رسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم - أي حقيقته اللازمة لافراد الوجود الذي قال فيها صاحب البردة – رضي اللّه عنه –:

كيف يدرك في الدنيا حقيقته * قوم نيام تسلوا عنه بالحلم

وما أحسن ما قيل في حقيقته:

نورك الكل والورى أجزاء * يا نبيا من جنده الأنبياء

لأن حقيقة المصطفى - صلى اللّه عليه وسلم - هي حقيقة كل فرد من أفراد الوجود، حتى إذا كشفت براقع وجهها وظهر نور جمالها يتحقق العارف حينئذ بالحقيقة المحمدية، ويقول كمن قال: (لو احتجب عني رسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم - طرفه عين لمَا أعددت نفسي من المسلمين). وقال غيره (لو غاب عني ساعة مِتُّ في الحين) وأقوال من كشف لهم عن حقيقة المصطفى – صلى اللّه عليه وسلم – أمثال هذا كثيرة، وقد لوحت في بعض من حقيقته في هذه الأبيات:

حير لي بالي قطب الجمال * عين الكمال هو المرام
سر الحياة نور الصفات * حصن النجاة دار السلام
قصدي بغياتي خمري نشواتي * عين الذوات في ذا العالم
جمع الجوامع كهف المطامع * لكل بارع له اهتمام
سر الحقيقة معنى الطريقة * العروة الوثيقة بلا انفصام

فرع اللاهوت نور الناسوت * في الرحموت له مقام
كنز المعاني سر الأواني * روح الأكوان قلت نعم
أحمد محمد في الحسن واحد * جمع الفوائد نور القدم
قدر عظيم سر عميم * بر رحيم على الدوام
ثم معاني دون اللسان * يخفى جناني غير الكلام
يا رب عظم صل وسلم * مجد وفخم بدر التمام
صل عليه واجمعني به * جمعا بديهي بلا أوهام

ثم اعلم أن من كشف له عن هذه الحقيقة ينبغي له من الأدب ما لا يحصى، وأدبها معلوم عند القوم. ولهذا قال المصنف: (وسر لقبر المصطفى بأدب) أي استفرغ جهدك في أنواع الأدب الصالحة لذلك المقام، وقد يقع الفناء لبعض المريدين في هذه الحضرة حتى يصير يتكلم على لسان صاحبها - عليه الصلاة والسلام - كما وقع لأغلب العارفين، وذلك لمحوهم فيها، وكلما زاد العارف رسوخا في هذه الحضرة إلا ويزداد قربا من اللّه حتى يصير دعاؤه لا يرد بالإضافة لصاحبها. ولهذا قال المصنف - رضي اللّه عنه - (واعلم بأن ذا المقام يستجابْ/ فيه الدعاء فلا تمَلَّ منْ طلَبْ) فدعاء صاحب هذا المقام في الغالب لا يرد ولهذا ينبغي للعارف إذا تمكن من هذا المقام لا يمل من دعاء الخير ما استطاع، وهذه زيارة المصطفى عند العارفين على مقتضى هذا الفن، فهي كشف عن حقيقته، ويعبر القوم عن هذه الحالة ببقاء البقا، المتصف بها أكمل من غيره، لأنه راسخ القَدَم جامع بين الصحو والاصطلام.

وحاصل الأمر، ينبغي للعارف أن لا يخرج من الحضرات الثلاث؛ فيكون بصره في الحضرة المحمدية، وبصيرته في

الحضرة الواحدية، وسره للحضرة الأحدية. كما يكون ظاهره للشريعة، وروحه للطريقة، وسره للحقيقة.

وحاصل الأمر، أنه يكون جامعا للحضرات، لأنه إذ تحقق بالحقيقة المحمدية يكتفي عن الالتفات لغيرها لاجتماع العوالم فيها من حيث ظاهرها وباطنها، حتى لو تحققت وتأملت في اسم صاحبها لوجدت هناك إشارة جلية في قولنا: (محمد رسول اللّه) فمحمد هو المُلْك، ورسول هو الملكوت، واللّه هو الجبروت. فهذا في اسمه وكيف بمسماه، أو تقول فكيف بحقيقته، فمن عرف الحقيقة المحمدية استغنى بنظره عما سواها. **(ومن يطع الرسول فقد أطاع اللّه)** فمن عرف حقيقة رسول اللّه – صلى اللّه عليه وسلم – فله أن يقول، ومن لم يعرف فلا يقول قولنا: (محمد رسول اللّه): **(مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان)** وهما ضدان لا يجتمعان أي الحدوث والقدم، فمحمد إشارة للحدوث، واللّه إشارة لِلـْقِدَمْ، ولفظ الرسول واسطة بين الحدوث والقِدَم، وهو البرزخ الحاجز بين مرج البحرين لمناسبته للوجهين، فمن حيث ظاهره نقطة من طين، ومن حيث باطنه خليفة رب العالمين.

فبقولنا: (محمد رسول اللّه) حصلت المعنى. وظابطها لفظ (الرسول) فلو حذفته لاخـْتـَلَّ المعنى، أي فيتلاقى الحادث وهو قولنا (محمد) مع القديم وهو قولنا (اللّه) فيتلاشى الحادث ويبقى القديم، لأنك تقول (محمد اللّه) فيكون المسند في هذا المعنى عين المسند إليه، فلا يحتاج إلى رابطة، وهذا هو معنى التجلي الإلهي. لكن لا يمكن القيام بأدب الحضرات إلا

بقولنا: (محمد رسول اللـّه) والوقوف مع كل إسم بمقتضاه، فمقتضى اسم محمد من العارف أن يعبد اللّه، ومقتضى اسم الرسول أن يُحْضِرَه ويخشاه، ومقتضى اسم اللـّه أن يشاهده ويراه.

ولما أنهى الكلام على القواعد وما احتوت عليه من الفوائد، وكان التلويح لا يغني عن التصريح، والمقصود مما نحن بصدده هو علم القوم وقد أخذناه مما سبق من حيث الإشارة، وكانت الإشارة لم تبلغها عقول العوام في الغالب، إذ لا يأخذ الإشارة من الشيء إلا من كان فهمه عن اللـّه، وكان لكل شيء مبدأ، فمبادىء الفهم عن اللـّه هو تصفية البواطن وتصحيح الأحوال المعبر عنه بالتصوف. فلهذا عقد المصنف -رضي اللـّه عنه- فصلا في هذا المعنى، وصرح به تصريحا شافيا، حتى لا يبقى للمريد عذر في تركه لهذا الفن بأن يقول: لم يبلغ فهمي أن نأخذ الأشياء من أضدادها، ولست مكلفا بهذا التكليف، إنما كلفت بالتصريح، فلهذا صرح -رضي اللـّه عنه- قائلا:



كتاب
مبادئ التصوف

كتاب مبادئ التصوف
وهوادي التعرف

التصوف مشتق من تصفية الباطن، وهو المعبر عنه (بمبادىء التصوف) أي فلا تتحقق النهاية إلا بتصحيح البداية، كأنه يقول: إذا أردت أن تفهم ما احتوت عليه الألفاظ واشتملت عليه الجواهر والأعراض، فها أنا أبين لك ما يكون لك سببا في الوصول إلى هذا الشأن العظيم، لأن ما تقدم من فهم الألفاظ على غير ما يقتضيه ظاهرها فهو الغاية، وما نحن بصدده هو البداية، وزيادة أن المريد لا يفهم ما أشرنا إليه أولا في الغالب، فلهذا عقد له فصلا وصرّح له فيه كل التصريح، وبَيـّنَ له أن ذلك المقام هو أشرف المقامات لكونه مقام الإحسان، وليكن في علم القارىء أن الإشارة المأخوذة من المرشد المعين وغيره ليست هي المقصودة بالذات، إنما المقصود هو الوصول إلى المقامات المتقدمة في الذكر من الاجتماع على اللـّه والنظر إلى وجهه، والوقوف مع رضاه. وأما العلوم المشار إليها هي دلائل وبراهين قاطعة على شرف رتبتهم عند اللـّه، حيث تَبَيّن لك فهم القوم من الكتاب والسنة، وأنهم على قدم صدق راسخ، نفعنا اللـّه بهم وجعلنا من حزبهم آمين.

وعليه ينبغي للمريد أن يعمل بما احتوى عليه هذا الكتاب الأخير من تصفية الباطن ومكارم الأخلاق التي هي من أجزاء التصوف، وكان من عادتي أن نأخذ من النظم نفس الإشارة

حيث وجدتها قاطعا النظر عن مقتضى العبارة، وأما الآن فنسلك ظاهر اللفظ تبركا به، وزيادة أن الحكم مطابق لما نحن بصدده قال - رحمة اللّه عليه -:

وَتَوْبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُجْتَرَمْ * تَجِبُ فَوْرًا مُطْلَقًا وَهْيَ النَّدَمْ
بِشَرْطِ الإِقْلاَعِ وَنَفْيِ الإِصْرَارْ * وَلْيَتَلاَفَ مُمْكِنًا ذَا اسْتِغْفَارْ

أخبر أن التوبة واجبة في الجملة على الفور من كل ذنب، أي كل ما يسمى ذنبا في المقامات الثلاث المتقدمة في الذكر، وهي مجموع الدِّين المذكورة في صدر الكتاب (والدين ذي الثلاث خذ أقوى عُراك) ولهذا قال (مطلقا) أي سواء توبة العامة أو توبة الخاصة أو توبة خاصة الخاصة؛ فتوبة العامة هي الرجوع إلى امتثال الأوامر واجتناب المنهيات والإقلاع عن كل وصف مذموم، والندامة والتأسف عما فات. وتوبة الخاصة هي من رؤية العمل المنسوب للنفس ولو كان طاعة، فيحتاج لصاحب هذا المقام أن يرجع للّه في أعماله ويستغفر من نسبها لنفسه، ولا يسأل أجرا عما فعل، بل لا يرى لنفسه عملا حتى يجزى عليه، وكلما لاحظ لنفسه عملا وطلب عليه جزاء فهو مرتكب الزلة ويكون عاصيا لربه، تجب عليه التوبة على الفور، والندامة على قلة حيائه من اللّه قال صاحب الحكم العطائية (كفاك جهلا أن تطلب جزاء على عمل لَسْتَ له عاملا) (**واللّه خلقكم وما تعملون**). ومن هنا أيضا تفهم قول من قال: (حسنات الأبرار سيئات المقربين).

وأما توبة خاصة الخاصة فمن رؤيتهم لما سوى اللّه، واستماع الكلام من غيره، فكلما وقعت نظرة العارف على وجود الغير أو طرق سمعه كلام الغير فَيُعدُّ له ذلك من أنواع

المخالفة بالنسبة لحاله مع اللـه، فينبغي له أن يرجع للـه ويتوب ويقلع من حينه وأن لا يتمادى على ما هو عليه لئلا ينسدُّ دونه الباب وينسدلَ الحجاب بينه وبين ربه، فهو أحوج إلى التوبة من غيره، لأنه في حضرة سريعة الانتقام، وعقاب العارف عاجل، بخلاف القسمين المتقدمين في الذكر فعقابهما آجل، وعقاب العارف وجود القطيعة وسدل الحجاب، والنعيم مع الحجاب جحيم. وعليه فتعين التوبة على جميع الأقسام الثلاثة ولهذا قال (تجب مطلقا) أي من كل ما يعقل بالذنب عند أهله. كان - عليه الصلاة والسلام - يستغفر سبعين مرة في اليوم، وهل كان استغفاره مما يعد ذنبا عندنا كلا! **(وما منا إلا له مقام معلوم)** والرجوع إلى اللـه يجب على كل فرد فرد بالنسبة إلى مقامه والحال الذي هو فيه، والكل مطلوب بالتوبة من العرش إلى الفرش. **(إنْ كلُّ مَن في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عَبْدًا)** فالعرش في نفسه مطلوب بوجود التوبة كغيره لما يخطر في فكره أنه هو مستوى الربوبية، وفي ذلك ما يقدح في سيرته لو تمادى على ذلك وصار اعتقاده، ولكن حاشاه قد يرجع ويتوب من كل ما مر على فكره ما يشوش عليه بواسطة مرشد من الحضرة الإلهية يفصح له عن عظمة الألوهية، وإن العرش وما احتوى عليه بالنسبة لعظمة الذات كخردلة أو أضعف، ويبرهن له على أنه محمول غير حامل فيقول: **(إنا للـه وإنا إليه راجعون)**.

اللهم إنا نسألك التوبة الباقية والمعرفة الشافية. ثم قال - رضي اللـه عنه -:

وَحَاصِلُ التَّقْوَى اجْتِنَابٌ وَامْتِثَالْ * فِي ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ بِذَا تُنَالْ
فَجَاءَتْ الأَقْسَامُ حَقًّا أَرْبَعَهْ * وَهِيَ لِلسَّالِكِ سُبْلُ الْمَنْفَعَهْ

والحاصل أن التقوى المأمور بها المكلف خصوصًا للسالك طريق اللّه، أنها اجتناب وامتثال؛ اجتناب المنهيات في الظاهر والباطن وامتثال المأمورات في الباطن والظاهر، فتبلغ الأقسام إلى أربعة لقوله: (فجاءت الأقسام حقًا أربعة/ وهي للسالك سبل المنفعة) فالتقوى هي وقاية النفس عمّا فيه ضرر، وأهلها ينقسمون إلى أقسام ثلاثة كما تقدم، فلكلٍّ تقوى تخصه لقوله تعالى: (**فاتقوا اللّه ما استطعتم**) إلا أن تقوى الخاصة لا تستطيعها العامة فضلا عن أن تطيق تقوى خاصة الخاصة، فتقوى العامة من المعصية لملازمتها للنار الحسية (**فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة**) وتقوى الخاصة من الطاعة خشية عدم الإخلاص فيها (**وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة تصلى نارا حامية**) راجين من اللّه وجود الإخلاص في أعمالهم حتى تكون له لا لغيره. والقسم الثالث يتقي اللّه من وجود الإخلاص، إذ لا يخلص في العمل إلا العامل له، وقد أخرجهم الحق عن العمل فهم في عملهم غائبين عن العمل في شهود المعمول له، وهذه غاية التقوى (**اتقوا اللّه حق تقاته**) فامتثال العامة في الظاهر هو فعل المأمورات واجتناب المنهيات وأجرها على اللّه كما في الباطن. وامتثال الخاصة هو فعل المأمورات في الظاهر مع عدم طلب الجزاء عليها كما في الباطن، وامتثال خاصة الخاصة هو فعل المأمورات في الظاهر مع رؤيتهم أن العامل لها هو اللّه كما في الباطن. فيكون بهذا المعنى هو العامل والمعمول له، ومن هنا يقال: (سره يعبده) وهذا هو الامتثال في الظاهر والباطن. وأما الاجتناب فكذلك يعتري الأصناف الثلاثة؛ فاجتناب العامة من الذنوب في الظاهر والباطن، واجتناب الخاصة من كل العيوب

ظاهرًا وباطنا، واجتناب خاصة الخاصة من كل شيء مناقض لرؤية المحبوب، فهم مجتنبون لكل شيء شيمته الغفلة عن اللـه. وفي هذا المعنى قال – عليه الصلاة والسلام –: **(تعجبت من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل قائلين: دلونا على ربّ الجنة)** أو كما قال. شعر:

ليس لي في الجنان والنار رأي * أنـا لا أبتغي بحبي بديلا

فتبلغ أقسام الاجتناب والامتثال إلى أثنى عشرة، من ضرب ثلاثة في أربعة باعتبار أقسام المؤمنين.

ثم اعلم أن التقوى هي أساس لكل مقام، ومن يتق اللـه في مقام يرفعه إلى غيره، والمقام هو الذي يطلبهُ لا هو يطلب المقام بنفسه. **(ومن يتق اللـه يجعل لـه مخرجا ويرزقـه من حيث لا يحتسب)** أي من يتق اللـه في مقام الإيمان مثلا وهو محجوب، محيطة به سرادق الموجودات، فلابد يجعل له اللـه مخرجا منها ويرزقه من ينقذه من سجن الآثار إلى شهود المؤثر من حيث لا يشعر، ومن حيث لا يحتسب، ومن ذا الذي يقدر أن ينفذ من أقطار السموات والأرض بدون تقوى اللـه، فإذا اتقى العبد اللـه يجعل لـه مخرجا بواسطة سلطان عارف بالمسالك قال عز من قائل: **(فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان)** ثم قال – رضي اللـه عنه –:

يَغُضُّ عَيْنَيْهِ عَنِ المَحَارِمِ * يَكُفُّ سَمْعَهُ عَنِ المَئَآثِمِ
كَغَيْبَةٍ نَمِيمَةٍ زُورٍ كَذِبْ * لِسَانُهُ أَحْرَى بِتَرْكِ مَا جُلِبْ
يَحْفَظُ بَطْنَهُ مِنَ الحَرَامِ * يَتْرُكُ مَا شُبِّهَ بِاهْتِمَامِ
يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّهِيدْ * فِي البَطْشِ وَالسَّعْيِ لِمَمْنُوعٍ يُرِيدْ

وَيُوقِفُ الأُمُورَ حَتَّى يَعْلَمَا * مَا اللَّهُ فِيهِنَّ بِهِ قَدْ حَكَمَا
يُطَهِّرُ الْقَلْبَ مِنَ الرِّيَاءِ * وَحَسَدٍ عُجْبٍ وَكُلِّ دَاءِ

ذكر في هذه الأبيات ما ينبغي لمريد الطريقة أن يفعله ويحافظ عليه، والضمير يعود على السالك المتقدم في البيت قبل هذا (وهي للسالك سبل المنفعة) ولما كانت التقوى محصورة في الامتثال والاجتناب، وكان الامتثال يفعله أغلب الناس بخلاف الاجتناب لا يبلغ غايته إلا القريبُ من حضرة اللّه المراقبُ للألوهية. فلهذا ذكر ما ينبغي للمريد اتقاؤه ونبه على المادة بأسمائها أو نقول فروع القلب، لأن القلب هو الأصل في أعمال الجوارح. لقوله - عليه الصلاة والسلام -: **(إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب)** لكن قد يحصل الفساد للقلب بسبب فساد الفروع وهي المكاسب لاستمدادها منه، والتغيير يحصل بالمجاورة. فلهذا كان كفها عن المنهيات واجبا، ومن جملتها العينان المذكوران في أول النظم، ينبغي للمريد غضهما عما لا يَحِلُّ النظر إليه، وإن تعمد حتى استقر ذلك في قلبه فإنه سهم صائب يصعب إخراجه في الغالب.

ثم اعلم أن العينين غضهما عن المحارم واجب على كلٍّ بحسب رتبته كما تقدم في المراتبِ الثلاث، فغض العوام يكون عن النساء والصبيان وكل نظرة تثِيرُ في القلب شهوة محرمة. وأما الخاصة فيغضون أبصارهم عن عيوب الناس لا يتبعون عوراتهم. وأما خاصة الخاصة فيغضون أبصارهم عن ظاهر الأشياء مشتغلين بباطنهم: **(قل انظروا ماذا في السماوات والأرض)** وأما كف الاستماع فصاحب المقام الأول يكف سمعه عن الملاهي وصوت النساء، وكالغيبة والنميمة وما أشبه ذلك. وصاحب المقام الثاني يكف سمعه عما سوى الواجب والمندوب فلا

يسمع مباحا فضلا عما سواه من الحرام والمكروه فالكل عنده لغو. **(والذين هم عن اللغو معرضون)** وأغلب هؤلاء منقطعون عن الخلق في الخلوات، فعندهم كل ما يشغلهم عن ذكر اللـّه فهو حرام. وصاحب المقام الثالث يكف سمعه عن أن يسمع من غير اللـّه، فيكون الكلام المخاطب به كله من حضرة اللـّه واصِلاً إليه بواسطة الخلق **(وما كان لبشر أن يكلمه اللـّه إلا وحيا أو من وراء حجاب)** أي من وراء حجاب. كان - عليه الصلاة والسلام - يسمع جبرائيل من وراء حجاب دِحْيَةَ الكلبي، ويسمع الحق من وراء حجاب جبريل - عليه السلام - قال سلطان العاشقين في هذا المعنى:

وها دحية وفى الأمين نبينا * بصورته في بدء وحي النبوءة
أجبريل قل لي كان دحية إذا بدا * لمهدي الهدى في هيئة بشرية
وفي علمه عن حاضريه مزية * بماهية المرئي من غير مرية
يرى ملكا يوحي إليه وغيره * يرى رجلا يدعى إليه بصحبة

فصاحب هذا المقام لا يسمع إلا من اللـّه، وهو المسمى عندهم بمقام المكالمة والمحادثة.

وأما الجارحة الثالثة وهي اللسان، فيجب على صاحب المقام الأول أن يكف عما يحرم النطق به كالكذب والزور والغيبة والنميمة وما أشبه ذلك. وصاحب المقام الثاني يكف عما سوى النطق بالواجب والمندوب. وصاحب هذا المقام هو المشار إليه بقوله – عليه الصلاة والسلام – **(من كان يؤمن باللـّه واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت)** وهذا مقام شريف. وصاحب المقام الثالث يكف لسانه عن أن يتكلم مع سوى اللـّه، وهذا المقام عزيز الوجود وفيه تكون المناجاة، إلا أنه تارة يتكلم مع اللـّه وتارة يتكلم باللـّه، وفي ذلك فسحة ومجال جعلنا اللـّه من أهل هذا المقام.

الجارحة الرابعة البطن، يجب على صاحب المقام الأول حفظها من أكل الحرام كالمغصوب والربا، وكل ما فيه حُرْمَةٌ. وصاحب المقام الثاني يجب عليه حفظها من المباح فضلا عما فيه شبهة، فهو يأكل بنية صالحة فلا يحتاج للأكل إلا عند الحاجة، حتى يكون في حقه كالواجب أو المندوب، وسيرة القوم مشهورة فيما لهم من التورُّعَات. وصاحب المقام الثالث يعرف اللّه في المأكولات والمشروبات، لما يروى في بعض الأحاديث القدسية (يا عبدي كلني في المأكول وأشربني في المشروب) إلى آخر الحديث. أي اعرفني في كل شيء شيء، فلا تجهلني في شيء فتحجبْ بذلك الشيء عني، وفي هذا المعنى قال بعضهم:

واللّه ما طلعت شمس ولا غربت * إلا وذكرك مقرون بأنفاسي
ولا شربت زلال الماء من ظمأ * إلا رأيت منك خيالا في الكاسي

فكأنه يقول: كلما أكلت أو شربت إلا وشهدت خيالا منك في ذلك المأكول والمشروب.

ومن الجوارح الفرج، ينبغي للمريد أن يحفظه على ما لا يَحِلُّ له بأن لا يباشر به ما حرم عليه، وقد مدح اللّه تبارك وتعالى هؤلاء بقوله (**والحافظين فروجهم والحافظات**). وصاحب المقام الثاني يحفظ فرجه من كل جماع مباح أي لا يقرب زوجته إلا على وجه واجب بحيث تدعوه الضرورة لصيانة نفسه وشفقة بأهله (قالت عائشة - رضي اللّه عنها: أتاني رسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم - في ليلتي حتى مس جلده جلدي ثم قال لي: ذريني أتعبد لربي، فقام إلى القربة فتوضأ وصلّى وأخذ في البكاء حتى أتاه بلال لصلاة الفجر. فقال له ما يبكيك يا رسول اللّه وقد غفر اللّه لك ما تقدم وما تأخر من ذنبك؟

فقال: ويحك، كيف لا أبكي وقد أنزل اللـه علي في هذه الليلة **(إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب)** ثم قال: **(ويل لمن قرأ هذه الآية ولم يتفكر فيها)** وكل من كان له حظ في التفكر يكون حافظا فرجه إلا عند الحاجة، لأن الجماع في الغالب مقرون بوجود الغفلة، وقد يتعذر الحال على أهل المقام الثالث إلا إذا انسدل رواق خفيف بينه وبين الحضرة الإلهية عند وقوع العيان لا يتمكن الإتيان. **(ولقد هَمَّتْ به وَهَمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه)** أي لولا أن رأى ظهور الحق، وهو معنى العصمة، لأن النبي في الغالب لا يغفل عن حضرة اللـه بخلاف الولي تعتريه بعض الغفلات. فلهذا يكون محفوظا ليس بمعصوم. والمعصية لا تقع إلا مع الغفلة، أجارنا اللـه والمسلمين من شرها.

ومن تمام الجوارح أيضا اليدين والرجلين، والمراد بهما أنَّ المريد يجب عليه كفهما عن السعي في المحرم والبطش بِهِ، إذ لا يسعى برجله إلا فيما أبيح، ولا ينال بيده إلا فيما هو كذلك، وصاحب المقام الثاني لا يفعل بهما إلا واجبا أو مندوبا، لأن المباح عنده لا يعقل إلا بنية صالحة فيصير مندوبا كما تقدم. وصاحب المقام الثالث لا يمشي إلا في حضرة اللـه، ولا يأخذ إلا من اللـه، ولا يعطي إلا باللـه، وهذا يكون غائبا عن وجود الخلق البتة.

وحاصل الأمر أنَّ الإنسان من حيث هو مأمور بحفظ الجوارح في أي مقام كان، فلم يبق للمريد إلا أن يصرف جوارحه فيما يرضي اللـه والرسول، وكلٌّ على طاقته و**(من عمل بما عَلِمَ ورَّثه اللـه علم ما لم يعلم)** ويتقي اللـه أنه رقيبٌ عليه في أي حالة كان لقول المصنف: (ويتقي الشهيد في البطش

والسعي لممنوع يريد) لأن اللّه - تبارك وتعالى - يطلب كل صاحب مقام بما يقتضيه مقامه أو نقول المقام يطلبه بذلك.

ثم اعلم أن المريد من حيث هو يتوقف في بعض الأمور لم يعرف حكم الله فيها، فإذا كان من أهل المقام الأول واشتبه عليه الأمر فيما كان بصدده من الأفعال، فلا يُقْبِلُ على ذلك حتى يعلم حكم اللّه فيه، أي يسأل عليه الكتاب والسنة النبوية، فإن أذن له الشارع في ذلك فالأمر واضح، وإن منعه فليتركه، فالمؤمن يتبع مرضاة اللّه حيث وجدها. وأما صاحب المقام الثاني فلا يزن بهذا الميزان لأن حكم اللّه تمحض عنده، فهو يعلم ما فيه فلم يشتبه عليه فعل من الأفعال، فالحلال بَيِّنٌ والحرام بَيِّنٌ، وما بينهما شبهات، وهو متقي الشبهات وقد فرغ من ذلك، ولكن بقيت له افعال لم يدر ما أقربها إلى اللّه نفعا، فهو يزنها على نفسه، فأي فعل ثقل عليه فذلك فيه قربة أكثر من غيره، فهذا ميزان أهل الطريقة لما قيل: (إذا التبس عليك فعل من الأفعال ولم تدر أيها أقرب نفعا فقسها على نفسك، فما ثَقُلَ عليها فافعله، لأنه مايثقل عليها إلا ما هو حق).

وصاحب المقام الثالث لا يفعل فعلا من الأفعال في سائر المعاملات إلا بحكم اللّه له، فالحق - تبارك وتعالى - يحكم له في كل وقت وحال، وكلما توقف عارف في شيء من الأشياء إلا وأتاه أمر اللّه يعلمه من نفسه بالفعل أو الترك، وقد يتخلف عليهم ذلك في بعض الأوقات حتى تجد العارف تكاد روحه تزهق حيث يلتبس عليه مراد اللّه في ذلك الشيء، وكل ذلك يصيبه بسبب غفلته عن اللّه في بعض الأوقات، حتى إذا ضاقت عليه الأرض بما رحبت يتداركه اللّه بلطفه ويأتيه اللّه بحكمه (**قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك**

قبلة ترضاها) فلهذا قال المصنف: (ويوقف الأمور حتى يعلما/ ما اللّه فيهن به قد حكما) أي يبقى متوقفا لم يدر ما يفعل حتى إذا سألته عن فعله يقول لك لا أدري، ويكون ذلك عقوبة له، وسببه إذا أراد أن يعمل مسألة بنفسه ثم رجع للّه فيها يتأخر عنه الحكم، ولو شرع فيها أولا بربه لما تأخر عنه الحكم.

ثم اعلم أن العارف إذا توقف في شيء يستفتي قلبه فيجد حكم اللّه فيما انبهم عليه، فلهذا قال القوم – رضي اللّه عنهم –: (فاستفت قلبك وإن استفتاك المستفتون) وكان بعضهم يقول: (سألت قلبي) وقال آخر: (قال لي قلبي عن ربي) وأكثرهم أفصح بمثل هذا المعنى. وحاصل الأمر ينبغي للسائر إلى اللّه أو الواصل أن لا يُقْبِلَ على فعل من الأفعال حتى يعلم حكم اللّه فيه، قاطعا النظر عن هوى نفسه، ففعله يكون موقوفا على أمر اللّه لا على غرضه، ومن أراد أن يفعل فعلا بنفسه قاطعا النظر عن مقتضى حكم اللّه فيه فقد خان عبوديته. ومما ينبغي للمريد أيضا تطهير القلب من كل وصف مذموم باعتبار رتبته، فقس على ما تقدم. ثم قال –رضي اللّه عنه–:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَصْلَ ذِي الآفَاتِ * حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَطَرْحُ الآتِي
رَأسُ الْخَطَايَا هُوَ حُبُّ الْعَاجِلَهْ * لَيْسَ الدَّوَا إلاَّ فِي الإِضْطِرَارِ لَهْ

أخبر أن أصل الآفات المتقدمة في الذكر بل أصل القطيعة من حيث هي حُبُّ الرياسة، وهي مما يتعذر زوالها من قلوب المتوجهين، ولهذ قيل: (آخر ما يخرج من قلوب الصديقين حب الرياسة) وقد امتحنت أكثر السادات المنتسبين لهذه الطريقة فوجدتهم مضطرين للوصول، مشتاقين إليه معترفين بتقصيرهم في معرفة اللّه، وما منعهم عن النهوض إلى اللّه إلا حب الرئاسة، فقد عزت عليهم وعظمت في نظرهم، ولا يتمكن

لأحدهم أن يسلم نفسه للمرشد ولو تحقق النفع على يديه خصوصا لما تمحضت له الرياسة واشتهر بها عند أبناء جنسه، فكيف يتيسر له أن يتنازل عن درجته من بعد نخوته وعلو رتبته في زعمه، فذلك أشد عليه من كل المصائب.

ومنهم من يتنازل عن هذه الرتبة لكن لا يتنازل كل التنازل بل يبقى معلقا **(لا يموت فيها ولا يحي)** ولا يذوق حلاوة المناجاة من بَقِيَتْ فيه بقية من حب الرياسة، والوصول مقرونا بالتذلل. قال مولانا عبد القادر الكيلاني – رضي اللّه عنه –: (طلبت الدخول على اللّه فوجدت الأبواب كلها منسدة إلا باب الذل فوجدته مفتوحا فدخلت منه والحمد للّه) ولما يذوق المريد حلاوة الذل بين يدي اللّه لم يرض بمفارقته. قال سيدي عمر بن الفارض – رضي اللّه عنه –:

ومن درجات العز أمسيت مخلدا * إلى دركات الذل من بعد نخوتي
فلا باب لي يغشى ولا جاه يرتجى * ولا جار لي يحمى لفقد حميتي

ثم اعلم أن حب الرياسة ناشيء عن محبة الدنيا لأنها هي رأس الخطيئة كما قال المصنف: (رأس الخطايا هو حب العاجلة) له في ذلك اقتباس من قوله –عليه الصلاة والسلام–: «**حب الدنيا رأس كل خطيئة، ومن زهد في الدنيا هانت عليه المصائب**» أي من لم يعتبرها هان عليه ما يلقاه فيها ولا يلتفت إليها ولا يعتبر رياستها لأنها زائلة، والعاقل لا يتعزز بالزائل لما قيل: (إذا أردت عزا لا يفنى فلا تتعزز بعز يفنى) وعليه من تحقق له المقصود وهو التوجه إلى اللّه هان عليه ما ترك من الدنيا وكل مخلوق، والدواء كله في الاضطرار إليه لقول المصنف – رضي اللّه عنه –: (ليس الدواء إلا في الاضطرار له) لأن المضطر ضيف اللّه وقد فرض على نفسه الإجابة

فقال وهو – أصدق القائلين – **(أمن يجيب المضطر إذا دعاه)** وقد نبه المصنف – رضي اللّه عنه – على المضطر ماذا يفعل إذا أراد التوجه إلى اللّه فقال:

يَصْحَبُ شَيْخًا عَارِفَ الْمَسَالِكْ * يَقِيهِ فِي طَرِيقِهِ الْمَهَالِكْ
يُذَكِّرُهُ اللّهَ إِذَا رَآهُ * وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى مَوْلاَهُ
يُحَاسِبُ النَّفْسَ عَلَى الأَنْفَاسِ * وَيَزِنُ الْخَاطِرَ بِالْقِسْطَاسِ
وَيَحْفَظُ الْمَفْرُوضَ رَأْسَ الْمَالِ * وَالنَّفْلُ رِبْحُهُ بِهِ يُوَالِي
وَيُكْثِرُ الذِّكْرَ بِصَفْوِ لُبِّهِ * وَالْعَوْنُ فِي جَمِيعِ ذَا بِرَبِّهِ
يُجَاهِدُ النَّفْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينْ * وَيَتَحَلَّى بِمَقَامَاتِ الْيَقِينْ
خَوْفٌ رَجَا شُكْرٌ وَصَبْرٌ تَوْبَهْ * زُهْدٌ تَوَكُّلٌ رِضَا مَحَبَّهْ
يَصْدُقُ شَاهِدَهُ فِي الْمُعَامَلَهْ * يَرْضَى بِمَا قَدَّرَهُ الإِلَهُ لَهْ
يَصِيرُ عِنْدَ ذَاكَ عَارِفًا بِهِ * حُراً وَغَيْرُهُ خَلاَ مِنْ قَلْبِهِ
فَحَبَّهُ الإِلَهُ وَاصْطَفَاهُ * لِحَضْرَةِ الْقُدُّوسِ وَاجْتَبَاهُ

فأخبر أن المريد لابد أن يصحب شيخا، فصحبة الشيخ في الوصول إلى اللّه شرط يلزم من عدمه العدم، إلا أن شرط الشيخ أن يكون عارفا بالمسالك أي بالطريق الموصلة للّه - عز وجل - لا مجرد الإسم، فلهذا قال (عارف المسالك) وكان مشهورا بترقية المريدين لحضرة رب العالمين، فهذا تتبادر ملاقاته والانقياد إليه، وأن المريد يشتري صحبته بما عز عليه، وأن يلقي نفسه بين يديه، ومن الواجب عليه أن يكون كما قال صاحب العينية:

فإن ساعد المقدور أو ساقك القضا * إلى شيخ حق في الحقيقة بارع
فكن عنده كميت عند مغسل * يقلبه كيف شاء وهو مطاوع

لكن إن كان في الحقيقة بارعا كما قال فلا تَنْقَدْ إليه بمجرد تسميته بالشيخ، وقد أفصح كثير المحققين عن معنى الشيخ

العارف، ولم نجد الآن من يبحث على ذلك ويتنافس فيه، بل كل من تقيد باسم طائفة صارت له مثل الملة لا يستطيع مفارقتها، وإذا تكلمت في ذلك يقول: أنا شيخي قطب وغوث وفرد، ولعله من الأبرار. ويصير يكرر في تلك الألفاظ التي لم يعرف لها معنى ولا هي مقصودة بالذات، وليس المراد من الشيخ أن يتزين بهذه الألقاب، إنما الشيخ من يرفع الحجاب، وله معرفة بأمراض المريدين. قال سيدي أبو مدين -رضي اللّه عنه- (الشيخ من شهدتْ له ذاتك بالتقديم وسرُّك بالتعظيم، الشيخ من هذبك بأخلاقه وأدبك بإطراقه، وأنار باطنك بإشراقه، الشيخ من جمعك في حضوره وحفظك في مغيبه). قال في (لطائف المنن) لابن عطاء اللّه – رضي اللّه عنه – «وليس شيخك من سمعت منه، إنما شيخك من أخذت عنه، وليس شيخك من واجهتك عبارته، إنما شيخك الذي سرت فيك إشارته، وليس شيخك من دعاك إلى الباب، إنما شيخك من رفع بينك وبينه الحجاب، وليس شيخك من واجهك مقاله، إنما شيخك الذي نهض بك حاله، شيخك هو الذي أخرجك من سجن الهوى، ودخل بك على المولى، شيخك هو الذي ما زال يُجَلِّي مرآة قلبك حتى تجلت فيها أنوارُ ربك؛ نهض بك إلى اللّه فنهضت إليه، وسار بك حتى وصلت إليه، ولا زال محاذيا لك حتى ألقاك بين يديه، فزج بك في نور الحضرة وقال لك: ها أنت وربك» فهذا هو الشيخ، ويكفي ما قال فيه المصنف – رضي اللّه عنه – (يذكّرُه اللّهَ إذا رآه/ ويوصل العبد إلى مولاه) .

فمن لم توجد فيه هذه الأوصاف فوجوده بائسة على المريدين. ومن الأسباب التي يتستر بها المدَّعون قولهم «إن سر الألوهية أمر عظيم، وأين الأواني التي تحمله» وهو يرى العالم

كله أواني قابلة له، وكا ن من حقه أن يقول: أين المشايخ الذين يعرفونه بدل أن يقول: أين الأواني التي تحمله. وإذا كان المريدون المحتفلون بالشيخ وهم أهل نصرته لم تحمل أوانيهم ذلك السر فأي فائدة في صحبتهم له؟ فلم يبق عليهم إلا التوجه لغيره والجِدُّ في طلب اللّه، ولا ينبغي للمريد الوقوف والتراخي في طلب اللّه، فصحبة المشائخ كصحبة الطبيب موقوفة على شفاء العلل لا على مجرد الملاقاة، فإن صاحب العلة كل دقيقة عليه بسنة، إذ العلة لا تفتر عن الزيادة، والمعلول لا يرضى من الطبيب مجرد كونه طبيبا أن يعامله بما سوى الدواء النافع، فذلك لا يفي بمقصودهِ ولو استعمل له كل أنواع البر.

نعم أدب المريد مع شيخه مما يعتنى به، وللمريد أن يستفرغ كل أنواع الأدب ما لم يُفْنِ مدة عمره، ولم يحصل على شيء فيؤديه ذلك الأدب إلى الأساءة مع اللّه حيث زهد في طلبه. ولهذا قال المصنف -رضي اللّه عنه-: (يحاسب النفس على الأنفاس) أي يحاسب نفسه على كل نفسٍ ذهبت ولم يحصل فيها زيادة في طلب اللّه، لأن الأنفاس معدودة يخشى أن يضيعها في البطالة، ولهذا يقال: (بقية عمر الإنسان ما لها ثمن) فإن ضاع نفَس من أنفاس المريد في غير زيادة إلى اللّه لم يخلفه ولو ينفق ملء الدنيا ذهبا. فلهذا قال: لا ينبغي له أن يزهد في أيامه ولا يتقيد بشيء دون مطلبه، ولا يعوقه في ذلك عائق، وإذا التبس عليه الحال يزن الخاطر بالقسطاس المستقيم، وهي الشريعة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، إذ كل ما يذمه الشرع فهو مذموم، وما لا فلا.

ومن المذمومات وجود التراخي في طلب اللّه (جُدَّ صدقا تَجدْ مرشدا) ومن طلب اللّه لم يطلب محالا، فلو اضطر

المريد اضطرار الظمآن إلى الماء لوجد الحق أقرب إليه من نفسه، ولما اضطررنا إلى اللـّه وجدناه – والحمد للـّه –. قال وهو خير الناصحين **(ففروا إلى اللـّه إني لكم منه نذير مبين)** فما احتوت الشريعة المطهرة إلا على طلب النهوض إلى اللـّه، وأما قوله: (ويحفظ المفروض رأسَ المال/ والنفلَ ربحهُ به يوالي) فأخبر أن المريد ليس له شيء يوجب قربته إلى اللـّه مثل الفرائض لأنها رأس المال، ثم النوافل لقوله – عز من قائل في بعض الأحاديث القدسية – **(ما تقرَّبَ إلـيَّ عبدي بشيء أحبَّ إلي مما افترضتُه عليه، وما زال يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه)** الخ الحديث. وقال سيدي أبو مدين - رضي اللـّه عنه -: (من ضيَّع الفرائض ضيَّع نفسه) ونوافل المريد حالة توجهه في الغالب تكون منحصرة في تصفية الباطن مع ذكر الإسم الأعظم بالقلب لا مجرد اللسان، لقول المصنف - رضي اللـّه عنه -: (ويُكْثِرُ الذكرَ بصفْوِ لُبِّهِ) لأن الذكر له مراتب ثلاثة: ذكر اللسان، وذكر القلب، وذكر اللب.

فذكر المريد يكون باللسان ثم بالقلب بواسطة مرشد، ثم باللب أو نقول بالسر. وهذا بلوغ الغاية، ثم الغيبة عن الذكر في شهود المذكور. قال سيدي أبو مدين: (الذكر شهود المذكور ودوام الحضور) وكل ذلك موقوف على صفاء الباطن، والاتصاف بما ذكر المصنف وهو قوله: (خوف رجَا شكر وصبر وتوبة/ زهد توكل رضا محبة) فهذه المراتب من مقامات أهل اليقين، وكل ذلك يكون له بعون اللـّه كما قال المصنف، وليس عليه إلا أن يجاهد نفسه لرب العالمين. يتحلى بالمحمودات ويتخلى عن المذمومات؛ ومن المحمودات الخوف، فصاحب هذا المقام يخاف من كل قاطع عن اللـّه ولو طاعة

فهو يفر من كل مانع عن الوصول. ثم ينبغي له الاتصاف بالرجا أي لا يرجو إلا الوصول لحضرة اللّه لا غير، إذ ليس له غرض فيما سوى ذلك ولو عرضت عليه الجنة في الطريق لم يلتفت إليها، ولو التفت إليها لم يكن راجيا للّه، وأيضا لم يتحقق خوفه، إذ لو تحقق خوفه من القواطع لما التفت إلى الجنة ولا لما سواها، وأكثر ما يوصي المشايخ تلامذتهم ويحذرونهم من الوقوف مع مثل هذه التجليات الكونية خيفة على المريد أن يكون له رجاء في ذلك فينقطع عن اللّه بسببه.

ومما ينبغي له الاتصاف به أيضا الشكر، فشكر المريد يكون على ما ألهمه اللّه إليه حتى صار طالبا للّه، ولو استفرغ كل أنواع الشكر لم يف بذلك، حيث ارتضاه وأهَّلَه أن يكون متوجها إليه، فإذا شكر اللّه على هذا الحال دام واتصل، وإذا زهد فيه ولم يشكره انقطع وانفصل، وكيف لا يشكر اللّه من ناداه لحضرته فلباه، وأقامه في خدمته وارتضاه، وسيزج به لحضرته حتى يراه، **(وما ذلك على اللّه بعزيز)**، خصوصا لما يجد المريد من تعظيم الألوهية في قلبه، فينبغي له أن يشكر اللّه على ما حصل عليه لما قيل: **(من أراد أن ينظر منزلته عند ربه، فلينظر منزلة اللّه في قلبه)** ومما يطلب في حقه أيضا الاتصاف بالصبر على حالة التوجه أي لا يَمَلُّ ولا يضجر **(يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون)** إذ المَلَلُ في طلب اللّه مما يقدح في سير المريدِ، لأن المريد لا يخلو من وقوع الآفات عليه حالة طلبه (حُفّتِ الجنّةُ بالمكاره) وقد يعرض للمريد ما يقلقه ويكدر عيشه حالة الطلب، فإذا لم يتصف بالصبر الجميل يخشى عليه أن يميل وينقضَ عزيمته، فيجب عليه التوبة لقول

المصنف (توبة) بأن لا يعود لمثل ذلك ويصحح الرابطة مع اللـّه ويقول: لا وجهة لي سواه حتى نقضي في طلبه مدة حياتي.

ومما ينبغي للمريد الاتصاف به أيضًا الزهد، فإذا لم يزهد في كل ما سوى اللـّه لم يبلغ مأموله، وليس المراد بالزهد بأن يزهد في شيء مخصوص بل يزهد في كل الخلق وينزع الكل من قلبه، فإن صح له ذلك لا يبعد عليه الوصول، ولم يَمْنعِ القلْبَ عن رؤية الحق إلا عدمُ زهده في الغير، لأن الحق لا يسكن قلبا محشوا بصور الغير، فينبغي للمريد أن يقول: ليس لي في غير ذلك مطلب، ثم يتوكل على اللـّه في أفعاله، ويستند إليه في أمره ويرضى بما قُسِمَ له من معرفته ويقول: الحمد للـّه الذي صيرني أهلا لذلك.

ومما ينبغي الاتصاف به أيضا المحبة، وهي أساس كل خير، إلا أنها ليست بمكتسبة، وعلى كل حال ينبغي للمريد أن يتسبب فيها حتى إذا وجدها وجد الخير كله، فتحمله إلى أن تخرق به السبع الطباق، وتوقفه بين يدي اللـّه وتقول له: ها أنت وربك. وحاصل الأمر أن المحبة لا نقدر نستوفي الكلام على البعض منها فضلا عن الكل. وقد صنفت فيها تصانيف تؤخذ من كتب القوم، وقد ذكرنا نبذة منها في شرح لنا على حكم سيدي أبي مدين المسمى بـ (**المواد الغيثية الناشئة عن الحكم الغوثية**).

وقوله (يصدق شاهده في المعاملة) أي يصدق في معاملته مع اللـّه وفي الطلب له، ويرضى بقسمته من اللـّه، فإن كان على هذه الحالة لا محالة يكون مرضيا عند اللـّه، وهو قوله: (يصير عند ذلك عارفا به/ حرا وغيره خلا من قلبه) فيصير قلبه خاليًا من الغير لا يتصور له في فكر ولا يقع عليه نظر،

ويكون وجود الغير عنده (كَعَنْقَاءَ مَغْرِبٍ) يسمع به ولا يُرَى، وكل ذلك بسبب قربه من اللـه، وقد تقدم الكلام على معنى المعرفة والقرب في عدة مواضع، وفيما ذكرناه كفاية.

وأما قوله (لحضرة القُدُّوس اجتباه) فلم يكن خارجا منها حتى يرتحل إليها، وإنما ألهمهُ العلم بها، وإلا فالوجود جميعًا في حضرة القدوس من العرش إلى الفرش، ومن تحقق بحضرة القدس انتبه من غفلته، وذلك كناية عن الدخول إليها. ولهذا يقال: (وصولك إلى اللـه وصولك إلى العلم به). ثم قال - رضي اللـه تعالى عنه -:

ذَا القَدْرُ نَظْمًا لاَ يَفِي بِالْغَايَهْ * وَفِي الذِي ذَكَرْتُهُ كِفَايَهْ
أبياتُهُ أرْبَعَةَ عَشَرَ تَصِلْ * مَعَ ثَلاَثِمِائَةٍ عَدَّ الرُّسُلْ
سَمَّيْتُهُ بِالْمُرْشِدِ المُعِينِ * عَلَى الضَّرُورِي مِنْ عُلُومِ الدِّينِ
فَأَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ عَلَى الدَّوَامْ * مِنْ رَبِّنَا بِجَاهِ سَيِّدِ الأَنَامْ
قَدْ انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمْ * صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى الْهَادِي الْكَرِيمْ

قوله (ذا القدر لا يفي بالغاية) أي ما اشتمل عليه ظاهر هذا النظم ليس هو محتويًا على جميع الشرع، بل على ما يجب على المكلف، وهذا من حيث ظاهر النظم. وأما ما اشتمل عليه باطنه من طريق الإشارة فهو يفي بالغاية، مستفاد من قوله: (وفي الذي ذكرته كفاية) وفي ذلك إشارة لما ذكرناه لمن فهمه وتدبر أسراره.

ثم أشار إلى أبيات النظم وذكر أنها على عدد الرسل - عليهم الصلاة والسلام - وذلك أربعة عشر وثلاثمائة على القول بحصرهم، وكان ذلك منه تبركا بهم - عليهم الصلاة والسلام -. وفي ذلك من الإشارة ما يزيد اعتناء بهذا النظم الشريف، إذ كل بيت من أبياته لو تدبرناه وأخذنا ما فيه من طريق الإشارة لاستخرجنا منه شريعة رسول من الرسل – عليهم الصلاة

والسلام – وهكذا حتى يَتِمّ عددُ الأبيات وعدد الرسل لما هناك من المعاني الخفية، ولا يستغرب ذلك، لأن شريعتنا جامعة لسائر الشرائع، وحيث كان هذا النظم محتويا على جل الأحكام فهو مُحْتوٍ على ما تقدم من الشرائع، والمانع لنا من إدراك مما ذكرناه عدم الفهم عن اللّه. وأما تسميته لهذا النظم بالمرشد المعين، فالاسم طابق مسماه، فهو مرشد على كل حال من حيث العبارة لما احتوى عليه من العلوم الدينية، ومن حيث الإشارة وقد تبين لك بعض ما أشرنا له، فهو مرشد لمن استرشدَ. وقوله: (على الضروري من علوم الدين) أي على المعلوم وُجُوبُه بالضرورة، إذ كل مكلف يعلم أن قواعد الإسلام واجبة على كل فرد، والدين ما يستدان به، كناية عن معاملة العبد مع اللّه، إما في الباطن وإما في الظاهر فَتَدَيُّنُ العارف مع اللّه في الباطن لم يطلع عليه أحد ولو مَلَكا مقربا لخفائه، فهو مع الحق في خلوة لا يطلع عليه أحد كما قيل:

ولقد خلوت مع الحبيب وبيننا * سر أرق من النسيم إذا سرى

وأما معاملته في الظاهر فهي موافقة للغير في الصورة لا في المعنى، وإلا فهناك أسرار لا تدرك بالبصر، أرجو اللّه أنْ يوفقنا لما هم عليه آمين.

ثم طلب المصنف من اللّه أن ينفع بهذا النظم مَنْ حصله، متوسلا بسيد الأنام، وإننا عطفنا عليه سؤالنا راجين من اللّه النفع على الدوام، بجاه نور القدم وسر العالم – عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام – وعلى آله وصحبه على الدوام.

إلهي سألناك بجاه هذا النبي العظيم، والرسول الكريم الذي أنت أعلم بقدره، وليس لغيرك أدنى معرفة به، لأنه

حجابك الأعظم وسرك القائم الواقف بين يديك، مُطَّلعٌ على أسرارك، سألناك رَبٌ بجاهه أنْ تحققنا بحقيقته، وتبقينا بشريعته بقاء أبديا، كما تفنينا في باطنه فناء كليا، حتى يكون باطننا فيه، وظاهرنا به، فلا يمكن حينئذ احتجابك عن بصيرتنا، بل وبصرنا، إذ أنت القائم بنا **(ما كذب الفؤاد ما رأى)** و**(ما زاغ البصر وما طغى)** لا إله إلا أنت فحيث لا أين ثَمّ أنت، فكيف يكون الأينَ وأنت له عين، فإن كنت للأين عينا فكيف تراك العين، لأنك عينها يا عَيْنَ العيون، فقد عجزت العيون أن ترى عينها، كفاني أنك عيني، لقد تقربت مني حتى أذهلتني عني، فظننت أنك أني، يَا سبحانك ما أعظم شأنك! حيرتني عني وأخذتني مني، ولولا لطفك الخفي ما كان قولي شافيا.

اللهم أنت قولي وحولي افنني فيك فناء كليا، واجمعني بك جمعا جليا، حتى لا يبقى مني ولا علي ولا في ولا بي إلا ما هو منك وإليك وفيك وبك، فنكون أنت لا أنا، فنسير سيرتك بدوني، فأنت القائم بي قبل كوني، فكن لي كما كنت قبل كوني، ومن أنا ومن أني فَزَلْتُ عنك وتركتك بدوني؛ اجعل اللهم ما رسمناه نافعا، وللخيرات جامعا، أنت أعلم بما قصدناه به، أشكرك اللهم على ما أوليتنا، وأرجو منك الستر فيما منحتنا، وأنت تجازي من كان لنا سببا في قربك، فإنهم دلونا عليك وجمعونا بك، فأنت أعلم بالجزاء، فليس لنا جزاء إلا ما هو منك وإليك.

وصل اللهم صلاة بقدر منتهى الصلاة إلى غاية لا مزيد عليها على نور الذات ومظهر الصفات، فأنت أعلم بقدره، فَصَلِّ عليه بقدر ما يستحقه من الصلاة على سره وقلبه وروحه وشبحه ونفسه، وآله وأصحابه وأشياعه وأهل محبته،

صلاةً منك وسلاما يَحُفَّانهم إلى يوم الدين، وعلينا معهم وعلى جميع المسلمين، والحمد للّه رب العالمين.

تم هذا الكتاب المبارك مساء يوم الثلاثاء الثاني عشر من رمضان المعظم سنة تسعة وعشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية [1] .

نسأل الله النفع به على الدوام بحرمة سيد الأنام آمين.



1) ـ الموافق: لـ خامس سبتمبر سنة 1911م.

ـ كان الفراغ من تجديد الطبعة الثانية يوم الإثنين 15 جماد الأولى سنة 1355 هـ الموافق لـ 3 أوت 1936م.

تقاريظ

تقريظ

العالم العلامة والصوفي الفهامة فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الحافظ التجاني، أحد العلماء العاملين والرجال الواصلين.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه والصلاة والسلام على سيدنا رسول اللّه سيد الخلق محمد بن عبد اللّه، وعلى آله وأصحابه والمؤمنين آمين.

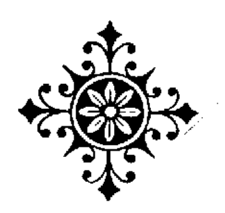
وبعد فقد قام الأستاذ الفاضل السيد الهلالي بن محمد حفظه اللّه تعالى بإعادة طبع كتاب (المنح القدوسية) للعارف الكامل الشيخ أحمد بن مصطفى العلاوي الحسني -رضي اللّه عنه- وأن نفس الولاية ليبدو في هذا الكتاب بينا يؤيده الفيض الذي يمن اللّه به على من يشاء من عباده المتقين المخلصين.

وإن كتابا يكتبه صاحبه في الفقه والأحكام يشرحه ذلك الرجل المتمكن، فإذا هو كأنما وضع لأصول الزاهدين وبيانا لمنازل السالكين، ليدل ذلك على اجتماع الظاهر والباطن والحقيقة والشريعة عند أهل اللّه تعالى، فليس في أحدهما ما يخالف الأخرى؛ فالشريعة عمل بالأحكام والحقيقة حال ينتج عن ذلك العمل، فالصائم المصلي الذاكر المستقيم في ظاهره وباطنه تزداد محبته للّه تعالى، فيكون مغرما لازمه الحب، ثم يشتد به الوجد ثم الوله، حتى يصل إلى الفناء ثم البقاء باللّه تعالى لا بالخلق ولا بنفسه، فهو محب محبوب وطالب مطلوب، واقف

عند حدود اللّه مُخْلِصا مُخلَصا، ومستحيل أن يباح في الولاية خرق حرمة الشرع الشريف، ويريك هذا الكتاب مثلا من فقه القلوب الذي يفتح اللّه به على العارفين، ونوعا من الفهم الرحماني الذي يختص اللّه به الواصلين، ففيه تنظر بالعينين وتشهد كمال الحضرتين، فرضي اللّه عن المؤلف ما أشد تحقيقه بالمعارف، وجزى اللّه الناشر خير الجزاء، وصلى اللّه على سيدنا محمد أولا وآخرا آمين.

محمد الحافظ التجاني

مصر الجماميز 53



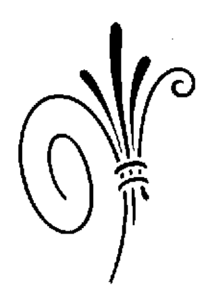
تقـريـظ

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ حسين بن أحمد البوزيدي أحد علماء الأزهر الشريف وإمام وخطيب بأحد مساجد القاهرة قال:

الحمد للـه الذي شرح صدور أوليائه. وآتاهم من لدنه علما لا ينبغي لأحد بعد أنبيائه. والصلاة والسلام على بداية التجلي ونهايته. وعلى من اقتفى آثاره ودل على اللـه بدلالته وحسن إشارته. هذا وقد حظيت بالاطلاع على الشرح المسمى بـ (لمنح القدوسية على متن المرشد المعين بطريق الصوفية). للعارف باللـه الإمام اللوذعي. مولانا الأستاذ الشيخ سيدي أحمد ابن مصطفى العلاوي الحسني. فوجدته آية في الإحكام، مشيرًا لفهم القوم في العقائد والأحكام، جامعًا بين الإشارة والعبارة. دالا على ما لمؤلفه من البراعة والغزارة. وأداء للواجب الأدبي. قلت في تقريظه وتاريخ طبعه بالعام العربي.

تمامُ النفع في طبع الكتاب * وفي تصحيحه عينُ الصوابِ
لهذا جدَّ في تجديد طبع الـ * ـكتاب المقتنى أهلُ الثوابِ
كتابٌ صاغه من علمِ غيبٍ * تواجدُ (أحمدَ) عالي الجنَابِ
تَصوَّرَهُ بنور اللـه عقْلٌ * يهونُ أمامه خَرْقُ الحجابِ
فجاء كما ترى شرْحا بديعا * لطلاَّبِ الحقائقِ فتْحَ بابِ
يُهذِّبهم ويَمنَحُهم علوما * ويُطلِعُهم على العَجَبِ العُجَّابِ
تحاشى ظاهر المعنى وأومَا * لباطنه بشرحٍ مُسْتطابِ

وليس بمن تُقيِّدُه المباني * عن المعنى وتذليل الصِّعَابِ
فلو أثناه لفظٌ عن معانٍ * لما التُقِطَ الجواهرُ من عُبَابِ
وأهدى ما اقتناه بطِيب نَفْسٍ * من المنح الجليلة غير آب
قريحةُ شيخٍ هذا الفن جادتْ * بعلمٍ لم يُعَلَّلْ باكتسابِ
فعلمُ القوم إلهامٌ وفتحٌ * وفيضٌ من خزائن الوهاب
بماء الغيب طهَّرَهُ إلهُ * وجَمَّلَهُ بهِ لا بالثيابِ
فذِى مِنَحٌ من القُدُّوسِ سِيقَتْ * إليه فَصَاغها اسمًا للكتابِ
عليك به اطِّلاعًا واقتناءً * وقل ما شئت فيه ولا تُحابِ
ولما تَمَّ طبعا قلت أرِّخْ * ألا فانهض لاكسير اللباب



تقريظ

الأستاذ الوارع الأورع الشيخ حسين أبي سردانه مقدم الطريقة العلاوية بقرية الفلوجي (فلسطين).

بسم اللّه الرحمن الرحيم

(رب أدخلني مُدخَل صدق وأخرجني مُخْرَجَ صِدْق واجعلْ لِي من لدنكَ سلطانا نصيرًا).

أحمدك اللهم يا من بفضلك طهرت قلوب العارفين بمياه اليقين، ورفعت عن وجوه عقولهم حجاب الغفلات، وألبستهم حلل المعارف الطيبات، وشرحت صدورهم للعمل بما جاء به سيد المرسلين القائل: **(لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تابعا لما جئت به)** أو كما قال. فهم المهيئون لقبول (المنح القدوسية) من اقتفى أثرهم اهتدى، ومن أنكر عليهم ضل واعتدى. وأصلي وأسلم على قطب دائرة الوجود وانسان عين كل موجود، من أرسلته رحمة للعالمين، وأنزلت عليه **(ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين)**. أحمد المصطفى الذي جاءنا بالهدى ودين الحق، وعلى آله وأصحابه ومن تابعهم على منهج الإخلاص والصدق.

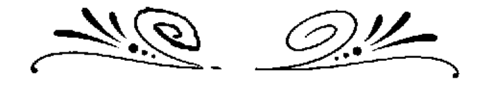
وبعد: فقد أمعنت نظري وأطلقت جواد فكري في هذا الكتاب الموسوم (بالمنح القدوسية) فألفيته سرًا جليلاً نافعا. وروضا جميلا يانعا. يحتوي ظاهرًا على التوحيد، والفقه

المالكي، والتصوف. وباطنا على مسلك من مسالك الإشارة على طريق الصوفية، سلك فيه مؤلفه - قدس سره - الأسلوب العجيب لم يسبق بهذا الترتيب، فجاء فريدا في بابه، مفيدا لطلابه، قليل المبنى غزير المعنى، سلِسًا في عبارته، تتغدى الروح بإشارته. يحيا به الحق ويفنى به الباطل ويزهق. ولا غرابه إذ قلت قد ظهر جوهرة قذفها اللّه من بحر فيضه الرباني إلى هذا العالم الإنساني على لسان زبدة العارفين، وخلاصة الأصفياء الطاهرين، بركة الإنس والجان، الكوكب الضاوي، ولي نعمتي الشيخ سيدي الحاج أحمد العلاوي - رضي اللّه عنه - وأرضاه، ونفع بمؤلفه كل من تلقاه بقلب سليم وفؤاد رحيم، وجعله اللّه عملا مقبولا ونفعُه دائما موصولا، وجعل صاحبه لنا سندا وذخيرة فاخرة في الأولى والأخرى ما تعاقب الجلال والجمال بالتجليات و(**إنما الأعمال بالنيات**).

كتبه الفقير خادم النسبة العلاوية:

حسين سردانه

الفالوجي الفلسطيني



تـقـريـظ

الأستاذ النافع الأنفع الشيخ محمد بن الهاشمي التلمساني معتمد الطريقة العلاوية بدمشق الشام.

بسم اللّه الرحمن الرحيم وصلى اللّه على سيدنا محمد

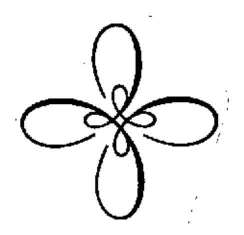
الحمد للّه الذي لم يجعل الدليل على أوليائه إلا من حيث الدليل عليه، ولم يوصل إليهم إلا من أراد أن يوصله إليه. وأفضل الصلاة وأزكى السلام على سيدنا ومولانا الأمين، أفضل خلق اللّه أجمعين، المبعوث رحمة للعالمين. وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد مَنّ اللّه علينا بتجديد طبع الكتاب (المنح القدوسية في شرح المرشد المعين، على الضروري من علوم الدين بطريق الصوفية) لمولانا وأستاذنا الفرد الصمداني، البدر الأتم المرشد الكامل، المشهور بتلقين الإسم الأعظم، سيدي الحاج أحمد بن مصطفى بن عليوة المستغانمي الجزائري المنتقل إلى رحمة اللّه في 2 ربيع الثاني عام 1353 هـ - قدس اللّه روحه - ونفعنا بعلومه آمين.

وقد قام بطبعه ثانيا وتصحيحه ذو الهمة العالية، أخينا في اللّه العارف باللّه والدال عليه سيدي الشيخ الهلالي محمد بن الطاهر، المقيم بمصر القاهرة لطلب العلم بالأزهر الشريف. وذلك بعد الإذن من خليفة المؤلف ووارثه في الأسرار والمعارف مولانا الأستاذ القطب الرباني الفرد الصمداني سيدي الحاج عدة بن تونس المستغانمي، متع اللّه المسلمين

بحياته بعد أن نفدت الطبعة الأولى، وكادت لا توجد النسخة الواحدة منه إلا بالجهد الجهيد لما لمالكها من الرغبة فيها والولوع بها مع ما فيها من التصحيف والتحريف المطبعي، فلا يخرج عنها ولو بوزنها ذهبا، وكان السعيد الوافر الحظ من وجدت عنده أو حصل عليها ولو بالثمن الغالي، فنحث طلاب العلم وأبناء الطريق على اقتناء هذا الكتاب النفيس لما حواه من درر جواهر بحار المعاني القويمة القدسية في أصداف ألفاظ أحكام أركان الدين، وقواعد الإسلام الشرعية المحمدية الأنسية، ولما لمؤلفه - قدس الله روحه - من الباع الطويل في علم الحقائق، وأسرار الرقائق من العلوم اللدنية، والإشارات الصوفية، ما شهرته تغني عن التنويه بقدره، فجزاه الله خيرا، وأثاب من سعى في طبعه ونشره، ونفع الله به كل من قرأه وسمعه بأذنه وقلبه، كما نفع بمؤلفه كل من صحبه، ولو كان على سبيل التجربة، فضلا عن الصادق في طلبه، وفي هذا كفاية، والحمد لله رب العالمين في البداية والنهاية.

محمد بن أحمد بن الهاشمي التلمساني ثم الدمشقي الشامي قاله وكتبه العبد الفقير أحمد بن الهاشمي التلمساني في 25 ربيع الثاني عام 1355 هـ.



فهرست الكتاب